

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

المفاهيم الدلالية بين التراث واللسانيات الحديثة

- دراسة في البنية الداخلية للمصطلح -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في اللغة العربية

تخصص: الدراسات المعجمية وصناعة المصطلح

إشراف الأستاذة الدكتورة:

سرير عبد الله فوزية

إعداد الطالبة:

نايلي فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2020/2019م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

المفاهيم الدلالية بين التراث واللسانيات الحديثة

- دراسة في البنية الداخلية للمصطلح -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في اللغة العربية

تخصّص: الدراسات المعجمية وصناعة المصطلح

إعداد الطالبة:

نايلي فاطمة الزهراء

أمام اللجنة المشكّلة من:

رئيساً	جامعة البليدة 2	أستاذ التعليم العالي	نصر الدين بوحساين
مشرفاً ومقرراً	جامعة البليدة 2	أستاذة التعليم العالي	سرير عبد الله فوزية
عضواً مناقشاً	جامعة البليد-2	أستاذ محاضر -أ-	تيقابجي صالح
عضواً مناقشاً	جامعة البليدة 2	أستاذة محاضرة -أ-	نهمار فاطمة الزهراء
عضواً مناقشاً	جامعة باتنة	أستاذ محاضر -أ-	بن عمّار محي الدين
عضواً مناقشاً	جامعة تيزي وزو	أستاذة محاضرة -أ-	سالمي كريمة

السنة الجامعية: 2020/2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَ رَبِّكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ لَنَا بِرَحْمَةٍ مِّنَّا

عَلَّمْنَا نَسْتَعِينُكَ إِنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ لَنَا بِرَحْمَةٍ مِّنَّا

طَبَقَ اللَّهُ الْعِظَامَ

((سورة البقرة - 32))

إهداء

أهدي هذا الجهد العلمي

إلى والديّ الحبيبين، طاعةً وفضلاً وعرفاناً، سائلةً المولى

عزّ وجلّ أن يحفظهما ويبارك في عمرهما...

إلى أخويّ محمّد وسميّة، اللّذين شدّا عضدي

وكانا لي عوناً...

إلى زوجي الذي كان لي سنداً...

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وآخرًا على جزيل نعمه، وواسع رحمته، وعلى ما منحني إياه من صبرٍ وعزيمةٍ لإتمام هذا البحث.
يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

تبعًا لهذا الهدي النبوي أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى والديّ الكريمين على تضحيتهما في سبيل أن أصل، فقد كانا الباعثين في نفسي القوة كلّما وهنت العزيمة، والدّاعيين إلى التّفاؤل والأمل، كلّما خاب الرجاء، فالله تعالى أسأل أن يحزيهما عني خير الجزاء، وأن يحفظهما ويبارك في عمرهما...

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدّم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة "فوزية سرير عبد الله"، التي تفضّلت بالإشراف على هذه الدّراسة، منذ أن كانت مشروعًا نظريًا إلى أن استقرّت بحثًا منجزًا، لها مني جزيل الشكر، ووافر الامتنان، على متابعتها، وحرصها، وتوجيهها... وأتوجّه بالشكر إلى كلّ الأساتذة الذين كان لمساعدتهم أبلغ الأثر في إثراء هذه الدّراسة أخصّ بالذكر: الأستاذ الدكتور "عمار ساسي" مسؤول التّكوين في الدكتوراه، تخصّص: الدّراسات المعجمية وصناعة المصطلح، الذي تعلّمت منه الوفاء للعلم والصبر على المعرفة... والشكر موصول كذلك إلى الأساتذة الأفاضل بالمغرب الشّقيق: الأستاذ الدكتور "محمد لَهلال" بجامعة الحسن الثاني-المحمدية، والدكتور "خالد اليعبودي" بجامعة محمد الخامس-الرباط- على ما قدّموه لي من توجيه ومساعدة... حفظهم الله تعالى ذخراً للعلم وطلابيه.

وأوجّه أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين كلّ باسمه وبمقامه العلميّ، أشكرهم على قبولهم مناقشة أطروحتي، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات قيّمة، ستثري وتقوم هذا البحث إن شاء الله تعالى
أتشرف بهم جميعًا، وأسأل الله تعالى أن يحزيهم عني بما جزي به عالمًا عن متعلّم.

ملخص البحث

درسنا في هذا البحث نماذجاً من المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها عند علماء العربية الأصوليين واللغويين، مقتصرين في ذلك على كتاب (المستصفى من علم الأصول) لـ: (أبي حامد الغزالي) أنموذجاً للدراسة الدلالية الأصولية، وكتاب (الخصائص) لـ: (ابن جني) أنموذجاً للدراسة الدلالية عند اللغويين العرب الذين عاصروه، وسعينا إلى عقد مقارنة بين تلك المفاهيم ومصطلحاتها استناداً إلى ما ذهب إليه علماء الدلالة الغربيين في العصر الحديث؛ متخذين من كتاب (دور الكلمة في اللغة) لـ: (ستيفن أولمان) أنموذجاً لذلك.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في المفاهيم والمصطلحات الدلالية، ضمن المدونات اللغوية الثلاث، مع عرض لبعض الآراء حول المباحث الدلالية كلٌّ في سياقها، كما وضّحنا أهمّ النتائج التي توصلنا إليها في الخاتمة، من أهمّها: أنّ مصطلحات علم الدلالة تواجه الكثير من التشعب، وعدم وضوح سجلّها الاصطلاحيّ؛ لذلك يمكننا القول إنّ مصطلحاتها بحاجة ماسّة إلى ما يسمّى بـ: "التقييس المصطلحي"؛ وذلك بوضع حدود علم الدلالة التي تميّزه عن بقية العلوم المرتبطة به، خاصّة علمي البلاغة والسيميولوجيا.

فهرس الموضوعات

إهداء

الشكر والتقدير

ملخص البحث

7.....	فهرس الموضوعات
13.....	قائمة الجداول
14.....	قائمة الأشكال
15.....	مقدمة
27.....	مدخل
26.....	1- مفهوم المصطلح
34.....	2- سمات المصطلح
34.....	1-2- السمات الدلالية للمصطلح
36.....	2-2- السمات التركيبية للمصطلح
38.....	3- مشكلات المصطلح الدلالي
40.....	4- مفهوم مصطلح التراث اللغوي العربي
41.....	4-1- مفهومه في اللغة والاصطلاح
42.....	4-2- أهمية استخدام المصطلح التراثي
46.....	5- النظريات الدلالية الحديثة:
46.....	5-1- النظرية الإشارية
47.....	5-2- النظرية التصورية
48.....	5-3- النظرية السلوكية الأمريكية
49.....	5-4- النظرية السياقية الإنجليزية الاجتماعية
50.....	5-5- نظرية الحقول الدلالية

الباب الأول

"المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في التراث اللغوي العربي الإسلامي (كتاب المستصفي من علم الأصول للغزالي وكتاب الخصائص لابن جني)، وعلم الدلالة الحديث (كتاب دور الكلمة في اللغة لـ: ستيفن أولمان)" 59

الفصل الأول:

المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب "المستصفي من علم الأصول" لأبي حامد الغزالي... 60

تمهيد 61

1- تعريف مصطلح علم أصول الفقه 61

2- التعريف بالعالم (أبي حامد الغزالي) 64

المبحث الأول: أقسام الاسم 69

1- الأسماء اللغوية 66

2- الأسماء العرفية 68

3- الأسماء الشرعية 70

المبحث الثاني: مفهوم الكلام وأقسامه 80

1- مفهوم مصطلح الكلام 77

2- أقسام الكلام 78

المبحث الثالث: أقسام الدلالة والمعنى 105

1- أقسام الدلالة: 102

1-1- دلالة المطابقة 105

1-2- دلالة التضمن 105

1-3- دلالة الالتزام 105

- دلالة الألفاظ من حيث فحواها وإشارتها 103

الضرب الأول: الإقتضاء 103

الضرب الثاني: ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ 106

الضرب الثالث: فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب 108

الضرب الرابع: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده 109

2- أقسام المعنى:

1-2- معان محسوسة 123

123	2-2- معان متخيلة.....
124	2-3- معان معقولة.....
129	المبحث الرابع: الحقيقة والمجاز
136	المبحث الخامس: البيان والتأويل
133	1- تعريف البيان.....
135	2- تعريف التأويل.....
140	3- أقسام التأويل عند (الغزالي).....
140	1- التأويل القريب.....
141	2- التأويل البعيد.....
144	المبحث السابع: دراسة المصطلحات الدلالية من حيث البنية.....
	الفصل الثاني:
170	المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب "الخصائص" (لابن جني)
171	تمهيد: التعريف بـ: ابن جني وكتابه الخصائص
175	المبحث الأول: أقسام الدلالة عند (ابن جني).....
194	المبحث الثاني: الاشتقاق عند (ابن جني)
201	المبحث الثالث: العلاقات الدلالية
210	المبحث الرابع: الحقيقة والمجاز
210	المبحث الخامس: دراسة المصطلح الدلالي في كتاب (الخصائص) من حيث البنية الداخلية... ..
	الفصل الثالث
233	المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب دور الكلمة في اللغة لـ استيفن أولمان.....
234	تمهيد: ترجمة المؤلف (ستيفن أولمان) (Stephen Ullman).....
235	المبحث الأول: اللغة والكلام
232	1- الحدث اللغوي والكلام.....
233	2- الكلمة.....
239	المبحث الثاني: المعنى
236	1- مفهوم مصطلح المعنى عند أولمان.....

238.....	2- أقسام المعنى.....
260.....	المبحث الثالث: مظاهر التغير الدلالي.....
261.....	1- توسيع المعنى.....
262.....	2- تضيق المعنى.....
263.....	3- انتقال المعنى.....
264.....	4- اللامساس.....
270.....	5- انحطاط المعنى.....
272.....	المبحث الرابع: أسباب تغير المعنى.....
273.....	1- الأسباب اللغوية.....
273.....	2- الأسباب التاريخية.....
274.....	3- الأسباب الاجتماعية.....
275.....	المبحث الخامس: تركيب الكلمات في اللغة الإنجليزية.....
275.....	1- التركيب.....
279.....	2- الاشتقاق.....
281.....	3- المزج.....
283	دراسة المصطلحات الدلالية عند (ستيفن أولمان).....
	الباب الثاني
	المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان)
300.....	
	الفصل الأول:
301.....	مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين واللغويين.....

- المبحث الأول: مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين وأقسامه 303
- 1- مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين 303
- 2- أقسام الكلام عند علماء أصول الفقه 305
- المبحث الثاني: مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)،
وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) 306
- 1- مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) 306
- 2- مفهوم الكلام بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) 309
- المبحث الثالث: مفهوم اللفظ وصلته بالمعنى عند الأصوليين واللغويين 311
- الفصل الثاني:
- مفهوم الدلالة وأقسامها بين الأصوليين واللغويين 344
- المبحث الأول: مفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) 345
- 1- مفهوم الدلالة عند -بعض- علماء أصول الفقه و-بعض- علماء اللغة 345
- 2- مفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) 353
- المبحث الثاني: أقسام الدلالة بين الأصوليين واللغويين 364
- المبحث الثالث: أقسام الدلالة بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) 382
- 1- الدلالة الصوتية 382
- 2- الدلالة الصرفية والدلالة المعنوية 386
- 3- الدلالة الصناعية 387
- الفصل الثالث:
- العلاقات الدلالية والتغير الدلالي بين الأصوليين واللغويين 393
- المبحث الأول: العلاقات الدلالية بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) 394

1- مفهوم التّرادف عند الأصوليين واللّغويين.....	391
- مفهوم الترادف بين الغزالي وستيفن أولمان.....	393
- مفهوم الترادف بين ابن جني وستيفن أولمان.....	397
المبحث الثّاني: المشترك اللفظي.....	408
1- مفهوم المشترك اللفظي.....	404
2-عوامل نشأة المشترك اللفظي.....	405
3-موقف علماء الأصول من المشترك اللفظي.....	407
4- مفهوم المشترك اللفظي بين الغزالي وستيفن أولمان.....	408
المبحث الثّالث: التغيّر الدّلالي للألفاظ ومظاهره.....	426
1- مفهوم التطوّر الدّلالي.....	427
2- مظاهر التغيّر الدّلالي	431
3-التغير الدلالي بين الغزالي وستيفن أولمان.....	429
الخاتمة.....	439
قائمة المصادر والمراجع.....	443
فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة.....	460
فهرس الأحاديث النبويّة الشّريفة.....	465
مسرد المصطلحات الدّلاليّة ومفاهيمها.....	473
Abstract.....	502

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
35	الجدول رقم 1: يوضح الفرق بين الكلمة والمصطلح.
160	الجدول رقم 2: الخصائص الدلالية، والتركيبية والأوزان الصرفية في كتاب "المستقصى من علم الأصول".
197	الجدول رقم 3: يوضح مدى تقارب ظاهرة التصاقب من حيث المعنى.
232	الجدول رقم 4: دراسة المصطلحات من حيث خصائصها التركيبية والدلالية.
322	الجدول رقم 5: الخصائص الدلالية والتركيبية في كتاب "دور الكلمة في اللغة" لـ "ستيفن أولمان"
485	الجدول رقم 6: التطور اللغوي، وما يتضمنه من مجاز وكناية، وغيرها من ظواهر تغير المعنى.

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
56	الشكل 1: أنواع الحقول الدلالية عند تراير.
171	الشكل رقم 2 : يوضح أقسام التأويل عند الغزالي.
310	الشكل رقم 3: مخطط يوضح مظاهر التغير الدلالي عند "ستيفن أولمان"
363	الشكل رقم 4: يوضح مفهوم الكلام عند الغزالي.
364	الشكل رقم 5: مخطط يوضح مفهوم الكلام عند ستيفن أولمان.
405	الشكل رقم 6: مخطط وضحا من خلاله مفهوم المعنى عند الشريف الجرجاني.
413	الشكل رقم 7: يوضح العناصر اللغوية للمثلث الدلالي عند أوجدن وريشاردز في كتابهما "معنى المعنى"
418	الشكل 9: مخطط يوضح المثلث الدلالي عند (ستيفن أولمان).
434	الشكل رقم 10: مخطط يوضح أقسام الدلالة المدروسة في بحثنا عند علماء أصول الفقه.
442	الشكل رقم 11: مخطط يوضح العملية الكلامية عند الغزالي.
463	الشكل رقم 12 : مخطط يوضح الفرق في مفهوم مصطلح "الترادف" بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان".
502	الشكل رقم 13 : التغير الدلالي

مكتبة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين صلاةً مباركةً إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ اللغةَ هي إحدى مقومات الأمة وركيزة أساسية من ركائزها التي تبني عليها حاضرها باعتبارها وسيلةً للاتصال وتحقيق الغايات التواصلية... لذلك استقطبت اهتمام المفكرين وعلماء اللغة عبر مختلف العصور، وقد اهتم بها العرب من أجل تفسير معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؛ فغدت من الموضوعات التي ركز عليها الدرس الدلالي، وقد شغل البحث فيه مجالاً واسعاً من الدراسات اللغوية في تراثنا اللغوي العربي، فنجدهم قد بحثوا في معاني الألفاظ وصلة اللفظ بالمعنى وأنواع الدلالات؛ مستبطين بذلك أهم المرتكزات التي تقوم عليها الدلالة وجاءت مباحث علم الدلالة مبنوثة في ثنايا الكتب والمعاجم اللغوية؛ وكان البحث الدلالي في التراث اللغوي العربي الإسلامي يدرس ضمن مؤلفات ارتبطت بكثير من العلوم غير اللغوية منها: المنطق، الفلسفة، الفقه، علم الاجتماع، وعلم النفس... ومع أهمية هذه البحوث إلا أنها لم تستقم دراسة واضحة المعالم في قضايا الدلالة؛ ذلك أن الدراسات العربية كانت إنتاجاً موسوعياً غير محصورٍ في مجالٍ معرفيٍّ محدّد.

وقد اهتم علماء أصول الفقه بتفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتوسّعوا في فهم دلالات النصوص، هذا ما قادهم إلى التعرّض للكثير من المسائل التي تعدّ من صميم البحث اللغوي؛ ذلك الامتزاج بين مختلف العلوم هو ما أنتج الفكر الدلالي العربي، الذي يمكن أن نصنّفه ضمن المنطلقات الأولى لعلم الدلالة في العصر الحديث، فكلّ علمٍ مصطلحاته التي تمثّله وتعبّر عنه، ويُشترطُ في تلك المصطلحات أن تكون واضحة الدلالة دقيقة التعبير.

من هذا المنطلق أردت البحث في هذا المجال من الدراسة، باعتبار علم الدلالة استقام بوصفه علماً قائماً بذاته لا يهتم بقضايا المعنى فقط، بل يتعدّى ذلك إلى تحليل مختلف العلاقات

الدّالّية، والأحداث الكلاميّة بين المرسل والمتلقّي؛ بُغية الوصول إلى المعنى الذي لا يتّضح إلّا بتحليل المواقف والسّيّاقات التي ترد فيها الكلمات والجمل المختلفة.

وقد تجلّت ملامح الدّرس الدّالّي في بداياته عند علماء أصول الفقه منهم: (الشّافعي) (ت204هـ) في مؤلّفه "الرّسالة"، و(الجويني) (ت473هـ) في كتابه "البرهان"؛ لأنّ غايتهم تفسير معاني القرآن الكريم وفهمها؛ من أجل استنباط الأحكام الشرعيّة، ثمّ تلاهم اللّغويون الذين عاصروهم منهم: (ابن جنّي) (ت392هـ) في كتابه "الخصائص"، و(ابن فارس) (ت395هـ) في كتابه "الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها"، و(أبو هلال العسكري) (ت395هـ) في كتابه: "الفروق في اللّغة"، و(عبد القاهر الجرجاني) (ت471هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، والذين جاءوا من بعدهم منهم: (أبي حامد الغزالي) (ت505هـ) في كتابه "المستصفى من علم الأصول"...

أمّا عند اللّغويين الغربيين المحدثين، فيمثّل علم الدّالة أكثر الموضوعات اللّغوية دراسةً وتشعّباً.

في ظلّ هذه الرؤية يندرج موضوع هذا البحث الموسوم بـ:

المفاهيم الدّالّية بين التراث واللّسانيات الحديثة

❖ **دراسة في البنية الدّاخلية للمصطلح**

ولابدّ من توضيح المقصود بالمصطلحات التي تشكّل عتبة هذا العنوان، وهي:

➤ **التراث:** نقصد به: "التراث اللّغويّ العربيّ الإسلاميّ"، الذي اقتصرنا فيه على نموذجين من

الدّراسة، وهما: (أبو حامد الغزالي) (ت505هـ) أنموذجاً، وعالم اللّغة (ابن جنّي) (ت392هـ)

أنموذجاً.

➤ **اللّسانيّات الحديثة:** نقصد من خلالها بعض النظريّات الدّلاليّة الحديثة، وآراء بعض علماء الدّلالة المحدثين، الّتي تُعدّ من مباحث اللّسانيّات الحديثة.

➤ **البنية الدّاخلية للمصطلح،** تُعنى بالجانبين: المفهوميّ والشّكلي للمصطلح الدّلاليّ.

ودرسنا في هذا البحث أهمّ المفاهيم الدّلاليّة ومصطلحاتها في المدوّنات قيد الدّراسة، أمّا هدفنا، فهو استقصاء نماذج من المفاهيم الدّلاليّة ومصطلحاتها، مقتصرين على المدوّنات الّتي انتقيناها نموذجًا لدراستنا هذه وهي: كتاب "المستصفى من علم الأصول" لـ: (أبي حامد الغزالي) أنموذجًا للدّراسة الدّلالية الأصوليّة، كونه يمثّل أحد أبرز المؤلّفات المعتمدة في أصول الفقه، كما أشار إلى ذلك الكثير من العلماء، وكتاب "الخصائص" لـ: (ابن جني) أنموذجًا للدّراسة الدّلالية اللّغوية؛ لثرائه بالمباحث الدّلالية، وكتاب "دور الكلمة في اللّغة" لـ: (ستيفن أولمان) أنموذجًا للدّراسة الدّلالية الحديثة؛ بحكم أنّ هذا الكتاب يضمّ الكثير من القضايا الدّلاليّة الّتي تُحسب لمؤلّفه محاولين الإجابة عن الإشكاليّة الآتية: ما أهميّة المفاهيم الدّلاليّة التراثيّة الإسلاميّة في فهم التّصوّر الدّلالي عند الغربيين، والتّأسيس له؟، وما مدى تقارب تلك المفاهيم بين علماء اللّغة العربيّة القدامى، وعلماء الدّلالة في العصر الحديث؟

ويكتسي الموضوع -في نظرنا- أهميّةً بالغةً كونه يدرس المصطلح الدّلاليّ الّذي تقلّ الدّراسات اللّغوية حوله، وقد كان الدّافع لاختياره جملةً من الأسباب أهمّها:

➤ عدم وجود دراسة متخصصة به عند الأصوليين واللّغويين، ومقارنة ذلك بآراء علماء الدّلالة المحدثين.

➤ الرّغبة الكبيرة في دراسة الجانب الدّلالي والتعمّق فيه؛ لأنّه يُوصف بالتشعب وعدم الانتظام في حقل معرفيّ محدّد.

وقد سعينا إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ البحث في المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها ضمن ثلاث مدونات لغوية مع عرض لبعض الآراء حول المباحث الدلالية محل الدراسة كل في سياقها، دون ذكر التطور الدلالي الذي طرأ على بعض المصطلحات الدلالية المدروسة.
- ✓ وضع مسرد الكتروني خاص بالمصطلحات الدلالية، وإزالة الغموض واللبس عن المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها المتداخلة مع غيرها من العلوم.
- يغلب على الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يعتمد التحليل المناسب لاستقصاء المصطلحات الدلالية، ووصفها من حيث البنية الشكلية والمفهومية، إضافة إلى المنهج المقارن والمنهج التاريخي؛ لمعرفة مدى التقارب الموجود بين المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها عند علماء أصول الفقه، الذين اخترنا منهم (الغزالي)، وكذا المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها عند اللغويين الذين اخترنا منهم: (ابن جني) عند العرب، و(ستيفن أولمان) عند الغربيين، مستعينين بأداة الاستقراء في مضامين المدونات المدروسة.
- وقد وقفنا على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، من حيث المضمون والمنهج نذكر بعضها فيما يأتي:
- ❖ عبد الحميد العلمي: منهج الدرس الدلالي عند الإمام الشاطبي، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (1422هـ-2001م)، وهي دراسة لأهم الضوابط المؤسّسة للجوانب الدلالية عند أبي إسحاق الشاطبي في عمله الأصولي، باعتبارها- في نظر الباحث- تحولاً جديداً في تاريخ البحث العلمي.

❖ عبد الجليل منقور: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي - دراسة - منشورات

اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، وهو كتاب في علم الدلالة يقدم الكثير مما يخص

هذا العلم وتاريخ نشأته، وجهود العرب القدماء في الدراسات الدلالية.

❖ زيداء علي غفر: علم الدلالة بين العرب والغربيين، رسالة ماجستير، الجمهورية العربية

السورية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، إشراف محمد اسماعيل بصل

2003م، اكتفت الباحثة بوضع مقدمة الرسالة وخطة الدراسة والمدخل فقط حيث درست

في بحثها بعض الكتب التراثية الدلالية، ثم حاولت موازنتها مع ما جاء به علماء الغرب

من نظريات في مجال دراسة المعنى، وقد ركزت على تبين قيمة البحوث الدلالية العربية

بين الدراسات المعاصرة، وكذا فضل علماء العربية التي أثرت بحوثهم الدراسات اللغوية

الحديثة.

❖ محمد علي فالح مقابلة: الدلالة التركيبية لدى الأصوليين في ضوء اللسانيات الحديثة

أطروحة دكتوراه في اللغة العربية، إشراف: محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، كلية

الدراسات العليا، كانون الثاني، 2006م، وتهدف هذه الدراسة إلى معالجة جوانب التفكير

الدلالي لدى الأصوليين، وبيان تناولهم للدلالة التركيبية، وكيفية الاستفادة منها في درسنا

اللغوي الحديث.

❖ محمد جاسم عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث -

دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، (1428هـ - 2007م).

❖ درقاوي مختار: من العلامة إلى المعنى - دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول -

أطروحة دكتوراه، إشراف: صفية المطهري، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون (

2010-2011م)، وهي دراسة تهدف إلى إبراز آليات فقه الخطاب بالوقوف على أهم

المدونات الكبرى التي شهدتها الفكر اللساني العربي، وقد كشف النقاب عن العديد من العناصر اللسانية الدلالية، والتداولية التي تسهم في إثبات المقاصد، وهي العناصر التي تصلح لقراءة ليس فقط النصّ الديني، وإنما كلّ ما يصحّ أن يسمّى نصّاً.

وقد استفدنا من هذه البحوث العلميّة، سواءً من حيث المضمون أو من حيث المنهج بالإضافة إلى مصادر البحث ومراجعته التي تنوّعت بين عربيّة، وأجنبيّة، ومترجمة، وقد أفادت البحث وأثرته علمياً، كما نهلنا من المصادر التراثيّة العربيّة الإسلاميّة، التي نذكر منها: الكتب اللغوية وأهمّها: كتاب "الخصائص" و"المنصف" ل: "ابن جني" (ت 392)، والصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها" ل: "ابن فارس" (ت 395هـ)، و"الفروق اللّغوية" ل: "أبي هلال العسكري" (ت 395هـ)، وكتاب "التّعريفات" ل: "السيد الشريف الجرجاني" (ت 816هـ)، وكتب علم أصول الفقه وأهمّها: الإحكام في أصول الأحكام" ل: "ابن حزم الظاهري" (ت 456هـ) و"البرهان في أصول الفقه" ل: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (الجويني) (ت 478) و"الموافقات في أصول الشريعة" ل: "أبي إسحاق الشّاطبي" (ت 790هـ).

أمّا لدى المحدثين فقد كانت أبرز تلك الكتب: "معنى المعنى" ل: Charles kay Ogden (تشارلز كي أوغدن) (1889-1957) و Ivor Armstrong Richards (آيفر أرمسترونغ ريتشاردز) (1893-1979م)، قدّم للكتاب وترجمه: "كيان أحمد حازم يحي"، و"نظريّات علم الدلالة المعجمي" ل: (ديريك جيرارتس)، ترجمة: فريق الترجمة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرّحمن، مراجعة: أ.د. محمد العيد.

أمّا بنية هذه الدّراسة فقد جاءت في مقدّمة ومدخل وبابين، يتضمّن كلّ باب ثلاثة فصول، ثمّ خاتمة البحث، منتظمة كالآتي:

مقدمة: تضمّنت تحديد كلّ ما يتعلّق بموضوع البحث، مثل الإشكاليّة المطروحة وسبب الاختيار ثمّ **مدخل:** درسنا فيه مفاهيم خاصّة بالمصطلح والدّلالة، ثمّ السّمات الدّلاليّة والتركيبية للمصطلح، كما خصّصنا مبحثاً درسنا فيه واقع المصطلح اللّغويّ التراثيّ العربيّ وأهميّة توظيفه، وبيّنا مشكلات المصطلح الدّلاليّ، وتحدّثنا كذلك عن بعض النظريّات الدّلاليّة الحديثة التي كان لها دور كبير في بلورة العديد من المصطلحات الدّلاليّة الحديثة.

أما الباب الأوّل فقد وُسمَ بـ : المفاهيم الدّلالية ومصطلحاتها في التراث اللّغويّ العربيّ الإسلاميّ (كتاب المستصفى من علم الأصول للغزالي، وكتاب الخصائص لابن جني)، وعلم الدّلالة الحديث (كتاب دور الكلمة في اللّغة لـ: ستيفن أولمان)، وقد تضمّن الفصول الآتية:

الفصل الأوّل: فقد وُسمَ بـ: المفاهيم الدّلاليّة ومصطلحاتها في كتاب "المستصفى من علم الأصول" لـ: (أبي حامد الغزالي)، وقسمناه إلى سبعة مباحث بدأناها بتمهيد عرفنا من خلاله بالإمام (أبي حامد الغزالي)، ثمّ عرضنا نظرة موجزة عن كتاب "المستصفى من علم الأصول"، وما يميّز به ويشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث مرتّبة كالآتي:

المبحث الأوّل: خصّصناه لدراسة أقسام الاسم باعتباره من أدوات الدّلالة، **أما المبحث الثّاني** فقد تناولنا فيه: مفهوم مصطلح الكلام وأقسامه عند (الغزالي)، بحسب العموم والخصوص...وفي **المبحث الثّالث** عرضنا لأقسام الدّلالة والمعنى التي فصلّ فيها (الغزالي)، إذ حدّد أقسام المعاني بحسب الحسّ، والتخيّل، والعقل، وقوّة الإدراك، وفي **المبحث الرّابع:** تناولنا مفهوم مصطلحي الحقيقة والمجاز وأقسامهما، وكيفية التّمييز بينهما، وكذا الوضع والاستعمال، وخصّصنا **المبحث الخامس:** لدراسة مصطلح البيان والتأويل، ومفهومهما وأقسامهما عند (الغزالي)، وبيّنا أمثلة من القرآن الكريم حول أنواع التأويل التي ذكرها الأصوليون، والآيات القرآنية التي تضمّنت مصطلح

"تأويل"، وخصّصنا المبحث السادس لدراسة المصطلح الدلالي في كتاب (المستقصى من علم الأصول) من حيث البنية الداخليّة.

أما الفصل الثّاني: فخصّصناه للحديث عن المفاهيم الدلاليّة ومصطلحاتها في كتاب (الخصائص) لـ: (ابن جني)، حيث اشتمل هذا الفصل على ستّة مباحث، خصّصنا المبحث الأوّل لأقسام الدلالة عند (ابن جني) الذي قسّمها إلى ثلاثة أنواع وهي: الدلالة اللفظية، الدلالة الصنّاعية، والدلالة المعنويّة، وعنوان المبحث الثّاني بـ: الاشتقاق عند (ابن جني)، تناولنا فيه مفهوم مصطلح الاشتقاق وأقسامه، وبيّنا من خلاله كيف نسب (ابن جني) الاشتقاق الأكبر لنفسه، وأنّه كان سبّاقاً لدراسته والتّفصيل فيه، وفي المبحث الثّالث عرضنا للعلاقات الدلالية عند (ابن جني) مثل التّرادف، والمشتراك اللفظي، وقد عنوانّا المبحث الرّابع بـ: الحقيقة والمجاز ناقشنا من خلاله مفهوم مصطلحي الحقيقة والمجاز عند (ابن جني)، وأسباب عدول المعنى الحقيقيّ عن المعنى المجازي، وكيف عدّ (ابن جني) أنّ أكثر كلام العرب من المجاز، أما المبحث الخامس فقد خُصّص لدراسة المصطلح الدلالي في كتاب (الخصائص) من حيث البنية الداخليّة.

أما الفصل الثّالث فقد عنوانّته بـ: المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب (دور الكلمة في اللّغة) لـ: (ستيفن أولمان) تضمّن ستّة مباحث، حيث خُصّص المبحث الأوّل لدراسة مصطلحي اللّغة، والكلام، والكلمة، ولاحظنا كيف ميّز (ستيفن أولمان) بين المصطلحات الثلاثة، وكيف ركّز على الحدث اللّغوي وعناصر العمليّة الخطابيّة، وفي المبحث الثّاني عرضنا مفهوم المعنى وأقسامه عند (ستيفن أولمان)، وكذا أنواع التّوليد في اللّغة التي قسّمها إلى التّوليد الصّوتي، والتّوليد التّحوي والتّوليد المعنويّ، وعنوانّا المبحث الثّالث بـ: التغيّر الدلالي ومظاهره، واتّضح لنا اعتبار (ستيفن أولمان) للمبالغة وظاهرة واللامّساس من مظاهر التغيّر الدلالي، وعنوانّا المبحث الرّابع بـ: أسباب التغيّر الدلالي، إذ لاحظنا كيف حدّدها بحسب التّقسيم النّفسي والتّقسيم المنطقيّ، أما المبحث

الخامس فقد بيّنا من خلاله تركيب الكلمات في اللغة الإنجليزية، وخصّصنا المبحث السادس لدراسة المصطلحات الدلالية عند (ستيفن أولمان) من حيث بنيتها، وتعريفاتها اللغوية في معجم (أوكسفورد)، ومقابلاتها في اللغة الإنجليزية، ثمّ انتقلنا إلى الباب الثاني من البحث الذي جاء موسومًا بـ: المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها بين (أبي حامد الغزالي) و(ستيفن أولمان) وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) وقد تضمّن الفصول الآتية:

الفصل الأول: خصّصناه لدراسة مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين واللّغويين، تناولنا فيه ثلاثة مباحث، كالآتي:

المبحث الأول: خصّصناه لدراسة مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين وأقسامه، أمّا **المبحث الثاني:** فتناولنا من خلاله مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان)،.

وخصّصنا **المبحث الثالث** لبيان صلة اللفظ بالمعنى عند الأصوليين واللّغويين تناولنا فيه: مفهوم اللفظ في اصطلاح الأصوليين واللّغويين، وأقسام اللفظ عند الأصوليين واللّغويين، والألفاظ الدالة على العموم، والألفاظ الدالة على الخصوص، ومسائل من العموم والخصوص عند علماء الأصول.

أمّا **الفصل الثاني** فقد وُسمَ بـ: مفهوم الدلالة وعناصرها، وأقسامها بين الأصوليين واللّغويين، درسنا فيه ثلاثة مباحث، وهي: **المبحث الأول:** مفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) عرضنا فيه لـ: مفهوم الدلالة عند - بعض - علماء أصول الفقه و بعض علماء اللغة ومفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وجاء **المبحث الثاني** موسومًا بـ: أقسام الدلالة بين الأصوليين واللّغويين عرضنا فيه لـ: أقسام الدلالة عند الأصوليين واللّغويين، وأنهيناها بوضع مقارنة

دلالية بين أقسام الدلالة عند (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وتناولنا في **المبحث الثالث**: أقسام الدلالة بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) من خلال: الدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية، والدلالة المعنوية. أما **الفصل الثالث** فقد درسنا فيه: العلاقات الدلالية والتغير الدلالي بين الأصوليين واللغويين تناولنا فيه ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول عنون ب: العلاقات الدلالية بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) درسنا من خلاله مفهوم الترادف عند الأصوليين واللغويين، ثم مفهوم الترادف بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) ومفهوم الترادف بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان). وعنون **المبحث الثاني** ب: المشترك اللفظي، درسنا فيه مفهوم المشترك اللفظي عند اللغويين والأصوليين، ثم وضعنا مقارنة دلالية بين مفهوم المشترك اللفظي عند (الغزالي) و(ستيفن أولمان) وخصّصنا **المبحث الثالث** ل: التغير الدلالي للألفاظ ومظاهره تناولنا فيه: مفهوم التغير الدلالي ومظاهره، وأنهينا به مقارنة دلالية بين التغير الدلالي عند (الغزالي) و(ستيفن أولمان).

أما **الخاتمة** فقد بيّنا فيها أهمّ النتائج التي توصّلنا إليها في بحثنا، و نذكر أهمّ نتيجة وهي: - أن مصطلحات علم الدلالة تواجه الكثير من التشعب والتعقيد، وعدم الانتظام في حقلها الخاص وهذا ما يُطلق عليه: التداخل المصطلحي؛ لذلك نقول أن مصطلحات هذا العلم بحاجة ماسة إلى ما يسمّى بـ: "التقييس المصطلحي"؛ وذلك بوضع حدود علم الدلالة وتقنيته عن طريق ضبط مصطلحاته التي تفصله عن بقية العلوم اللغوية، مثل اللسانيات، والسيميولوجيا والبراغماتيك والبلاغة... وقد خصّصنا **الملاحق للفهارس العامة**: فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وفهرس الأعلام، وفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

ولاشكّ في أنّ ما من دراسة علمية إلا وتعرضها صعوبات، نشير إلى أهمّها وهي: تشعب البحث واتّصاله بعلوم أخرى خاصة: السيميولوجيا والبلاغة والتداولية، وكذا تباين المناهج الغربية

التي تناولت علم الدلالة، وصعوبة الإلمام بالقضايا الأساسية المرتبطة بعلم الدلالة لتشعبه، لذلك لا يمكن أن يُحيط بهذا العلم بحثٌ هو موضوعٌ لأطروحة دكتوراه لهذا اقتصرنا على المدونات السالفة الذكر، كما أنّ ازدواج الرؤية اللغوية التي تتطلبها طبيعة هذه الدراسة ليس بالأمر الهين، وقد حاولنا قدر المستطاع إزالة اللبس الذي يعتري مصطلحات علم الدلالة من خلال وضع مسردٍ خاصٍّ بالمصطلحات الدلالية، وحسبنا الاجتهاد في ذلك...

ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذتي الفاضلة ومشرفتي الأستاذة الدكتورة: "فوزية سرير عبد الله"، على ما أولتني به من المتابعة الحريصة والقراءة الفاحصة الناقدة لكل فصلٍ من فصول هذه الأطروحة طيلة مراحل إنجازها، كما يطيب لي أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي: الأستاذ الدكتور "عمار ساسي" على ما بذله من جهدٍ وتوجيهٍ، وما أسداه لي من نصيح... والشكر والتقدير موصولٌ كذلك لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تجشّموا عناء قراءة هذا البحث، وهي فرصةٌ قد منحوني إيّاها لأنهل من مخزونهم وأترّود من خبرتهم، فلكم منّي جميعاً الشكر الجزيل، ومن الله تعالى الجزاء الوفيّ.

الباحثة.

فاطمة الزهراء نايلي

مذبح ل

➤ مفاهيم حول

المصطلح وعلم

الدلالة

المصطلح وسيلة من وسائل التفكير والتقدم العلمي والأدبي في كل المجالات المعرفية فكل علم سجله الاصطلاحي الذي يمثلّه، ويعبر عن وظيفته ضمن حقله التخصصي ومنظومته المفهومية؛ لأنّ المصطلح هو أساس كل علم من العلوم؛ ونظرًا للأهمية البالغة للمصطلح استوجب التعرّف على هذه المفردة لغةً، ثمّ اصطلاحًا:

1- مفهوم المصطلح:

أ- لغة: جاء في معجم (لسان العرب) لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) (ت 711م): « الصَّلَاحُ ضدّ الفساد، صَلَحَ، يَصْلُحُ وَصَلَحًا، وَصَلُوحًا، والإِصْلَاحُ نقيض الفساد.¹ »، نلاحظ أنّ (ابن منظور) يحدّد دلالة المادّة بأنّها ضدّ الفساد، فما تعريف هذه الكلمة في المعاجم المعاصرة ؟

إذا بحثنا في معجم (الرائد) فإنّنا نجد: « اصطلح من مادة (ص.ل.ح)، اصطلح القوم: زال ما بينهم من خلاف، وأصطلح القوم على الأمر: اتفقوا عليه.² » يتبيّن لنا من خلال هذه التعاريف، أنّ كلمة (مصطلح) عند المتقدّمين لا تخرج عن معنى الصلح، والتّصالح، والتّواضع.

هذا فيما يخصّ التعريف اللّغوي للمصطلح، فما تعريفه في الاصطلاح؟

¹ - أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) (ت 711م): لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر بيروت، ط3، 2003م، مادة (ص ل ح)، 17 ج.

² - جبران مسعود: معجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 8، 2001م، ص 425.

ب- اصطلاحًا:

حاول بعض المحدثين وضع تعريفٍ اصطلاحيّ شاملٍ للمصطلح، فقالوا بأنّ المصطلح هو: " رمزٌ لغويٌّ به دلالةٌ محدّدة في حقلٍ معيّن من حقول المعرفة، يتّفق عليه مجموعة من العلماء في ذلك الحقل..."¹

فالمصطلح يُوصَفُ بأنّه دالٌّ يرمز إلى مدلول خاصّ، يتّفق عليه مجموعة من أهل التخصص، وهذا التعريف ضيقٌ فيه بعضهم منهم (محمود فهمي حجازي)، الذي يرى أنّ جُلَّ المتخصّصين في علم المصطلح يتفقون على أنّ أفضل تعريف للمصطلح هو أنّ: " الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية، مفهومٌ مفردٌ أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها، وحُدّد في وضوح، هو تعبيرٌ خاصٌّ ضيقٌ في دلالاته المتخصّصة، وواضحٌ إلى أقصى درجة ممكنة وله ما يقابله في اللّغات الأخرى، ويردُّ دائماً في سياق النّظام الخاصّ بمصطلحات فرعٍ محدّدٍ فيتحقّق بذلك وضوحه الضّروري. «²

نلاحظ أنّ التعريف الاصطلاحيّ للمصطلح يرتبط بالتّعريف اللّغوي له في معنى "الاتّفاق" ويشتمل التعريف الاصطلاحيّ على الخصائص التي يتميّز بها المصطلح العلميّ عن الكلمة العامّة، نذكرها مرتبةً وفقاً للتعريف كالاتي:

- المصطلح عبارة عن مفهوم مفرد أو مركّب.
- المصطلح له دلالة مستقرّة.
- المصطلح كلمة متّواضع عليها.

¹ - محمّد خليل الخاليلة: المصطلح البلاغي، معاهد التّصنيف على شواهد التّليخيص، عالم الكتب الحديث، ط1 2006 م، ص 18.

² - محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة، 1993م، ص 11 - 12.

• يحمل المصطلح دلالة متخصصة ضيقة، وهو واضح إلى أقصى درجة ممكنة.

• لبعض المصطلحات مقابلاتها في اللغات الأخرى.

• كل مصطلح يقع داخل حقل تخصصه.

يتّضح لنا أنّ التعريف السابق لا يختصّ بالمصطلح في اللغة الواحدة ويتعدّى إلى أكثر من

لغة، كما يشير إلى بعض السمات التي يتمييز بها المصطلح العلمي عن بقية الألفاظ؛ وهذا

ما يجعلنا نشيد بأهميته.

"أما في اللغات الأوروبية فقد عبّر عن كلمة مصطلح بكلمات تكاد تكون متفقة في النطق

والإملاء، ففي الإنجليزية والهولندية والدانماركية والنرويجية عبّر عنه بكلمة "Term"، وفي

الألمانية Term-Terminus، وفي الفرنسية Terme، وفي الإيطالية Termine، وفي

الإسبانية Termino، وفي البرتغالية Termo، وفي الروسية، والبلاغرية، والرومانية

والسلوفينية، والتشيكية، والبولندية Termin، وفي الفنلندية Termini.¹

نذكر في هذا السياق تعريف Maria Térésa Cabré (ماريا تيريزا كابري) للمصطلح في

قولها: "لكون المصطلحات رموزاً فهي وحدات ذات وجهين: وجهٌ للتعبير هو التسمية، والثاني هو

المضمون؛ أي: المفهوم الذي تشير إليه التسمية."¹

يبدو لنا من خلال هذا القول إشارة (ماريا تيريزا كابري) إلى أنّ المصطلح عبارة عن كلمة

أختصّت؛ لتعبّر عن مفهوم معيّن داخل مجال معرفي خاص؛ أيّ أنّه قبل ذلك ينتمي إلى اللغة

¹ - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 09.

¹ - Maria Térésa Cabré, op.cit, Terminologie : Theorie, Methode et application Les presses de l'université d'Ottawa, Armand, 1998 ;p.168: « Les termes, en tant que signes ; sont des unités qui présentent une double face : celle de l'expression, la dénomination, et celle du contenu, la notion ou le concept auquel renvoie la dénomination . »

المشتركة، حيث يتألف المصطلح من عنصرين أساسيين يشكّان معاً بنيته، وهما "المفهوم" و"التسمية".

بعد عرض التعريف اللغوي والاصطلاحي لكلمة (مصطلح)، ننتقل إلى تعريف العلم الذي يُعدّ (المصطلح) أداة له وهو (علم المصطلح) الذي يُعرّف بأنّه: " العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبّر عنها."¹؛ أي أنّ علم المصطلح يبحث في العلاقة بين المصطلحات اللغوية والمفاهيم العلمية، وقد رُدت البدايات الأولى لنشأة علم المصطلح إلى كلّ من الألماني Vuster (فيستر) (ت 1977م) بعد أن أرسى كثيراً من أصول هذا العلم الجديد من خلال كتابه: "التوحيد الدولي للغات الهندسة خاصّة الهندسة الكهربائية" واعتبر (فيستر) من أكبر رواد علم المصطلح الحديث، ومن رواده أيضاً السوفيّاتي (lotte) وشابلجين caplygin، وقد أسّس لوت (لجنة المصطلحات العلمية والتقنية) في الاتحاد السوفيّاتي عام 1933، كذلك نجد أدوين هولمستروم (holmstrom) أحد كبار خبراء اليونسكو، شجّع على إنشاء (دائرة المصطلحات الدولية).²

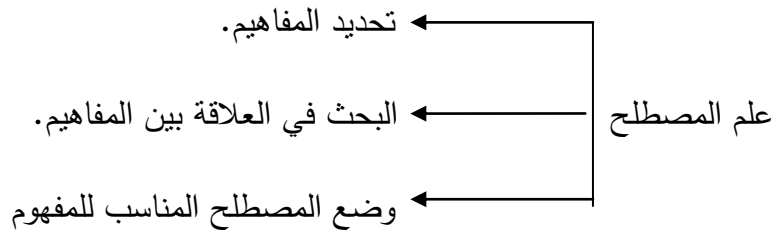
ويصرّح الباحث (خالد اليعبودي) بأنّ المصطلحيّة أصبحت علماً قائماً بذاته، حيث يقول: "...المصطلحيّة علمٌ بمنتهى المقاييس، وقد استقلّ بذاته أواسط القرن العشرين عن بعض العلوم التي نشأ في أحضانها كعلم اللسانيات، وعلم التصنيف، وعلم المنطق، وعلم الترجمة، وعلوم أخرى دون منظوماتها المفاهيميّة."³

¹ - عليّ القاسميّ: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 2008 م، ص 267-268.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 267-268.

³ - خالد اليعبودي: المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1 2004م ص42.

يتّضح لنا أنّ علم المصطلح يرتبط بالكثير من العلوم التي كان لها دورٌ فعّال في بلورته كعلمٍ مستقلٍّ له أسسه ومصطلحاته التي تمثّله وتعبر عنه بدقّة، وبيّن (اليعبودي) بأنّ علم المصطلح: "يبحث أساساً في طبيعة المفاهيم والعلاقات القائمة بينها وكيفية استخدام المصطلحات التي تعبر عنها بدقّة".¹ أيّ أنّ علم المصطلح من وظائفه البحث في المفاهيم والعلاقات التي تربط بينها واختيار المصطلح المناسب لكلّ مفهوم بحيث يحتويه ويعبر عنه بدقّة، ويمكن أن نمثّل لوظائف علم المصطلح التي ذكرها (اليعبودي) بالمخطط الآتي:



الشكل 1²: وظائف علم المصطلح عند اليعبودي.

« وقد سعت المنظّمة العالمية للتوحيد المعيارى (ISO) في توصيتها إلى وضع تعريفٍ شاملٍ تُراعى فيه وجهات النّظر المختلفة، وهكذا عُرّفَ (علم المصطلح) بأنّه: "الدّراسة العلميّة للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللّغات الخاصّة".³، ومنه فلا يمكن أن نتصوّر علماً بدون مصطلحات تحدّد مجالات تخصّصه وهويّته العلميّة بين مختلف العلوم؛ لأنّ لكلّ مجال معرفيّ مصطلحاته الخاصّة به؛ وهذا التّحديد يقودنا إلى السّؤال الآتي: ما الفرق بين المفهوم والمصطلح ؟ حتّى يتّضح لنا الفرق بين المفهوم والمصطلح، لا بدّ أن نتعرّف أولاً على دلالة مصطلح "المفهوم" في اللّغة وفي الاصطلاح، وتقضي منّا المنهجية العلميّة أن نبدأ بالتّعريف اللّغوي حيث جاء في

¹ - خالد اليعبودي: المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، ص79.

² - الشكل رقم 1 يوضّح بعض وظائف علم المصطلح.

³ - أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، المكتب الإقليمي ومعهد الدّراسات المصطلحيّة، فاس - المملكة المغربية، 2005م، ص05 .

معجم (لسان العرب) (لابن منظور) في مادة (ف.ه.م.): "مشتق من جذر (ف.ه.م) فَهَمَ: الفَهْمُ معرفتك الشيء بالقلب فَهْمُهُ، فَهْمًا وفَهَامَةً: عِلْمُهُ وفَهْمْتُ الشيء: عَقَلْتُهُ وعَرَفْتُهُ، وَرَجُلٌ فَهْمٌ: سَرِيعُ الفهم، يُقَالُ: فَهَمَ، وَفَهَّمَ، وَأَفْهَمَهُ الأمر، وَفَهَّمَهُ إِيَّاهُ: جَعَلَهُ يَفْهَمُهُ."¹، وبناءً عليه يكون مصطلح "المفهوم" في تعريفه اللغوي هو ما وقع عليه الفهم والإدراك.

أمّا "المفهوم" في "الاصطلاح"، فيعرّفه (أبو البقاء الكفوي) (ت 1683م) في كتابه: "الكليات" بأنّه: «الصورة الذهنية سواء وُضِعَ بإزائها الألفاظ أو لا، كما أنّ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وُضِعَ بإزائها الألفاظ...»²

ف: المفهوم بهذا المعنى هو التصوّر الذي يفسّر معنى المصطلح، ويعرّف (اليعبودي) "المفهوم" بأنّه: "المعنى العلميّ البسيط الذي يحتاج إلى تسمية كي يأخذ وضع المصطلح، وقد يتأرجح الباحثون بين عدّة ألفاظ مسميّة للمفهوم العلميّ، إلى أن يضمن أحدها شرط الاستعمال المطلق بين طائفة من المختصّين فيعدّ عندئذ مصطلحاً..."³؛ لذا يرى بعض الباحثين بأنّ العبارة الحاملة للمعنى تغدو "مفهوماً قبل وقوع الاتفاق في حين أنّها تغدو مصطلحاً بعد الاتفاق على ضبط دلالتها في حقل معرفيٍّ أو علميٍّ بعينه، وعلى هذا الأساس فقد أُستعملَ لفظ "مصطلح" للدلالة على ما هو مُتَّفَقٌ عليه، بينما استُعملَ لفظ "المفهوم" للدلالة على ما هو مُخْتَلَفٌ فيه بمعنى بقائه في منطقة وسطى تُعدّ من قبيل الالتباس الدلالي."⁴

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ف ه م).

² - (أبو البقاء) الكفوي: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة، بيروت - لبنان، ط2، 1998 م، ص860

³ - خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، ص 41.

⁴ - ينظر: محمّد عارف نصر، الحضارة - الثقافة المدنية دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا الو.م.أ، ط2، 1994م، ص 09-15.

يشير هذا القول إلى أنّ المفهوم أسبق في الذهن من المصطلح؛ لأنّه يمثل تصوّرًا يقود المصطلحيّ إلى وضع المصطلح المعبر عنه.

ويوضّح (محمّد الدّيداوي) في هذا السّياق أنّ "المفهوم تصوّر أو فكر، في حين أنّ المصطلح لفظٌ أو مادّة فكرٍ، في حين أنّ المفهوم واحد؛ لأنّه فكرة عن شيء يعبر عنها باصطلاحٍ محدّد، ويمكن المفهوم من استبعاد المعاني المشتركة والاقتصار على معنى واحد للفظ."¹

يتبيّن لنا أنّ (الدّيداوي) يميّز بين المفهوم والمصطلح كالآتي:

- المفهوم تصوّر والمصطلح لفظ.
 - المفهوم واحد؛ لأنّه يعبر عن فكرة محدّدة باصطلاح معيّن.
 - المفهوم له دور في تحديد معنى واحد للفظ، واستبعاد التعدّد الدّلالي الذي يوقع الباحث في صعوبة تحديد معنى واحد للمصطلح.
- أمّا معيار (إيزو) فيعرّف المفاهيم بأنّها: " تصوّرات ذهنيّة تُستعمل لترتيب الأشياء الفرديّة في العالم الخارجيّ، أو الدّاخلي بواسطة تجريد اعتباطيّ نوعًا ما."²
- ف: المفهوم عبارة عن تصوّرات ذهنيّة، ويتحدّد المحتوى المفهوميّ للمصطلح كذلك بإدراك طبيعة العلاقات الرّابطة بينه وبين المصطلحات التي تلتقي معه في الحقل الدّلالي نفسه.

¹ - محمّد الدّيداوي: منهاج المترجم، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، (ط1)، 2005 م، ص 105-106.

² - I.S.O in: Maria Térésa Cabré, op.cit, p.168: « [...] des constructions mentales qui servent à classer les objets individuels du monde extérieur ou intérieur à l'aide d'une abstraction plus ou moins arbitraire.»

" فأياً يكن منشأ المصطلحات أو الطريقة التي يتم بموجبها تشكيلها، فهي تتشدد ميزة مشتركة ألا وهي: إنها سلسلة من المعاني المحددة بدقة، هذا هو تحديداً ما تعنيه كلمة مصطلح."¹

هذا التعريف يوضح لنا أنّ المفهوم هو المعنى الخاص بالمصطلح، "...وإذا كان معنى الكلمة يتحدّد من سياقها في الجملة، فإنّ مفهوم المصطلح لا يمكن ضبطه إلاّ من تحديد موقع المفهوم الذي يعبر عنه في المنظومة المفهوميّة، ومن تخطيط شبكة علاقاته بالمفاهيم المجاورة له في تلك المنظومة، فالمصطلح يمتاز عن الكلمة بدقّته وانتمائه إلى منظومة مصطلحيّة..."²

يُميّز (القاسمي) من خلال قوله بين الكلمة والمصطلح، ونستنتج الفرق بينهما في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1 يوضح الفرق بين الكلمة والمصطلح.

خصائص الكلمة	خصائص المصطلح
- للكلمة معنى.	- للمصطلح مفهوم.
- يتحدّد معناها بالنظر إلى السياق الذي ترد فيه.	- يتحدّد مفهومه انطلاقاً من تحديد موقع المفهوم الذي يعبر عنه في المنظومة المفهوميّة، ومن تخطيط شبكة علاقاته بالمفاهيم المجاورة له في تلك المنظومة.
- تقع في جملة.	- يقع في منظومة مفهوميّة.
- تنتمي إلى منظومة لغويّة عامّة.	- ينتمي إلى منظومة مصطلحيّة؛ أي: اللّغة الخاصّة.

من خلال هذه التعاريف يتّضح لنا الفرق بين المفهوم والمصطلح، فتعريفات المفهوم تتعدّد بحسب المجالات المعرفيّة المختلفة مقارنةً بالدّالة الدّقيقة، والمتخصّصة للمصطلح داخل السّجلّ

¹ -خليفة الميساوي: المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، دار الأمان، الرّباط، ط1، (1434 هـ-2013م)، ص 61، نقلاً عن: ماير (إنغريد) وماكينتوش (كريستين): تمدّد المعنى المصطلحي، لمحة عن ظاهرة زوال الصّفة المصطلحية ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة: ريتا عوض، مركز دراسات الوحدة العربيّة المنظّمة العربيّة للترجمة، بيروت، 2009م، ص289.

² -عليّ القاسمي: علم المصطلح: أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص79.

الاصطلاحيّ، ولا يصل المفهوم إلى ثبوت المصطلح وحفاظه على خصوصيّته، فالمفهوم ومعه المصطلح يشكّان محوراً مهماً في المجالات المعرفيّة المختلفة؛ لأنّ المفاهيم تُعدّ آليّةً تعبّر لنا عن المصطلحات.

ويتميّز المصطلح بسماتٍ دلاليّة وتركيبيّة، نوضّحها فيما يأتي:

2- سمات المصطلح:

يحمل كلّ مصطلح نوعين من الدلالة، وهما: دلالة لغويّة؛ وهي التي تُحدّد معناه الأصلي ودلالة خاصّة؛ وهي التي تدلّ عليه في إطار تخصّصه، هذا ما جعل الباحثين المتخصّصين في مجال المصطلح يميّزون بين هاتين الدالتين، كما ذكروا له سمات كثيرة ميّزوه بها، ومن بين هؤلاء الباحثين (إيلي الفيضي)، حيث حدّدت سمتين للمصطلح هما: "سمات دلاليّة" و"سمات تركيبية".

2-1- السمات الدلالية للمصطلح:

لعلّ أهمّ ما يميّز المصطلح ويوضّحه هو محتواه الدلالي، حيث "يعتمد التحليل الدلالي للمصطلح على كيفية تكوين سماته الدلالية وتحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينه وبين الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه؛ ولذلك لا يمكن أن نضبط مفهوم المصطلح من الناحية الدلالية دون أن نضبط سماته الدلالية..."¹، والتي تتمثّل في أحاديّة المصطلح في الدلالة على المفهوم ويقصد بهذا المبدأ أنّ المصطلح الواحد يدلّ على مفهوم واحد، ولا يُعرف هذا المفهوم إلّا بذلك المصطلح، ويطلق على هذا المصطلح تسمية أخرى وهي: "مبدأ التلاؤم الأحادي"؛ ومعناها:

"أنّ المصطلح الواحد لا يُقرن إلّا بمفهوم واحد، كما أنّ التعبير عن هذا المفهوم لا يكون إلّا بذلك المصطلح، يقوم هذا المبدأ كذلك بدور ضبط العلاقة المرجعيّة بين المفهوم والشّيء

¹ - خالد اليعبودي: المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي، ص 41.

المُحالِ عليه في الواقع...¹ فلا يمكن للوحدة المصطلحية التعبير عن أكثر من معنى؛ وهذا ما يحقق لها الوضوح في اللفظ ويبعد عنها الغموض، وهي أهم ميزة تميّز سلوك الوحدة المصطلحية.²، وتوجد خاصيتان لتحقيق مبدأ التلاؤم الأحادي وهما³:

أ- **الخاصية البراغماتية**: يُقصدُ بها الاستعمال النوعي المخصّص للمفهوم الاصطلاحي، والمنظّم لممارسة معرفيّة خاصّة.

ب- **الخاصية الدلالية**: يُقصدُ بها الوظيفة المرجعية، أو السياقية الخاصّة بنظام مصطلحيّ معيّن، وقد حدّد في هذا السياق الباحث (حامد صادق قنبيي) السّمات الدلالية للمصطلح، نذكر منها⁴:

1- المصطلح لفظٌ موضوعٌ باتّفاق أهل الاختصاص للدلالة على مفهومٍ معيّن.

2- المصطلح المثالي لا يدلّ إلّا على معنى واحدٍ.

فلا تخرج هذه الخصائص عمّا ذكره اللغويون، فالمصطلح الواحد يجب أن يعبر على مفهوم واحد في إطار الحقل التخصصي للمصطلح، كما يتّضح لنا أنّ المصطلح يدلّ على المفهوم الواحد بدقّة عند اكتسابه للخاصية البراغماتية، التي تبين الحقل التخصصي الذي ينتمي إليه والخاصية الدلالية التي تعبّر عن مفهومه داخل منظومة مصطلحية معيّنة.

هذا فيما يخصّ السّمات الدلالية للمصطلح، فما السّمات التركيبية له؟

¹ - ليلي الفيضي: البنية الداخلية للمصطلح، المكوّنات والخصائص، مجلة اللسان العربي، العدد (60)، ديسمبر 2007م، ص 01 - 02 .

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 02 .

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 11 - 12 .

⁴ - قنبيي حامد صادق: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمّان - الأردن، ط1، 2005، ص: 185-186.

2-2- السّمات التركيبية للمصطلح:

يُبنى كلّ مصطلح على معيارين أساسيين، وهما المعيار الشكلي والمعيار المفهومي، حيث يمثل المعيار الأول البنية التركيبية للمصطلح، ويمثّل المعيار الثاني المحتوى المفهومي للمصطلح ضمن السجلّ الاصطلاحيّ، والإطار التخصّصيّ لكلّ مصطلح، ويعرّف التّركيب في النّحو بأنّه: "ضمّ كلمة إلى أخرى؛ بحيث تصبحان وحدة معجميّة واحدة ذات مفهوم واحد، وتحفظ الكلمتان المكوّنتان للكلمة المركّبة الجديدة بجميع صوامتهما وصوائتها، مثل اسم العلم المركّب (عبد الله) المكوّن من الكلمتين (عبد) و (الله)...وقد يتألّف الاسم المركّب من أكثر من كلمة واحدة، ويمكن أن يفهم معنى الاسم المركّب الجديد من حاصل جمع معاني الكلمات الأصليّة المكوّنة له، وفي هذا يختلف الاسم المركّب عن التّعبير الاصطلاحيّ؛ لأنّ معنى التّعبير الاصطلاحيّ يختلف عن معاني الكلمات المكوّنة له، ولا يمكن استنتاج معناه منها مثل التّعبير الاصطلاحيّ: (قائم على قدم وساق) الذي يعني (متواصل بجد)".¹، والمركّبات في اللّغة أنواع، نذكر منها ما له علاقة بالبحث وهي كالآتي²:

1- التّركيب الإضافي:

يتألّف هذا التّركيب من كلمتين تضاف الأولى إلى الثّانية لتصبحا وحدة معجميّة واحدة ذات مفهوم واحد، مثل: (مضاف إليه)...ويستخدم التّركيب الإضافي في الوقت الحاضر لتوليد المصطلحات العلميّة والتقنيّة، مثل: مصطلح (ثنائيّ اللّغة)، (ثلاثيّ المقطع)، وهما من مصطلحات

¹ - ينظر: عليّ القاسمي: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، ص 449-450.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 450، وينظر في أنواع المركّبات والتّركيب المصطلحي في: جواد حسني سماعة: التّركيب المصطلحي، طبيعته النظريّة وأنماطه التطبيقيّة، سلسلة الندوات 12، "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، ص 60.

اللّسانيات، وقد يتكوّن التّركيب الإضافيّ من ثلاثة أجزاء، ويشتمل على إضافتين، مثل: مركز رعاية الطّفولة، وهو من مصطلحات التّربية.

2- التّركيب الوصفيّ:

في هذا النوع من التّركيب يتألّف الاسم المركّب من لفظين أو أكثر، ويكون اللفظ الثّاني وما بعده وصفًا للأوّل، ويحتفظ كلّ لفظ في التّركيب باستقلّاله، مثل: (الدّالة اللّغويّة)، ويستخدم التّركيب الوصفيّ بكثرة في صوغ المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الحديثة، مثل (آلة حاسبة)، (آلة كاتبة)، وهما من مصطلحات المعلوماتيّة.

3- التّركيب الإضافيّ الوصفيّ:

هو مزيج من التّركيب الإضافيّ والتّركيب الوصفيّ، ويتألّف من ثلاثة أجزاء على الشّكل الآتي: (اسم مضاف + اسم مضاف إليه + صفة)، مثل: (علم الأصول)، (علم الدّالة التاريخي...) وقد يأتي هذا التّركيب على شكل تركيب وصفيّ إضافيّ، سيتألّف كذلك من ثلاثة أجزاء كالآتي: (اسم + صفة مضافة + اسم مضاف إليه)، مثل مصطلح: (علم أصول الفقه).

إذا المصطلح عبارة عن علامة مركّبة من دالّ ومدلول، وقد يأتي مفردًا أو مركّبًا من كلمتين أو أكثر هذا من النّاحية التركيبية والدّلالية.

أمّا من جهة الاستعمال فقد يُستعمل المصطلح التراثيّ أو المصطلح الحديث؛ وفي هذا الصّدّد نشير إلى مشكلات المصطلح الدّلالي، والتي حدّدها الباحث (جاسم محمّد عبد العبود) نلخصها فيما يأتي¹:

¹ - ينظر: جاسم محمّد عبد العبود: مصطلحات الدّلالة العربيّة دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث، دار الكتب العلميّة بيروت، لبنان، ط1، (1428هـ - 2007م)، ص32-33.

3- مشكلات المصطلح الدلالي:

3-1- المشكلات الوظيفية: تعددت المشكلات الوظيفية للمصطلح الدلالي ومنها:

أ- كثرة المصطلحات للمفهوم الواحد: إنّ علم الدلالة علم معقد؛ لاختلاف الرّوافد التي تصبّ فيه من العلوم الأخرى، هذا ما يؤدّي إلى اختلاف الثقافات التي امتزجت فيما بينها وينتج عنه تعقيد يدعمه اختلاف وجهات النّظر، وكثير من المصطلحات الدلالية وتبدأ من المصطلح الرئيس وهو "الدلالة" لها تسميات أخرى، وهذا التعدّد له جذور في تراثنا الدلالي، مثال ذلك (التّرادف)، وهو مصطلح قديم أطلق عليه القدماء تسميات متعدّدة، مثل (ما اتّفق معناه واختلف لفظه)، وينطبق هذا الأمر على المشترك اللفظي والتضاد.

ب- عدم الفصل بين المفاهيم: يمثّل الباحث لهذه المشكلة التي تتعلّق بالمفهوم بمصطلحي: (الدلالة) و(المعنى)، فقد خلط اللّغويون بين معنيي هذين المصطلحين، منهم من لم يميّز بينهما لاهتمامهما بموضوع مشترك وهو "المعنى"، ومنهم من أعطى للدلالة أهميّة أكثر من المعنى وقال بشمول الدلالة أكثر من المعنى؛ لأنّه جزء من الدلالة، ومنهم من قال بعكس الرّأي الأخير؛ أي: بشمول المعنى أكثر من الدلالة، وتكون الدلالة جزءاً منه.

ج- غياب معجم متخصص في المصطلحات الدلالية: تتلخّص هذه الإشكالية في عدم وجود معجم في المصطلحات الدلالية، وقد يكون لأسباب منها: عدم استقراء المصطلح الدلالي بصورة عامّة وقلة الدّراسات المتخصّصة، ولكن بعد مرور زمن طويل على فصل علم الدلالة عن العلوم اللّغوية الأخرى، نجد من الفرص المناسبة في الوقت الحاضر صنع معجم في المصطلح الدلالي.

3-2- المشكلات الوضعية: تتعلّق هذه المشكلات ببعض الشّروط في علم المصطلح، وكثير

من هذه الشّروط يشترك بين علمي المصطلح وعلم الدّلالة، نذكر بعض ما عرضه الباحث فيما يأتي¹:

أ- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد، ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد وتجنّب تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختصّ على اللفظ المشترك ومثال ذلك مصطلح: الدّلالة المعجميّة ولها تسميات أخرى، مثل "الدّلالة الاجتماعيّة" و"الدّلالة اللّغويّة"، و"الدّلالة العامّة" وغيرها، وأمّا بالنّسبة إلى التعدّد في دلالات المصطلح الواحد فنجد مصطلح "الدّلالة" نفسه، حيث اختلفت تعريفاتها بحسب وجهات نظر العلم الذي يعتمد على أصوله الرّئيسيّة.

ب- يفضّل أن يكون المصطلح بأقلّ عدد ممكن من الكلمات، وأمّا المصطلحات الطّويلة يمكن أن يتبدّل بها غيرها؛ ممّا هو أكثر اختصاراً وإبانةً.

3-3- المشكلات التصنيفيّة: يرجع الباحث (جاسم محمّد عبد العبّود) هذه المشكلات إلى كتب

الدّلالة الحديثة التي أهملت - في رأيه - بعض المصطلحات الدّلالية وبعض أقسام الدّلالة عند اللّغويين القدماء، في حين أنّ تلك الكتب عرضت لأنواع المصطلحات الحديثة من الدّلالة.

هذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل الآتي: ما واقع المصطلح التراثي اللّغوي العربي؟

وسنتعرّض لمناقشة هذا التساؤل في المطلب الآتي:

¹ ينظر: جاسم محمّد عبد العبّود: مصطلحات الدّلالة العربيّة دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 32-33-

4- مفهوم مصطلح "التراث اللغوي العربي":

يمكننا الإقرار بأن موضوع التراث "يعدّ من المواضيع الأكثر بروزاً على ساحة النقاش والجدال في الفكر العربي المعاصر؛ لما له من حضورٍ وثقلٍ قويين في بنية التفكير العربي من جهة؛ ولما يفرزه من إشكالاتٍ صعبة المعالجة... وإذا كان الفكر العربيّ لم يعرف من القضايا أصعب من قضية التراث وإشكالاته المعقّدة، باعتبارها القضية المعبرة والعاكسة لأشكال العلاقة بين الماضي والحاضر؛ فإنّ من أبرز الإشكالات التي ماتزال مثار الخلاف والنقاش بين العديد من المهتمين بالقضية، ما يتعلّق بتحديد مفهومه..."¹

فقضية التراث تعدّ من أبرز القضايا التي شغلت الباحثين في العصر الحديث، فما مفهوم

مصطلح التراث؟

1- مصطلح "التراث" في اللغة:

قال (الجوهري) في الصحاح: " الميراثُ أصله: مَوْرَثٌ، انقلبت الواو ياءً لكسرةٍ ما قبلها والتراث أصل التاء فيه واو، تقول: ورثتُ أبي وورثتُ الشيء من أبي، أرثُهُ بالكسر فيهما، ورثاً ووراثَةً وإراثاً، وتقول: أورثته الشيء أبوه، وهم ورثُهُ فلانٍ، وورثُهُ توريث؛ أي: أدخله في ماله على ورثته؛ وتوارثوه كإبراً عن كابر.²، فدلالة المادة تحيل إلى أنّ التراث يعني كلّ ما يورث من مال وملك، وجاء في لسان العرب: " ورث فلانٌ أباه يرثُهُ وراثَةً وميراثاً، وأورث الرجل ولده مالاً إراثاً حسناً ويقال: ورثتُ فلاناً مالاً أرثُهُ ورثاً إذا مات مَوْرَثُكَ، فصار ميراثُهُ لك، وقال تعالى إخباراً عن

¹ - عبد العزيز إنميرات: مناهج قراءة التراث في الفكر النّهضي العربي، إشكالات ونماذج، مركز التّأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربيّة السعوديّة، جدّة، ط1، (1434هـ-2013م)، ص 27.

² - أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، راجعه واعتنى به: محمّد محمّد تامر وأنس محمّد الشّامي وزكريّا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، (1430هـ-2009م)، مادة (و ر ث).

زَكَرِيَّا وَدُعَائِهِ إِيَّاهُ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَآءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ

لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ۖ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ۝﴾ (سورة مريم، الآية

06-05) أي: يبقى بعدي، فيصير له ميراثي...¹

من خلال هذين التعريفين اللغويين اللذين يوضحان المدلول اللغوي لمصطلح "التراث"

يتّضح لنا قلّة تداول هذا المصطلح عند العرب، ومن خلال اشتقاقات هذه المادة (و ر ث) نجدها

تشير إلى استعمالين اثنين: استعمال حقيقي يدلّ على المال وكلّ ما يدخل ضمن حقله، واستعمال

مجازيّ يحيل على الدّين والمجد.

2- مصطلح "التراث" في الاصطلاح:

يُعرّف التراث اللّغوي العربي بأنّه: "كلّ عملٍ عربيّ وضعه العرب القدماء من أجل

تفسير النصّ القرآني، أو هو كلّ ذلك الرّكام المعرفيّ المتناثر في تاريخ الفكر العربي والذي

وُجِدَ من أجل خدمة النصّ القرآني، ونحن لا نستطيع معرفة النظريّة اللّغوية بأبعادها الكاملة

إلاّ إذا أعدنا تركيب هذا الفكر اللّغوي العربيّ المتناثر بعد سبرٍ دقيق وعميق لكلّ ما قاله

العرب حول المسألة اللّغوية.²

ويربط أحد اللّغويين مفهوم المصطلح التراثي اللّغوي العربي بمجال استعماله، ومجال

البحث فيه، حيث يقول: "إنّ مفهوم المصطلح التراثي اللّغوي العربي يتراوح بين الضيق والاتّساع

من حيث المجال الذي ينتمي إليه، وحسب الزاوية التي ينطلق منها الباحث، فإن كان في مجال

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (و ر ث).

² - ينظر: عبد السّلام المسدي: مباحث تأسيسيّة في اللّسانيات، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، بيروت- لبنان، ط1

التّركيب فإنّ المصادر التّحوية بمعناها الخاصّ يمكن أن تلبي ضالّته وتحقّق تطلّعه لكن إن كان في مجال الدّلالة فإنّ هذه المصادر هي آخر ماتقع في طلبه، وتكون مرجعيّات علميّة أخرى في الصّدارة لديه، كالبلاغة والمعجم والمنطق والأصول والكلام... وإن كانت الزّاوية البحثيّة التي ينطلق منها هي الصّوّات، فهو مُطالب بالتّعامل مع مرجعيّات علميّة أخرى كالقراءات والتّجويد والصّرف والأصوات والعروض والقافية وفقه اللّغة، وحتىّ بعض مباحث النّقد الأدبي.¹، فخصائص اللّغة العربيّة بما تحويه من الاشتقاق والإعراب والبناء... جعلها ثريّة بالمصطلحات التّراثيّة؛ لأنّ "الألسن كالمجتمعات وكما لكلّ مجتمع خصائصه، فكذلك لكلّ لسانٍ خصائصه المميّزة... وخصوصيّة نزول القرآن بالّلسان العربيّ يترجم خصوصيّة اللّسان العربيّ في توافره على جملة خصائص أساسيّة عدمت في اللّسان الأعجميّ، ومنها الإبانة والإعراب والاشتقاق والإقتصاد وهي في جملتها تعكس عالميّة اللّسان العربيّ التي تفيد حركيّته وبقائه ونمائه مع الزّمن..."²، ولتوظيف المصطلح التّراثي أهمية كبيرة، تحدّدها في المطلب الآتي:

4-2- أهمية استخدام المصطلح التّراثي:

يلخّص (عليّ القاسميّ) أهمية استخدام المصطلحات التّراثيّة في وقتنا الحاضر فيما يأتي³:

1- ربط حاضر الأمة بماضيها.

2- سلامة المصطلح العربيّ التّراثي وسهولته.

3- تجنّب مخاطر الاقتراض اللّغوي.

¹ - عبد العزيز حميد: رحلة المصطلح بين القديم والحديث في اللّسانيّات العربيّة، مجلّة مصطلحيّات، ع04-05، محرّم 1435هـ-نومبر، 2013م، ص15-16.

² - عمّار ساسي: المصطلح في اللّسان العربيّ، الأردن، 2009م، ص255.

³ - عبد العزيز حميد: رحلة المصطلح بين القديم والحديث في اللّسانيّات العربيّة، نقلاً عن: ممدوح محمّد خسارة: المعاجم اللّغويّة وأهميّتها في وضع المصطلحات، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، مج78، ج3، ص709-740.

4- توفير الجهد في البحث عن مصطلحات جديدة.

5- الإسهام في توحيد المصطلح العلمي العربي.

وذكر الباحث (عبد العزيز حميد) أهمية الاستخدام النفعي للمصطلح التراثي العربي، نلخص رأيه في النقاط الآتية¹:

1- التفاعل مع التراث يكسب الرغبة في الاستزادة في التحصيل، بما يملكه من ثراء مفهومي

ومعجمي من شأنه أن يحقق الثقة في النفس ويعمق الانتماء الحضاري ويوقف الإنسان

المعاصر على القدر الفكري والعقلي الذي بلّاه المتقدّمون في مجال الفكر اللغوي.

2- من فوائد إعمال المصطلح التراثي تحقيق الاقتصاد في اللغة العلمية الخاصة بالكتابة

اللسانية حتى لا تتكاثر على المتلقي أعداد الألفاظ الاصطلاحية، فيرهق ذهنه وتشل طاقته

وتصيبه السّامة من الاستزادة في طلب هذا التخصص.

3- إنّ إعمال المصطلح التراثي يعدّ مرحلة جديدة في التطور المفهومي لهذا المصطلح...

4- الألفاظ التراثية ثبتت نجاعتها الاستعمالية، وذلك بتحققها بخصائص التأثيل اللازمة بنيويًا

ودلاليًا...

من خلال ماسبق ذكره حول أهمية استخدام المصطلح التراثي، يتّضح لنا أنّ الباحث (عبد

العزيز حميد) ركّز في تحديده لأهمية توظيف المصطلحات التراثية على الجانب البراغماتي

النفعي لها وقد حاول أن يكون شاملاً دقيقاً، بينما ركّز (عليّ القاسمي) على الجانب الحضاري

والثقافي، ويمكننا أن نحدّد -حسب رأينا- أهمية توظيف المصطلح اللغوي العربي التراثي في

النقاط الآتية:

¹ - عبد العزيز حميد: رحلة المصطلح بين القديم والحديث في اللسانيات العربية، ص 24.

- ✓ تشجيع الباحثين على الدراسات البيئية التي من شأنها تقديم نتائج مثمرة حول طبيعة المصطلحات اللغوية الموظفة في التراث اللغوي العربي، والتعبير عنها بمفاهيم جديدة.
- ✓ التعرف بجهود علماء العربية في مختلف العلوم اللغوية، كالنحو والبلاغة والدراسات اللسانية من خلال البحث، وإزالة اللثام عن بعض المصطلحات اللغوية التي وُظفت عندهم، والكشف عن مفاهيم بعض المصطلحات التي كانت متداولة في مؤلفاتهم.
- ✓ تفكيك وتفسير المصطلحات اللغوية العربية التراثية الغامضة.
- ✓ تمكين الباحثين من الوعي بضرورة العودة إلى التراث اللغوي العربي الإسلامي من أجل مسايرة، وتشكيل المعالم الأولية لمزيد من الدراسات الحديثة.
- وقد عدّ بعض اللغويين التراث اللغوي العربي وسيلة من وسائل توليد المصطلحات؛ وذلك "بتحرّي لفظٍ منه يؤدّي معنى اللفظ الأجنبي أو يقاربه، أمر منطقيّ وبديهيّ خاصّةً في لغة كاللغة العربيّة، غنيّة بتراثها الفكريّ والعلميّ وبتجاربها الحضاريّة؛ ممّا أتاح لها تراثاً وحصيلةً لغويّة قلّما تأنّت لغيرها من اللّغات".¹
- ونجد الباحث (أحمد المتوكّل) في هذا السياق يصرّح باستثماره للمصطلح اللغوي التراثي في صياغة ووضع مفاهيم النحو الوظيفي، قائلاً: " فقد مددتُ بين الفكر اللغوي العربي القديم وأحد النماذج اللغوية الوظيفية الحديثة، نموذج النحو الوظيفي جسراً مكّني وأنا بصدد معالجة

¹ - علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص19، نقلاً عن: رجاء وحيد دويدري: المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التراثي وبعده المعاصر، دار الفكر، دمشق، ط1، 2010، ص249.

قضايا تداولية في اللغة العربية أن أستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ما مست إليه الحاجة، وما رأيته واردًا مناسبًا.¹

من هنا يتّضح لنا أنّ التراث اللغوي العربي يمثل دورًا مهمًا في التعبير عن بعض المفاهيم الجديدة، وقد وفّرت المعاجم التراثية جهدًا كبيرًا في البحث عن بعض المصطلحات الجديدة، فقد اعتمد الكثير من المؤلفين لمعاجم الطبّ، والصّيادلة، والنّبات، على ما وجدوا من مصطلحات خاصّة بهذين المجالين موجودة في التراث اللغوي العربي ولا يقتصر البحث في المصطلحات في التراث العربي على قطاعات معرفيّة محدودة، بل يتناول كلّ فروع المعرفة المدوّنة بالّغة العربيّة على مدى عدّة قرون منذ بداية الحركة العلميّة في إطار الإسلام وحتىّ بداية الاتّصال بالحضارة الغربيّة، إذ تشمل الدّراسة المصطلحيّة كلّ ما ورد من مفردات وعبارات اصطلاحية في الكتب العربيّة والمترجمة في هذه الفترة الزّمنية، نقلت إلى العربيّة من اللّغة اليونانيّة والفارسيّة والسنسكريتيّة واللاتينيّة.²

فالبحث في المصطلحات التراثية العربيّة يشمل كلّ الفروع العلميّة ولا يقتصر على مجال معرفي خاصّ.

بعد أن عرّفنا بالمصطلح التراثي اللغوي العربي، ننتقل في المطلب الآتي إلى التعريف بالنظريات الدلالية الحديثة التي تبلورت نتيجتها الكثير من المصطلحات والمفاهيم اللغوية كان لها امتداد في تراثنا اللغوي العربي.

¹ - عبد العزيز حميد: رحلة المصطلح بين القديم والحديث في اللسانيات العربية، ص22، نقلًا عن: أحمد المتوكّل: استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة، اللسانيات الوظيفيّة نموذجًا، مجلّة المناظرة، ع06، ص49-50.

² - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص28.

5- النظريات الدلالية الحديثة:

سنعرض في هذا المبحث لبعض النظريات الدلالية الحديثة التي اهتمت بقضية المعنى وما تفرع عنها، وذلك بما يخدم غايات البحث وأهدافه:

5-1- النظرية الإشارية:

إن هذه النظرية جاءت على أنقاض ما قدّمه (دي سوسير) في حصره للعلامة اللغوية في الدال والمدلول، وإهماله للمرجع.

ويُعدّ Charles kay Ogden (تشارلز كَي أوغدن) (1889-1957) و Ivo Armstrong Richards (آيفر أرمسترونغ ريتشاردز) (1893-1979م) هما أول من طور النظرية الإشارية في كتابهما (the meaninig of meaning) (معنى المعنى)، وقد أسهم هذان العالمان في تمثيل "الخطوة الأولى في مراحل النظر العلمي في نظام اللغة".¹

فهذا التقسيم اللغوي الدلالي لأركان الدلالة كان له الفضل في نشأة نظريات المدلول التي كان موضوعها الدلالة وأقسامها، وأسهم في ظهور نظريات اهتمت بدراسة الإشارة اللغوية، وفي هذا الإطار نشأت فكرة العلامة اللغوية؛ ممّا أسهم في ميلاد علم جديد هو علم السيميولوجية وشكّلت دراسة (الصورة الذهنية) عقبةً أمام الباحثين؛ ممّا فتح مجالاً واسعاً لأبحاثهم.²

فأصحاب هذه النظرية يرون أنّ (المُشار إليه) يجب أن لا يكون شيئاً محسوساً يمكن ملاحظته، مثل (كرسي)، أو فكرة تجريدية ككلمة (الحرية)، أو حدث مثل الفعل (كتب)؛ فكلّ هذه الكلمات تحمل معانٍ؛ لذلك يجب ملاحظة ما تشير إليه كلّ كلمة، كأن نقول مثلاً (كرسي) فهذه

¹ -أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م، ص54.

² -عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص385-386.

الكلمة لا تشير إلى كرسيّ معيّن، وإنّما نستطيع أن نطلقها على أيّ كرسيّ كان، فعن طريق الفكرة نستطيع التعرّف على المُشار إليه.

ونظرًا لتركيز هذه النظرية على الظاهرة اللغوية خارجًا عن إطار اللغة، والاهتمام بالمُشار إليه فقد قامت على أنقاضها نظرية دلالية أخرى أولت الاهتمام بالعناصر اللغوية، انطلاقًا من الأفكار والتصورات الذهنية، سنناقشها في المطلب الآتي:

5-2- النظرية التصورية: تنطلق هذه النظرية من مبدأ أنّ الكلمات ينبغي أن تعبّر عن

الأفكار والتصورات الذهنية، و" تعود جذورها إلى الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) الذي سمّاها النظرية العقلية ونادى فيها بأنّ استعمال الكلمات يجب أن يكون الإشارة الحساسة إلى الأفكار والأفكار التي تمثلها تُعدّ مغزاها المباشر الخاص".¹

هذه النظرية ترى أنّ اللغة وسيلة للتعبير عن الأفكار والكلمات هي الدوال المترجمة للتصورات الذهنية؛ لأنّ كلّ ما يتمّ التعبير عنه لغويًا يُعدّ علامة تدلّ على فكرة معيّنة ونتيجة للطابع التجريديّ الذي وسمّ النظرية التصورية، فإنّ العلماء المتأخّرين أسسوا أفكارهم على معطياتٍ حسية تقع تحت الملاحظة والمشاهدة، وأرجعوا الدلالات كلّها إلى تلك التصورات التي تحقّق الأثر العلميّ، والجدير بالذكر أنّ هذه النظرية صحيحة تقترب كثيرًا من فكرة النظرية السلوكية التي تنبني على مبدأ المنبه والاستجابة، إلّا أنّ تحديد مرجعية الآثار إلى التصورات الذهنية تلحق تلك الفكرة بالنظرية التصورية.²

فكلّ منّا له أفكاره المستقلة عن الآخر والاختلاف في الدلالات ناتج عن اختلاف اللغات في العالم؛ لذلك اعتبر اللغويون المحدثون التصورات والأفكار كيانًا مستقلًا، إذ أنّ للإنسان الحرية

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1985م، ص57.

² - ينظر: عبد الجليل منقور: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص85.

في الاحتفاظ بأفكاره إذا استغنى عن اللغة، فالنظرية التصورية عكس النظرية الإشارية؛ لأنها تركز على مبدأ التصور الذي يمثله المعنى الموجود في ذهن الأفراد، أما النظرية الإشارية فتقوم على مبدأ الإشارة ودراسة كل ما يرتبط بها من عناصر المعنى.

وبناءً على أن العلاقة بين المدلول والمرجع تتولد من عملية ذهنية تقوم على الملاحظة والتجربة، ظهرت النظرية السلوكية التي سنناقشها في المطلب الآتي:

5-3- النظرية السلوكية الأمريكية: ليونارد بلومفيلد (bloomfield)

(1887-1949):

يُعدُّ (بلومفيلد) اللغوي الأمريكي رائد هذه النظرية، حيث تميّز بنظرته إلى اللغة على أنها سلوك مثل باقي السلوكيات الأخرى، و" تركز النظرية السلوكية على ما يستلزمه استعمال اللغة في الاتصال".¹ أي أنها تركز على كل ما هو مادي قابل للملاحظة، فالسلوكيون يعدّون اللغة مجموعة من العادات الصوتية يحدثها المتكلم نتيجة مثير معين، تتولد عنه استجابة كلامية دون حدوث أية عملية ذهنية في رأيهم، ومنه فالمعنى اللغوي عند السلوكيين ما هو إلا مجموعة من العادات الصوتية التي تكون استجابة للعديد من المثيرات في بيئة معينة.

وإذا كانت هذه النظرية قد اهتمت بدراسة اللغة باعتبارها مجموعة من السلوكيات، فقد قامت على أنقاضها نظرية دلالية أخرى تهدف إلى دراسة المعنى، انطلاقاً من تحليل السياق والتركييب الذي تُوضع فيه العناصر اللغوية؛ أي أن المعنى اللغوي يتحدّد من السياق الذي ترد فيه الكلمات، سنعرّفها في المطلب الآتي:

5-4- النظرية السياقية الإنجليزية الاجتماعية:

¹ - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 59.

قامت هذه النظرية على دراسة المعنى انطلاقاً من السياق والمقام الذي يرد فيه الكلام ويُعدّ اللغوي الإنجليزي فيرث (Firth) زعيم هذا الاتجاه، و"يعتمد هذا الاتجاه اعتماداً كبيراً على آراء العالم الأنثروبولوجي البولندي مالينوفسكي، حيث أدت دراساته إلى الوصول به لنظريات قيمة في اللغة، وقد ركزت هذه المدرسة على السياق في التحليل الدلالي؛ لأهميته في تعيين قيمة الكلمة ففي كلّ مرّة تُستعمل فيه الكلمة تكتسب معنى محدداً مؤقتاً، وقد قامت هذه النظرية على مفهوم السياق الذي حدده أصحابه.¹

يتّضح لنا أنّ هذه النظرية تقوم على مبدأ أنّ المعنى اللغوي يتحدّد من السياق الذي ترد فيه الكلمات، "وأحدثت بذلك تغييراً جوهرياً في النظر إلى المعنى، وقد استخدم السياق في هذه النظرية بمفهوم واسع؛ بحيث يشمل السياق الصوتي، والصرفي، والنحوي، والمعجمي ولا يظهر المعنى المقصود للمتكلّم إلاّ بمراعاة الوظيفة الدلالية للألفاظ المستخدمة.²، فالوصول إلى المعنى الذي يقصده المتكلّم يتطلب تحليل النصّ اللغوي بكلّ مستوياته.

يمكننا القول أنّ سياق الحال عند (فيرث) هو كلّ ما يتّضح من معنى داخل السياق، ويشمل كلّ أنواع النشاط اللغوي في البيئة الاجتماعية من أقوال وأفعال وكتابة وغيرها، قد يكون عبارة عن: "جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية، ومن هذه العناصر المكوّنة للحال الكلامية:

1- شخصية المتكلّم والسّامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلّم

والسّامع - إن وجدوا -، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص59، ص305.

² - محمّد محمّد يونس علي: مقدّمة في علمي الدلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ط1 2004م ص27 - 28.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كالوضع السياسي.

3- أثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع، أو الألم، أو الإغراء، أو الضحك.¹

يتّضح لنا دور سياق الحال في معرفة الأساليب المختلفة للمتكلم وتصنيفها حسب الموقف الكلامي، " والمعنى عند فيرث كلُّ مركّب من مجموعة الوظائف اللغوية، وأهمّ عناصر هذا الكلّ هو الوظيفة الصوتية، ثمّ المورفولوجية والنحوية والقاموسية والوظيفة الدلالية لسياق الحال، ولكلّ وظيفة من هذه الوظائف منهجها الذي يُراعى عند دراستها...²، وبهذا يتبيّن لنا أنّ دراسة معاني الكلمات عند أصحاب هذه النظرية يقوم على تحليل السياقات، والمواقف التي ترد فيها الكلمات وبذلك فتحو مجالاً آخر للدراسة الاجتماعية للغة؛ لأنّ النظرية السياقية تربط الكلام بالظروف المحيطة بالمتكلم، أو المخاطب سواء كانت لغوية أو غير لغوية.

5-5- نظرية الحقول الدلالية:

تصنّف هذه النظرية الكلمات والمدلولات بطرائق مختلفة تصبّ في قوالب متعدّدة، تهدف إلى تحديد المعنى ودراسته، وهي: "محاولة جديدة لوضع منهج جادّ يفيد في التحليل الوصفيّ الدلالي لبنية اللغة..."³؛ لأنّ اللغة تمثّل مجموعة من الألفاظ تربط بينها ملامح دلالية وسمات تكوينية فالأفراد في تواصلهم اللغوي يشتركون في العديد من الألفاظ التي ينتمي بعضها إلى مجال دلاليّ واحد، ودرجة فهمها تختلف من شخص إلى آخر، حسب طبيعة البيئة والمجتمع، "فالأساس

¹ - ينظر: محمود السّعران: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص252-253.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص253.

³ - شكر محمود عبد الله: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمّان ط1، 2009م، ص25.

الذي تركز إليه هذه النظرية هو جمع كلماتٍ ووضعها في مجموعاتٍ تختصّ كلّ مجموعة منها بمجالٍ من مجالات الخبرة الإنسانية، وترتبط فيه معاني الكلمات لتوضع تحت مصطلح عامّ يجمع بينها.¹ وبناءً على هذه الأهمية يُعرّف مصطلح "الحقل الدلالي" بأنّه: "مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها يجمعها صنف عامّ مشترك بينهما وتُعنّى هذه النظرية بإدماج الوحدات المعجمية المشتركة في مكوّناتها الدلالية في حقل دلاليّ واحد وذلك نحو: أخضر أزرق، أسود فكلّها يشترك في حقل الألوان."²

يتّضح لنا أنّ فكرة هذه النظرية تقوم على أساس جمع الكلمات أو المعاني المتقاربة وجعلها تحت لفظٍ عامّ يجمعها، فكلمة قرابة مثلاً يمكن أن تدخل تحتها ألفاظ مثل (أب، أخ، أم، خال) وقد نجد أنّ معظم الكلمات في اللغة العربية تدخل تحت مصطلح الحقول الدلالية، مثل الكلمات الدالة على النباتات والطيور والأطعمة، وقد بدأ تطبيق فكرة الحقول الدلالية على أيدي علماء اللغة الغربيين في العشرينات في القرن العشرين، في ألمانيا وسويسرا من أتباع همبولدت ومن رواد تراير (Trier) وإسبن (Ispen) وجولس (Jolles) وبروتسيج (Prozig)³، ولهذا أصبحت نظرية الحقول الدلالية من أهمّ النظريات الغربية الحديثة في تحليل المفردات داخل الحقول الدلالية المتصلة بالمعنى، وقد وسّع بعض الباحثين من مفهوم الحقل الدلالي حتّى أصبح يشمل الأنواع الآتية:

1- "الكلمات المترادفة والكلمات المتضادة، وقد كان (ajolles) (أجولس) أوّل من اعتبر

ألفاظ الترادف والتضاد من الحقول الدلالية.

¹ - شكر محمود عبد الله: دلالة الجملة الاسمية في القرآن الكريم، ص26، نقلاً عن: نظرية الحقول الدلالية واستخداماتها المعجمية، مجلة كلية الآداب والتربية الكويت، العدد13، ص9.

² - ينظر: محمد يونس علي: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص33.

³ - أحمد عارف حجازي عبد العليم: الحقول الدلالية، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط1، 2007، ص11.

2- الأوزان الاشتقاقية، وأطلق عليها اسم الحقول الدلالية الصرفية.

3- أجزاء الكلام وتصنيفاتها النحوية.

4- الحقول السنجسماتية، وتشمل مجموعات الكلمات التي تتربط عن طريق الاستعمال

ولكنها لا تقع أبدًا في نفس الموقع النحوي وقد كان (Prozing) أول من درس هذه الحقول.¹

فالحقل الدلالي لا يقتصر على الكلمات المترادفة، بل قد يشمل الكلمات المتضادة كذلك

مثل كلمتي: "الفرح" و"الحزن" رغم أنهما متضادتان فهما تقعان ضمن حقل دلالي واحد وهو:

العاطفة، كذلك البكاء، الفرح، كما تشمل الحقول الدلالية الأوزان الصرفية، مثل الأفعال "كتب"

"نجح" فهي تقع ضمن حقل الأوزان الثلاثية، أمّا كلمات مثل (فعل، فاعل مفعول، اسم، صفة) تقع

ضمن حقل أجزاء الكلام، وإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، فقد أسهمت فكرة القيمة التي أوضحها

(دي سويسر) في تحديد نظرية الحقول الدلالية، إذ: "بعد إشارة سويسر إلى الأفكار المتقاربة التي

تعبّر عنها جملة من الكلمات، نادى الغربيون في أوائل هذا القرن بشكل واضح بنظرية الحقول

الدلالية، والمراد بالحقل الدلالي وجود عدد من الكلمات يمكن أن تتضوي تحت عنوان دلالي

واحد.²، فإشارة (دي سويسر) إلى أنّ مجموعة من الكلمات تعبّر عن أفكار متقاربة تُعدّ بدايةً

لملامح هذه النظرية.

بعد أن تعرّفنا على نظرية الحقول الدلالية، وعلى مفهوم الحقل الدلالي عند بعض اللغويين

نعرض آراء بعض الباحثين المحدثين حول الحقل الدلالي كالاتي:

يلخص بعض اللغويين المحدثين رأي (تراير) عن الحقل الدلالي بقوله: " يُنظر إلى الثروة

اللفظية في إطار المنظور التزامني السنكروني على أنّها كلّ يتفرّع دلاليًا، كما تغطّي الكلمات في

¹ - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 80-81.

² - صبحي التميمي: دراسات لغوية في تراثنا القديم، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2003م، ص 227.

رأيه المجال الكلّي للحقل، وتغطّي الحقول المجال الكلّي للثروة اللفظية، أمّا معاني الكلمات فتحدّد من خلال عددها وموقعها في الحقل الكلّي للثروة اللفظية، ولا يستطيع المستمع أن يحدّد معنى الكلمة، إذا لم يعرف بقية كلمات الحقل، ومدى العلاقات الدلالية التي تربط بينها.¹

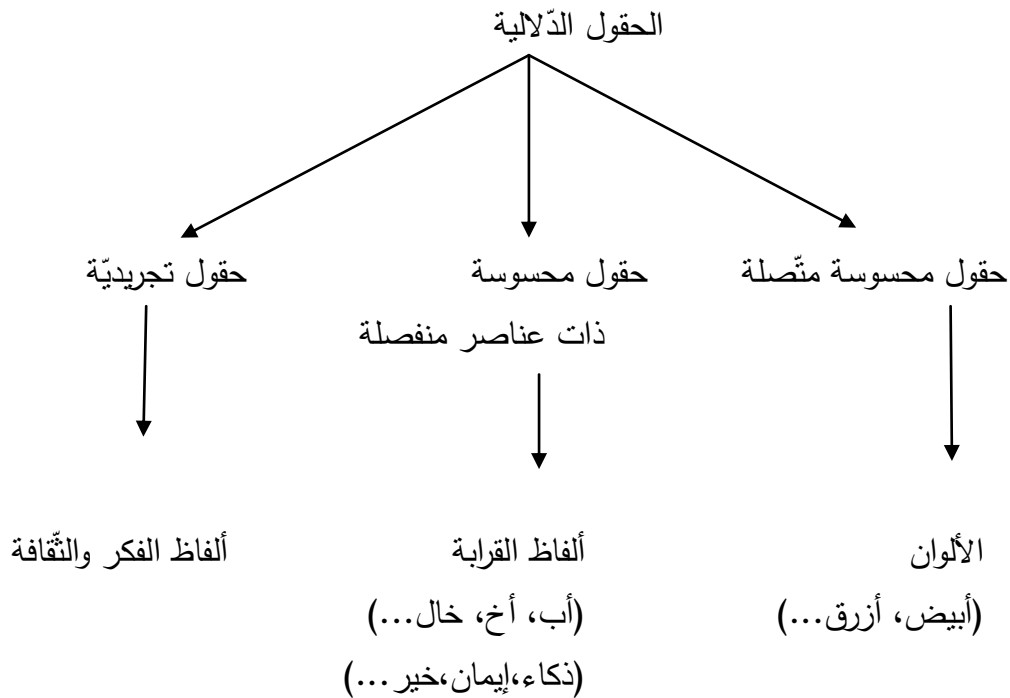
يرى (تراير) أنّ الحقول الدلالية تغطّي كلّ الثروة اللفظية؛ بمعنى أنّها مرتبطة فيما بينها في حقول أكبر، وتتفرّع إلى أن تنحصر الكلمات اللغوية، وتنقسم الحقول الدلالية إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الحقول المحسوسة المتصلة، مثل أَلْفَاظ الألوان.

2- الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة، مثل أَلْفَاظ القرابة.

3- الحقول التجريدية، مثل أَلْفَاظ الفكر والثقافة.

ويمكننا أن نمثّل لأنواع الحقول الدلالية التي صنّفها (تراير) بالمخطط الآتي:



الشكل 1- أنواع الحقول الدلالية عند تراير.¹

¹ - ينظر: فريد عوض حيدر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2005م، ص173.

وتُعَدّ الحقول التجريدية أهمّ الأنواع في نظرية الحقول الدلالية؛ لأنّ معظم كلمات اللغة تجريدية وعلى ضوء هذه الأقسام يمكن أن تُقسّم ألفاظ اللغة إلى ثلاثة أقسام، فهناك كلمات محسوسة الدلالات متصلة، وهناك كلمات محسوسة الدلالات منفصلة العناصر، وهناك مجردة فالكلمات المحسوسة المتصلة، مثل كلمات أحمر، أخضر، أصفر، والكلمات المحسوسة منفصلة العناصر مثل (عمّ، خال، أب، أمّ، جدّ، جدّة)، والكلمات المجردة مثل: ذكاء، حدس خير، ويرى (تراير) أنّ الحقول الدلالية بأنواعها السابقة غير منفصلة، بل هي مرتبطة معاً في شكل حقول أكبر، وهكذا حتّى تنحصر الكلمات كلّها.² ف: الحقول المحسوسة المتصلة هي التي تضمّ مجموعة من الكلمات التي تتصل بالواقع المحسوس، فالألوان من الأشياء التي يُدرَكُ نظامها عن طريق حاسة البصر ولا يستطيع شخص غير بصير منذ الولادة إدراكها أو تصوّرها لأنّه لم يرها من قبل، إذ لا توجد صورة ذهنية في عقله تعبّر عن الألوان، أمّا بالنسبة للحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة فتتعلّق بالجانبين الحسي والعقلي، مثل: حقل (العلاقات الأسرية)، فالأب والأمّ والأخ والجدّ وغيرهم، يمكن التعرّف عليهم بالعقل والحواسّ معاً؛ لأننا نتصوّر معنى الأمومة بالعقل ونرى الأمّ بالعين المجردة، أمّا النوع الثالث وهي الحقول التجريدية، كالشجاعة والحرية والصدق فلا يمكن إدراكها إلّا بالعقل.

وتمثّل نظرية الحقول الدلالية أهميةً كبيرةً، حيث أظهرت نتائج مهمّة نذكر منها:

- 1- الكشف عن العلاقات وأوجه الشبه والخلاف بين الكلمات التي تنصوي تحت حقل معيّن.
- 2- إنّ هذه النظرية تمدّنا بكلماتٍ عديدة لكلّ موضوعٍ على حدة، كما تمدّنا بالتمييزات الدقيقة لكلّ لفظ.

¹ - الشكل رقم 1: يوضّح أنواع الحقول الدلالية عند تراير.

² - أحمد عارف حجازي: الحقول الدلالية، ص 16.

3- إنّ تطبيق هذه النظرية يكشف عن كثير من العموميّات، والأسس المشتركة التي تحكم اللّغات في تصنيف مفرداتها، كما يبيّن أوجه الخلاف بين اللّغات بهذا الخصوص.

4- تطبيق نظريّة الحقول الدّلاليّة يسهم في تنظيم المعاني والعبارات اللّغوية.¹

يتّضح لنا ممّا سبق أنّ نظريّة الحقول الدّلاليّة تؤدّي دورًا بارزًا في تحليل اللّغة على المستوى

الدّلاليّ.

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدّلالة، ص110.

الباب الأول

"المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في التراث اللغوي العربي الإسلامي (كتاب المستصفى من علم الأصول للغزالي وكتاب الخصائص لابن جني)، وعلم الدلالة الحديث (كتاب دور الكلمة في اللغة لـ: ستيفن أولمان)"

' تشير جميع القرائن إلى أنّ قضية التراث ستظلّ أحد هواجسنا الرئيسية في السنوات القابلة من هذا القرن، وإلى أنّها إن لم توضع بعد ذلك وضعًا صحيحًا، قد تصبح مصدر قلقٍ مقيمٍ وحيرةٍ دائمةٍ للأجيال التي ستتحدث من أصلابنا؛ ومردّ هذا الوضع إلى أمرين: أولهما: أنّ التراث مشرّع الأبواب على ماضٍ مقدّس، وثانيهما: أنّ التراث ملتحمٍ بحاضرٍ متخلفٍ؛ ونحن قبل كلّ هذا وبعد كلّ هذا قد شكّلنا التراث عبئًا، وما من خطوٍ كبير نريد أن نخطوه، أو سياسة رئيسة نريد أن نخطّها إلاّ ويفرضان علينا بقدر يسيرٍ أو بقدر غير يسير موقفًا من التراث، أو في التراث، صريحًا أو ضمنيًا..."

(فهيمى جدعان: نظرية التراث، ص 13).

الفصل الأول:

المفاهيم الـلّاهية ومصطلحاتها في
كتاب "المستصفى من علم الأصول"
أبي حامد الغزالي

"وقد كان التعطّش إلى درك حقائق الأمور
دأبي وديني من أوّل أمري وريعان
عمري، غريزة وفطرة من الله، وُضِعَتْ في
جبّلتِي، لا باختياري وحيلتي، حتّى انحطّت
عني رابطة التقليد، وانكسرت عليّ العقائد
الموروثة على قرب عهدٍ بسنّ الصِّبّا."

(أبو حامد الغزالي:

المستصفى من علم الأصول، ص 55).

تمهيد:

كان لعلماء أصول الفقه فضل كبير في تطوير علم الدلالة العربي بصورة تدعو إلى التأمل في كتبهم وبحوثهم ودراساتها دراسةً عميقةً؛ لأنهم حرصوا على فهم الأحكام من النصوص الشرعية فهماً صحيحاً لاستنباط الأحكام الشرعية، وقبل الشروع في عرض المباحث الدلالية عند الأصوليين نبدأ بتعريف علم أصول الفقه؛ لذا قال (جمال الدين الأسنوي) (ت772هـ): "اعلم أنه لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلا بعد تصوّر ذلك العلم والتصوّر مستفاد من التعريفات".¹

1-تعريف مصطلح علم أصول الفقه:

يعرّف أكثر الأصوليين مصطلح "أصول الفقه" باعتبارين: باعتباره مركّباً تركيباً إضافياً وباعتباره علماً ولقباً يطلق على علم معيّن.

الاعتبار الأول: تعريف "أصول الفقه" باعتباره مركّباً تركيباً إضافياً:

معرفة المركّب مبنية على معرفة أجزائه، لهذا لا بدّ من تعريف مصطلحي: "الأصول" و"الفقه" في اللغة وفي الاصطلاح؛ ليتّضح لنا مفهوم "أصول الفقه" فيما يأتي:

1-1-تعريف مصطلح الأصول:

أ- تعريف الأصول (لغة): "جمع أصل وهو أسفل الشيء وأساسه".²

ب- تعريف "الأصول" (اصطلاحاً): للأصول عدّة معانٍ ننتقي الأهمّ منها، وهي:

¹ - جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي الشافعي: نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر

الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، عالم الكتب، ج1، ص07.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (أ ص ل).

1- الدليل: كقولهم: "الأصل في وجوب الحجّ، قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ

مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (سورة آل عمران الآية 97)؛ أي: دليل وجوبه.

2- القاعدة: كقولهم: "الأمر لمقاصدها" أصل من أصول الشريعة؛ أي: قاعدة من قواعدها.

3- الرّاجح: كقولهم: "عند تعارض الحقيقة والمجاز، فالحقيقة هي الأصل"، أيّ الرّاجح عند

السّامع.¹

2-2- تعريف مصطلح الفقه:

عرّف علماء الأصول مصطلح "الفقه" بأنّه: "العلم بالأحكام الشرعيّة حتّى لا يطلق اسم الفقيه على متكلم وفلسفي، ونحويّ ومحدّث ومفسّر، بل يختصّ بالعلم بالأحكام الشرعيّة الثّابتة للأفعال الإنسانيّة، كالوجوب، والحظر، والإباحة والنّدب، والكراهة وكون العقد صحيحاً وفساداً وباطلاً وكون العبادة قضاء، وأداء وأمثاله".²، فالفقه يبحث في أفعال الإنسان المكّلف من حيث الحلال والحرام والصّحة والفساد وغيرها.

2-3- تعريف "علم أصول الفقه": "أصول الفقه عبارة عن أدلّة هذه الأحكام، وعن معرفة وجوه

دلائلها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التّفصيل".³

فأصول الفقه موضوعه هو البحث في الأحكام الشرعيّة وحال المستدلّ بها من جهة الإجمال، وليس من جهة التّفصيل فهو: "دلائل الفقه الإجماليّة غير المتعيّنة، كمطلق الأمر ومطلق النّهي، وفعل النّبي عليه الصّلاة والسّلام، وإجماع الصّحابة، والقياس، ويخرج من ذلك الدّلائل التّفصيليّة

¹ - ينظر: الأسنوي: نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ج1 ص 234.

² - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطّوسي: المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق: محمد

سليمان الأشقر، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، (1417هـ-1997م)، ج1، ص36.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص36.

مثل: "وأقيموا الصلّاة" و"لا تقربوا الزّنا" وصلّاة الرّسول في جوف الكعبة... فإنّ ذلك كلّه ليس من أصول الفقه؛ لأنّها أدلّة تفصيليّة معيّنة، وورودها على سبيل الأمثلة في بحث أصول الفقه لا يعني أنّها منه، بل الأصول هي الأدلّة ووجهتها وحال المستدلّ وكيفيّة الاستدلال.¹

فالأصوليّ يبحث في القواعد العامّة وكيفيّة دلالتها على الأحكام الشرعيّة بصورة إجماليّة، أمّا الفقيه فينظر في تطبيق تلك القواعد والأحكام على جزئيات المسائل وتفصيلها بالأمثلة حيث يميّز (أبو حامد محمّد بن محمّد بن محمّد الغزالي الطّوسي) (ت505هـ) بين (الأصولي) و(الفقيه) بقوله: " فعلم الخلاف من الفقه أيضا: مشتمل على أدلّة الأحكام، ووجوه دلالتها، ولكن من حيث التفصيل، كدلالة حديث خاصّ في مسألة النّكاح بلا وليّ على الخصوص، ودلالة آية خاصّة في مسألة متروك التّسمية على الخصوص، وأمّا الأصول فلا يتعرّض فيها لإحدى المسائل إلّا على طريق ضرب المثال، بل يتعرّض فيها لأصل الكتاب والسنة والإجماع، ولشرائط صحّتها وثبوتها، ثم لوجوه دلالتها الجمليّة، إمّا من حيث صيغتها أو مفهوم لفظها أو فحوى لفظها، أو معقول لفظها من غير أن يتعرّض فيها لمسألة خاصّة، فبهذا فارق أصول الفقه و فروع.²

فالأصولي يتعرّض للمسائل الشرعيّة العامّة وأدلّتها الإجماليّة، والفقيه يتعرّض للمسائل الخاصّة وأدلّتها التفصيليّة.

¹ - ينظر: جمال الدّين بن عبد الرّحيم الأسنوي: نهاية السّؤل في شرح منهاج الأصول، ج1، ص8-10.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص36.

2- التّعريف بالعالم (أبي حامد الغزالي):

هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي¹، الطوسي يكتّى بأبي حامد ويُلقَّب بـ "حجة الإسلام"، زين الدّين.²

وُلدَ الإمام الغزالي سنة (450 هـ) بـ "الطّابران"³ إحدى بلدتي "طوس"، وهذا ما أجمعت عليه كتب التّاريخ والتّراجم⁴ ونشأ في بلدته "طوس" يتيمًا، فقيرًا بعد أن عاجلت المنية والده فقد كان والده يغزل الصّوف ويبيعه في دكانه بطوس فلمّا حضرته الوفاة وصّى به وبأخيه أحمد⁵ إلى أحد أصدقائه من أهل الخير للقيام بتعليمهما، فلمّا مات أقبل صديقه على تعليمهما ولمّا نفذ ما بيده من مالهما اليسير ألحقهما بإحدى المدارس الّتي تعينهما على قوتها فالتحقا بها، فكان السّبب في سعادتهما وعلوّ درجتهم.

وفي آخر أيّامه - رحمه الله - ورّع أوقاته بين ختم القرآن ومجالس أهل القلوب، والعقول بحيث لا تخلو لحظة من لحظاته ولحظات من معه عن فائدة...⁶، حتّى وافته المنية حيث انتقل (الغزالي) إلى رحمته تعالى يوم الإثنين الرّابع عشر من جمادى الآخرة سنة خمس وخمسمائة (505هـ) ودفن

¹ - تسمّى بذلك نسبة إلى الصنائع (غزّال)؛ أيّ: صنعة الصّوف الّتي كان يشتغلها أبوه وجده، ينظر في ذلك: المرتضى الزبيدي: إتحاف السّادة المتّقين بشرح إحياء علوم الدّين، مؤسّسة التّاريخ العربي، بيروت، دط، 1414هـ، ج1، ص 18.

² - ينظر: شمس الدّين محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي (ت748هـ - 1374م): سير أعلام النّبلاء، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط11، (1417هـ - 1996م)، ج 19، ص 322.

³ - الطّابران: إحدى مدينتي طوس، ينظر: المصدر نفسه، ج4، ص 03.

⁴ - ينظر: السّبكي (ت771هـ): طبقات الشافعية الكبرى، دار المعرفة، بيروت، ط02، ج 6، ص 191.

⁵ - هو أبو الفتوح، أحمد بن محمد بن محمد أحمد الطوسي، يُلقَّب بلقب أخيه، زين الدّين، حجة الإسلام، توفي سنة 520هـ، ينظر الإمام الذّهبي: سير أعلام النّبلاء، ج19، ص 343.

⁶ - السّبكي: طبقات الشافعية الكبرى، ج6، ص213.

بظاهر قصبة طبران، وقد حكى ابن الجوزي عن أخيه أحمد في قصة وفاته قال: " لما كان يوم الاثنين وقت الصبح توضأ أخي وصلى وقال: عليّ بالكفن فأخذه وقبله ووضعه على عينيه، وقال سمعاً وطاعةً للدّخول على الملك، ثمّ مدّ رجله، واستقبل القبلة، وانتقل إلى رضوان الله تعالى".¹ رحم الله أبا حامد الغزالي وأسكنه فسيح جنّاته.

فقد مثّل الإمام (الغزالي) قطباً في اهتمامات العلماء الذين عاصروه أو جاءوا بعده، فألف في العلوم المزدهرة في عصره، وناقش المذاهب والفرق المختلفة في العقائد والأصول والفقه والفلسفة، وردّ على كلّ مذهب كلامي أو فقهّي رأى فيه قصوراً أو حياداً عن العقل والمنطق. والذي يهمنّا في هذه الدّراسة هو الجانب الشرعي الأصولي اللّغويّ من شخصيّته حتّى نقف على كلّ ما له علاقة بالمفاهيم الدّلالية ومصطلحاتها من خلال كتابه (المستصفى من علم الأصول) الذي سنقدّم عنه لمحة موجزة في المطلب الآتي:

ثانياً - لمحة موجزة عن كتاب "المستصفى من علم الأصول":

يمثّل هذا الكتاب " تجربة فريدة من نوعها للغزالي، فهو آخر كتبه الأصوليّة² ومن أواخر كلّ كتبه وأنضجها، وقد أورد فيه محصّلة آرائه الأصوليّة، ويذكر ابن خلكان أنّه فرغ من تصنيفه في السّادس من شهر محرّم سنة خمس مائة وثلاثة هجريّة (503هـ)³، وهذا يدلّ على أنّه ألفه قبل وفاته بسنتين.

¹ السّبكي: طبقات الشافعيّة الكبرى ، ج6، ص201.

² الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ينظر مقدّمة المحقّق، ص 55.

³ ابن خلكان (ت681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، (139 هـ - 1988م)، ص 217-218.

1- أهمية كتاب المستصفى من علم الأصول:

يُعدُّ كتاب "المستصفى" لأبي حامد الغزالي من أهمّ كتب علم أصول الفقه، بل يُعدّ ركناً من أركان التأليف في هذا الفن؛ ولذلك نجد كلّ الذين يكتبون عن أصول المتكلمين - الشافعية- يستعينون بكلام ابن خلدون في مقدّمته، حيث قال: "إنّ من أحسن ما كتب فيه المتكلمون: كتاب "البرهان" لإمام الحرمين و"المستصفى" للغزالي، وهما من الأشاعرة، وكتاب "العهد" لعبد الجبار، و"المعتمد" لأبي الحسن البصري وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه.¹ كما أنّ أهميته تظهر لكونه آخر كتب الغزالي الأصولية، حيث يشير فيه إلى جميع كتبه الأصولية ويحيل عليها، ففي هذا الكتاب الرأى والمنهج الأصولي الأخير لعالم من علماء الأصول الكبار ولا شك أنّ لذلك قيمة علمية كبرى وأهمية المستصفى تتأكد من الترتيب العجيب الذي رتب به صاحبه كتابه ولذلك أشار أبو حامد إلى ذلك في بداية كتابه وكلّ مطالع لكتب الأصول يدرك الإبداع الذي جاء به في "المستصفى" وجعل لعلم الأصول هيكلاً ضخماً فخماً واستفاد منه كلّ من جاء بعده كذلك نلاحظ أهميته من حرية الفكر الموجودة فيه، فلم يكن الغزالي ذلك المقلد الذي يتبع ما كان عليه الآباء والأجداد إلّا بعد الفحص والفقه والتأمل.²

فقد جسّد (الغزالي) خلاصةً فكريةً أصوليةً في كتابه المستصفى من علم الأصول، ويعزّز هذا الرأى ما سنذكره من ميزات، وخصائص هذا الكتاب في المطلب الآتي:

2- ما يمتاز به كتاب المستصفى:

تميّز كتاب المستصفى من علم الأصول بميزتين أساسيتين وهما:

¹ - ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (1406 - 1332م): المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 149هـ، ط4، ص 455.

² - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، مقدّمة المحقّق، ج1، ص 55.

الميزة الأولى: الترتيب:

قصد فيه (الغزالي) أن يسير على نظام ترتيبي جديد، واضح يضعه هو بحسب نظر بصيرته الوقادة يدرکه الدارس من أول وهلة، حيث قال في مقدّمته: "صنّفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب، يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مساح النظر فيه."¹، وغرضه من ذلك أن يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامع علم الأصول ومبانيه ليسهل عليه الظفر بأسراره ومباغيه، وقد بنى ترتيبه على أن مدار علم الأصول شيء واحد هو (الأحكام الشرعية) فمعرفة الحكم الشرعي وأحواله هو المطلب الأساسي لطالب علم الأصول والحكم لابد له من حقيقة في نفسه، ومن شيء ينتجه وهو الدليل الفقهي ومن شخص يستنتجه وهو المجتهد، ومن طريقة يستنتج بها وهي طريق الاستدلال، فهذه هي الأركان الأربعة لعلم أصول الفقه لكنّه استعار لها - تقريباً لذهن الطالب - حالة الثمرة التي يعمل المزارع للحصول عليها، فجعل الحكم الفقهي هو الثمرة المطلوبة والشجر المثمر تقابله الأدلة وطريقة الاستثمار يقابلها طرق الاستدلال وهو باب الدلالات عند الأصوليين، وكما أن الثمرة لابد لها من مستثمر فكذلك الحكم لابد له من مجتهد يستنبطه، فردّ الغزالي بذلك جميع أبواب علم الأصول إلى هذه (الأقطاب الأربعة).

- الميزة الثانية: وضع حدود لعلم الأصول:

حاول (الغزالي) أن يميّز المباحث التي ترد في كتب الأصول، وليست من الأصول في شيء فانتقد إدخال بعض مسائل الاعتقاد أو الفقه أو النحو أو غير ذلك، وهو الأمر الذي كان سببه تعلّق بعض الأصوليين بتلك العلوم، وكانت هذه المحاولة "قيمة" في وضع الحدود لعلم الأصول، ووضع المعالم لئلاّ يشغل طلبة أصول الفقه بأمور خارجة عنه أو يلبسوها بقواعده لكن

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص56.

(الغزالي) نفسه وقع في بعض ما حذر منه، فقد غلب عليه ولعه بعلم المنطق فأدخل في أول كتابه مقدّمة منطقية، غير أنّه نبّه الطالب إلى أنّها ليست من علم الأصول في شيء ويؤكد ذلك بقوله في هذا السياق: " فمن شاء ألا يكتب هذه المقدّمة فليبدأ بالكتاب من القطب الأوّل فإنّ ذلك هو أوّل أصول الفقه" ويظهر أنّ موقف (الغزالي) هذا قد حذا بأكثر الأصوليين بعده إلى الإعراض عن إدخال هذه الأمور الغريبة عن الأصول في مصنّفاتهم...¹، لكنّ المصنّفين في الأصول في العصر الحاضر أعرضوا عن ذلك بالكلية.

بعد هذه اللمحة الموجزة التي عرّفنا فيها بالإمام (أبي حامد الغزالي) ويكتابه: "المستصفى من علم الأصول"، ننتقل إلى دراسة المباحث الدلالية التي احتواها كتاب (المستصفى من علم الأصول)، وسنبداً بالمبحث الأوّل الذي سنتناول فيه أقسام الاسم.

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص14.

المبحث الأول: أقسام الاسم

جاء تقسيم الاسم بحسب دلالاته عند (الغزالي) في كتابه "المستصفى" إلى ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

1- الأسماء اللغوية:

درس (الغزالي) هذه المسألة اللغوية وذكر بأنها كانت محلّ اختلاف بين العلماء، حيث قال بعضهم: سمّ الخمر من العنب خمرًا؛ لأنها تخمر العقل فيسمّى "النَّبِيذ" "خمرًا" لتحقيق ذلك المعنى فيه قياسًا عليه...¹، فإطلاق اسم "النَّبِيذ" على "الخمر" يأتي من قبيل مشاركته له في المعنى فقيس عليه وسمّي النَّبِيذ خمرًا؛ لمشاركته في المعتصر من العنب المخمر للعقل، كما يسمّى "النَّبَاش": "سارقًا" فيُطلق عليه اسم "السَّارِق" قياسًا "وسمّي السَّارِق سارقًا؛ لأنه أخذ مال الغير في خُفْيَةٍ وهذه العلة موجودة في النَّبَاش، فيثبت له اسم السَّارِق قياسًا، حتّى يدخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ

حَكِيمٌ﴾ (سورة المائدة، الآية 38)²، إذ يميّز (الغزالي) بين مصطلحي السَّارِق والنَّبَاش بأنّ

السَّارِق هو من أخذ مال غيره خُفْيَةً، أمّا النَّبَاش "فهو نَبَاش القبور، الذي يسرق أكفان الموتى".³

انطلاقًا من اشتراك كلّ من "السَّارِق" و"النَّبَاش" في فعل السرقة، سمّي كلاهما سارقًا ويأخذان الحكم نفسه والجزاء نفسه، لكن (الغزالي) يقف موقفًا آخر، ويخالف الرّأي السابق القائل بالقياس؛ لأنه يرى أنّ العرب سمّت الخمر خمرًا من قبيل التّوقيف، فكلّ ما يخامر العقل عندهم

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 11.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 11-12.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 11.

يسمى خمراً، ولا قياس في ذلك حيث يقول في هذا الصدد: " وهذا غير مرضي عندنا؛ لأن العرب إن عرفت بتوقيفها أنا وضعنا الاسم للمسكر المعتصر من العنب خاصة، فوضعه لغيره تقول عليهم واختراع، فلا يكون لغتهم بل يكون وضعاً من جهتنا، وإن عرفت أنها وضعت لكل ما يخامر العقل أو يخمره كيفما كان، فاسم الخمر ثابت للنبيذ بتوقيفهم لا بقياسنا.¹

انطلاقاً من قول (الغزالي)، يتضح لنا أن إطلاق اسم (الخمر) على (النبيذ) ليس قياساً بعلّة الإسكار والتخمير، كما أن إطلاق اسم (السارق) على (النباش) ليس قياساً على أخذ مال الغير خفية، بل هو وضع " من عند العلماء؛ لذلك لا يجوز أن يسمى النبيذ خمراً، ولا النباش سارقاً وربما رفض (الغزالي) للرأي القائل بأن اللغة تثبت بالقياس راجع إلى قوله بأن اللغة توقيف من الله تعالى الذي علم (آدم) جميع الأسماء وهذا ما يدل على عدم الحاجة إلى القياس، كما استدلل على أن إطلاق تلك الأسماء هو من قبيل الوضع، بأن العرب تسمى الفرس الأسود (أدهماً) وتسمى الفرس الأحمر (كُمَيْتاً)، ولا يطلقون هذه الأسماء على غيرها حقاً ولو اتصفت بهذين اللونين؛ "لأنهم ما وضعوا الأدهم والكُميت للأسود والأحمر بل لفرس أسود وأحمر، وكما سموا الزجاج الذي نقر فيه المائعات قارورة، أخذاً من القرار ولا يُسمون الكوز والحوض قارورة وإن قر الماء فيه.²

يتبين لنا مما سبق أن الأسماء في اللغة لا تثبت قياساً، بل ترجع إلى الوضع لكن باستثناء " كل ما ليس على قياس التصريف الذي عرف منهم بالتوقيف، فلا سبيل إلى إثباته ووضعه بالقياس فتثبت بهذا أن اللغة وضعٌ كلّها وتوقيف، وليس فيها قياس أصلاً.³

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 12.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 11.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 12.

يُفهمُ ممّا ذهب إليه (الغزالي) أنّ اللّغة كلّها وَضَعٌ وتوقيفٌ، إلّا الأسماء الّتي تُقاسُ على الميزان الصّرفي كالصّيغ والأبنيّة المختلفة في اللّغة؛ لأنّنا نقيس على ما ورد من كلام العرب كلّ الصّيغ والأوزان الصّرفيّة المختلفة ودلالاتها.

وتمثّل الأسماء العرفيّة القسم الثّاني من أقسام الاسم، وهذا ما سنتعرّض إليه في المطلب الآتي:

2- الأسماء العرفيّة:

عرّف علماء الأصول مصطلح (العُرف) بتعاريف مختلفة، وإن كانت مجتمعة في مُجملها على مضمونٍ واحدٍ، لكن قبل أن نذكر بعضًا من تلك التّعاريف الاصطلاحية لابدّ من ذكر التّعريف اللّغويّ لمصطلح العُرف، وهو كالآتي:

جاء في معجم (الصّحاح) في مادة (عَرَفَ): "عَرَفَ، عَرَفْتُهُ، معرفةٌ وعِرْفَانًا، وقولهم: ما أعرفُ لأحدٍ يصرعني؛ أيّ: ما أعتَرَفُ، والعُرفُ ضدّ المنكر، والمعروفُ ضدّ المنكر، يُقال: أولاهُ عُرْفًا أيّ: معروفًا".¹

يتّضح لنا أنّ مفهوم مصطلح "العُرف" في اللّغة يتعلّق بالجانب الفقهيّ وهو ضدّ المنكر، أمّا مفهومه في الاصطلاح فهو كالآتي:

العُرف في الاصطلاح: ما يتعارفه أكثر النّاس ويجري بينهم من وسائل التّعبير وأساليب الخطاب والكلام وما يتواضعون عليه من الأعمال، ويعتادونه من شؤون المعاملات ممّا لم يوجد في نفيه ولا إثباته دليل شرعيّ.¹

¹ - أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري: تاج اللّغة وصحاح العربيّة، راجعه واعتنى به: محمّد محمّد تامر وأنس محمّد الشّامي وزكريّا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، (1430هـ - 2009م)، مادة (ع ر ف).

يتبين لنا أنّ العُرفَ في اصطلاح الأصوليين: ما يتعارف ويتفق عليه أفراد مجتمع ما في معاملاتهم المختلفة فيما بينهم.

وعرّفه (السيد الشريف الجرجاني) (ت816هـ) في كتابه (التعريفات) بقوله: "العُرفُ ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطباعة السليمة بالقبول".²، وقيل أيضاً: " العُرفُ ما تعارفه الناس وساروا عليه من قولٍ أو فعلٍ أو تركٍ، ويسمى العادة".³

فهذه التعاريف تدلّ على أنّ العُرف: ما اعتاد عليه جميع الناس حيث جاء في التعاريف: (ما استقرّ في النفوس)، (ما تعارفه الناس)، والجمع المعرّف بـ (ال) يفيد العموم ولكن اعتياد أكثر الناس في مجتمع ما على أمر معين يكفي الإثبات أنّه عُرفٌ، ويرى (الغزالي) أنّ الاسم يسمى عُرفياً باعتبارين وهما:

أولاً: " أن يوضع الاسم لمعنى عام، ثم يخصّص عُرف الاستعمال من أهل اللغة ذلك الاسم ببعض مسمياته، كاختصاص اسم (الدابة) بذوات الأربع مع أنّ الوضع لكلّ ما يدبّ واختصاص اسم (المتكلم) بالعالم بعلم الكلام، مع أنّ كلّ قائل ومُتلفظ مُتكلّم".⁴

انطلاقاً من هذا النصّ يتّضح لنا أنّ الاسم يسمى عُرفياً، إذا انتقل من العُرف العام إلى العُرف الخاص؛ أي: إذا تعارف أكثر الناس على إطلاق لفظٍ ما على معنى معين، مثل إطلاق

¹ - عبد الكريم بن علي بن محمد النملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسانله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية، مكتبة الرشد، للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (1420هـ-1999م)، ص 1020.

² - السيد الشريف الجرجاني: التعريفات، تح: فلوجل، نشر مكتبة لبنان، بيروت، دط، (1928-1998 م)، ص 193.

³ - عبد الوهاب خلاّف: علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة الإسلامية، شباب الأزهر، ط8، 1942م، ص 89.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 13، وللتفصيل أكثر ينظر في ذلك: وهبة الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، المطبعة العلمية، دمشق، ص 98-99.

لفظ "الدابة" على كل ما يدب على الأرض، فهذا عُرف عام وقد خُصص معنى هذا اللفظ إذ صار يُطلق على ذوات الأربع فقط، مثل إطلاقه " في عُرف أهل العراق على الفرس خاصة".¹

ثانيًا: " أن يصير الاسم شائعًا في غير ما وُضع له أولاً، بل فيما هو مجاز فيه فصار أصل الوضع منسيًا، والمجاز معروفًا سابقًا إلى الفهم بعُرف الاستعمال فيسمى هذا عُرفيًا وهو من اللغة إلا أنه ثبت هذا بعُرف الاستعمال، وذلك بالوضع الأول".²، فالاسم يسمى عُرفيًا بالاعتبار الثاني إذا أُطلق على لفظ ما من قبيل المجاز فيصير شائعًا بعُرف الاستعمال لا بالمعنى الأول الموضوع له.

1- الأسماء الشرعية:

اختلف علماء أصول الفقه في القول بأن الأسماء الشرعية هل هي منقولة عن اللغة نقلًا كليًا أم أن الشارع تصرف فيها، حيث ذهب (الغزالي) إلى " أنه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشارع في هذه الأسماء ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية كما ظنه قوم، ولكن عُرف اللغة تصرف في الأسماء من وجهين".³

يتضح لنا من قوله أن الأسماء الشرعية ليست منقولة بمعناها اللغوي نقلًا كليًا إلى المعنى

الشرعي، بل إن الشارع وعُرف اللغة تصرفًا فيها من وجهين:

1- " التخصيص ببعض المسميات... فتصرف الشارع في (الحج) و(الصوم) و(الإيمان) من

هذا الجنس، إذ للشرع عُرف في الاستعمال".⁴، فالشرع نقل هذه الألفاظ من معناها اللغوي إلى

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص13.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 13.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 15.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص 17.

معناها الشرعي ليس نقلاً كلياً، بل مع بقاء علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ومثل ما تصرف أهل العرف في بعض الألفاظ كلفظ الدابة الذي ذكرناه سابقاً؛ بنقلها من معناها الموضوع لها أولاً، فذلك الألفاظ الشرعية خُصّصت معانيها" فوضع لفظ (الصلاة) على الأقوال والأفعال المخصوصة، ووضع لفظ (الزكاة) على إخراج مقدار من المال وإعطائه إلى قوم آخرين بشروط خاصة، وكذا يُقال في الصوم والحجّ.¹

2- " إطلاقهم الاسم على ما يتعلّق به الشيء ويتّصل به، كتسميتهم الخمر محرّمة والمحرّم شربها فتصرّفه في الصلاة كذلك؛ لأنّ الركوع والسجود شرطه الشرع في تمام الصلاة فشمله الاسم بعرف استعمال الشرع... إذ ما يصوّر الشرع من العبادات ينبغي أن يكون لها أسام معروفة و لا يوجد ذلك في اللغة إلا بنوع تصرف فيه.²

يتبيّن لنا أنّ قيام الشرع على العبادات هو ما أوجب أن يكون لها أسماء تُعرف بها؛ لذلك وُجِدَت بتصرفٍ من الشارع.

ويعرّف (أبو الحسن البصري) (ت436هـ) الأسماء الشرعية بأنها: "ما أُستفيد بالشرع وضعه للمعنى.³

نلاحظ من تعريفه أنّه يختلف عن تعريف (الغزالي)، فهو لا يشترط أن تكون هناك علاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي في الأسماء الشرعية، بل يرى أنّها نُقلت إلى معانٍ جديدة.

¹ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1151.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 18.

³ - أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، تقديم: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، (1403هـ)، ج7، ص 24.

يتبين من هذين الرأيين يتبين لنا أنّ الأسماء الشرعية هي تلك الأسماء التي وردت عند العرب على معانٍ مخصوصة، ثمّ لما جاء الشرع حملها على معاني أخرى وخصّصها وقد ذكر (أبو يعلى الفراء) (ت458هـ) في كتابه (العدة في أصول الفقه) بعض الأمثلة على ذلك منها:

"أنّ المؤمن هو في اللغة عبارة عن كلّ مُصدّق، واختُصّ في الشريعة بمن آمن بالله حتّى لا يجوز استعماله في غيره، وكذلك اسم الكافر عبارة عن كلّ مُعطى وقد اختُصّ ذلك الاسم في الشرع بمن كان كافراً بالله تعالى، ومثّل اسم الصلاة فإنّه في اللغة الدّعاء، وفي الشرع الأفعال حصل معها الدّعاء، وكذلك الزكاة في اللغة عبارة عن النّماء، وفي الشريعة عبارة عن إخراج ماله، وكذلك الرّبا عبارة عن الزيادة، وفي الشريعة عبارة عن أمور قد لا يحصل معها زيادة وكذلك الصّوم عبارة عن الإمساك في اللغة وفي الشريعة إمساك بصفة وهو عن الأكل والشرب والجماع مع النّية".¹

ف: المتأمّل في هذه الأمثلة يجد أنّ بعض الأسماء، مثل (الرّبا) و(الزكاة) لا يوجد بين معناها اللّغوي ومعناها الشرعيّ علاقة؛ لذلك تصرّف فيها الشّارع لعدم وجود هذا المعنى في معناها اللّغوي؛ وهذا ما ذكره (الغزالي) في قوله السّابق: "... ولا يوجد ذلك في اللغة إلّا بنوع تصرّف فيه".²

يقسّم (الغزالي) الألفاظ المتعدّدة بالإضافة إلى مدلولاتها المتعدّدة إلى: المترادفة والمتباينة والمتواطئة والمشاركة، حيث يعرف الألفاظ المترادفة بقوله: "أمّا المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمّى واحد كالخمر والعقار، واللّيث والأسد، والسهم والنشّاب وبالجملة: كلّ اسمين لمسمّى واحد يتناولهما من حيث يتناولهما الآخر من غير فرق".³

¹ - القاضي أبو يعلى الفراء: العدة في أصول الفقه: تح: أحمد المبارك، ط2، (1410هـ)، ج1، ص 189.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 18.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص75

ومنه فمفهوم مصطلح التّرادف عند (الغزالي) هو دلالة اسمين دلالة تامّة على معنى واحد ولا فرق بين استعمال أحدهما دون الآخر؛ لأنّ كلّاً من الاسمين يدلّ على المسمّى نفسه، وقد مثّل لذلك بلفظتي (الليث والأسد)، وغيرها من الألفاظ الدالّة على معنى واحد، ولا يرى إشكالاً في وقوع التّرادف وما يدلّ على ذلك هو استدلاله بتلك الأمثلة في التّعريف، ثمّ ينتقل إلى تعريف (الألفاظ المتباينة) بقوله: "وأما المتباينة فنعني بها الأسماء المختلفة، كالسّود، والقدرة والأسد، والمفتاح والسّماء والأرض، وسائر الأسماء وهي الأكثر".¹

يتبيّن لنا من هذا التّعريف أنّ الألفاظ المتباينة هي الألفاظ المختلفة في المعاني؛ أي:

لا تربط بينها علاقة ترادف أو اشتراك وهي الأكثر في كلامنا.

أما الألفاظ " المتواطئة " فهي التي تُطلق على أشياء متغايرة بالعدد، ولكنها متّفقة بالمعنى الذي وُضع الاسم له، كاسم (الرّجل) فإنّه ينطلق على زيد، وعمر، وبكر، وخالد، واسم (الجسم) ينطلق على السّماء والأرض والإنسان؛ لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسميّة التي وُضع اسم (الجسم) بإزائها.²

بناءً على هذا التّعريف يمكننا القول أنّ الألفاظ المتواطئة هي دلالة مسمّى واحد على مجموعة من الأسماء المختلفة في العدد، وقد مثّل لها بـ: اسم (الرّجل) و(الجسم)، فقولنا: (رجل) لا يدلّ على (زيد) فقط بل على كلّ شخص رجل؛ لاشتراك هؤلاء في معنى الرّجولة وكذلك قولنا (جسم) فهو يدلّ على كلّ الأسماء التي تشترك في معنى الجسميّة، أما (الألفاظ المشتركة) فهي: "الأسماء التي تنطلق على مسمّيات مختلفة لا تشترك في الحدّ والحقيقة ألبيّة ك: اسم (العين)

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 76.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 76.

للعضو الباصر والميزان وللموضع الذي يتفجر منه الماء، وهي العين الفؤارة وللذهب، وللشمس، وك: اسم (المشتري) لقابل عقد البيع وللوكب المعروف.¹

يتبين لنا من التعريف أنّ المقصود بالمشترك اللفظي هو دلالة معنيين مختلفين، أو أكثر على لفظ واحد مثل دلالة لفظ (العين) على العضو الباصر، والميزان، وعلى الذهب، وعلى قرص الشمس لكن من خلال التعريفين السابقين للألفاظ المتواطئة والألفاظ المشتركة قد يحدث التباس وغموض في الذهن ويُطرح التساؤل الآتي: مالفرق بين الألفاظ المتواطئة والألفاظ المشتركة؟

من خلال الأمثلة التي وردت في كلا التعريفين السابقين نجد أنّ (الغزالي) ميّز بين "الألفاظ المتواطئة" و"الألفاظ المشتركة"، فالألفاظ المتواطئة تشترك في حقيقة المعنى، أمّا "الألفاظ المشتركة" فلا تشترك فيه إذ لا توجد صلة واضحة بين المعاني المختلفة الدالة على اللفظ الواحد لتبين أنّ اللفظ وضع لأحد المعاني ثم نُقل إلى غيرها، فكل واحدٍ من تلك المعاني الدالة على اللفظ الواحد توحي بأنّ اللفظ وضع لأحد المعاني ثم نُقل إلى غيرها، ومنه فدلالة المشترك اللفظي على معانيه المختلفة - عند الغزالي - هي دلالة متساوية؛ أي: أنّ دلالاته على أحد المعاني ليس بأولى من دلالاته على معانيه الأخرى، وقد أدرك هذا الإشكال الواقع في التمييز بين الألفاظ المتواطئة والألفاظ المشتركة في قوله: "ولقد ثار من ارتباك المشتركة بالمتواطئة غلط كثير في العقلّيات، حتّى ظنّ جماعة من ضُعفاء العقول أنّ السّواد لا يُشارك البياض في اللونية إلّا من حيث الاسم".²

يتّضح لنا أنّ المشترك قد يدلّ على لفظين متضادين، وقد مثّل (الغزالي) لذلك بلفظي البياض والسّواد؛ لأنّ لفظ (الجون) يُطلق على اللون الأبيض وعلى اللون الأسود بالرغم من أنّهما متضادّين كما بيّن (الغزالي) أنّ المشترك يدلّ أيضا على اللفظين المختلفين "وأنّ ذلك كمشاركة

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 76.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 76.

الذهب للحدقة الباصرة في اسم (العين)، ومشاركة قابل عقد البيع في اسم (المشتري).¹، ويرى أن التمييز بين الألفاظ "المشتركة" و"المتواطئة" ينبغي التوسع فيه؛ لأهميته فيقول: "فالاهتمام بتمييز المشتركة عن المتواطئة مهمٌ فلنزد له شرحاً فنقول: الاسم المشترك قد يدلّ على المختلفين، وقد يدلّ على المتضادين (كالجلل) للحقير والخطير و(الناهل) للعطشان والريان و(الجون) للسود والبياض و(القرء) للطهر والحيض.²"

نتبين لنا من خلال تفحص هذا النصّ دقّة (الغزالي) في تصنيفه للألفاظ والحرص على تحديد الفروقات بينها، إذ لا يكفي بالتمييز بين الألفاظ المشتركة والألفاظ المتواطئة، بل يتعدّى ذلك إلى فكّ التداخل والشبه المعنويّ الموجود بين هذين اللفظين ويؤكد ذلك قوله الآتي: " قد يكون المشترك قريب الشبه بالمتواطئ، ويسمّى (مشكلاً³) حيث يعسر على الدّهن التّمييز بينهما، مثل اسم (النور) فهو يدلّ على معنيين مختلفين حيث يدلّ على الضّوء المبصر من الشّمس والنّار، ويدلّ على النّور الواقع على العقل الذي به يُهتدى في الغوامض.⁴"

نلاحظ تفاوت هذين المعنيين اللّذين دلّ عليهما اسم (النّور)؛ لذلك يصعب التّمييز بينهما وي طرح التساؤل الآتي: هل اسم (النّور) هو من قبيل الألفاظ المشتركة، أم من قبيل الألفاظ المتواطئة؟

اقترح (الغزالي) إطلاق اسم "المُشْكَل" أو "المُشَكَّك" على هذا النوع من الأسماء الذي يحدث التباس في تصنيفه، أهو من الألفاظ المشتركة أم من الألفاظ المتواطئة، كما عرض لمسألة التباس الألفاظ المترادفة بالألفاظ المتباينة بقوله: " قد تلتبس المترادفة بالمتباينة وذلك إذا أُطلقت

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 77.

² - المصدر نفسه، ج1، ص77.

³ - لعلّ الصّواب: "مشكّكاً"، ينظر: هامش كتاب المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 77.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 77.

أسماء مختلفة على شيء واحد باعتبارات مختلفة ربّما ظنّ أنّها مترادفة، كالسيف والمهّد والصّارم فإنّ (المهّد) يدلّ على السيف مع زيادة نسبة إلى الهند، فخالف إذا مفهومه مفهوم السيف، و(الصّارم) يدلّ على السيف مع صفة الحدة والقطع، لا (كالأسد) و(الليث).¹

ف (الغزالي) يرى أنّ الألفاظ: (السيف) و(المهّد) و(الصّارم) ليست مترادفة بل متباينة؛ لأنّ (المهّد) و(الصّارم) هي صفات للسيف؛ لدلالاتها على معنى زائد على المعنى الذي يدلّ عليه لفظ (السيف)، وبالتالي فقد خالف مفهوم هذه الألفاظ مفهوم السيف فهي ألفاظ متباينة؛ لتباينها في الصّفات، إذ يدلّ لفظ "المهّد" على السيف نسبة إلى البلد الذي صنّع فيه وهو الهند، وكذلك لفظ "الصّارم" يدلّ على السيف لكن باعتبار صفة الحدة والقطع.

ويعتبر "الكلام" من المباحث الدلالية المهمّة عند الأصوليين لدلالاته على الأحكام الشرعيّة، فما مفهوم مصطلح الكلام عند (الغزالي)؟ وهذا ما سنتناوله في المبحث الثّاني من هذا الفصل.

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 77.

المبحث الثاني: مفهوم الكلام وأقسامه

يحمل مصطلح الكلام في الدراسات اللغوية العربية الكثير من المفاهيم التي تختلف من علمٍ لآخر كعلم اللغة والنحو والدلالة...وعلماء الأصول يذكرون في مؤلفاتهم مفهوم الكلام؛ لأنّ فهم أحكام الكتاب والسنة واستنباط الأحكام الشرعية لا يتم إلا بمعرفة اللغة العربية؛ لذلك يُعدّ الكلام من المباحث الدلالية التي تكلم عنها علماء الأصول فما تعريفه في اللغة وفي اصطلاح الأصوليين الذين يمثلهم (الغزالي) في بحثنا؟

1- مفهوم مصطلح الكلام:

ذكر (ابن فارس) في معجمه (مقاييس اللغة) أنّ الكلام لغة يدلّ على: "نُطْقٍ مُفْهِمٍ، تقول: كَلَّمْتُهُ أَكَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا، وهو كَلِيمِيٌّ، إذا كَلَمَكَ أو كَلَّمْتَهُ".¹، فالتعريف اللغوي للكلام هو النطق بما يفهم معناه ويحسنُ السكوت عليه.

ويوضح (الغزالي) أنّ "الصّوت في دلالاته ينقسم إلى مفيد وغير مفيد".²، حيث يمثل للصوت المفيد بقوله "زيدٌ قائمٌ" و"زيدٌ خرجَ راكبًا" وغير المفيد، كقولك: (زيد لا وعمر في)؛ فإنّ هذا لا يحصل منه معنى وإن كان آحاد كلماته موضوعة للدلالة.³، فالصوت المفيد هو الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ بحيث يحصل منه المتلقّي فائدة عند سماعه، وقد ذكر (الغزالي) أنّه "اختلف في تسمية هذا كلامًا فمنهم من قال: هو كمقلوب رجل وزيد: لجر وديز، فإنّ هذا لا يسمّى كلامًا، ومنهم من سمّاه كلامًا؛ لأنّ آحادَهُ وُضعت للإفادة".⁴

¹ - ابن فارس: مقاييس اللغة: تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1402هـ، مادة (ك ل م).

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص19.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص19.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص19.

يتّضح لنا أنّ مصطلحي الكلام والصّوت يجتمعان على مضمون واحد عند (الغزالي) والكلام هو الصّوت الذي يفيد معنى يُحسن السّكوت عليه" فالألفاظ بوصفها آحاداً تدلّ بالوضع على المعاني، ولكن حتّى يكون لهذه الألفاظ معنًى يُشترط أن يُضمَّ بعضها إلى بعض حسب نمط ما، ولكن هذه الألفاظ بوصفها آحاداً أفلا يمكن أن تكون مركّبة؟ نعم ذلك أنّ الكلمات المركّبة ونقصد بها الكلمات المشتقّة، مثل (قاتل) و(تقاتل) كثيرة ومتعدّدة هذا الجانب لم يوله الإمام الغزالي الكثير من الاهتمام وذلك لأنّه من اختصاص علماء الصّرف والاشتقاق.¹

والكلام عند (الغزالي): المعنى القائم بالنّفس وهو "مشاركٌ قد يُطلق على مدلول العبارات وهي المعاني الّتي في النّفس، ويمثّل لذلك بقول الشّاعر:

إنّ الكلام من الفؤاد وإنّما جعل اللّسان على الفؤاد دليلاً

وقوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ۖ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ (سورة

الملك، الآية 17)، فلا سبيل إلى إنكار كون هذا الاسم مشتركاً...²

نلاحظ تمثيل (الغزالي) بالآية الكريمة الّتي تحمل مصطلح "القول" وهو في معرض حديثه

عن الكلام؛ لذلك نستنتج أنّه يرادف بين مصطلحي الكلام والقول ويقسم "الكلام" كما يأتي:

2- أقسام الكلام:

يقسم (الغزالي) الكلام المفيد إلى ثلاثة أقسام: "اسم وفعل وحرف، حيث يوافق في تقسيمه

علماء النّحو، وقد وضع شرط الإسناد حتّى يكون الكلام مفيداً، نحو: (زيدٌ أخوك)، (والله ربك)، أو

إسناد اسمٍ إلى فعل، نحو قولك: ضُربَ زيدٌ وقامَ عمرو.¹

¹ - بوجمعة الأخضر: نظرية الدّالة عند الإمام أبو حامد الغزالي، دراسات في فكره وعصره وتأثيره، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (09)، 1988، ص 309.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص100.

ف: الكلام ما يصدره الإنسان من أصوات يعبر بها عن أشياء لها دلالة في ذهن المتكلم وفي ذهن المخاطب والذي ليس له دلالة - عند الغزالي - لا يُعدُّ كلامًا، وهذا المفيد المركب من الاسم والفعل والحرف يقسمه (الغزالي) إلى ثلاثة أقسام: "ما يستقل بالإفادة من كل وجه، وهو ما يسمى (نصًا)، وما لا يستقل بالإفادة أصلاً إلا بقرينة ويسمى (مُجملاً) أو (مُبهمًا)، وإلى ما يستقل بالإفادة من وجه دون وجه وهو: (النص)".²

سنقتصر في هذا المبحث على تحديد مفهوم هذه المصطلحات عند (الغزالي) كما يأتي:

2-1- النص:

مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ۝﴾ (سورة

الإسراء الآية 32)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾

(سورة النساء الآية 29)، حيث نلاحظ أنَّ معنى الآية الكريمة جاء واضحًا من ظاهره، فهي نصٌّ

يدلّ على تحريم الزنا بصيغة النّهي، ويُفهم هذا المعنى من اللفظ مباشرةً وهو قوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ وكذلك في الآية الكريمة الثانية، إذ نلاحظ أنَّها تدلّ بصيغتها على تحريم قتل

النفس، فمعنى الآيتان ظاهرٌ من نصّهما؛ "ولذلك يسمى نصًّا لظهوره والنص في السير هو الظهور

فيه".³ وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ

¹ - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

² - ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 20.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 20.

الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴿٢٧٥﴾ (سورة البقرة، الآية 275)، نصٌ يدلّ على نفي التَّمَاثُلِ بين البيع والرِّبَا في

الحلّ والحرمة وهو معنى متبادر فهمه من اللفظ ومقصود أصالة من سياقه.¹، ولا يكون معنى

النصّ ظاهراً بلفظه وسياقه فقط، بل يكون نصّاً بمضمونه ومفهومه كذلك، وقد مثّل (الغزالي) لذلك

بقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا ۚ إِنَّمَا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ

الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا

﴿٢٣﴾ (سورة الإسراء، الآية 23)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ

أَتَقَىٰ وَلَا تُظَلِّمُونَ فَتِيلاً﴾ (سورة النساء، الآية 77) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ

ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (سورة الزلزلة، الآية 07)، "فقد اتفق أهل اللغة على أنّ فهم ما فوق التّأنيّف

من الضّرب والشّتم وما وراء الفتيل والذرة من المقدار الكثير أسبق إلى الفهم منه من نفس الذرة،

والفتيل والتّأنيّف.² ومنه فمصطلح النصّ من الكلام هو ما لا يحتاج فهمه إلى قرينة لتدلّ عليه،

بل يكون معناه ظاهراً مفهوماً من لفظه، ويتابع (الغزالي) تقسيم الكلام إلى:

2-2 - المُجْمَل: يعرفه بقوله هو "الذي لا يستقلّ إلا بقرينه".³، فهذا القسم من الكلام هو الذي

لا يفهم منه المعنى الحقيقيّ إلا بوجود قرينة في السّياق دالّة عليه؛ لأنّه يحتمل أكثر من معنى

حيث " تكون دلالاته على كلّ واحد من معانيه الكثيرة على السوية".¹

¹ - وهبة الزّحيلي: الوجيز في أصول الفقه، ص 176.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 20.

ومثال ذلك قوله تعالى:

﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا

أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا

تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾ (سورة البقرة، الآية 237)، "وكلّ

لفظ مشترك ومُبهم، وكقوله: رأيتُ أسداً وحماراً وثوراً، إذا أراد شجاعاً وبليداً فإنه لا يستقلُّ بالدلالة على مقصوده إلاّ بقرينة.²

يتّضح لنا من هذه الأمثلة أنّ اللفظ المُجمل لا يُفهم المراد منه إلاّ بتفسيرٍ من المتكلم؛ وذلك لاحتماله أكثر من معنى "فلا يُدرك بالعقل وإنّما بالنقل عن المتكلم وهو ضدّ المفسّر، فلا يُفهم المراد منه إلاّ باستفسارٍ من صاحب الكلام، أمّا القسم الثاني فهو:

2-3 - الظاهر:

إذا قلنا اللفظ الظاهر يتبيّن لنا أنّه اللفظ الذي يكون معناه ظاهراً، واضحاً لا غموض فيه.

وقد مثّل له (الغزالي) بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ (سورة الأنعام، الآية 141)، وقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٤﴾ (سورة التوبة،

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 21.

الآية 29)، يتّضح لنا من الآية الكريمة رقم 1- أن اللفظ (ءاتوا) يدلّ على أمر الله سبحانه

وتعالى بإيتاء الحقّ، فاللفظ دلّ بصيغته على هذا المعنى، كما حدّد وقت هذا الإيتاء وهو يوم الحصاد لذلك "فإنّ الإيتاء ويوم الحصاد معلوم ومقدار ما يُؤتى غير معلوم؛ والقتال وأهل الكتاب معلوم وقدر الجزية مجهول".¹، فمقدار ما يُؤتى يوم الحصاد وكذلك مقدار الجزية مجهول في الآيتين الكريمتين لذلك فاللفظ يحتمل التأويل، نحو قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ

الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (سورة

البقرة، الآية 275) ظاهرٌ في إباحة البيع وتحريم الرِّبَا، ولكن هذا المعنى لم يكن مقصوداً أصالةً من سياق الآية وإنّما سيقّت للردّ على اليهود القائلين بأنّ البيع مثل الرِّبَا، فهي مَسْوُوقَةٌ لنفي المماثلة بين البيع والرِّبَا، لا لبيان حكم كلّ منهما.²

نفهم من القول أنّ المعنى المراد من اللفظ الظاهر لا يكون هو المقصود دائماً من السياق فيرجّح فيه معنى على معنى آخر، فاللفظ المفيد بالإضافة إلى معناه هو إمّا أن لا يتطرق إليه احتمال فيسمّى نصّاً، أو تتعارض فيه الاحتمالات من غير ترجيح، فيسمّى مُجْمَلاً ومُبْهَماً، أو يترجّح أحد احتمالاته على الآخر فيسمّى بالإضافة إلى الاحتمال الأرجح ظاهراً، وبالإضافة إلى الاحتمال البعيد مؤوَّلاً.³

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

² - وهبة الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه، ص 175.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

من خلال تقسيم (الغزالي) للفظ المفيد يتبين لنا أنّ النصّ هو أكثر الأقسام وضوحاً من حيث الدلالة وهو خلاف المُجمل؛ لأنّه لا يحتمل غير المعنى المراد منه ويفيدُ معناه المقصود من السّياق، في حين أنّ المجمل يحتمل أكثر من معنى دون ترجيح أحد المعاني على آخر، أمّا الظّاهر فهو الذي يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث وضوح المعاني؛ لأنّه يحتمل المعنى الأرجح للمجمل.

ويلخّص (الجويني) أقسام الكلام كما ذكرها (الغزالي) في الأبيات الآتية¹:

أقلّ ما منه الكلام ركبوا **** اسمان أو اسمٌ وفعلٌ كاركبوا

كذلك في فعلٍ وحرفٍ وُجداً **** وجاء من اسمٍ وحرفٍ في النّدا

وقسمَ الكلام للإخبار **** والأمر والنّهي والاستخبار

ثمّ الكلام ثانياً قد انقسم **** إلى تمنٍّ ولعرضٍ وقسم

وثالثاً إلى مجازٍ وإلى **** حقيقةٍ وحدّها ما استُعْمِلَا

من ذاك في موضوعه وقيلَ ما **** يجري خطاباً في اصطلاحٍ قدّما

وقد يدلّ الكلام على أمرٍ أو نهْيٍ، وهذا ما درسه الغزالي بالتمثيل والشرح سنعرض إليه في

المطلب الآتي:

2-4 - دلالة الأمر والنّهي:

يعدّ الأمر والنّهي الأمر والنّهي من المباحث الدلالية المهمّة عند الأصوليين؛ لأنّ في

معرفة دالتهما بيان للأحكام الشرعيّة وما يميّز الحلال من الحرام، ويرى (الغزالي) أنّ الأمر

¹ - الجويني: متن الورقات ويليهِ: نظم الورقات، للشيخ شرف الدّين العمريّ الشّافعي، دار الصّميّعي للنّشر والتّوزيع ط1 (1416هـ - 1996م)، ص 23.

والنهي من أقسام الكلام، وسنذكر تعريفه للأمر أولاً وصيغته، إذ يُعرّف الأمر في (اللغة) بأنه: " واحد الأمور، يُقال أمر فلان مستقيم وأموره مستقيمة، ويأتي بعدة معانٍ منها:

1- الشأن: ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ بَاصِرٍ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة النحل، الآية 77)

2- الحادثة: ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ (سورة الشورى، الآية 53)

3- طلب الفعل: وهو ضدّ النهي.¹، فالأمر في اللغة هو الطلب.

أمّا في الاصطلاح فيعرّف (الغزالي) الأمر بأنه: " القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به."²، ويقول كذلك: "وقيل في حدّ الأمر إنه طلب الفعل واقتضاؤه على غير وجه المسألة، أو ممّن هو دون الأمر في الدرجة احترازاً عن قوله: اللهم اغفر لي وعن سؤال العبد من سيّده، والولد من والده."³، ف: المعنى الاصطلاحي للأمر قريب من معناه اللغوي ولا يختلف عنه، لكن نلاحظ من هذا التعريف أنّ الأمر لا يكون في طلب الأعلى من الأدنى فقط، بل يقبل (الغزالي) تسمية طلب الأدنى من الأعلى كذلك أمراً؛ لأنّه " يتصوّر من العبد والولد أمر السيّد والوالد، وإن لم تجب عليهما الطاعة، فليس من ضرورة كلّ أمرٍ أن يكون واجب الطاعة،

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (أ م ر).

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 61.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 61.

بل الطاعة لا تجب إلا لله تعالى، والعرب قد تقول: فلان أمر أباه، والعبد أمر سيده.¹، فقد مثل بطلب الأدنى من الأعلى بقول العرب: "فيرون ذلك أمراً وإن لم يستحسنوه".²؛ ولذلك يستغنى عن هذا الاحتراز إلا عن الطلب على جهة الدعاء، كسؤال العبد ربه، ومثال الدعاء قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّيْنَا اللَّهَ مِنْهَا

وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾ (سورة

الأعراف، الآية 89)، ويقسم (الغزالي) الأمر إلى قسمين وهما: الإيجاب والندب "ويدل على معنى الندب بقوله: ندبتك ورغبتك، وافعل فإنه خير لك، وعلى معنى الوجوب بقوله: أوجبت عليك أو فرضت أو حثمت فافعل فإن تركت فأنت معاقب، وما يجري مجراه".³

يتضح من القول أن الأمر الوجوبي: ما تعلق بحكم معين، وهو ما تعلق بالحكم الشرعي عند الأصوليين؛ لأن أوامر الوجوب في القرآن الكريم تقتزن بالوعد على الفعل والمعاقبة عند الترك مثل قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٢٣﴾﴾ (سورة البقرة، الآية 43).

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 61.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 62.

³ - المصدر نفسه، ص62.

وفي الوعد قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا

تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ (سورة فصلت، الآية 30)، "وقد اختلف

علماء الأصول في النظر في صيغة الأمر، وهل للأمر صيغة؟ لكن (الغزالي) لا يرى في هذا خلافاً، بل يرى أنّ الخلاف يكمن في الصيغة "أفعل" هل تدلّ على الأمر بمجرد صيغتها عند تجرّدها من القرائن؟¹

يُطلق الأمر عند تجرّد الصيغة عن القرائن على الصيغ الآتية²:

1- الوجوب: كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ

الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾ (سورة الإسراء، الآية 78).

2- التّذب: " كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ

إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴿٣٣﴾ (سورة النور، الآية 33).

¹ - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 66.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 66-67.

3- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ^ط فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ

فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ

إِحْدَاهُمَا^ط الْآخَرَىٰ ﴿ (سورة البقرة، الآية 282).

4- الإباحة: كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا^ط وَلَا تَجْرِمَكُمْ شَنَّانُ قَوْمٍ أَنْ

صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا^ط وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ^ط وَلَا

تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ^ط وَاتَّقُوا اللَّهَ^ط إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿ (سورة

المائدة، الآية 02).

5- التأديب: كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ الْإِنْعَامِ حُمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ^ط كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ

وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ^ط إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿ (سورة الأنعام، الآية

142).

6- الإكرام: كقوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ^ط آمِنِينَ ﴿ (سورة الحجر، الآية 46).

7- التَّهْدِيد: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا تَحْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي

النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾

﴿(سورة فصلت، الآية 40).﴾

8- التَّسْخِير: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ

كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿٦٥﴾﴾ (سورة البقرة، الآية 65).

9- التَّعْجِيز: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٦٥﴾﴾ (سورة الإسراء، الآية

50).

10- الإِهَانَة: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذُوقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ (سورة الدخان،

الآية 49).

11- التَّسْوِيَة: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ (سورة الطور، الآية 16).

12- الإِنْذَار: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ۖ ذَٰلِكَ

وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿٦٥﴾﴾ (سورة هود، الآية 65).

13-الدَّعاء: مثل قول: "اللَّهُمَّ اغفر لي".

14-لكمال القدرة: كقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا

يَقُولُ لَهُ رُكُنٌ فَيَكُونُ﴾ (سورة البقرة، الآية 117).

ولم يقف (الغزالي) عند دلالة الأمر، بل درس دلالة النهي كذلك بالتعريف والشرح وهي ما سنتعرّض إليه في العنصر الثاني:

ثانياً: دلالة النهي

1- تعريف النهي: يُعرّف النهي في اللغة بأنه: "المنع وهو مصدر نهى يَنْهَى ضدّ الأمر، وقيل خلافه ويقال: نهاه عن كذا؛ أي: منعه عنه، وفيه سُمّي العقل نهية؛ لأنّه ينهى صاحبه عن الوقوع فيما يخالف الصّواب ويمنعه عنه".¹، فالنهي في اللغة هو المنع، وهو خلاف الأمر.

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه (الغزالي) بأنه: "القول المقتضي ترك الفعل".²

فقوله: "ترك الفعل: أخرج الأمر؛ لأنّه استدعاء الفعل والمقصود بـ (القول) صيغة النهي وهي: "لا تفعل" وليس المقصود أي شيء يدلّ على الكفّ، مثل: "كف"، و"ذر"، و"دع"، و"اترك"؛ فإنّ هذه الألفاظ وإن كان مدلولها التّرك إلّا أنّها ليست نواهي؛ لأنّ "التّرك قد دلّ عليه بلفظ "الكفّ" ونحوه والنهي لابدّ فيه من أن يدلّ على التّرك لفظ غير الكفّ، مثل "لا تفعل".³

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن ه ي).

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 61.

³ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1427.

نلاحظ من تعريف (الغزالي) للنهي أنه لا يشترط علو الرتبة في الناهي؛ أي: أن يكون الناهي هو الأعلى رتبة والمنهي هو الأدنى رتبة ومنزلة بأن يصدر النهي عن الأعلى للأدنى، ويرى (الغزالي) أن صيغة النهي هي: (لَا تَفْعَلْ)، ولها عدة معانٍ نذكر منها¹:

1- التحريم كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ

مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا

﴿(سورة الإسراء، الآية 33)﴾

2- التحقير كقوله تعالى: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا

خَزَنَ عَلَيْهِمْ وَآخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿(سورة الحجر، الآية 88)﴾

3- الكراهية كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ

فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ

النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا

تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ﴿(سورة البقرة، الآية 237)﴾

¹ - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص60.

4- بيان العاقبة: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ^ج

إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴿٤٢﴾﴾ (سورة ابراهيم الآية 42).

5- الدعاء: كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ

رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨٠﴾﴾ (سورة آل عمران، الآية 08).

6- اليأس: كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ^ط إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ

تَعْمَلُونَ ﴿٧٠﴾﴾ (سورة النحر، الآية 07).

7- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ

تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا^ق وَاللَّهُ غَفُورٌ

حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ (سورة المائدة، الآية 101).

وقياس صيغة الأمر (افعل) حسب رأي (الغزالي) على اللفظ المشترك هو قياس فاسد؛ لأنَّ

اللفظ المشترك "كالعين" مثلاً تفهم منه عدّة معانٍ، أمّا صيغة الأمر (افعل) فيفهم منها معنى الأمر

وهو: الطَّلَب؛ لأنَّ المعنى يسبق إلى الذَّهن، حيث يقول: " فنقول: قد أبعد من قال: إنَّ قوله: افعلْ

مشتركٌ بين الإباحة والتَّهديد الذي هو المنع، وبين الاقتضاء، فإنَّا ندرك التَّفَرُّقَ في وضع اللِّغات

كلَّها بين قولهم: افعلْ، ولا تفعلْ، وإن شئت فافعلْ، وإن شئت فلا تفعلْ؛ حتّى إذا قدرنا انتقاء

القرائن كلها...سبق إلى فهمنا اختلاف معاني هذه الصيغ، وعلمنا قطعاً أنها ليست أسامي مترادفة على معنى واحد.¹

يتضح لنا من قوله أنه جعل صيغة (افْعَلْ) التي تدلّ على الأمر من باب المُجْمَل، وهو الذي ليس له معنى راجحاً، ويترتب على ذلك عدم العمل بصيغة (افْعَلْ) إلا بقرينة تُبين المعنى الحقيقي هل هو الإباحة أم التهديد أو غير ذلك من المعاني، وقد مثّل للتمييز بين معاني تلك الصيغ بأقسام الفعل - الماضي والمضارع- حيث يقول: " كما أننا ندرك التفرقة بين قولهم في الإخبار: "قام زيد" و"يقوم زيد"، و"زيد قائم"، في أنّ الأول للماضي، والثاني للمستقبل، والثالث للحال وهذا هو الوضع وإن كان قد يعبر بالماضي عن المستقبل، وبالمستقبل عن الماضي بقرائن تدلّ عليه.²

بناءً على هذا نستطيع القول: بما أنّ النهي في اللغة موضوع للدلالة على طلب الترك على وجه الإلزام فلا يدلّ عند إطلاقه إلا على التحريم، ولا يدلّ على غيره إلا بقرينة وذلك دليل على أنّ النهي حقيقة في التحريم، فقله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ

قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ۝١٦﴾

﴿سورة الإسراء، الآية 33﴾، يفيد تحريم القتل لعدم القرينة الصارفة إلى غيره، ومنه فصيغة النهي

تقتضي التحريم حتى يقوم دليل يصرفها عنه، كما أنّ كثرة الاستعمال تجعلنا نميز الأمر من النهي دون أدنى شك في ذلك، ومثال ذلك الحقيقة والمجاز، حيث نميز بينهما بتواتر الاستعمال، وقياساً على هذا نميز بين صيغة الأمر الدالة على الوجوب وبين صيغته الدالة على الندب، فالوجوب كما

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 68.

² -المصدر نفسه، ج2، ص 68-69.

في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ

الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (سورة الإسراء، الآية 78)، والنَّدْب كما في قوله تعالى:

﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ ۖ وَلَا تَكْرَهُوا

فَتَيْتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَمَن يُكْرِهْن فَانَّ

اللَّهُ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة النور الآية 33)، ويقول في هذا الصدد:

"...ونحن كما عرفنا أنَّ (الأسد) وُضع للسَّبع و(الحمار) وُضع للبهيمة، وإن كان كلُّ منهما

يستعمل في الشَّجاع والبلید فيتميّز عندنا بتواتر الاستعمال الحقيقة من المجاز فكذلك تتميّز صيغة

الأمر والنَّهي والتَّخيير وتتميّز صيغة الماضي والمستقبل والحال ولسنا نشكّ فيه أصلاً..."¹

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ الأمر والنَّهي من الأبواب المهمّة عند علماء أصول الفقه؛ لأنّ معرفة

معنى الأمر والنَّهي في الخطاب الشرعيّ الموجّه يؤدّي إلى معرفة الأحكام الشرعيّة، فقد ذهب

(الغزالي) إلى أنّ للنَّهي والأمر صيغة موضوعة في اللّغة وهي: (لَا تَفْعَلْ) للنَّهي و(افْعَلْ) للأمر

وتُستعمل صيغة (لَا تَفْعَلْ) في عدّة معانٍ منها: التَّحريم، الكراهية، الدَّعاء، الإرشاد التَّحقير... كما

تُستعمل صيغة (افْعَلْ) في معانٍ كثيرة، كالإيجاب والنَّدب والإباحة...

ويقول صاحب (نظم الورقات) في باب (النَّهي)²:

تَغْرِيفُهُ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ قَدْ وَجَبَ * بِالْقَوْلِ مِمَّنْ كَانَ دُونَ مَنْ طَلَبَ

وَأَمْرُنَا بِالشَّيْءِ نَهْيٌ مَّانِعٌ * مِنْ ضِدِّهِ وَالْعَكْسُ أَيْضًا وَقَعُ

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 71.

² -شرف الدّين العمريّط الشّافعي: تسهيل الطّرقات في نظم متن الورقات، ص33-34.

وَصِيغَةُ الْأَمْرِ الَّتِي مَضَتْ تَرِدُ * * وَالْقَصْدُ مِنْهَا أَنْ يُبَاحَ مَا وَجَدُ

كَمَا أَتَتْ وَالْقَصْدُ مِنْهَا التَّسْوِيَةُ * * كَذَا لِتَهْدِيدِ وَتَكْوِينِ هِيَةِ

كما قسم الغزالي (الكلام) بحسب العموم والخصوص إلى: عام وخاص نلخصها فيما يأتي:

2-5- العام والخاص:

أولاً: العام، يعرفه بقوله: « والعام عبارة عن اللفظ الواحد، الدال من جهة واحدة على

شيئين فصاعداً، مثل (الرجال) و(المشركين) "ومن دخل الدار فأعطه درهماً" ونظائره.¹

نلاحظ أن تعريف (الغزالي) للفظ العام لا يخرج عن تعريف علماء الأصول له، حيث أن

اللفظ يشمل جميع ما يقع عليه، ويشرح تعريفه للعام فيقول: « واحتزنا بقولنا: من جهة واحدة عن

قولهم: ضرب زيد عمراً، وعن قولهم ضرب زيداً وعمراً، فإنه يدل على شيئين ولكن بلفظين لا بلفظ

واحد ومن جهتين لا من جهة واحدة.²

ويرى أن العموم والخصوص من عوارض الألفاظ لا المعاني، حيث يتضح ذلك في قوله:

" اعلم أن العموم والخصوص من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني والأفعال، والعام: عبارة

عن اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً، مثل الرجال، المشركين، ومن دخل

الدار فأعطه درهماً.³

يتبين لنا أن اللفظ العام عند (الغزالي) يشبه اللفظ المشترك من دلالاته على شيئين فصاعداً

دلالة عامة، ورأى أن معنى العموم لا يطلق على الجانب اللغوي فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل

الموجود في الأعيان والموجود في الأذهان « فقولنا: (الرجل) له وجود في الأعيان، وفي الأذهان

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص106.

² -المصدر نفسه، ج2، ص 106.

³ -المصدر نفسه، ج2، ص32.

وفي اللسان، أمّا وجوده في الأعيان فلا عموم فيه، إذ ليس في الوجود رجل مطلق، بل إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وليس يشملهما شيء واحد هو الرجوليّة.¹

انطلاقاً من هذا القول نجد أنفسنا أمام ثلاثيّة لغويّة يشير إليها (الغزالي) وهي: الدالّ والمدلول والشيء التي تمثّل مقومات العلامة اللغويّة نلخصها كالآتي:

1- الموجود في الأعيان: وهو الوجود العيني الخارجي، أو: "الوجود المادّي الحقيقي".² ويرى أنّ اللفظ الموجود في الأعيان لا عموم فيه؛ لأنّه يدلّ على شيء واحد، وقد مثّل لذلك بلفظ (رجل) الذي يعمّ كلّ اسم رجل تنطبق عليه صفة الرجوليّة.

2- الموجود في الأذهان: «هو الوجود الصّوري داخل الذهن».³ وهذه الصّور الحاصلة في الأذهان ناتجة عن إدراك الموجودات في العالم الخارجي التي تصبح بمثابة علامات لغويّة تدرك بالأذهن ونستطيع القول أنّ الموجود في الأعيان هو: (الدال)، أمّا الموجود في الأذهان فيتمثّل في (المدلول)، ويشرح الموجود في الأذهان بقوله: «وأما ما في الأذهان من معنى (الرجل) فيسمّى كُلياً؛ من حيث إنّ العقل يأخذ من مشاهدة زيد حقيقة الإنسان وحقيقة الرجل فإذا رأى عمرًا منه صورة أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الذي حدث الآن كنسبته إلى زيد الذي عهده أولاً، فهذا معنى كليّته، فإن سُمّي عامّاً بهذا المعنى فلا بأس».⁴

يتّضح لنا من قول (الغزالي) أنّه يطلق مصطلحاً آخر على اللفظ العامّ في هذا الموضع من قوله وهو: "الاسم الكلي"، حيث أنّ كلاً من "عمرو" و "زيد" في قوله يشتركان في كونهما

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص107.

² - جاسم محمّد عبد العبّود: مصطلحات الدلالة العربيّة - دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث - دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، ط1، (1428 هـ - 2007 م)، ص 77.

³ - المرجع نفسه، ص 77.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

(إنسان)، « فالكَلْبِي هو الذِّي لا يمنع نفس تصوّره من اشتراك كثيرين فيه، مثل الإنسان.»¹، فلفظ (الرَّجُل) يسمّى عامًّا باعتبار حقيقته في الدّهْن وهي أنّه: (إنسان + رجل)، ويتابع (الغزالي) شرح الموجود في اللسان بقوله: « فلفظ (الرَّجُل) قد وُضِعَ للدّلالة، ونسبته في الدّلالة إلى زيد وعمرو واحدة، فيسمّى عامًّا باعتبار نسبة الدّلالة إلى المدلولات الكثيرة.»²

انطلاقًا من قوله نرى أنّ الموجود في اللسان هو "اللفظ"؛ أيّ: الصّورة الصّوتية الناتجة عن المعاني الذهنية التي تمّ إدراكها من العالم الخارجي، فعند قولنا: (زيدٌ رجلٌ) و(عمرو رجلٌ) الدّلالة هنا واحدة لذلك سُمّي الاسم بهذا الاعتبار عامًّا، وقد وضع (الغزالي) خمسة صيغ للعموم وهي كالآتي:

- 1- « أَلْفَاظُ الْجُمُوعِ إمّا المعرفة، كالرّجال والمشرّكين، وإمّا المنكّرة، كقولهم: رجال ومشرّكون كما في قوله تعالى: « مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا. » (سورة ص، الآية 63) والمعرفة للعموم إذا لم يقصد بها تعريف المعهود كقولهم: "أقبل الرجل، والرجال"؛ أيّ: المعهودون المُنتظرون.»³
- 2- « مِنْ » و « مَا » إذا وردا للشرط والجزاء، كقوله ﷺ: « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ.»⁴ وفي معناه (متى) و (أين) للمكان والزّمان، كقوله: "مَنْ جَنَّتِي أَكْرَمْتُكَ" و"أَيْنَمَا كُنْتَ أَتَيْتُكَ".
- 3- أَلْفَاظُ النَّفْيِ، كقوله: "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ"، و"مضاً في الدّارِ دياراً".
- 4- الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام، لا للتعريف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (سورة العصر، الآية 02)، أمّا النّكرة كقولك: مشرّكٌ وسارقٌ، فلا يتناول إلّا واحدًا.

¹ عبد الكريم علي بن محمّد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1074.

² الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

³ المصدر نفسه، ج2، ص 11.

⁴ -رواه البخاري في صحيحه، في المزارعة، باب (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا) برقم: 2335.

5- الألفاظ المؤكدة كقولهم: « كل، وجميع، وأجمعون.»¹

أمّا إذا كان الاسم بصيغة المفرد فقد حدّد (الغزالي) دلالاته على العموم وضبطها بحالات معيّنة كالآتي:

2-5-1- دلالة الاسم المفرد على العموم:

يوضّح (الغزالي) أنّ الاسم المفرد إن لم يكن على صيغة الجمع يفيد فائدة العموم في ثلاثة مواضع وهي:

1- أن يدخل عليه الألف واللام، كقوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبُرِّ.»²

2- النّفي في النّكرة؛ لأنّ النّكرة في النّفي تعمّ كقولك: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا.»؛ لأنّ النّفي لا خصوص فيه بل هو مطلق، فإذا أضيف إلى منكر لم يتخصّص.³ فقولنا: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا) أو: " لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ " تعمّ وتشمل كلّ رجل « وسواء كان النّفي بـ " ما " أو " لن " أو " ليس " أو غيرها من أدوات النّفي وسواء دخل حرف النّفي على فعل، أو على اسم.»⁴

3- « أن يضاف إليه أمر أو مصدر، والفعلُ بعدُ غيرُ واقع، بل منتظر، كقول القائل: «أَعْتَقَ رَقَبَةً.» وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا

خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ (سورة النساء، الآية 92)، فإنّه ما من رقبة إلاّ وهو مُمتلئ بإعتاقها

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 110.

² - البخاري: صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب رقم 74: بيع التمر بالتمر، ص 520. رواه البخاري في صحيحه وقد جاء في روايته: " حدّثنا أبو الوليد، حدّثنا الألبان عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس، سمع عمر رضي الله عنهما عن النّبي صلى الله عليه وسلم، قال: " البرّ بالبرّ ربّا إلاّ هاء وهاء، والشّعير بالشّعير ربّا إلاّ هاء وهاء والتّم بالتمر ربّا إلاّ هاء وهاء. "

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 148-149

⁴ - محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله اليميني الشوكاني (ت 1250هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، دار المعرفة، لبنان، (دط)، (1399هـ-1979م)، ج 1، ص 532.

والاسم متناول لها فنزل منزلة العموم، بخلاف قوله: «أعتقت رقية». فإنه إخبار عن ماضٍ قد تم وجوده ولا يدخل في الوجود إلا فعلٌ خاصٌّ.¹ فالاسم المفرد إذا أُضيف إليه فعلٌ أمرٍ أو مصدر دلّ على العموم، فالعموم عند - الغزالي - من صفات الألفاظ، وقد فصل فيه القول من الناحية الفقهيّة المتعلّقة بأحكام كتاب الله؛ لذلك اقتصرنا في هذا المبحث على التعريف باللفظ العامّ وما يتعلّق به من الجانب اللّغوي.

وقد جمع صاحب "نظم الورقات" (شرف الدّين العمريّطى الشّافعي) تعريف اللفظ العامّ وكلّ ما يتعلّق بأحكامه في الأبيات الآتية²:

وَحَدُّهُ لَفْظٌ يَغْمُّ أَكْثَرًا مِنْ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ مَا حَصَرَ يُرَى

مَنْ قَوْلِهِمْ عَمَّتْهُمْ بِمَا مَعِيَ وَلِتَنْحَصِرَ أَلْفَاظُهُ فِي أَرْبَعٍ

الْجَمْعُ وَالْفَرْدُ الْمَعْرِفَانِ بِاللَّامِ كَالْكَافِرِ وَالْإِنْسَانِ

وَكُلُّ مُبْهَمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ مِنْ ذَاكَ مَا لِلشَّرْطِ مِنْ جَزَاءِ

وَلَفْظٌ (مَنْ) فِي عَاقِلٍ وَلَفْظٌ (مَا) فِي غَيْرِهِ وَلَفْظٌ أَيٌّ فِيهِمَا

وَلَفْظٌ (أَيْنَ) وَهُوَ لِلْمَكَانِ كَذَا (مَتَى) الْمَوْضُوعُ لِلزَّمَانِ

وَلَفْظٌ (لَا) فِي النِّكَرَانِ ثُمَّ (مَا) فِي لَفْظٍ مَنْ أَتَى بِهَا مُسْتَفْهَمًا

ثُمَّ الْعُمُومُ أَبْطَلَتْ دَعْوَاهُ فِي الْفِعْلِ بَلْ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 149.

² - الجويني: متن الورقات ويليهِ: نظم الورقات لشرف الدّين العمريّطى الشّافعي، ص 24.

بعد دراستنا لمفهوم اللفظ العام عند "الغزالي" ننتقل إلى دراسة مفهوم اللفظ الخاص

فيما يأتي:

ثانياً: الخاص:

لم يذكر (الغزالي) في مقدمته: «القول في حدّ العام والخاص ومعناهما.» تعريفاً صريحاً للخاص إلا بقوله: «...خاصاً من حيث اقتصاره على ما شمله، وقصوره عما لم يشمله.»¹ يتبين لنا من قوله أنّ اللفظ الخاص هو خلاف العام؛ لأنه «خاص في ذاته كقوله: زيد وهذا الرجل...»²، فاللفظ الخاص عند (الغزالي) هو «اللفظ الدالّ على عين واحدة ويسمى مُعَيَّنًا.»³

وقد لخص صاحب (تسهيل الطرقات في نظم متن الورقات) الخاص، وبيّن أحكامه

في هذه الأبيات⁴:

والخاص لفظ لا يعم أكثرًا	من واحدٍ أو عمّ مع حصَرٍ جرى
والقصد بالتخصيص حيثما حصل	تميّز بعض جملةٍ فيها دخل
وما به التخصيص إمّا متّصل	كما سيأتي آنفاً أو منفصل
فالشرط والتقييد بالوصف اتّصل	كذلك الاستثناء وغيرها الفصل
وحدّ الاستثناء ما به خرج	من الكلام بعض ما فيه اندرج

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 106.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 106.

³ - عبد الكريم محمد النملة: المهذب من علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1072

⁴ - شرف الدين العمريطي الشافعي: تسهيل الطرقات في نظم متن الورقات، ص 44-47.

ومن أنواع الخاصّ: (المطلق) و(المقيّد)، حيث يُعرّف (الغزالي) مصطلح المطلق بقوله: "اعلم أنّ التقيّد اشتراطٌ، والمطلق محمولٌ على المقيّد إنّ اتّحد الموجبُ والموجبُ، كما لو قال: لا نكاح إلاّ بوليّ وشهود، وقال: "لا نكاح إلاّ بوليّ وشاهدي عدل"¹، فيُحمَلُ المطلقُ على المقيّد."²

انطلاقاً من قوله نستنتج أنّ "اللفظ المطلق" هو لفظٌ خاصٌّ ويدلّ على معناه الحقيقيّ، دون وجود قرينة تقيّد ذلك المعنى، أمّا "اللفظ المقيّد" فهو اللفظ الذي يدلّ على معنى خاصّ بوجود ما يقيّد معناه الحقيقيّ، ويتّضح هذا من خلال ما أورده (الغزالي): «فلو قال في كفّارة القتل «فتحير رقية»، ثمّ قال فيها مرّة أخرى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ (سورة النساء، الآية 92)، فيكون هذا اشتراطاً ينزل عليه الإطلاق.»³

نلاحظ أنّ كلمة "رقية" في قوله: «فتحير رقية» غير مقيّدة بشرطٍ ولا بصفة؛ لذلك يسمّى "مطلقاً" وعند إضافة لفظ (مؤمنة)؛ أي: «فتحير رقية مؤمنة.» تتقيّد الكفّارة بشرط الإيمان ومنه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (سورة المائدة، الآية 03) فأطلق لفظ "الدّم"، ووَرَدَ مُقَيِّداً بالمسفوح في قوله تعالى:

﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ (سورة الأنعام، الآية 145)، ومنه قوله تعالى:

¹ - أبو داود السجستاني (ت275هـ): سنن أبي داود، تعليق: محمّد محي الدين عبد الحميد، رواه أبو داود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج2، ص229، رقم الحديث: (2085).

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص190.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص190.

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ (سورة المائدة

الآية 05)، مع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيُكْفَرْ فَأُولَئِكَ

حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾¹

بعد مناقشتنا لمفهوم مصطلح الكلام وأقسامه عند (الغزالي)، ننتقل إلى المبحث الثالث من

هذا الفصل الذي نتعرض فيه إلى أقسام الدلالة في كتاب المستقصى من علم الأصول كما يأتي.

¹ - ينظر: الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، الهامش، ص 190.

المبحث الثالث: أقسام الدلالة والمعنى

يقسم (الغزالي) الدلالة بناءً على دلالة اللفظ على معناه إلى ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

1-1- دلالة المطابقة:

يمثل لها (الغزالي) « بلفظ (البيت) الذي يدلّ على معنى البيت بطريق المطابقة.¹ » فدلالة المطابقة تعني دلالة اللفظ على تمام معنى، أو دلالة اللفظ على كلّ مدلوله، مثل دلالة لفظ (البيت) على جميعه، كالسقف، والجدران، والنوافذ، والأبواب وغيرها من الأشياء التي يتضمّن هذا اللفظ، فدلالة اللفظ هي الصورة الحاضرة له في الذهن.

1-2- دلالة التضمّن:

هي دلالة اللفظ على جزء معناه « كدلالة البيت على السقف وحده؛ لأنّ البيت عبارة عن السقف والحيطان، وكما يدلّ لفظ (الفرس) على الجسم، إذ لا فرس إلّا وهو جسم.² » كدلالة البيت على سقفه أو على جداره، وقد سُمّيت بدلالة التضمّن؛ لأنّ اللفظ يدلّ على جزء من المعنى الذي يتضمّنه مدلوله.

1-3- دلالة الالتزام:

وهي كدلالة لفظ السقف على الحائط، فإنّه غير موضوع للحائط وُضِعَ لفظ الحائط حتّى يكون مطابقاً ولا هو متضمّن، إذ ليس الحائط جزءاً من السقف، كما أنّ السقف جزءٌ من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءاً من نفس البيت، لكنّه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السقف الذي لا ينفكّ السقف عنه.³ فدلالة الالتزام يُقصد بها دلالة اللفظ على أمرٍ خارجٍ عن مدلوله الموضوع

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 1، ص 74.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 74.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 74.

له في الذهن، ولكنّه لازمٌ له، وذلك مثل دلالة لفظ (الإنسان) على البكاء أو على الفرح؛ لأنّ البكاء والفرح لازمين له وصفتين خاصّتين به دون الحيوان.

فقد قسم (الغزالي) هذه الدلالات الثلاث بناءً على دلالة اللفظ دلالةً عقليّةً، أمّا من حيث دلالة اللفظ على المعنى والإشارة، فقد أفردّها بمبحث خاصّ في (المستصفى) نتناولها في المطلب الآتي:

4- دلالة الألفاظ من حيث فحواها وإشارتها:

خصّص (الغزالي) في كتابه (المستصفى من علم الأصول) باباً سمّاه: (فيما يُقتبس من الألفاظ لا من حيث صيغتها ووضعها، بل من حيث فحواها وإشارتها)، وهو على خمسة أضرب هي كالآتي:

الضرب الأول: الاقتضاء.

الضرب الثاني: ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ.

الضرب الثالث: فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب.

الضرب الرابع: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده.

الضرب الخامس: المفهوم.¹

الضرب الأول: الاقتضاء

يرى (الغزالي) أنّ الاقتضاء من ضرورة اللفظ وعرفه بأنّه: « هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ

ولا يكون منطوقاً به ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إمّا من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقاً إلّا

به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلّا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلّا به.²

¹ - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 192 وما بعدها.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 192.

يتّضح لنا من قوله أنّ دلالة الاقتضاء تتعلّق بسياق الكلام وتأويل معناه الذي ينطبق على قصد المتكلم؛ ولهذا ذهب (الغزالي) إلى أنّ الاقتضاء يكون من ضرورة اللفظ ولا يدلّ عليه اللفظ كما لا يكون منطوقاً به، وقد مثّل لدلالة الاقتضاء فقال: «أما المُقْتَضَى الذي هو ضرورة صدق المتكلم كقوله ﷺ:

« لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ. »¹؛ لأنّه نفى الصّوم والصّوم لا ينتقي بصورته فمعناه: "لا صيام صحيح، أو كامل" فيكون حكم الصّوم هو المنفي لا الصّوم نفسه والحكم غير منطوق به لكن لابدّ منه لتحقيق صدق الكلام.²

ف: الحديث النبوي الشريف ينفي الصّوم وهذا الذي يفهم من ظاهر النص، والصّوم لا ينتقي بصورته ولذلك لابدّ من تقدير محذوف، لكي يصدق الكلام، وهذا المحذوف هو لفظ (صحيح) أو (كامل) بمعنى: (لا صيام صحيح أو كامل لمن لم يبيّن الصيام من الليل) وبهذا التقدير اتّضح لنا أنّ المنفي هو حكم الصّوم وليس الصّوم في حدّ ذاته وبالتالي فلا عموم لنفي الصّوم لأنّه ثبت بتقدير اللفظ لا من ظاهره.

وقد جعل (الغزالي) لدلالة الاقتضاء ثلاثة أنواع وقد ذكرنا النوع الأوّل وهو (الاقتضاء)، أما القسم الثّاني فهو (المقتضى)، الذي يقدر ليكون الكلام صحيحاً من الناحية العقلية، حيث يقول في هذا الصّدّد: «وأما ما ثبت اقتضاء لتصور المنطوق به عقلاً، كقوله تعالى:

¹ - رواه الخمسة من طريق ابن عمر عن حفصة بلفظ: " مَنْ لَمْ يُجْمَعْ الصِّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ."، وقد اختلف في رفعه ووقفه، ينظر: الشوكاني: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج4، ص269.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 192.

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (سورة المائدة، الآية 03)، و﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾

(سورة المائدة، الآية 01)؛ أي: الأكل ويقرب منه: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ (سورة يوسف، الآية 82)؛ أي:

أهل القرية لأنه لابد من الأهل حتى يُعقل السؤال فلا بد من إظهاره، ويجوز أن يلقب هذا بالإضمار دون الاقتضاء.¹

عند تأمل الآية الكريمة نجد أنه لا يصح سؤال القرية من الناحية العقلية؛ لذلك وجب تقدير لفظ يناسب سياق الكلام وبه يصدق المعنى عقلاً، ويصبح التقدير: « واسأل أهل القرية » وكذلك الأمر بالنسبة للآيتين الكريمتين: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (سورة المائدة الآية 03).

و﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ (سورة المائدة، الآية 01)، فتقدير الكلام هو: " تحريم أكل لحم الميتة والدّم"، وكذلك "أحل لكم أكل بهيمة الأنعام"؛ فلفهم حكم التحريم استلزم ذلك تقدير لفظ (أكل) لكي يتضح ما المحرم وما لمحلل من البهيمة ومن الميتة والدّم، وقد أطلق (الغزالي) مصطلح (الإضمار) على (الاقتضاء)؛ لأنه يقوم على تقدير وحدة لغوية مُضمرة في التركيب من أجل صدق الكلام وصحته عقلاً

وشرعاً، أمّا المقتضى الذي يجب تقديره في الكلام فقد فصل فيه (الغزالي) في المطلب الآتي:

1- المقتضى الذي يجب تقديره لصحة الكلام شرعاً:

مثل (الغزالي) له بقوله: « وأما مثال ما ثبت اقتضاء لتصور المنطوق به شرعاً، فيقول

القائل: "أعتق عبدك عتي"؛ فإنه يتضمن الملك ويقتضيه، ولم ينطق به لكن العتق المنطوق به

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 193.

شرط نفوذه شرعاً تقدّم الملك فكان ذلك مقتضى اللفظ.¹ ، فالمقتضى يتعلّق "بالمنطوق به"، فهذه "الوحدة الكلاميّة تتضمّن شرط امتلاك العبد المراد عتقه غير أنّ المتكلّم لم ينطق به ولكنّ اللفظ المنطوق وهو قوله: (اعْتِقْ) يقتضي ذلك الشرط، فإذا ملك القائل العبد بالشراء من مالكة، صحّ شرعاً أن ينوب المالك السابق عن المشتري في إعتاق العبد مثل ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (سورة البقرة، الآية 184)؛ فإنّ صحّة الكلام شرعاً تقتضي تقدير جملة (فأفطر)؛ وبهذا التّقدير يكون النصّ على ارتباط قضاء رمضان بالإفطار للمريض والمسافر وذلك لإضمار جملة (فأفطر) التي يتوقّف على تقديرها صحّة الكلام شرعاً.²

نستنتج أنّ القول السابق الذي مثّل به (الغزالي) لا يدلّ على القصد والمعنى دلالة صحيحة إلاّ بتقدير لفظ (مملوك)؛ لأنّ العتق يتطلّب ملكيّة العبد لمن أراد الإعتاق فإذا توفّر شرط ملكيّة العبد، صحّت الإنابة شرعاً للمالك السابق عن المشتري في إعتاق العبد.

بعد إشارتنا إلى الضّرب الأوّل من "دلالة الألفاظ من حيث فحواها وإشارتها"؛ وهو

"الاقتضاء" ننقل إلى الضّرب الثّاني وهو كالآتي:

الضّرب الثّاني: ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ:

يطلق (الغزالي) على هذا القسم من دلالة اللفظ مصطلح (إشارة اللفظ)، ويقصد بها: « ما يتبع اللفظ من غير تجريد قُصدَ إليه، فكما أنّ المتكلّم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدلّ عليه نفس اللفظ فيسمّى إشارة، فكذا قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به ويتنبّه له.³ »

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 193.

² - موسى بن مصطفى العبيدات: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص 282.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 193.

يتبين لنا من نصّ (الغزالي) أنّه يقصد بهذا الضرب: (دلالة الإشارة)؛ ويعني بها دلالة الكلمة من خلال معناها لا من خلال صيغتها التركيبية، وقد اشترط أن يكون معنى إشارة اللفظ لازماً لمعنى من معانيه التي يفهمها المتلقي المقصود بالكلام « فالمعنى الذي يُؤخذ من إشارة الوحدة الكلامية ليس مقصوداً للمتكلّم إذ لا يتبادر فهمه من صيغتها ولا من سياقها ولكنه معنى لازم للمعنى المتبادر من الصيغة التركيبية للوحدة الكلامية وهذا المعنى المدلول عليه بطريق الالتزام إنّما يُدرَك بواسطة التأمل و أعمال الفكر».¹

يمكننا القول أنّ فهم دلالة الالتزام قد يتطلّب تأويلاً لمعنى اللفظ، " وقد قرّب (الغزالي) مفهوم دلالة الإشارة حيث شبّهها بالحركات والإشارات التي تصحب عملية الكلام، والتي يقوم بها المتكلّم حيث يفهم منها المتلقي معنى لا تدلّ عليه الوحدة الكلامية ذاتها.²، ويمثّل لدلالة الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (سورة الأحقاف، الآية 15)، وقد قال في موضع آخر: ﴿وَفَصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (سورة لقمان، الآية 14)³، فالدلالة على أنّ أقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر، ليست هي المقصودة من ظاهر الآيتين الكريمتين، فالمعنى المقصود من الآية الكريمة الأولى هو ما تعانيه الأمّ من جهدٍ وتعبٍ في الحمل والرضاعة، أمّا المقصود من الآية الكريمة الثانية فهو إظهار مدّة الرضاع؛ وبتلازم مقصود هذين المعنيين قدّرت أقلّ مدّة الحمل بستّة أشهر. أمّا الضرب الثالث فيتمثّل في:

¹ - موسى بن مصطفى العبيدات: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص 287.

² - المرجع نفسه، ص 288.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 194.

فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب: يمثل (الغزالي) لهذا النوع من الدلالة بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (سورة المائدة، الآية 38).

وقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ (سورة النور، الآية 02)، فإنه كما فهم وجوب القطع والجلد على السارق والزاني وهو المنطوق به؛ فهم كون السرقة والزنا علة للحكم وكونه علة غير منطوق به، لكن يسبق إلى الفهم من فحوى الكلام.¹

يتضح لنا أن (الغزالي) يعني بهذا الضرب من الدلالة ما اصطلاح عليه علماء الأصول بـ: (دلالة الإيماء) ولم يخرج تعريفه لها عن المضمون الذي اتفق عليه الأصوليون، حيث إن « مدارها التعليل أو العلة التي تفهم من مضمون الوحدة الكلامية، وليس من منطوقها ولولا هذه العلة لكان اقتران الحكم بالوحدة الكلامية غير مقبول، إذ ليس هناك أدنى ملاءمة بينهما، ولكن وجودها جعل الاقتران بينهما أمراً مقبولا ومستساغاً. »²، وقد مثل لها بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ (سورة المائدة، الآية 38).

يتضح من مضمون الآية الكريمة أن السرقة هي علة القطع، وهذه العلة غير منطوق بها ولكنها لازمة لمعنى (الفاء)؛ لأنه يلزم من هذا المعنى الذي وضعت له (الفاء) معنى آخر؛ وهو أن السرقة تعد سبباً لقطع اليد، فحدوث علة السرقة يلزم حكم قطع اليد ويقترب به، فالسرقة تعد وصفاً مناسباً ذكر مع حكمه؛ لذلك كانت علة إذا ذكرت مع حكم قطع اليد، وقد ذكر (الغزالي) أن "دلالة الإيماء" لا تقتصر على النصوص الشرعية فقط، بل تشمل كذلك كل ما خرج مخرج الذم، والمدح

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 194.

² - موسى مصطفى العبيدات: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص 286.

والتَّرهيب والتَّرهيب، وكذلك إذا قال القائل: "ذُمَّ الفاجر"، و"امْدَح المُطيع" و"عَظَّم العالم"، فجميع ذلك يُفهم منه التَّعليل من غير نطقٍ به.¹ وقد أطلق (الغزالي) على (دلالة الإيماء) المصطلحات الآتية: "إشارة الكلام"، و"فحوى الكلام"، و"لحن الكلام"² التي يتبين لنا من خلالها إطلاق (الغزالي) لأكثر من مصطلح على مفهوم واحد؛ وربما نرجع ذلك إلى تعدّد اتجاهاته الفكرية بين الفقه، والمنطق، والفلسفة، والمذهب الأشعريّ.

الضرب الرابع: مفهوم الموافقة

يطلق (الغزالي) مصطلح (فحوى اللفظ) على (مفهوم الموافقة)، ويعرّف هذه الدلالة بأنّها: «فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده».³ حيث يتّضح من تعريفه أنّه يؤكّد دور السياق والمعنى في فهم الدلالة؛ وذلك بإشارته إلى سياق الكلام ومقصوده، وقد مثّل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌّ وَلَا تَهَرَّهُمَا﴾ (سورة الإسراء، الآية 23) التي يتّضح من معناها تحريم الشتم، والقتل، والضرب «فقوله تعالى يمثل وحدة كلامية وهي الدال ومدلولها المباشر النّهي عن التّأفّف من الوالدين، ثمّ إنّ هذا المدلول وهو (النّهي عن التّأفّف) يقوم بدور الدالّ فيفهم منه مدلول غير مباشرٍ أعمّ وأشمل، وهو النّهي عن إلحاق جميع صنوف الإساءة والأذى بالوالدين سواءً بالهمز، أو اللّمز، أو الإعراض عنهما، أو الاعتداء عليهما بالضرب أو القتل».⁴ فلولا السياق لما فهم تحريم كلّ أنواع الأذى الذي يسبّبه الأبناء للوالدين وهو المعنى غير المباشر، ولا يقتصر التّحريم على التّهر والتّأفّف والذي يمثل المعنى المباشر وقد ربط بعض

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 195.

² - ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 195.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 195.

⁴ - موسى مصطفى العبيدات: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص 301.

الأصوليين مفهوم الموافقة بالأعلى والأدنى ويقول (الغزالي) في هذا الصدد: « فإن قيل: هذا من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى قلنا: لا حرج في هذه التسمية لكن يُشترط أن يُفهم أن مجرد ذكر الأدنى لا يحصل هذا التنبيه ما لم يُفهم الكلام وما سيق له.¹»

ندرك من قوله أن فهم معنى الكلام، ومعرفة القرائن المقامية هو ما يكشف عن المعاني التي يفيدها السياق، ولم يكتف (الغزالي) في توضيح مفهوم الموافقة بالتمثيل من القرآن الكريم، بل مثل كذلك بكلام الناس العادي بقوله: «...وكذلك قول القائل: ما أكلتُ له بُرَّةً، ولا شربتُ له جَرعةً، ولا أخذتُ من ماله حبةً، فإنه يدلّ على ما وراءه.²»

المعنى الذي يشير إليه هذا النص هو عدم أكل بُرّ الغير، وكذلك عدم شرب ماء الغير ولو جرعة، إذ يوحي هذا المعنى إلى دلالة أعمق وأعظم وهي نفي أكل الحق. ننقل إلى الضرب الخامس وهو:

المفهوم:

يصطلح عليه (الغزالي) كذلك بـ: "دليل الخطاب"، ويعرّفه بقوله: « الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه ويسمى مفهومًا؛ لأنه مفهوم مجرد لا يستند إلى منطوق وإلاّ فما دلّ عليه المنطوق أيضا مفهوم، وربما سُمي هذا دليل الخطاب ولا التفات إلى الأسامي.³»، فدلالة المفهوم تتضح من قصد المتكلم؛ لأنّ المعنى لا يُنطقُ به بصفة مباشرة وسُمي مفهومًا؛ لأنه يدلّ على المسكوت عنه في الكلام؛ أي: يدلّ على معنى اللفظ، لكن ما موقف (الغزالي) من عموم المفهوم؟

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 195.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 195.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 196.

3- عموم المفهوم:

ذهب الجمهور إلى أن للمفهوم عمومًا لكن (الغزالي) ينكر هذا الرأي؛ لأنّ العموم عنده:

« للألفاظ لا للمعاني ولا للأفعال»¹، فدلالة المفهوم ليست لفظية؛ لأنها تُعنى بما يتعلّق باللفظ من معانٍ مباشرة وغير مباشرة، ففي قوله ﷺ: « فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ »² نفى الزكاة في المعلوفة ليس بلفظ حتّى يعمّ اللفظ أو يخصّ، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَ أَفٍّ﴾ (سورة الإسراء الآية 23)، دلّ على تحريم الضرب لا بلفظه المنطوق به حتّى يتمسك بعمومه.³

ف: العموم عند (الغزالي) من صفات اللفظ المنطوق، والمفهوم ليس بلفظ وبذلك ليس فيه عموم، أمّا المفهوم فيتعلّق بالمعاني؛ لأنّ "المفهوم يتّصف صاحبه بأن يتمسك بالسكوت؛ ممّا يدلّ على تجاوزه جنس الألفاظ ليلتزم جانب المعاني، في حين أنّ العموم لفظ تتشابه دلالاته بالإضافة إلى المسمّيات؛ ممّا يشير إلى أنّ العامّ يتعلّق بالألفاظ وبهذا فهو يخالف المفهوم لينقطع الاشتباه في ما بينهما؛ لأنّ من يقول بالمفهوم قد يظنّ للمفهوم عمومًا ويتمسك به وفيه نظر؛ لأنّ العموم لفظ تتشابه دلالاته بالإضافة إلى المسمّيات والمتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكًا بلفظ بل بسكوت، وقد ذكرنا أنّ العموم للألفاظ لا للمعاني ولا للأفعال".⁴

يبدو لنا من نصّ (الغزالي) أنّه يفصل بين الألفاظ والمعاني، ويشير ضمنيًا إلى أنّ العلاقة بينهما اعتباريّة في قوله: "...والمتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكًا بلفظ، بل بسكوت وقد

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 141.

² - محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ): صحيح البخاري، دار ابن كثير، دط، (1414 هـ - 1993 م) كتاب البيوع، ج2، ص 2176 - 2177 - 2178، ورواه البخاري بمعناه أيضا في: صحيح البخاري: المطبوع مع فتح الباري ج3، ص317، رقم الحديث: (1454)، من كتاب أبي بكر رضي الله عنه، ولفظه: "وفي صدقة الغنم في سائمتها"، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إشراف: محبّ الدين الخطيب، تعليق: ابن باز، دار المعرفة، بيروت.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 141.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص70.

ذكرنا أنّ العموم للألفاظ لا للمعاني ولا للأفعال."، وينتقل إلى شرح "درجات دليل الخطاب" و"مفهوم المخالفة" الذي سنعرضه فيما يأتي:

4- درجات دليل الخطاب:

يطلق (الغزالي) مصطلح (دليل الخطاب) على (مفهوم المخالفة)، ويصطلح - بعض

علماء الأصول - على "دليل الخطاب" المصطلحات الآتية:

«الاسم الأوّل: مفهوم المخالفة، وهذا هو المشهور عند جمهور العلماء في كتبهم وسمّي بذلك لأنّه استنتاج مجرّد غير مستند إلى منطوق فيكون مفهومًا؛ أيّ أنّ المفهوم منه يخالف المنطوق به حكمًا.»¹

الاسم الثاني: دليل الخطاب؛ «لأنّ دلالتّه من جنس دلالات الخطاب، أو لأنّ الخطاب دالٌّ عليه، أو لمخالفته منظوم الخطاب.»²

«الاسم الثالث: تخصيص الشيء بالذكر، وهذا الاسم منتشر عند الحنفية واعتبروا التمسك به من التمسكات الفاسدة.»³

نلاحظ أنّ علماء الأصول يطلقون عدّة مصطلحات على "دليل الخطاب"؛ وهذا راجع إلى اختلافهم في المذاهب والمدارس الأصوليّة، ولدليل الخطاب أنواع مختلفة أطلق عليها (الغزالي) مصطلح: (درجات دليل الخطاب)⁴، وقد تطرح هذه التسمية تساؤلًا وهو: لماذا وضع مصطلح (درجات) ولم يقل: أنواع أو أقسام دليل الخطاب؟

¹ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج4، ص 1766.

² - الشوكاني: إرشاد الفحول، ص 179.

³ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج4، ص 1766.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص62.

عند تأملنا مصطلح (درجات الخطاب)، يتضح لنا أن هناك ترتيباً بين مفاهيم دليل الخطاب، وقوة مفهوم على آخر في الحكم، ويتأكد لنا ذلك من خلال تسميته لها بـ: (مراتب دليل الخطاب)، وقد قسمها (الغزالي) إلى ثمانية أقسام مرتبة كالاتي:

« الرتبة الأولى: مفهوم اللقب: وهي أبعد ما قد أقر ببطولتها كل مُحصل من القائلين بالمفهوم وهو مفهوم اللقب كتخصيص الأشياء الستة في الربا. ¹، ويسمى كذلك: (مفهوم الاسم) وهو الذي يعبر به عن الذات سواءً أكان علماً من الأعلام، أم وصفاً، أم اسم جنس، أم نوع، ومثال العلم: (محمد رسول الله)، (زيد قائم)، ومثال الوصف حديث: "لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عَرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ". ²، ومثال اسم الجنس حديثُ الربا: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ". ³، ومثال اسم النوع: "في سائمة الغنم زكاة". ⁴، ⁵، وقد اتفق الأصوليون... على أن مفهوم اللقب ليس بحجة. ⁶، ⁷، كقولنا: "محمد رسول الله"، حيث لا يُستفاد من نقيض هذا الاسم تعلق الرسالة بغير محمد صلى الله عليه وسلم، فهذا لا يدل على نفي الحكم عما عداه؛ أي: مطلقاً سواءً كان هذا الاسم علماً أو اسم جنس. ⁸، وهذا ما

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص62.

² - أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً على كتاب "الاستقراض وأداء الديون والحجر والتقليص"، باب "لصاحب الحق مقال" الحديث رقم 2271، ونصّه: "حدثنا أبو عاصم عن وبر بن أبي دليلة، حدثني محمد ابن عبد الله بن ميمون حدثني عمرو بن الشريد، حدثني أبي قال النبي ﷺ: "لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عَرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ".

³ - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب، الحديث رقم 2175 ونصّه: "حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا اسماعيل بن عليّة قال: "حدثني يحيى بن أبي إسحاق، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: قال أبو بكرة رضي الله عنه، قال ﷺ: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواءً بسواءٍ والفضة بالفضة إلا سواءً بسواءٍ وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم". ص520.

⁴ - صحيح البخاري، ج2، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، الحديث رقم 1386، ولفظه: "وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة". ص528.

⁵ - وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص365.

⁶ - الشوكاني: إرشاد الفحول، ص159 وما بعدها.

⁷ - وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص366.

⁸ - المرجع نفسه، ج1، ص366.

ينطبق أيضا على قوله صلى الله عليه وسلم في الرِّبَا حيث إنَّ الرِّبَا لا تجري في غير الأصناف الست، ف (الغزالي) يوافق مذهب الجمهور في عدم اعتباره مفهوم اللَّقْب المخالف حجة؛ «لأنَّه لا يفيد ذكره تقييداً، ولا تخصيصاً، ولا احترازاً عما عداه»¹

أما الرِّتبة الثَّانية من مراتب الخطاب عند (الغزالي) فهي: مفهوم الاسم المشتق الدال

على جنس:

يمثِّل (الغزالي) لهذا النوع من مفهوم المخالفة بقوله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ»²، ويأخذ حُكْم مفهوم اللَّقْب عنده؛ لأنَّ الطَّعَامَ لَقَبٌ لجنسه وإن كان مشتقاً ممَّا يُطْعَم، إذ لا تُدْرِكُ التَّفَرُّقَةُ بين قوله: في الغنم زكاةً أو في الماشية زكاةً، وإن كانت الماشية مشتقة مثلاً.³، ثمَّ ينتقل (الغزالي) إلى شرح الرِّتبة الثَّالثة من مراتب دليل الخطاب وهي: مفهوم الصِّفة المنقولة:

إنَّ وضعَ (الغزالي) لـ: "مفهوم الصِّفة المنقولة" و"مفهوم الصِّفة"، يعتبر دليلاً على تمييزه بين المصطلحين؛ فدلالة مفهوم الصِّفة يقوم على تعليق ذلك الحُكم، فالصِّفة عند الأصوليين لها معنى عام ولا تقتصر على النِّعت، أما الصِّفة المنقولة عند (الغزالي) فهي غير الثَّابتة أو الصِّفة المتغيرة ويتَّضح ذلك في قوله:

« تخصيص الأوصاف التي تطرأ وتزول، كقوله ﷺ «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا»⁴، والسَّائِمة تجب فيها الزَّكاة لأجل أنَّ السَّوْمَ يطرأ، أو يزول ربَّما يتقاضى الذَّهْنُ طلبَ سبب التَّخصيص، وإذا لم يجد

¹ - وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص 366.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 209.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 209.

⁴ - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، د ط، د ت، كتاب النكاح، باب استئذان الثَّيْب في النِّكَاح والِبِكر بالسَّكوت، رقم الحديث 1421، ونصّه: " حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سَكُونُهَا." "

حَمَلُهُ عَلَى انتفاءِ الْحُكْمِ.¹، فقد مثَّل (الغزالي) بحديث ﷺ، حيث يتبيَّن لنا منه أنَّ الصِّفَةَ (ثَيِّب) وهي: « تخصيصُ للحكم بصفةٍ عارضةٍ، والمرادُ منها تعليق الحكم على صفةٍ لا تستقرَّ بل تطرأ أحيانًا وتزول أحيانًا أخرى، فقد اقترن الحكم بوصفٍ وهو الثيوبية، وهذا الوصف طارئٌ على المرأة.»²، والمفهوم المخالف لصفة المرأة الثيب هو المرأة البكر، فلا يُستفاد من نقيض هذه الصِّفَةِ أحقيَّة غير الثيب بنفسها، فنلاحظ أنَّه لا فائدة من ذكره في التخصيص، هذا ما جعل (الغزالي) يلحقه بمفهوم اللقب من حيث ضعفه، وقد « جعل لكلِّ قسم حكمًا معيَّنًا، فحكم (الأيِّم) أنَّها أحقُّ بنفسها؛ أي: تُستأمر وحُكِّم البكر: أنَّها تُستأذن، فتخصيص (الأيِّم) بأنَّها أحقُّ بنفسها يدلُّ على نفيه عن البكر، وتخصيص البكر بالاستئذان يدلُّ على نفيه عن الأيِّم.»³، كما تعرَّض (الغزالي) لمفهوم الصِّفَةِ وجعلها في المرتبة الرَّابِعة من مراتب دليل الخطاب كما يأتي:

الرتبة الرَّابِعة: مفهوم الصِّفَةِ:

يعرِّف علماء الأصول "مفهوم الصِّفَةِ" بأنَّه: « دلالة اللَّفْظ المقيِّد بصفة على نفي الحكم عن الموصوف عند انتفاء تلك الصِّفَةِ.»⁴

يتبيَّن لنا من هذا التعريف أنَّه إذا كان في النصِّ صفتان وعُلِّق الحكم بإحديهما، فإنَّ هذا يدلُّ على نفي ذلك الحكم عمَّا يخالفه في الصِّفَةِ الثَّانية، والصِّفَةِ عند بعضهم هي: « دلالة تعليق الحكم بصفة من صفات الدَّات على نفي الحكم عن الدَّات عند انتفاء تلك الصِّفَةِ.»⁵، ومثال ذلك

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 209.

² - عبد الكريم بن علي بن محمَّد النَّملة: المَهْدَب في علم أصول الفقه المقارن، ج4، ص 1777.

³ - المرجع نفسه، ج 4، ص 1778.

⁴ - الشَّوكاني: إرشاد الفحول، ص 158.

⁵ - الإسْنَوِي: نهاية السَّوْل شرح منهاج الوصول، ج1، ص 364.

عند الأصوليين قوله ﷺ: « في الغنم السائمة زكاة»¹، فالمفهوم المخالف لصفة (الغنم السائمة) هو (الغنم المعلوفة)؛ فبدل هذا الحديث على نفي الزكاة عن الغنم المعلوفة الخاصة في معرض الاستدراك والبيان، كما لو قال: « في الغنم السائمة زكاة»، وكقوله: « مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ»²، فإنه ذكر الغنم والنخلة وهي عامة، فلو كان الحكم يعمها لما أنشأ بعده استدراكاً.³

يتضح لنا أن مفهوم الصفة لا يتعلّق فيه الحكم بالاسم العام معزولاً عن الاستدراك الذي يوضّح الحكم الشرعي المقصود، فلو ذكرنا الاسم العام دون الصفة الخاصة المبيّنة لكان القول هو: « في الغنم زكاة» و « مَنْ بَاعَ نَخْلَةً فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ» يصبح الحكم مختلفاً؛ إذ تكون الزكاة في كلّ الغنم دون النّظر إلى كونها سائمة أو معلوفة، كما يكون ثمر كلّ النخلة لمشتريها دون النّظر إذا كانت مؤبّرة أو لا، فنلاحظ أن كلّاً من هذه الأحكام بالنّظر إلى الاسم العام تكون أحكاماً عامة، ويشترط (الغزالي) وجود قرينة لوضوح مفهوم التّخصيص «...لأنّ مجرّد التّخصيص من غير قرينة لا مفهوم له، فلو قال: في الغنم زكاة، ولم يخصّ السائمة لجازّ للمجتهد إخراج السائمة عن العموم بالاجتهاد الذي ينقذ له، فخصّ السائمة بالذّكر لتفاس المعلوفة عليها إن رأى أنّها في معناها أو

¹ - البخاري : صحيح البخاري: ج 2، باب زكاة الغنم، ص 528.

² - رواه البخاري في صحيحه الحديث هو: كتاب البيوع رقم 34، باب (من باع نخلاً قد أبرت أو أرضاً مزروعة أو بإجارة) حديث رقم 2204 ونصّه: "مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبَرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ"، والتأبير هو: أن يشقّ طلع النخلة ليذر فيه شيء من طلع ذكّر النخل، والإبار هو: شقه، سواء حطّ فيه أو لا، ينظر: يحيى بن شرف أبو زكريا النووي: شرح النووي على مسلم، دار الخير، د ط، (1416 هـ - 1996 م)، حديث رقم (1543)، ص 147.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 210.

لا تلحق بها، فتبقى السائمة بمعزلٍ عن محلّ الاجتهاد... فأخرج المخصوص عن محلّ الوقف والشكّ وردّ الباقي إلى الاجتهاد، لما رأى فيه من اللطف والصّلاح.¹

يتبيّن لنا أنّ ذكر الصّفتين: " السائمة " و" المؤبّرة " للموصوفين على التّرتيب: " الغنم " و" النّحلة "؛ يعني سكوتاً عن " الغنم المعلوفة " و" النّخل غير المؤبّرة ".

نتابع ذكر مراتب دليل الخطاب عند (الغزالي) بالانتقال إلى الرّتبة الخامسة، وهي كالآتي:

مفهوم الشرط: يعرفه (الغزالي) بقوله: « وذلك أن يقول إن كان كذا فافعل كذا. »²

يتبيّن لنا من تعريفه أنّ المقصود من مفهوم الشرط هو " الشرط اللّغوي "، ويتّضح ذلك من خلال حديث رسول الله ﷺ « إِنْ جَاءَكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ. »³ الذي مثّل به (الغزالي)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا لَعَلَّيْنَ ﴾ (سورة الطلاق، الآية 06)، « فإنّه دلّ

بمفهومه المخالف على عدم وجوب التّفقّة للمعتدّة غير الحامل، ومثّل قوله عزّ وجلّ:

﴿ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (سورة الطلاق،

الآية 06) فإنّه يدلّ بمفهومه على تحريم الزّواج بالإماء عند القدرة على الزّواج بالحرائر، ومنه أيضاً

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا ﴾ (سورة النساء،

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول ، ج 2، ص 207 - 208.

² - المصدر نفسه، ج 2، ص 210.

³ - أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، د ط، (1418 هـ

- 1998 م)، كتاب الأدب، ج5، ص 415، رقم الحديث: 3239.

الآية 04)، فيدلّ على تحريم أخذ شيء من المهور إذا لم تطب نفس الزوجات بإعطاء شيء منه.¹

ننتقل في الرتبة السادسة إلى:

مفهوم الحصر بإنما والحصر بتعريف الجزأين: يعرف الأصوليون مصطلح الحصر بأنه:

« انتفاء المحصور عن غير ما حُصر فيه، وثبوت نقيضه له.²، فالحكم بـ: "إنما" يدلّ على الحصر وإثبات الحكم ونفيه عمّا عداه، وقد اختلف علماء الأصول في دلالة (إنما) على الحصر أو لا ولفظ (إنما) مركّب من جزأين، هُما: (إنّ) و(ما)، و(إنّ) للتأكيد و(ما) كافّة وليست نافية.³ وقد مثّل (الغزالي) لهذا المفهوم بقوله ﷺ: «**إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ**».⁴، و«**إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ**».⁵، و«**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**».⁶، وقد ذكر اختلاف الأصوليين في هذا المفهوم بقوله:

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 211

² - وهبة الزحيلي: أصول الفقه الاسلامي، ج 1، ص 366.

³ - عبد الكريم بن عليّ بن محمّد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج 4، ص 1795.

⁴ - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، د ط، (1407 هـ - 1986 م)، كتاب الشفعة، باب: (الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة)، الحديث رقم: 2138، ص 509 ونصّ الحديث هو: «**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «**قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ** فَإِذَا وَقَعَتِ الْهُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ»**، الحديث رقم: 2138، ص 509 ونصّ الحديث هو: «**حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «**قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ** فَإِذَا وَقَعَتِ الْهُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ»**، والشفعة في الشرع هي: انتقال حصّة شريك كانت انتقلت إلى أجنبيّ بمثل العوض المسمّى، ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلّا ما نقل عن أبي بكر الأصمّ من إنكارها.»، ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ص 509.

⁵ - المصدر نفسه، ونصّ الحديث كاملاً هو: «**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزِّيَّاتِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «**الدِّينَارُ بِالْأُتَمِّ وَالْأُتَمُّ بِالْأُتَمِّ فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: «**لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ**»**، وقد ورد في (باب بيع الدينار بالدينار نساءً) بفتح النون المهملة والمدّ والتثوين منصوباً؛ أي: مؤجلاً مؤخراً، يقال: أنسأه، نساءً ونسيئته.»، ج 5، ص 509.**

⁶ - البخاري: صحيح البخاري، ج 1، ص 01.

« وهذا قد أصر أصحاب أبي حنيفة وبعض المنكرين للمفهوم على إنكاره وقالوا إنه إثبات فقط ولا يدل على الحصر، أما (الغزالي) فقد وافق مذهب (القاضي) بأن (إنما) دالة على الحصر محتملة للتأكيد في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (سورة النساء، الآية 171)، و﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (سورة فاطر، الآية 28)، ليشعر بالحصر ولكن قد يقول: «إنما النبي محمد»، و«إنما العالم في البلد زيد»، يريد به الكمال والتأكيد.¹، فقولنا: "إنما العالم في البلد زيد" تفيد (إنما) هنا إثبات العلم لزيد وتأكيد ذلك، ونفي العلم عن غير زيد في ذلك البلد، كما تحدث (الغزالي) عن مسألة حصر المبتدأ في الخبر، ودلالته على الحصر، وقد مثل لذلك بالأمثلة الآتية²: "زيد صديقي وصديقي زيد"، وقوله: "زيد عالم والعالم زيد" وذهب إلى ضرورة التمييز بينهما لأن «الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ، بل ينبغي أن يكون أعم منه أو مساوياً له فلا يجوز أن تقول: "الحيوان إنسان" ويجوز أن تقول: "الإنسان حيوان" فقد حصر في هذه الأمثلة العلم والصدقة في "زيد"، حيث نلاحظ أن (الغزالي) تعرض بالتحليل لمسألة من المسائل النحوية والبلاغية وهي: الحصر بتعريف المبتدأ أو الخبر، فالفرق بين قولنا: "زيد صديقي" وقولنا "صديقي زيد"، هو إفادة المثال الثاني للحصر وقد نتجت هذه التفرقة عن (الحصر) ولولاه لما كان هناك فرق بين القولين، أما إذا قلنا: "الإنسان حيوان" و"الحيوان إنسان"، فإن المثال الأول أعم من الثاني؛ لأن المبتدأ -الإنسان- حكم عليه هنا بأنه حيوان والحيوان كما نعلم أعم من الإنسان، وبهذا المعنى ينحصر (الإنسان) في (الحيوان) ولا يجوز عكس ذلك.

¹ الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 211.

² - المصدر نفسه، ج 2، ص 212.

الرتبة السابعة: مفهوم الغاية:

يعرفها (الغزالي) بأنها: « مَدُّ الحكم إلى غايةٍ بصيغة (إلى) و(حتى)، كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ (سورة البقرة، الآية 222)، وقوله: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ

حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ (سورة التوبة

الآية 29).¹

وقد ذهب (الغزالي) إلى أَنَّ الحكم إذا قُبِدَ بغاية، فإنَّ ذلك يدلُّ على نفي الحكم فيما بعد

الغاية لأنَّ حُكمها يخالف ما قبلها فما بعدها، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ

تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (سورة البقرة، الآية 230) فيه إضمار وهو ليس كلامًا مستقلاً؛ لأنَّه لو ابتدأ

قائلاً: « حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. » لم يحسن السكوت عليه حَتَّىٰ يتعلَّق بما قبله، وهو قوله: « فلا

تحلُّ له. » فيكون تقدير الكلام في الآية الكريمة السابقة هو: « حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَتَحِلَّ لَهُ. »²

وقياساً على هذا فقد ذهب (الغزالي) إلى القول باستقباح الاستفهام بعد الغاية ومثَّل لذلك بقول

القائل: « لا تعطِ زيداً حَتَّىٰ يقوم فلو قال: أَعْطِيهِ إِذَا قَامَ؟ فلا يُحسن، إذ معناه: أَعْطِهِ إِذَا

قَامَ. »³

يتَّضح لنا من قوله أَنَّ سبب هذا الاستقباح راجع إلى كون الغاية مفهومة ولا تحتاج إلى

الاستفهام؛ ولأنَّها مفهومة أُسْتَقْبِحَ السَّوَالُ عنها ولأنَّ « الغاية نهاية ونهاية الشيء مقطَّعة، فإن لم

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 213.

² - المصدر نفسه، ج 2، ص 213.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص213-214.

يكن مقطع فلا يكون نهاية، فإنه إذا قال: اضربه حتى يتوب، فلا يُحسنُ معه أن يقول: وهل أضربه إن تاب؟¹، فالغاية من الشيء هي نهايته، وهي منقطعة « ومعروف أن الشيء إذا انقطع وانتهى صار خاصاً بحكم وصار ما بعده خاصاً بحكم آخر وهو ضده، وإن لم يكن ضده لم يتحقق مفهوم الغاية، قصد تحريم الزوجة بعد الطلقة الثالثة هو: تحليلها بعد الزواج بزواج آخر.²»

يتبين لنا من هذه الأمثلة أن مفهوم الغاية عند (الغزالي) هو حجة، ولكنه يُعدُّ أضعف في الدلالة على النفي من رتبة "مفهوم الحصر".

الرتبة الثامنة: مفهوم الحصر بالنفي والإثبات

يمثل (الغزالي) لهذه الرتبة بقوله: « كقولك: لا عالم في البلد إلا زيد، وهذا قد أنكره غلاة منكري المفهوم وقالوا: هذا نطق بالمستثنى منه وسكوت عن المستثنى، فما خرج بقوله (إلا) فمعناه أنه لم يدخل في الكلام، فصار الكلام مقصوراً على الباقي وهذا ظاهر البطلان؛ لأن هذا صريح في النفي والإثبات.³، ف: (الغزالي) لا ينكر أن الاستثناء من النفي هو إثبات ويستدل على رأيه بالأمثلة الآتية: « فمن قال: "لا إله إلا الله" لم يقتصر على النفي، بل أثبت لله تعالى الألوهية ونفاهاً عن غيره، ومن قال: "لا عالم إلا زيد"، و"لا فتى إلا علي"، و"لا سيف إلا ذو الفقار" فقد نفى وأثبت قطعاً.⁴»

يتضح لنا من خلال هذه الأمثلة أن القائل لجملة التوحيد: (لا إله إلا الله)، يُعدُّ موحداً مثبتاً الألوهية لله تعالى وحده؛ أي: ينفي الألوهية عما سوى الله تعالى، كما يتبين من قولنا: "لا عالم إلا"

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 213.

² - ينظر: عبد الكريم علي بن محمد النملة: المهدب من علم أصول الفقه المقارن، ج4، ص 1784 - 1785.

³ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 214.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص 214.

زَيْدٌ" دلالة هذا الاستثناء على عِلْمِ زَيْدٍ وإثبات هذا العلم له، وكذلك على فتوة عليٍّ، وعلى أن السيف المسمّى (بذي الفقار) هو السيف القاطع لآ غيره من السيوف، أمّا قوله ﷺ:

« لَأَصَلَاةٍ إِلَّا بِطَهُورٍ.¹، و« لَأَنْكَاحٍ إِلَّا بِوَلِيٍّ.²، و« لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ.»³ »

فهذه صيغة شرطٍ ومقتضاها نفي المنفي عند انتفاء الشرط، أمّا وجوده عند وجود الشرط فليس منطوقاً به، بل تفسد الصلّاة مع الطهارة لسبب آخر، وكذلك النكاح مع الولي، والبيع مع المساواة وهذا وفق قاعدة المفهوم، فإنّ إثبات الحكم عند وصف لا يدلّ على إبطاله عند انتقائه بل يبقى على ما كان قبل النطق.⁴، فالطهارة شرطٌ لصحة الصلّاة، كما أنّ وجود الولي شرطٌ لصحة النكاح؛ ولذلك فإنّ الطهارة مستثناة من نفي الصلّاة، وكذلك الولي مستثنى من نفي النكاح والاستثناء من النفي إثبات؛ أي أنّ صحة الصلّاة تلزمها الطهارة وصحة الزواج يلزمها وجود الولي، لكن قد يتوفّر شرط الطهارة وينقص شرط آخر من شروط الصلّاة فلا تصحّ؛ لأنّ قوله: «لا صلاة» ليس فيه تعرّض للطهارة بل للصلّاة فقط، وقوله: "إلا بطهور" ليس إثباتاً للصلّاة، بل للطهور الذي لم يتعرّض له في الكلام فلا يفهم منه إلا الشرط.⁵

ولم يكتف (الغزالي) بتقسيم الدلالة، بل قسم المعاني كذلك إلى ثلاثة أقسام ذكرها فيما يأتي:

2- أقسام المعاني:

يقسم (الغزالي) المعاني بحسب الإدراك إلى ثلاثة أقسام، وهي:

¹ - العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: (لا تقبل صلاة بغير طهور)، الحديث رقم: 135، ص 280.

² - المرجع نفسه، كتاب: النكاح، باب: (من قال لا نكاح إلا بولي)، ص 89.

³ - البخاري: صحيح البخاري، كتاب البيوع المنهي عنها، ص 2176 .

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 214.

⁵ - المصدر نفسه، ج2، ص 214.

2-1- معانٍ محسوسة:

هي كلّ المعاني التي نتوصّل إليها ونعرفها عن طريق حواسّنا، وقد مثّل لها (الغزالي) بحاسة البصر « فتقول في حدقتك معنى به تميّزت الحديقة عن الجبهة حتّى صرت تُبصرُ بها، وإذا بطلَ ذلك المعنى بطلَ الإبصار، والحالة التي تُدركها عند الإبصار شرطُها وجودُ المُبصرِ. »¹ ومنه فالمعاني تُدرك من الأشياء الحسيّة عن طريق حاسة البصر.

أمّا القسم الثّاني من أقسام المعاني عند (الغزالي) فيرتبط بالجانب تصوّري الذّهني، وهو:

2-2- معانٍ متخيّلة:

أجلّها (الغزالي) في قوّة الإدراك؛ لأنّها تتحكّم في جميع أنواع المعاني « ولنصطلح على تسمية سبب الإدراك قوّة. »²، ومثال ذلك أنّ الإنسان لما أبصر (اللبن) بقيت تلك الصّورة في خياله كأنّه ينظر إليه، فلو ذكر بعد ذلك هذا اللفظ فإنّه يستحضر صورته في ذهنه لأنّه يتخيّلها؛ لذلك سُمّي معنى متخيّلاً « وربما يحدث في الدّماغ مرضٌ يفسد القوّة الحافظة للتخيّل ولا يفسد الإبصار ولكنّه لما تغيب عنه ينساها. »³، وقوّة التخيّل لا يختصّ بها الإنسان وحده، بل يشترك معه فيها الحيوان، « ولذلك مهما رأى الفرس الشّعير تذكّر صورته التي كانت له في دماغه فعرف أنّه موافقٌ له وأنّه مُستلذذٌ لديه فبادر إليه، فلو كانت الصّورة لا تثبّت في خياله لكانت رؤيته لها ثانيّاً كرؤيته لها أوّلاً، حتّى لا يبادر إليه ما لم يجزّيه بالذّوق مرّة أخرى. »⁴ فعندما يودّ الإنسان التّعبير عن شيء ما موجود في المحيط الخارجي يبدأ بإدراكه أوّلاً، أيّ يحدّد تصوّره لذلك الشّيء، فتتشكّل في ذهنه صورته وهي (المعنى)، حتّى وإن غابَ عن الحسّ ثمّ يعبّر عن ذلك التّصوّر الذّهني باسم خاصّ.

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 1، ص 79.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 79.

³ - المصدر نفسه، ج 1، ص 79 - 80.

⁴ - المصدر نفسه، ج 1، ص 80.

أما القسم الثالث من أقسام المعاني فقد ربطه (الغزالي) بالعقل والإدراك، واصطاح عليه بـ:

2-3- معانٍ معقولة:

يرى (الغزالي) أنّ « في الإنسان قوّة شريفة وبها يتميّز عن الحيوان وهي العقل، ومحلّها إمّا الدّماغ وإمّا القلب.¹ »، فالمعاني المعقولة هي التي يدركها الإنسان عن طريق العقل الذي ميّزه به الله سبحانه وتعالى، ودرجة اختلاف قوّة العقل عن قوّة التخيّل أكبر من درجة اختلاف هذه الأخيرة عن قوّة الإبصار؛ لأنّ الإبصار يشترط وجود حاسة البصر، في حين لا يشترط التخيّل وجود المبصر فحتّى لو غاب البصر فإنّ صور الأشياء تبقى محفوظة في الدّماغ يستحضرها الإنسان متى تخيلها « فقوّة العقل تباين قوّة التخيّل أشدّ من مباينة التخيّل للإبصار إذ ليس بين قوّة الإبصار وقوّة التخيّل فرق، إلّا أنّ وجود المبصر شرط لبقاء الإبصار، وليس شرطاً لبقاء التخيّل وإلّا فصورة الفرس تدخل في الإبصار مع قدر مخصوص، ولون مخصوص، ويبقى في التخيّل ذلك البعد وذلك القدر واللون وذلك الوضع والشكل حتّى كأنك تنظر إليه.² »

وقد سبق أبو علي الحسين بن عبد الله (ابن سينا) (ت428هـ) (الغزالي) في الإشارة إلى هذه المضامين التي ذكرها، حيث يقول في (العبرة من كتاب الشفاء) تحت عنوان: (فصل في معرفة التّناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات، وتعريف المفرد والمركّب فيما يحتملها من ذلك): "إنّ الإنسان قد أوتي قوّة حسّيّة ترتسم فيها صور الأمور الخارجيّة، وتتأدّى عنها إلى النّفس فترتسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً وإن غابت عن الحسّ... ومعنى دلالة الألفاظ أن يكون إذا

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 79-80.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 79-80.

ارتسم في الخيال مسموعُ اسمٍ ارتسم في النَّفسِ معنًى، فتعرَّفُ النَّفسُ أنَّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكَلَّمَا أوردَهُ الحسَّ على النَّفسِ التفتت إلى معناه.¹

يحدّد لنا (ابن سينا) و(الغزالي) أهمّ العناصر الّتي تُسهم في تشكيل العمليّة الدّلاليّة، وهي:

1- صور الأمور الخارجيّة.

2- مدلولات الأشياء في الدّهن.

3- دلالات الألفاظ.

نلاحظ من خلال تقسيم (الغزالي) للمعاني أنّه تقسيمٌ دقيقٌ؛ ناتجٌ عن تفكيرٍ منطقيٍّ فلسفيٍّ فقد بدأ بقوة الإدراك، ثمّ التخيّل، وجعل قوّة العقل في المرتبة الأخيرة؛ لأنّه انتقل من الجزء إلى الكلّ، فكلُّ من المعاني المحسوسة والمعاني المتخيّلة هي معانٍ جزئيّة، والمعاني العقليّة هي معانٍ كليّة؛ لأنّنا نفكر، ندرك، نتصوّر، نتذكّر ونتخيّل، فقوّة العقل تمدّنا بالمعاني الكليّة الّتي تمكّنا من إدراك الأشياء الحسيّة والصور المجرّدة.

ومن المعاني ماهو حقيقيٍّ وماهو مجازيٍّ؛ لهذا يُعدُّ مبحث الحقيقة والمجاز من المباحث الدّلاليّة الّتي أسهب العلماء على اختلاف توجّهاتهم في الحديث عنها، منهم علماء أصول الفقه فما مفهوم هذين المصطلحين عند (الغزالي)؟ هذا ما سنتعرّض إليه في المبحث الآتي من هذا الفصل الأوّل.

¹ - ابن سينا: العبارة من (الشّفاء)، الهيئة المصرية العامّة، القاهرة، (1390هـ-1970م)، ص 03-04.

المبحث الرابع: الحقيقة والمجاز

عرّف (الغزالي) مصطلح "الحقيقة" بقوله: « اسم الحقيقة مشترك، إذ قد يُرادُ به ذاتُ الشيءِ

وحدّه ويُرادُ به حقيقةُ الكلام، ولكن إذا استعملَ في الألفاظ أُريدَ به ما استعملَ في موضوعه.¹

يرى (الغزالي) أنّ مصطلح الحقيقة مشترك بين المعاني والألفاظ، وإمّا أن يُستعملَ للشيء فيدلّ

على ذاته وحدّه، أو يُستعمل في الألفاظ فيدلّ على ما يُستعمل في موضوعه؛ أي: في غير

المجاز، وقد اشترط شرطين لدلالة اللفظ على الحقيقة وهما:

1- الوضع: اهتم الأصوليون بقضية الوضع، فبحثوا في: الواضع، والموضوع، والموضوع

له، وكيف يعرف الوضع، كما بحثوا سبب الوضع، وتأتي أهمية الوضع من صلته بقضايا دلالية

أخرى، كالحقيقة، والمجاز، والاشتراك اللفظي، إذ استند الأصوليون إلى الوضع في تحديد

دلالاتها.²، والمراد من بحث الوضع: الموضوعات، وهي تعني: " كل لفظٍ وُضِعَ لمعنى فيخرج: ما

ليس بلفظٍ من الدلائل الموضوعية وما ليس بموضوعٍ من: المحرّفات، والمهملات...³

أمّا الموضوع له فقد ناقشوا كون الألفاظ موضوعة بإزاء الصّور الذهنية، التي تصوّرها الواضع

في ذهنه عند إرادة الوضع، أو بإزاء الماهيات الخارجية⁴، فاختلفوا ولعلّ أوجه الآراء هو القائل بأنّ

" اللفظ في الأشخاص؛ أي: "الأعلام الشخصية" موضوعٌ للوجود الخارجي، ولا ينافي كونه للوجود

الخارجي وجوب استحضار الصّورة الذهنية، فالصّورة الذهنية آلةٌ لملاحظة الوجود الخارجي، لا

أنّها هي الموضوع لها، وأمّا فيما عدا الأعلام الشخصية فاللفظ موضوعٌ لفردٍ غير معيّن،

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 23.

² - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 42.

³ - الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ج1، ص 74.

⁴ - ينظر: السيوطي، المزهري، ج1، ص 42.

وهو الفرد المنتشر فيما وُضِعَ لمفهوميّ كلّيّ، أفراده خارجيّة أو ذهنيّة، فإن كانت خارجيّة فالموضوع له فرد ما من تلك الأفراد الخارجية، وإن كانت ذهنيّة فالموضوع له فرد ما من الذهنيّة، وإن كانت ذهنيّة وخارجيّة فالاعتبار بالخارجيّة.¹

2- الاستعمال: وهو ملازمٌ للوضع فالذي يظهر من دراسة الأصوليين للحقيقة أنّهم لا يقصدون بذلك الوضع للألفاظ، وأنّ الاستعمال واستقرار الدلالة هو الذي يحدّد ذلك، وإلاّ لأكتفي في اعتبار الحقيقة بالوضع اللّغوي.² فالألفاظ لا يمكن أن نعدّها حقيقةً أو مجازاً إلاّ عن طريق الاستعمال؛ لأنّ الوضع الأوّل لها ليس من قبيل الحقيقة ولا المجاز.

أمّا مصطلح "المجاز"، فيعرّفه (الغزالي) بقوله: « والمجاز ما استعملته العرب في غير موضوعه »³، فالمجاز إذاً: ما يستعمله المتكلّم من ألفاظٍ في غير معناها الحقيقي؛ لوجود علاقة بين المعنيين والمجاز عند (الغزالي) ثلاثة أقسام نذكرها فيما يأتي:

1- « ما أُستعير للشيء بسبب المشابهة في خاصيّة مشهورة، كقولهم للشّجاع: "أسدٌ" وللبليد: حمارٌ »⁴، ف: لوجود اشتراك في صفة الشّجاعة بين الرّجل الشّجاع والأسد فهم المعنى المجازي: « ولو لم توجد علاقة بين المعنيين لكان الوضع بالنسبة إلى المعنى الثّاني أولى فيكون حقيقة فيهما ويكون اللفظ مشتركاً، لا مجازاً »⁵

2- « الزّيادة »⁶

¹ - الشوكاني: إرشاد الفحول، ج1، ص 75.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 325.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 24.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص 24.

⁵ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النّملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1162.

⁶ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 24.

3- « النَّقْصَانُ: الَّذِي لَا يَبْطُلُ التَّفْهِيمُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ (سورة يوسف،

الآية 82) والمعنى: "واسأل أهل القرية"، وهذا النقصان اعتادته العرب فهو توسّع وتجوّز.¹

نلاحظ أنّ المضاف حُذِفَ في الآية الكريمة، وَذُكِرَ المضاف إليه (القرية)؛ لذلك سُمِّيَ مجازاً بالنقصان، وكلمة (القرية) تجوّز بها عن المعنى الحقيقي وهو (اسأل أهل القرية) وتوضيح (الغزالي) للمجاز بأمثلة من القرآن الكريم، يدلّ على أنّه من المؤيدين لوجود المجاز بنوعيه - التشبيه والاستعارة- في القرآن الكريم، وقد ذكر أنّ المجاز يمكن أن يُعرَفَ بإحدى هذه العلامات الأربع، وهي:

« الأولى: أنّ الحقيقة جارية على العموم في نظائرها، إذ قولنا: «عالمٌ» لما صدق على (ذي علم) صدق على كلّ ذي علم، وقوله: (واسأل القرية)، يصحّ في بعض الجمادات لإرادة صاحب القرية ولا يُقال: "سلّ البساط والكوز"، وإن كان قد يُقال: "سلّ الطلّ والزبّع" لقربه من المجاز المستعمل.² فمن علامات معرفة المجاز أن لا يكون اللفظ مطّرداً في معناه « وذلك كتسمية الرّجل الطويل نخلةً، فهذا مجازٌ؛ لأنّه لا يطردُ ولهذا لا يسمّى كلّ طويلٍ من شجرةٍ أو رمحٍ، وغير ذلك نخلةً.³»

« الثانية: أن يُعرف بامتناع الاشتقاق عليه، إذ «الأمر» إذا استعمل في (حقيقته) اشتقّ منه اسمُ الأمر، وإذا استعمل في (الشأن) مجازاً لم يشتقّ منه الأمر، والشأن هو المراد

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 24.

² - هذه العلامة يعبر عنها البيانّيون بعدم وجوب اطّراد المجاز، أمّا الحقيقة فهي مطّردة في كلّ ما وضعت له وهي ليست علامة قاطعة، ينظر: هامش كتاب المستصفى من علم الأصول، ص 25.

³ - عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1177.

بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (سورة هود، الآية 97)، وبقوله تعالى: ﴿إِذَا

جَاءَ أَمْرُنَا﴾ (سورة هود، الآية 40) ¹

انطلاقاً من هذا القول نجد أن المجاز لا يصح فيه الاشتقاق والتصريف على عكس الحقيقة، وقد مثل (الغزالي) لذلك بلفظ (الأمر)، الذي يُشتق منه اسم الأمر إذا أُستعمل في الحقيقة، في حين لا يُشتق منه لفظ (أمر) إذا أُستعمل في معنى (الشأن) مجازاً، ففي الآية الكريمة الأولى المعنى هو "شأن فرعون وعمله"، فكلمة (أمر) فيها ليست مشتقة من: أمر، يأمر أمراً، وهذا ما دلّ على أن اللفظ من قبيل المجاز؛ «لأنّ تصريف اللفظ يدلّ على قوّته وأصالته وعدم تصريفه يدلّ على ضعفه وفرعيّته لذلك لفظ الأمر مثلاً يُطلق على الطلب نحو: "أدخل" ويُطلق على الشأن والفعل، كقوله تعالى في الآية السابقة: ﴿وَمَا أَمْرٌ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ (سورة هود،

الآية 97)، والمقصود "شأن فرعون وفعله" فوجدنا العرب يصرفون اللفظ ويشتقون منه: أمر، يأمر أمراً، فهو مأمور، وهو أمر، في حين أنهم لا يقولون ذلك في "الأمر" بمعنى "الفعل"، فلا يقولون فيه: أمر، يأمر؛ أي أن إطلاق الأمر على الفعل لا يشتق لمن قام به منه اسم الأمر، فدلّ ذلك على أن الأول حقيقة والثاني مجاز. ²

« الثالثة: أن تختلف صيغة الجمع على الاسم فيعلم أنه مجاز في أحدهما، إذ (الأمر) الحقيقي

يُجمع على (أوامر) وإذا أُريدَ به الشأن يُجمع على (أُمور). ³

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 25 - 26.

² - عبد الكريم علي بن محمد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج 3، ص 1177.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 25.

نستنتج من قول (الغزالي) أَنَّ معنى الأمر الحقيقي يُجمَعُ على وزن (فَوَاعِلْ)، أمّا إذا قصد به المتكلّم معنىً فرعياً من معاني الأمر، فيُجمع على وزن (فُعُول).

«الرابعة: أَنَّ الحقيقي إذا كان له تعلق بالغير، فإذا أُستعمل فيما لا تعلق له به لم يكن له متعلق، كالقدرة إذا أُريدَ بها الصّفة كان لها مقدور، وإن أُريدَ بها المقدور لم يكن له متعلق - كالنبات الحسن العجيب، إذ يُقال: انظر إلى قدرة الله تعالى؟ ؛ أي: إلى عجائب مقدوراته - إذ النباتات لا مقدور.¹»

ف: الغزالي يشير هنا إلى مناسبة الألفاظ الموضوعية لمعانيها؛ لأنّ القدرة مثلاً تدلّ على وجود مقدور إن دلّت على صفة، أمّا لفظ (النبات) فيدلّ على قدرة الله سبحانه تعالى؛ لذلك ليس له متعلق؛ لأنّ خالقه هو الله عزّ وجل، ويرى (الغزالي) أنّ كلّ مجازٍ له حقيقة، وليس من الضّرورة أن يكون لكلّ حقيقة مجاز حيث يقسم الأسماء التي يدخلها المجاز إلى قسمين وهما:

«الأول: أسماء الأعلام، نحو: "زيد وعمرو"؛ لأنّها أسامٍ وُضعت للفرق بين الذّوات « لا للفرق في الصّفات.²» فالأسماء الموضوعية للأعلام تدلّ على ذوات أو أشخاص معيّنين، لكن قد نتساءل: كيف تُوضع أسماء الأعلام للدلالة على الصّفات؟

يبين (الغزالي) أنّ «الموضوع للصّفات قد يُجعلُ علماً فيكون مجازاً، ويمثّل لذلك ب:

اسم (الأسود بن الحارث)، إذ يُرادُ به الدّلالة على الصّفة مع أنّه وُضع له فهو مجاز.³»
 «الثاني: الأسماء التي لا أعمّ منها ولا أبعد، كالمعلوم، والمجهول، والمدلول، والمذكور، إذ لاشيء إلاّ وهو حقيقة فيه، فكيف يكون مجازاً عن شيء.¹»¹، لكن هل كلّ من سُمّي بـ "الأسود" هو

¹ - ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص 26.

² - المصدر نفسه، ج 2، ص 26.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 26.

من قبيل المجاز لصفة السّواد فيه؟ « فمن سمّى ابنه الأسود مثلاً فليس هنا مجاز ولوحظ لونه، بل هذا الاسم وضعيّ تغيّرت دلّالته بالوضع الجديد؛ لأنّه لما جُعِلَ علماً على إنسان معيّن، صار مسمّاه ذلك الإنسان بعينه، فهو حقيقة ولا مجاز وإن كان في الأصل منقولاً فالنقلُ وضعٌ مستأنفاً.²»

يتبيّن لنا أنّ المجاز يستلزم وجود علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، لكن في أسماء الأعلام لا توجد علاقة بين الاسم والشخص المسمّى به؛ لذلك لا تسمّى مجازاً وإذا كان لكلّ اسم علم معنى خاصاً، فيكون الاسم منقولاً إذا من معانٍ أصلية دالّة عليه إلى أشخاص معيّنين فلا تسمّى حقائق لأنّها منقولة « فالأعلام لا توصف بأنّها حقيقة أو مجاز؛ لأنّها منقولة عن المعاني الأصلية فلا تكون حقائق في المنقول إليها؛ ولأنّها لم تنتقل لعلاقة فلا تكون مجازاً.³» ودرس (الغزالي) مسألة: دوران اللفظ المُجمل بين الحقيقة والمجاز قائلاً: « إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فاللفظ للحقيقة إلى أن يدلّ الدليل أنّه أراد المجاز ولا يكون مجملاً كقوله: "رأيتُ اليوم حماراً"، "استقبلني في الطريق أسدٌ"، فلا يُحملُ على البليد والشجاع إلاّ بقرينة زائدة فإن لم يظهر فاللفظ للبهيمة والسبع.⁴»

يتضح لنا من خلال هذا القول أنّه إذا غابت القرينة التي تميّز حقيقة اللفظ من مجازة فاللفظ يُحملُ على الحقيقة، ولا يُحملُ على المجاز إلاّ بوجود قرينة دالّة على معنى المجاز، ولا يمكن أن نُعدّ اللفظ مُجملاً بين معنى الحقيقة ومعنى المجاز.

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 26 - 27.

² - المصدر نفسه، ج2، ص27.

³ - عبد الكريم علي بن محمد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج3، ص 1174.

⁴ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج 2، ص35.

بعد تعريف مصطلحي الحقيقة والمجاز عند (الغزالي) وضوابط التمييز بينهما، سنعرض

لمبحث البيان والتأويل فيما يأتي:

المبحث الخامس: البيان والتأويل

1- تعريف "البيان":

أ- لغة: يعرف (ابن منظور) البيان بقوله: " والبيان: ما بُيِّنَ به الشيء من الدلالة وغيرها وبأن الشيء بياناً: اتَّضَحَ، فهو بَيِّنٌ، والجمع أْبْيَانٌ، مثل هَيِّنَ وأَهْيَنَاءَ، وكذلك أَبَانَ الشيء فهو مُبَيِّنٌ وأَبْنَتْهُ؛ أي: أَوْضَحَتْهُ، واستَبَانَ الشيء: ظَهَرَ، واستَبْنَتْهُ أنا: عَرَفْتُهُ، وتَبَيَّنَ الشيء: ظَهَرَ وقالوا: بَانَ الشيء، واستَبَانَ وتَبَيَّنَ، وأَبَانَ، وَبَيَّنَ بمعنى واحد... ومن قرأ (مُبَيِّنَات) بفتح الياء فالمعنى أن الله بَيَّنَّهَا، ويُقال: بَانَ الحقُّ بَيِّنٌ بَيَّاناً، فهو بَائِنٌ، وأَبَانَ يُبَيِّنُ إِبَانَةً، فهو مُبَيِّنٌ بمعناه والبيان: الفصاحة واللسن، وكلامٌ بَيِّنٌ فَصِيحٌ، والبيان: الإفصاح مع ذكاء، والبيِّن من الرجال: الفصيح البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظٍ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللسن، وأصله الكَشْفُ والظَّهْوَرُ.¹، فالأصل اللغوي للفعل (بَيَّنَ) يدلّ على:

- ما يبيِّن به الشيء.

- الفصاحة واللسن.

- الكشف والظهور.

ب- مفهوم مصطلح البيان عند (الغزالي):

رتَّب (الغزالي) مبحث البيان في كتابه "المستصفى من علم الأصول"، ووضعه في القسم الأول من الفن الأول من مقاصد الفصل الثالث في (كيفية استثمار الأحكام من ثمرات الأصول) وقد أتبع مبحث البيان بمبحث المجمل، معللاً ذلك بقوله: " ورأيت أولى المواضع به أن يُذكَرَ

¹ ابن منظور: لسان العرب، مادة (ب ي ن).

عقيب المجمل فإنّه المفتقر إلى البيان، والنّظر في حدّه وجواز تأخيرهِ، والتّدرّج في إظهارهِ، وفي طريق ثبوته.¹

فقد درس الغزالي البيان وفصل القول فيه من حيث: حدّه ومراتبه، وتأخيرهِ، إذ يعرف "البيان" بأنّه: « عبارة عن أمرٍ يتعلّق بالتّعريف والإعلام، وإنّما يحصل الإعلام بدليل، والدليل محصلّ للعلم فهنا ثلاثة أمور: إعلام، ودليل يحصل به الإعلام، وعلم يحصل من الدليل.² » تتّضح لنا العلاقة بين المعنيين اللّغوي والاصطلاحي، إذ يجمعان على أنّ البيان هو: الدليل، كما نستنتج من قول (الغزالي) أنّ البيان هو الدليل، ويضع له ثلاثة أركان نبيّنها فيما يأتي:

✓ إعلامٌ وإبلاغٌ؛ أي: إعلام المخاطب بذلك البيان وتبيينه له.

✓ دليلٌ يحصل به الإعلام؛ أي: وجود دليل على ذلك البيان.

✓ علمٌ يحصل من الدليل.

وقد جاء لفظ (البيان) في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ (سورة آل

عمران، الآية 138)، ولم يقف (الغزالي) عند تعريف البيان، بل وضع له عدّة أنواع منها: دليلٌ ومُبين، حيث يقول: "ولكن صار في عُرف المتكلّمين مخصوصاً بالدلالة بالقول، فيقال: "له بيان حسنٌ؛ أي: "كلامٌ حسنٌ رَشِيقٌ الدّلالة على المقاصد".³

وقد لا يكون البيان من الكلام واضحاً فيلجأ الدّارس إلى التّأويل؛ وهذا ما سندرسه في المبحث

الآتي، فكيف عرّف (الغزالي) مصطلح "التّأويل" وما أقسامه؟

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص 275-276-277.

² -المصدر نفسه، ج 2، ص 38.

³ -المصدر نفسه، ج 2، ص 39.

2- تعريف التأويل:

أ- (لغة): مصدره الأول: الرجوع، آل الشيء، يؤول أولاً، ومآلاً: رجع، وأول إليه الشيء: رجعته، آلت عن الشيء: ارتدّدت.¹ والتأويل يأتي بمعنى تفسير ما يؤول إليه الشيء.² ومنه تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلا ببيان غير لفظه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي

وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ (سورة الكهف، الآية 78) فالتأويل

هنا بمعنى التفسير³، والتأويل في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾

(سورة الأعراف، الآية، 53)؛ أي: عاقبته⁴، "يوم يأتي تأويله"، معناه: يوم يجيء ما يؤول إليه

أمرهم من عقاب الله.⁵ فالتأويل في اللغة له معانٍ كثيرة متقاربة في الدلالة منها: الرجوع، والجمع والردّ، والتفسير، والعاقبة، والمرجع، والمصير.

وقد ورد مصطلح التأويل في القرآن الكريم في المواضع الآتي:

1- قوله تعالى: ﴿وَأَبْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ (سورة آل عمران، الآية 07).

2- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (سورة النساء، الآية 59).

¹ - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، مادة (أ و ل).

² - الجوهري: الصحاح، مادة (أ و ل).

³ - فخر الدين الزازي: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج4، ص 190.

⁴ - الطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: محمد شاکر، دار

الإعلام عمان، (1423هـ-2002م)، مج 5، ص 258.

⁵ - المصدر نفسه، مج 5، ص 259.

3- قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ۚ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ

قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ (سورة الأعراف، الآية 53).

4- قوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ۚ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ۚ كَذَلِكَ كَذَّبَ

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۖ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ (سورة يونس، الآية 39).

5- قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ

عَلَيْكَ وَعَلَىٰ آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ

عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة يوسف، الآية 06).

6- قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ ۚ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ۚ

وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ ۚ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

7- قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ۚ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرْنِي آعْصِرُ خَمْراً وَقَالَ

الْآخَرُ إِنِّي أَرْنِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْراً تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ۚ نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ ۚ إِنَّا نَرَاكَ

مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (سورة يوسف، الآية 36).

8- قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ۚ

ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ

﴿سورة يوسف، الآية 37﴾.

9- قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَضْغَتْ أَحْلَمٌ ۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَمِ بِعَلَمِينَ﴾ ﴿سورة

يوسف، الآية 44﴾.

10- قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَتَابَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ

رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ۖ﴾ (سورة يوسف، الآية 100).

11- قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ

﴿سورة يوسف، الآية 101﴾.

12- قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ﴿سورة الإسراء، الآية 35﴾.

13- قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ

صَبْرًا﴾ (سورة الكهف، الآية 77).

14- قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾

(سورة الكهف، الآية 82)، فقد ورد مصطلح التأويل في سورة يوسف في ثمانية مواضع، وكان

معنى التأويل فيها العاقبة والحقيقة التي يرجع إليها الشيء في تفاسير السلف.¹

يتضح لنا أن المعنى اللغوي للتأويل يعني العاقبة والمآل، وما يؤول إليه الشيء.

ب- مفهوم "التأويل" في اصطلاح الأصوليين:

يعرف إمام الحرمين (الجويني) مصطلح التأويل بأنه: "رَدُّ الظاهر إلى ما إليه مآله في

دعوى المؤول".²

أما (الغزالي) فيعرف التأويل بأنه: « عبارة عن احتمالٍ يعضده دليل يصير به أغلب على

الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كلُّ تأويلٍ صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى

المجاز.³، فالتأويل عنده هو حمل اللفظ على غير معناه الظاهر منه، مع وجود دليل يبرهن

على ذلك الاحتمال؛ لأن حمل اللفظ على معناه الظاهر لا يسمى تأويلاً.

¹ - ابن تيمية: مجموع الفتاوى، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة

المصحف الشريف، 1425هـ-2004م، ج3، ص 290.

² -الجويني: البرهان في أصول الفقه، ج1، ص 511.

³ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج 2، ص49.

يبدو لنا من التعاريف السابقة، وجود ارتباط وثيق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للتأويل؛ فمن معانيه في اللغة: "الرد"، وفي اصطلاح الأصوليين يأتي بالمعنى نفسه وهو ردّ اللفظ من ظاهره إلى معنى آخر بدليل، وانتقد (الآمدي) تعريف (الغزالي)، ورجّح أنّ التأويل: "من حيث هو تأويل مع قطع النظر عن الصحة و البطلان، هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتمال له بدليل يعضده".¹، فقد اشترط (الغزالي) في تعريفه للتأويل ضرورة الاعتضاد بدليل، وهذا شرط يخرج التأويل المطلق من التعريف ويقتصر على التأويل الصحيح؛ أمّا (الآمدي) فلا يشترط الاعتضاد بدليل، إذ يعرف التأويل بأنه: " حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتمال له".²

من خلال تعريفي (الغزالي) و(الآمدي) لمصطلح التأويل، نلاحظ أنّ تعريف (الآمدي) قد جمع بين التأويل الصحيح والفساد، أمّا (الغزالي) فقد اقتصر على التأويل الصحيح فالتأويل دلالة اللفظ على معنى آخر يحتمله أو هو صرف اللفظ عن حقيقته إلى المجاز، " ويشبه أن يكون كلّ تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز، وكذلك تخصيص العموم يردّ اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز فإنّه إن ثبت أنّ وضعه وحقيقته للاستغراق فهو مجاز في الاقتصاد على البعض فكأنّه ردّ له إلى المجاز، إلّا أنّ الاحتمال تارة يقرب وتارة يبعد".³؛ فالغزالي يؤكّد العلاقة بين التأويل والحقيقة والمجاز؛ لذلك نستنتج ممّا سبق أنّ التأويل يدخل على كلّ ظاهرٍ يحتمل فيصرفه من معناه الزاجح إلى معنى آخر، وأنّ التأويل الفاسد هو ماكان فيه صرف الظاهر إلى معنى آخر بدون دليل.

¹ - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص48.

² - المصدر نفسه، ج3، ص 53.

³ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج1، ص 245.

ويذكر (الغزالي) المعنى الإجمالي للتأويل بأن: "يكون اللفظ يحتمل معنيين: معنى راجح ومعنى مرجوح، فنبت لدى المجتهد دليل يعضد ويقوي المعنى المرجح فيحمل المجتهد اللفظ على المعنى المرجح، ويعمل بذلك ولا يعمل بالمعنى الذي دلّ عليه الظاهر؛ لأنه صار مرجوحاً وهذا هو التأويل الصحيح".¹

من خلال تفحص قول (الغزالي) يتبين لنا أنّ مفهوم التأويل في رأيه يتعلّق بالألفاظ دون المعاني؛ لأنه شبّهه بالمجاز في خروجه عن المعنى الحقيقي الذي وُضع له اللفظ إلى المعاني المحتملة، كما نلاحظ استعمال (الغزالي) لمصطلح الترجيح في شرحه للتأويل وقد وضّح دلالة الترجيح في قوله: "اعلم أنّ الترجيح إنّما يجري بين ظنّين؛ لأنّ الظنون تتفاوت في القوة ولا يتصور ذلك في معلومين إذ ليس بعض العلوم أقوى وأغلب من بعض، وإن كان بعضها أجلى وأقرب وصولاً وأشدّ استغناءً عن التأمل...إذا تعارض نصّان قاطعان فلا سبيل إلى الترجيح..."²

يتّضح لنا أنّ الترجيح يُستعمل للفصل بين المسائل العقدية الظنيّة المتعارضة؛ أيّ التي يغلب الظنّ بينها وتحتاج إلى دليل يغلب معنى على آخر.

2- أقسام التأويل عند (الغزالي):

يختلف التأويل عند (الغزالي) باختلاف الدليل الذي يقوي المعنى المرجح، وهذه الأنواع

هي:

1- « التأويل القريب:

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص49.

² - المصدر نفسه، ج2، ص398.

يكفي في إثباته دليل قريب، وإن لم يكن بالغاً في القوة.¹ فهذا النوع من التأويل لا يحتاج إلى قرينة لإثباته؛ أي: أن المعنى المؤول إليه اللفظ هنا يكفيه دليل قريب ليدلّ عليه مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (سورة المائدة الآية 06)، «فإن القيام مصروفٌ عن ظاهره إلى معنى قريب؛ وهو العزم على أداء الصلاة وإرادة الدخول فيها بدليل أن الشارع لا يطلب الوضوء من المكلفين بعد الشروع في الصلاة؛ لأن الوضوء شرط لصحة الصلاة والشرط يوجد قبل المشروط.»² ومنه فالمعنى هنا قريب يكفي فيه أدنى مرجح؛ لذلك أول القيام هنا إلى إرادة الصلاة أو العزم عليها، فالمعنى المرجح في الآية الكريمة دلّ عليه دليل قريب من ذلك المعنى؛ وهو شرط الوضوء لصحة الصلاة، إذ نلاحظ أنه معنى يتبادر إلى ذهن السامع دون تكلف.

2- التأويل البعيد:

انطلاقاً من هذه التسمية يتبين لنا أن هذا النوع من التأويل يتطلب قرائن لفظية، أو معنوية حتى يتوصل إليه؛ أي أنه: "افتقر إلى دليل قويّ يجبرُ بعده، حتى يكون ركوب ذلك الاحتمال البعيد أغلب على الظن من مخالفة ذلك الدليل، وقد يكون ذلك الدليل قرينة وقد يكون قياساً وقد يكون ظاهراً أقوى منه."³

يتضح لنا أن التأويل البعيد هو ما يحتاج إلى دليل قويّ حتى يفهم؛ لأنه بعيد عن الفهم لا يترجح على الظاهر إلا بأقوى منه، ولا يتضح إلا بدليل قوي يجعله تأويلاً سائغاً والمعنى الذي يؤول إليه اللفظ في هذا التأويل بعيد عن الذهن ولا يحضره بسهولة، بل يشترط وجود قرينة ما

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص50.

² - وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج1، ص316.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص49.

ليترجّح المعنى « مثل تأويل الحنفية قوله تعالى في كفارة الظّهار: ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ﴾

(سورة المجادلة، الآية 04)، بأنّ المراد به طعام ستّين مسكينا؛ لأنّ المقصود دفع الحاجة وهذا يجزئ بإطعام طعام الستّين لمسكين واحدٍ في ستّين يوماً وسبب بُعد هذا التأويل هو العدول عن العدد وهو ستّون مسكيناً والعدول عن لفظ (الإطعام) الذي يقتضي توزيع الكفارة لهذا العدد وليس الظاهر أن يكون مفعوله هو (الطعام).¹ ف: التأويل الصحيح عند (الغزالي) يقوم على الدليل الرّاجح والبرهان القويّ؛ لذلك بيّن لنا مفهوم "التأويل الفاسد"، بقوله: « التأويل وإن كان مُحتملاً فقد تجتمع قرائنٌ تدلّ على فساده.²، ويبين (الغزالي) ارتباط صحّة التأويل بالدليل: « ومثاله: قول النبي ﷺ لغيلان التّفقي عندما أسلم عن عشر نسوة: "أمسك أربعاً وفارق سائرهنّ".³»⁴

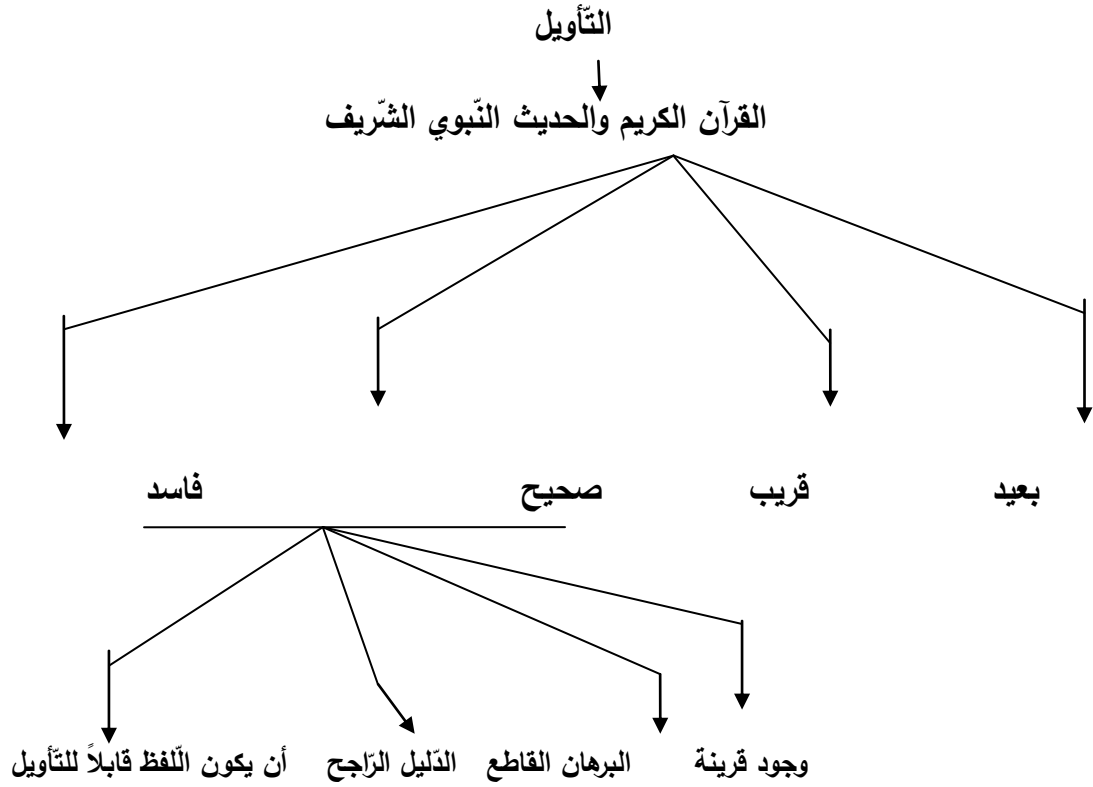
يتبيّن لنا مما سبق أنّ مفهوم التأويل عند (الغزالي) يتعلّق بالنصّ القرآنيّ والحديث النبوي الشريف، ولا يصحّ إلّا بتوفّر البرهان القاطع والدليل الرّاجح، وأن يكون اللفظ قابلاً للتأويل، بأن يكون مُحتملاً لذلك بوضعه اللّغوي ولو احتمالاً بعيداً واللفظ القابل للتأويل هو الظاهر عند (الغزالي)، ويمكن أن نمثّل لأقسام التأويل عند (الغزالي) بالمخطّط الآتي:

¹ - وهبة الزّحيلي: أصول الفقه الإسلامي، ج 1، 316.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 49.

³ - سنن أبي داود (2241)، والترمذي رقم الحديث (1128).

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 50 وما بعدها.



شكل رقم 2¹: أقسام التأويل عند الغزالي.

فقد حصر (الغزالي) مفهوم التأويل وقيدته في التأويل الصحيح بالدليل، والأصل عنده هو الأخذ بالمعنى الظاهر للنص، وعدم الالتفات إلى معنى آخر إلا إذا وجد دليل يحيل على معنى آخر للنص.

بعد عرض المفاهيم والمصطلحات الدلالية في كتاب "المستصفى من علم الأصول"، ننتقل إلى دراسة هذه المصطلحات من الناحية التطبيقية، وذلك من حيث البنية الداخلية؛ أي: الخصائص الدلالية والتركيبية والأوزان الصرفية كما يأتي:

¹ - الشكل رقم 2، يوضح أقسام التأويل عند الغزالي.

الجدول رقم 2: الخصائص الدلالية والتركيبيّة والأوزان الصّرفيّة في كتاب "المستصفى من علم الأصول"

المصطلح الدلالي	الصّيغة الصّرفيّة للمصطلح	الخصائص الصّرفيّة للمصطلح	الخصائص التركيبيّة للمصطلح	الخصائص الدلاليّة للمصطلح
لَفْظٌ ¹	فَعْل	من صيغ الصّفة المشبّهة ² مشتقّ من الفعل (لَفَظَ) على وزن (فَعَلَ).	مصطلح بسيط؛ لأنّه يتألّف من كلمة واحدة.	مصطلح (أحاديّ الدلالة عند الأصوليين يدلّ على معنى واحد).
كَلَامٌ ³	فَعَال	من صيغ الصّفة المشبّهة ⁴ على وزن: (فَعَلَ)، مشتقّ رباعيّ.	مصطلح بسيط مشتقّ من الفعل (كَلَّمَ).	مستقرّ لفظاً، لكن اختلف علماء الأصول في مدلوله، وقد خلص (الغزالي) إلى مدلول واحد للكلام وهو: (كلّ صوت مفيد). ⁵
الموجود في	مفعول	اسم فاعل رباعي مشتقّ ² من	مركّب وصفي يتألّف من (اسم +	تعدّدت تسميات هذا المصطلح، فهو اللفظ، والبال

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107

² - إميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصّرفيّة، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1413 هـ - 1993 م)، ص 127.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 19.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص 126 - 127.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ج 2، ص 19 .

اللسان ¹	فعال	الفعل الثلاثي (دَلَّلَ) الذي على وزن (فَعَّلَ).	حرف + مضاف)	والصورة الصوتية : هو الوجود العيني الخارجي أو: "الوجود المادي الحقيقي". ³ ، ومنه فمصطلح "الموجود في اللسان" متعدّد من حيث التسمية؛ أي: غير مستقر لفظاً، لكن كل تسمياته تحيل على مفهوم واحد له: وهو الصوت المنطوق-حسب رأينا-
الموجود في الأذهان ⁴	مَفْعُول + أفعال	اسم مفعول، مشتقّ من الفعل الثلاثي (دَلَّلَ).	مركّب وصفي يتكوّن من: (سابقة (ال التعريف) + اسم + حرف+ سابقة (ال) + اسم	يستخدم عليه اللغويون بالتسميات الآتية: المدلول، الفكرة، الصورة الذهنية، المحتوى الذهني"، « هو الوجود الصوري داخل الذهن. ⁵ وهذه الصّور



² - إميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصرفية، ص 127.

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

³ - جاسم محمّد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث-، ص 77.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

⁵ - جاسم محمّد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 77.

			مضاف) (ال + موجود + في + ال + أذهان)	الحاصلة في الأذهان ناتجة عن إدراك الموجودات في العالم الخارجي التي تصبح بمثابة علامات لغويّة تدرك بالذّهن.
دليل ¹	فَعِيل	من صيغ الصّفة المشبّهة ² المشتقة من الوزن (فَعَلَ)، وهو من مصادر الفعل الثلاثيّ (دَلَّلَ) مشتقّ رباعي.	مصطلح بسيط، يتألّف من كلمة واحدة.	متعدّد الدّلالة عند علماء الأصول، فهو الدلالة والبيان.
الأسماء اللّغويّة. ³	يتألّف هذا المصطلح من كلمتين، ومن	من مصادر الفعل الثلاثي (و س م)، يتألّف من صيغتين صرفيتين هما:	- مركّب وصفيّ، يتألّف من كلمتين؛ تعدّ الأولى وصفا للثانيّة.	أحاديّ المفهوم والمصطلح.

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 141.

² - إيميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصرفيّة، ص 126 - 127.

³ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 11.

		1- أفعال. 2- فعلية.	سابقتين أدرجتا في قالب صرفي : سابقة (ال) + اسم + سابقة (ال) + اسم، ال + أسماء + ال + لغوية)	

الأسماء الشرعية.¹	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين، وهما على الترتيب: 1-أفعال 2- فعلية	هذه الأوزان من صيغ الصّفة المشبهة، وقد لحقت تاء التأنيث² صيغة (فعل) فتحوّلت من الوصفية إلى الاسمية. (لغة ← لغوية).	- مركّب وصفي.	- هذه المصطلحات الثلاثة عبارة عن مصطلحات مركّبة من كلمتين كما نلاحظ وقد جاء الرّأس³ فيها: جمعاً، وهو جمع (اسم أسماء)، أمّا الدّيل فقد جاء مؤنثاً؛ لأنّ تاء التأنيث لحقت بالصّيغة الصّرفية فحوّلتها من: فعل ← فعلية (لغوية). فعل ← فعلية (شرعية). وقد تكرر الرّأس في هذه المصطلحات -الأسماء- وتنوّع الدّيل (لغوية، شرعية، عرفية)، فنتج عنه ثلاثة مصطلحات وهي مشتقات خماسية.

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص13.

² - إميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصّرفية، ص 127.

³ - ينظر: مصطلح (الرّأس) ومصطلح (الدّيل) في مداخلة: محمّد غاليم ونوال بنت إبراهيم الحلوة: الخصائص اللّغوية لمصطلحات علم الدّلالة الحديث.

	- مرّكب وصفيّ، حتّ تؤدّي الكلمتان معا مفهوما خاصّا.	

المصطلح الدلالي	صيغته الصرفية	دلالة الصيغة الصرفية	الخصائص التركيبية للمصطلح	الخصائص الدلالية للمصطلح
النص ¹	على وزن: فَعْل	مشتقّ من الفعل الثلاثي (نَصَصَ)	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة
الظّاهر ²	على وزن: فاعِل	اسم فاعل، مشتقّ رباعي من الفعل الثلاثي (ظهر).	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة
المجمل ³	على وزن : مُفَعَّل	مشتقّ رباعي من الفعل الثلاثي (جمل).	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة
المؤوّل ⁴	على وزن : مُفَعَّل	مشتق من الفعل: آل، يؤول، أولا...	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة
دلالة الأمر ⁵	على وزن : - فعالة -فَعْل	مشتقّ ثلاثي، من الفعل الثلاثي (أمر) على وزن (فَعَلَ).	مصطلح مركّب تركيبا وصفيا، حيث يتألّف من: (اسم + سابقة	أحادي الدلالة

¹ -الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 20.

² -المصدر نفسه، ج2، ص 20.

³ -المصدر نفسه، ج2، ص 20.

⁴ -المصدر نفسه، ج2، ص 20.

⁵ - المصدر نفسه ، ج2، ص 20.

	(ال) + اسم مضاف.)			
أحادي الدلالة	مصطلح مركّب من: (اسم + سابقة (ال) + اسم مضاف)	مشتقّ ثلاثيّ من الفعل الثلاثي (نهي).	فعالة + فعل	دلالة النهي ¹

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 61.

المصطلح الدلالي	الصيغة الصرفية للمصطلح	الخصائص التركيبية للمصطلح	الخصائص الدلالية للمصطلح
دلالة ¹	فعالة	مصطلح بسيط.	لم يذكر (الغزالي) لمصطلح الدلالة تعريفاً واضحاً، في كتابه: المستصفى، لكن جعل لها ثلاثة أقسام.
دلالة المطابقة ²	مصطلح مركب من كلمتين؛ أي: من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-فعالة. 2-مفاعلة.	- مركب وصفي	أحادي الدلالة.
دلالة التضمن ³	مصطلح مركب من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-فعالة. 2-تفعل.	مركب وصفي	أحادي الدلالة

¹-الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 1، ص 74.

²- المصدر نفسه، ج 1، ص 74.

³- المصدر نفسه، ج 1، ص 74.

أحادي الدلالة	مركب وصفي	مصطلح مركب من كلمتين؛ أي: من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-فعالة. 2-افتعال.	دلالة الالتزام ¹
يسمّيها الغزالي دلالة الإيماء ² .	مركب وصفي	مصطلح مركب من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-فعالة. 2-إفْعَلَة.	دلالة الإشارة ³
وضع لها الغزالي ثلاثة مصطلحات ⁴ ، وهي: "إشارة الكلام"، و"فحوى الكلام"، و"لحن الكلام"	مركب وصفي	مصطلح مركب من كلمتين أي: من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-فعالة.	دلالة الإيماء ⁵

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج 1، ص 74.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 74.

³ - المصدر نفسه، ج 1، ص 74.

⁴ - المصدر نفسه، ج 2، ص 141.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2، ص 194.

		2-إفعال.	
المفهوم ¹	مفعول	بسيط	يطلق عليه (الغزالي) مصطلحا آخر وهو: (دليل الخطاب).
مفهوم الموافقة ³	مصطلح مركّب من كلمتين؛ أي: من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-مفعول. 2-مفاعلة.	مصطلح مركّب من كلمتين.	- مستقرّ مفهوما ولكن متعدّد التسمية، حيث يطلق عليه (الغزالي) مصطلح (فحوى اللفظ) ² .
مفهوم المخالفة ⁵	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-مفعول. 2-مفاعلة.	مصطلح مركّب من كلمتين.	- تعدّدت المصطلحات التي تطلق على مفهوم المخالفة ولكنها تجتمع كلّها على مضمون واحد و يسمّيه (الغزالي) (دليل الخطاب) ⁴ .
مفهوم اللّقب	مصطلح مركّب من كلمتين؛ أي: من	مصطلح مركّب من كلمتين.	- يسمّيه الغزالي مفهوم الاسم. ⁶

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 141.

² -المصدر نفسه، ج2 ص 195.

³ -المصدر نفسه، ج2 ص 195.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص 141.

⁵ -المصدر نفسه، ج2، ص 141.

⁶ - المصدر نفسه، ج2، ص 209.

		صیغتين صرفيتين وهما على الترتيب: 1-مفعول. 2-فعل.	
مفهوم الاسم المشتق ¹	مصطلح مركّب من ثلاث كلمات؛ أي: من ثلاث صيغ صرفية وهي على الترتيب: 1-مفعول: الصيغة الصرفيّة لكلمة: "مفهوم". 2-فعل: الصيغة الصرفيّة لكلمة: "اسم". 3-مفعّل: الصيغة الصرفيّة لكلمة: "مشتق".	مصطلح مركّب من ثلاث كلمات. - أحادي الدلالة عند الغزالي.	
مفهوم الصفة المتنقلة ²	مصطلح مركّب من ثلاث صيغ صرفيّة، - مصطلح مركّب من ثلاث كلمات. أحادي الدلالة.		

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 209.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 209.

		وهي على الترتيب: 1-مفعول 2-فَعْلَة 3-المتفعلة.	
أحادي الدلالة	مصطلح مركّب من كلمتين.	مصطلح مركّب من كلمتين وصيغتين صرفيتين وهما: 1-مفعول 2-فَعْل	مفهوم الشرط ¹
أحادي الدلالة	مصطلح مركّب من كلمتين.	مصطلح مركّب من كلمتين وصيغتين صرفيتين وهما: 1-مفعول 2-فَعْل	مفهوم الحصر ²
أحادي الدلالة	عبارة اصطلاحية مركّبة من أربع كلمات باستخدام	مصطلح مركّب من أربع كلمات؛ أي: من أربع صيغ صرفيّة وهي:	بالإثبات والنهي ³

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 214.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 211.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 214.

	الإضافة ومقيّدة بحرفين وهما، حرف الجرّ (الباء)، وحرف العطف (الواو).	1-مفعول: الصيغة الصرفيّة لكلمة: " مفهوم" 2-فعل: الصيغة الصرفيّة لكلمة: "حصر" 3-إفعال: الصيغة الصرفيّة لكلمة: " إثبات". 4-فعل: الصيغة الصرفيّة لكلمة: "تهي".	
يَتعلّق بالمعاني وليس باللفظ.	مصطلح مركّب من كلمتين.	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1-فُعُولُ 2-مفعول	عموم المفهوم¹

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 141.

المصطلح	صيغته الصرفية	خصائص الصيغة الصرفية	السمات التركيبية للمصطلح	السمات الدلالية للمصطلح
مَعْنَى ¹	مفعّل	مشتقّ رباعيّ من الفعل: عني	مصطلح بسيط.	هو المعنى القائم بالنفس عند الغزالي، وقد وضع ثلاثة أقسام للمعاني.
معانٍ مَحْسُوسَةٌ ²	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1-مفاعل 2-مفعولة	مشتق من الجزر اللغوي: ع ن ي.	مركّب وصفي وحيد الصّفة: (محسوسة)	أحاديّ الدّلالة عند الغزالي
معانٍ مُتَخَيَّلَةٌ ³	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1-مفاعل 2-مُتَفَعِّلَةٌ	مشتق من الجزرين اللغويين: (ع ن ي)	مركّب وصفي وحيد الصّفة (متخيّلة).	أحاديّ الدّلالة
- مصطلحات مركّبة من كلمتين، حيث لا يصحّ المعنى إلّا بتلازم الكلمتين معًا:				

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 1، ص 79.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 79.

³ - المصدر نفسه، ج 1، ص 79 - 80.

(معانٍ + محسوسة، معانٍ + متخيَّلة، معانٍ + معقولة)، كما جاء رأس المصطلح جمعًا وهو كلمة (معانٍ) وتنوّع الدّيلّ ليعطي ثلاثة مصطلحات مركّبة لكلّ مصطلح منها مفهومًا واحدًا عند (الغزالي). جاء الرّأس في هذه المصطلحات الأربعة جمعًا لكلمة (لفظ)، أمّا الدّيلّ فقد تنوّع لإعطاء أربع مصطلحات مختلفة في المفهوم وهي واضحة المعنى، لكن ذكر (الغزالي) أنّه قد يحدث التباس دلاليّ بين الألفاظ المترادفة والألفاظ المتباينة، وقد فصلّ القول في ذلك كما رأينا سابقًا. مركّب وصفي، وحيد الصّفة(معقولة).				
الألفاظ المشتركة ¹	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1-أفعال 2-مفتعلة	مشتقّ من الجزرين اللّغويين (ل ف ظ و (ش ر ك)	مركّب وصفيّ، حيث تعد الكلمة الثانية(المشتركة)، وصفا للكلمة الأولى: الألفاظ.	أحاديّ الدّلالة على المفهوم.
الألفاظ المترادفة ²	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1-أفعال 2-متفاعلة	مشتقّ من الجزرين اللّغويين: (ل ف ظ و (ر د ف).	مركّب وصفيّ	أحاديّ الدّلالة على المفهوم.
الألفاظ المتباينة ¹	مصطلح مركّب من صيغتين	مشتقّ من الجزرين	مركّب وصفيّ، إذ تعتبر كلمة: متباينة وصفا	أحاديّ الدلالة حيث ميّز

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج1، ص 76 - 77.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 75.

الغزالي بين هذا النوع من الألفاظ والألفاظ المتباينة والمترادفة وتجنب حدوث التباس دلالي بينها.	لكلمة: الألفاظ.	اللغويين: (ل ف ظ)، و (ب ي ن)	صرفيتين وهما: 1- أفعال 2- متفاعلة	
أحادي الدلالة.	مركّب وصفي يتألف من: سابقة + (اسم + سابقة + اسم)	مشتق من جذرين لغويين.	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين وهما: 1- أفعال. 2- متفاعلة.	الألفاظ المتواطئة ²

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج1، ص76.

² - المصدر نفسه، ج1، ص76.

العام ¹	فاعل	-اسم فاعل مشتقّ من الفعل (عم).	- مصطلح بسيط	-أحادي الدلالة والمصطلح.
الخاص ²	فاعل	اسم فاعل مشتقّ من الفعل (خصّ) مشتقّ خماسي	مصطلح بسيط	-أحادي الدلالة والمصطلح.
الحقيقة ³	فَعِيلَة	مشتقّ من الجذر اللغوي: ح ق ق.		- أحادي الدلالة وغير متعدّد التسمية عند الأصوليين.
المجاز ⁴	فعال	مشتقّ رباعي	مصطلح بسيط	أحادي الدلالة والاسم.
التأويل ⁵	تَفْعِيل	مشتقّ خماسي من الفعل (آل).	مصطلح بسيط	أحادي الدلالة
تأويل قريب ⁶ تأويل بعيد	مصطلح مرکّب من صیغتين صرفيتين	مشتقّ من الجذرين اللغويين: (أول) و (ق ر ب)	- مصطلح مركّب تركيباً وصفيّاً بصفة واحدة وهي: "بعيد".	أحاديّ الدلالة، إذ بتركيبيهما معا يدلّان على مفهوم واحد.

¹- الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص106.

²- المصدر نفسه، ج2، ص 106.

³- المصدر نفسه، ج2، ص 23.

⁴- المصدر نفسه، ج2، ص 23.

⁵-المصدر نفسه، ج 2، ص49.

⁶- المصدر نفسه، ج2، ص50.

			وهما: 1-تفعيل 2-فعل	
وقد جاء الرأس في هذين المصطلحين مفردًا، وكذلك الدليل ولا يفهم المعنى إلا بتجاور الكلمتين معًا.				
- البيان¹	فَعَال	مشتق من الجزر اللغوي: ب ي ن	مصطلح بسيط	أحادي الدلالة ويسميه (الغزالي): (الدليل) ²
السِّيَاق	فِعَال	مشتق من الجزر اللغوي: (س و ق)	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة، وقد أكد (الغزالي) أهمية السِّيَاق والقرائن اللغوية في تحديد المعنى، وفهمه فهماً صحيحاً.
التباس المعنى	مصطلح مركّب من صيغتين صرفيتين، هما على الترتيب: 1- افتعال 2-مفعّل	مشتقّ من الجزرين اللغويين (غ م ض) (ع ن ي)	مصطلح بسيط.	أحادي الدلالة.

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج 2، ص 38.

² - المصدر نفسه، ج 2، ص 38.

نلاحظ أنَّ بنية المصطلحات الدلالية جاءت مشتقة، كما تعددت الأوزان الصرفية ولم تنحصر في صيغة واحدة، إلّا أنَّ هناك بعض الأوزان التي كثر استخدامها، ومنها: (تَفَاعُلٌ، مثل: تَرَادُفٌ، أَفْعَالٌ مثل: أَسْمَاءٌ، فَعَالٌ، مثل: كَلَامٌ، بَيَانٌ...)، وقد جاء وزن المصطلح الدلالي من الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، كما تنوع بين البسيط والمركب من كلمتين وأكثر، وقد جاءت أغلب المصطلحات في صورة: مركبات وصفية أحادية الدلالة، فضلاً عن مصطلحات أطلق عليها (الغزالي) أكثر من تسمية، مثل: مفهوم المخالفة الذي أطلق عليه مصطلح (دليل الخطاب)، و(فحوى الخطاب)، ومصطلح "دلالة الإشارة" الذي يصطلح عليه بثلاثة مصطلحات وهي: "إشارة الكلام، و"فحوى الكلام"، و"لحن الكلام"، ومصطلح "الاقتضاء" الذي يطلق عليه "الإضمار"، إضافة إلى مصطلح: "مفهوم الموافقة" الذي يطلق عليه: "فحوى اللفظ" وكذلك مصطلح: "مفهوم اللقب" الذي يسميه: "مفهوم الاسم".

ودرجة الارتباط في المصطلحات شديدة التلازم من حيث المعنى؛ إذ لا يمكن أن نفصل مصطلحاً عن الآخر، وبتركيبهما معاً يعبران عن المفهوم بدقة، كما في (معان المحسوسة)، (تأويل قريب) (أسماء الشرعية) و(دلالة الاقتضاء)...

1-المصطلح المشتق من الثلاثي، وقد جاء غالباً على وزن فَعْلٌ، مثل: (لفظٌ) وهو أكثرها.

2-المشتق الرباعي: على وزن (فَاعِلٌ) مثل: (دَالٌ، خَاصٌ، عَامٌ)، وعلى وزن (فَعَالٌ، مثل كلام، بيان...) (

3-المشتق الخماسي: على وزن (فَعَالَةٌ).

4-المشتق السداسي: على وزن (مُفَاعَلَةٌ)، مثل مُوَافَقَةٌ، مُطَابَقَةٌ، مُخَالَفَةٌ...كما وردت المصطلحات بصيغة الجمع؛ أي: على وزن (أَفْعَالٌ) مثل: (أَسْمَاءٌ، أَلْفَاظٌ).

فقد اهتم علماء أصول الفقه بألفاظ القرآن الكريم ومعانيها؛ لاستخراج الأحكام الشرعية والوقوف على حلالها وحرامها؛ لذلك ركّزوا اهتمامهم على المعاني التي حرصوا على وصفها وتقسيمها وترتيبها؛ لإدراك مقاصد الخطاب القرآني، ف: اهتمامهم بالمعاني جعلهم يمعنون النظر فيها حيث صنفوها إلى تقسيمات مختلفة، منها: المعاني الأصلية والحقيقية والمجازية، هذا ما جعلهم يجتهدون في فهم القرآن الكريم وتفسير آياته تفسيراً دقيقاً؛ للوصول إلى الحكم الشرعي كما رأينا أنّ لهم العديد من الآراء التي تدلّ على نظرهم الواسعة إلى كلّ ما يتعلّق بالمعنى؛ من ذلك وصفهم النصّ بالواضح والظاهر، والمُجمل، ودراستهم للتأويل.

وقد درسنا المبحث الدلالي عند (أبي حامد الغزالي)؛ لنبيّن جهوده الدلالية من خلال كتابه: (المستقصى من علم الأصول) الذي يُعدّ من أهمّ الكتب في علم أصول الفقه.

وقد ركّزنا على الجانب اللغوي وما يتّصل به من مباحث دلالية، واشتمل هذا الكتاب الذي جاء أسلوبه واضحاً بعيداً عن الغموض على العديد من القضايا الدلالية التي نلخصها في النقاط الآتية:

- أكدّ (الغزالي) دلالة الألفاظ على المعاني، وقد ركّز على المعاني المفردة، فقد قسم الألفاظ في دلالتها على المعاني إلى أصناف مختلفة، بحسب الوضع نجد اللفظ العام، والخاص واللفظ المطلق، واللفظ المقيد، بالنظر إلى الألفاظ المتعددة والدلالات المتعددة، ويقسم الألفاظ إلى مشتركة، ومترادفة، ومتباينة، ومتواطئة.

وحرص (الغزالي) على كشف الالتباس الدلالي القائم بينها، أمّا من حيث الاستعمال فقد أدرجه في مبحث الحقيقة والمجاز، كما قسم ما يدلّ بالوضع إلى ما هو صوت كاللفظ وما هو غير صوت كالإشارات، ثم درس قضية الأسماء اللغوية والشرعية والعرفية، وهل تثبت الأسماء اللغوية

قياساً، كما تحدّث عن دلالة التّهي والأمر وما يتعلّق بأحكامهما، أمّا من حيث وضوح اللفظ وخفائه فقد قسّمه إلى الظّاهر والنصّ والمجمل والمؤوّل التي تتفاوت فيها درجة الوضوح والخفاء في المعنى، وهناك الألفاظ التي تدلّ على مدلولها بالإشارة والتي تدلّ على مدلولها بالاقترضاء، والتي تدلّ على مدلولها بالتضمّن وكذا بالإيماء، ولم يكتف بهذا، بل تعدّى إلى كنيّة دراسة دلالة اللفظ على المعنى وقسّمها إلى: دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، كما قسّم دلالة المفهوم إلى: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، هذا ما يدلّ على التّصوّر الدقيق لعلاقة الألفاظ بالمعاني عند الأصوليين - بصفة عامّة - وعند (الغزالي) بصفة خاصّة.

وفي نصوص للأصوليين إشارة واضحة إلى جانبين اثنين للفظ¹:

1-لفظي: يتعلّق ببنية الألفاظ وشروطها اللّغوية.

2-إفادي: يتعلّق بمستويات التّحقيق الكلامي، وللغزالي نصّ فيه إشارة لما يقترب من هذا المعنى يميّز فيه بين نوعين من الكلام، يقول فيه: «الكلام اسم مشترك قد يطلق على الألفاظ الدالّة على ما في النّفس، تقول: سمعت كلام فلان وفصاحته وقد يطلق على مدلول العبارات وهي المعاني التي في النّفس.»² وله في موضع آخر إشارة إلى وجه آخر من وجوه هذا الفرق وذلك في تمييزه بين الخبر وعبارته، إذ يقول: «والخبر قسم من أقسام الكلام القائم بالنّفس وأمّا العبارة، فهي الأصوات المقطّعة التي صيغتها مثل قول القائل: زيد قائم وضارب، وهو ليس خبراً لذاته بل يصير خبراً، بقصد القاصد إلى التّعبير به عمّا في النّفس، ولهذا إذا صدر من نائم أو مغلوب لم يكن

¹ الطّيب دبة: تحليل الخطاب وأزمة المعنى عند الأصوليين، مجلّة تحليل الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب مولود معمري، تيزي وزو، العدد (08)، ص 13.

² الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تصحيح: محمد عبد السّلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، بيروت (1417 - 1996م)، ص 80.

خبراً.¹، وقد خلص إلى القول بأنّ الكلام اسمٌ مشتركٌ بحيث يُطلقُ على المعنى اللفظي والمعنى النفسي معاً.²، فقد اهتمّ "الغزالي" بالمضامين الدلالية للألفاظ أكثر من شكلها؛ لأنّ غرضه هو البحث عن الدلالة القطعية التي لا وجود للتأويل معها.

ننتقل بعد هذه اللمحة الدلالية الأصولية إلى دراسة أهمّ المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها عند (ابن جني) من خلال كتابه: "الخصائص"، متسائلين عن طبيعة المصطلحات الدلالية التي وظّفها في خصائصه؟ ومدى حضور مفاهيمها المقابلة لها ؟

سنعرض لكلّ هذه المسائل في الفصل الثاني من هذا البحث المعنون بـ:

"المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب الخصائص لابن جني".

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص 106.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 80.

الفصل الثاني

المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها وفي

كتاب "الكلمات" (لابن جني)

تمهيد: التعريف بـ: ابن جني وكتابه الخصائص

1- التعريف بـ: ابن جني:

(عثمان ابن جني الموصلي أبو الفتح) ولد بالموصل¹ قبل ثلاث مائة للهجرة (300هـ) لم تذكر المصادر التاريخية وكتب التراجم نسبا له بعد (جني)، إذ أنّ أباه (جني) كان عبداً رومياً مملوكاً (لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي)²، ولم يعرف عنه شيء قبل مجيئه للموصل و(جني) بكسر الجيم وتشديد النون وكسرهما وسكون الياء، علم رومي وهو معرب كني³، وقد أراد (ابن جني) تفسير اسم أبيه (جني) الرومي، فوجد أنّه يعني في العربية "الفاضل"، وتعني في اليونانية: كريم، نبيل، جيد التفكير، عبقرى، مخلص⁴، و(جني) ممثلة في اللفظ اليوناني⁵: (genaius)، كان من حذّاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتّصريف، يقول (ياقوت أبو عبد الله الحموي) في هذا الصّدّد: « كان ابن جني من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتّصريف، وصنّف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدّمين وأعجز المتأخرين ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التّصريف ولم يتكلّم أحد في التّصريف أدقّ كلاماً منه»⁶.

وقد أقام (ابن جني) بعد الموصل ببغداد وظلّ يدرس بها العلم إلى أن توفّي.

¹ - الموصل: بالفتح وكسر الصاد، المدينة المشهورة العظيمة، إحدى قواعد بلاد الإسلام، وهي باب العراق ومفتاح خراسان ومنها يقصد إلى أذربيجان، ينظر: المرجع نفسه، ج15، ص223.

² - ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج3، ص246.

³ - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، المكتبة العصرية بيروت، دط، ج2، ص132.

⁴ - أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ): الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، المكتبة العلميّة، (دط)، دت، ج1، ص02.

⁵ - ينظر: جرجي حبيب زيدان (ت1332هـ): تاريخ آداب اللّغة العربيّة، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف، دار الهلال، دط، دت، ج2، ص303.

⁶ - ياقوت أبو عبد الله الحموي: معجم البلدان، مطبعة دار صادر، بيروت - لبنان، 1977م، ج14، ص1585.

2- التعريف بكتاب الخصائص:

2-1 - عنوانه:

يعدّ كتاب الخصائص من أهمّ الكتب التي أفادت الباحثين اللغويين، فقد درس هذا الكتاب اللغة في كلّ مستوياتها النحوية والصرفية والصوتية، والدلالية، هذا ما جعله يتمتّع بشهرة واسعة، ولقد اقتفى (ابن جني) أثر (ابن فارس) في تسمية كتابه "سنن العرب في كلامها التي ذيل بها ابن فارس عنوان كتابه في صنوّ الخصائص؛ أي: خصائص العربية عنوان كتاب ابن جني".¹، ويتّضح ذلك من قوله: «... واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صنّف في علم العرب، وأذهب في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيلة والصون وآخذه له من حصّة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة». ²

يتّضح لنا من قول (ابن جني) أنّه يعني بتسميته (الخصائص): خصائص اللغة العربية ولم يخصّصه بصفة معيّنة، مثل: الخصائص في النحو أو في الصرف، أو الخصائص في اللغة أو في غيرها، وهذا ما يدلّ على أنّه قصد بعنوان كتابه دراسة خصائص العربية، فقد اشتمل كتاب (الخصائص) على الكثير من مباحث اللغة العربية وأصولها، وقد ذكر أنّه نهج فيه منهجاً يختلف عن الذين سبقوه من العلماء في الدّراسات اللّغوية، بقوله: «... ليس غرضنا فيه الرّفْع والنّصب والجرّ والجزم؛ لأنّ هذا أمر فرغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه، وإنّما هذا الكتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني، وتقدير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الحواشي». ³، ويقول في موضع آخر من كتابه: «هذا الكتاب ليس مبنيّاً على حديث وجوه الأعراب وإنّما هو مقام

¹ - السيّد يعقوب بكر: نصوص في فقه اللغة، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، 1970م، ج1، ص48.

² - ابن جني: الخصائص، ج1، ص16.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص32.

القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نحى، وهو كتاب يتساهم ذووا النظر المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدّبين التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كلّ إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون له سهم منه، وحصّة فيه.¹

نلاحظ أنّ (ابن جني) يعظّم كتابه (الخصائص)، ويفخر به كما ذكر أنّه موجّه إلى جمهور الباحثين من ذوي النظر، ويشتمل على مائة واثنين وعشرين باباً من أبواب علم العربية في اللغة العربية والصّرف والنحو وغيرها، يبدؤها (بباب القول على الفصل بين الكلام والقول) وينتهي (بباب في المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول).

2-3- مباحثه:

يحتوي كتاب (الخصائص) (لابن جني) على مائة واثنين وستين باباً، بداية بـ: (باب القول على الفصل بين الكلام واللغة)²، وصولاً إلى (باب في المستحيل وصحّة قياس الفروع على فساد الأصول)³، وقد اختلفت وتنوّعت مواد هذه الأبواب حتّى كادت تشمل كلّ علوم العربية؛ ولذلك يعدّ كتاب الخصائص من أهمّ الكتب اللغوية في التراث وموسوعة في علم العربية.

نلاحظ أنّ (ابن جني) قد جمع في كتابه (الخصائص) بين الفلسفة، وعلم الكلام وفقه اللغة العربية، وتنوّع اللغة العربية في لهجاتها وأصواتها وتراكيبها واشتقاقها، لكن ركّز اهتمامه على دراسة اللغة العربية في مستوياتها الصّوتية، والنحوية، والصرفية، والمعجمية، والدلالية.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص67.

² - المصدر نفسه، ج2، ص 143.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص 116.

2-4- منهج (ابن جني) في كتاب (الخصائص):

جاءت أبواب الخصائص متفرقة غير مرتبة بحسب المواضيع، إذ نجد (ابن جني) يتحدث في أبواب عن النحو مثلا، ثم في الأبواب الموالية عن أصول النحو أو عن دلالة اللفظ، لذلك فالباحث عن القضايا الدلالية مثلا، وجب عليه أن يتتبع كتاب الخصائص كاملا حتى يتوصل إلى ما يبتغيه من مباحث دلالية، وهذا من صفة الكتابة في التراث العربي حيث نجد المؤلفات اللغوية شاملة لكل ما يخص موضوع الكتاب، كما يُعدّ (ابن جني) من خلال كتابه (الخصائص) « مؤسس مبدأ الاشتقاق الأكبر الذي يبحث عما بين الصوت والمعنى من التناسب.»¹

هذا ما يميّز به كتاب (الخصائص) لابن جني عن باقي مصنفاته، وتنتقل بعد هذا التعريف الذي عرفنا فيه بعالم اللغة (ابن جني) وبكتابه (الخصائص) إلى دراسة أهمّ المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها التي تضمّنها هذا الكتاب، والتي سنبدؤها بمبحث: أقسام الدلالة في كتاب الخصائص (لابن جني).

¹ - كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، مطبعة دار المعارف، القاهرة، مصر، ج2 ص245.

المبحث الأول: أقسام الدلالة عند (ابن جني)

يقسم (ابن جني) الدلالة إلى ثلاثة أقسام: الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية ويميز بينها، حيث تتفاوت من دلالة إلى أخرى، ونجده يولي الدلالة اللفظية الاهتمام الأكبر ثم الدلالة الصناعية، فالدلالة المعنوية، حيث يقول في هذا الصدد: « فمنه جميع الأفعال ففي كلّ واحدٍ منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائلٍ من لفظه وصيغته ومعناه.¹ »، وسنتناول هذه الدلالات عند "ابن جني" بحسب قوتها، كآتي:

1- الدلالة اللفظية:

تمثل الدلالة الرئيسة عند (ابن جني)، إذ جعلها في المرتبة الأولى من حيث القوة لأنها "دلالة أساسية تُعدُّ جوهر المادة اللغوية المشترك في كلّ ما يُستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية".²، ويمثل لذلك بقوله: « ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره.³ »

يتّضح لنا أنّ (ابن جني) يطلق مصطلح الدلالة اللفظية على الدلالة الصوتية؛ لأنّ الفعل (قام) يدلّ بأصواته الثلاثة على مصدر (القيام)، ومنه فالفعل يؤدّي بأصواته معنى الحدث « فالفعل (قعد) مثلاً يدلّ بصيغته المعجمية على حدثٍ خاصّ ذي دلالةٍ معينة وهو المصدر (العود)، وإنّه متعلّق بفاعلٍ تعلّقاً معنوياً، ومنه أُشتقت صيغٌ أخرى لها ارتباط بالدلالة الأساسية للفعل منها:

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص98.

² - فايز الداية: علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية، نقدية، دار الفكر، دمشق، ط2 1996م، ص20.

³ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص101.

مَقْعَد، مُتَقَاعِد، قَاعِدَة، وما إلى ذلك من الصَّيغ، وما يجدر ذكره أنَّ قيمة الدَّلالة الأساسيّة للصَّيغة الصَّرْفِيَّة تعتبر المركز الذي يستقطب كلَّ الدَّلالات المتفرّعة عنه، بحيث تدخل في علائق وظيفيّة مختلفة وتبقى مشدودة إلى الدَّلالة اللفظيّة للفعل.¹

وقد أولى (ابن جني) الدَّلالة الصَّوتيّة اهتمامًا كبيرًا في كتابه (الخصائص)، إذ لم يكتف بدراستها في باب واحد، بل تناولها بالدراسة والتحليل في أبواب كثيرة، منها: (باب في الاشتقاق الأكبر)² و(باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)³، و(باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)⁴، وقد عدَّ الدَّلالة الصَّوتية من أقوى الدَّلالات، إذ يقول في هذا الصَّدَد: «اعلم أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الدَّلالات معتدٍ مراعي مؤثّر، إلّا أنّها في القوّة والضعف على ثلاث مراتبٍ فأقواهنّ الدَّلالة اللفظية، ثمّ تليها الصَّناعية ثمّ تليها المعنويّة.»⁵

فكلّ دلالة من هذه الدَّلالات لها دورٌ كبيرٌ في تحديد المعنى، لكن قد نتساءل: ما سبب قوّة الدَّلالة الصَّوتية ؟

يمكننا القول أنَّ فهم معنى الألفاظ والكلمات يتوقّف على مجموع الأصوات التي تكوّن تلك الكلمات؛ ففعل (كتب) مثلاً يدلّ بصيغته المعجميّة على حدث خاصّ ذي دلالةٍ معيّنة وهو المصدر: (الكتابة) مرتبطٌ بفاعلٍ ارتباطاً معنويّاً، ومنه اشتقّت صيغٌ أخرى لها ارتباطٌ بالدَّلالة الأصليّة للفعل (كتب)، ومنها: كاتبٌ، مكتبٌ، مكتبةٌ، كتبٌ وغيرها من الصَّيغ، فقيمة الدَّلالة الأساسيّة للصَّيغة الصَّرْفِيَّة تعتبر المركز الذي يستقطب كلَّ الدَّلالات المتفرّعة عنه بحيث تدخل

¹ - إنعام محمّد عيسى: علم الدَّلالة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1، (1435هـ-2014م)، ص259.

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص145-152.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص152-168.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص168-178.

⁵ - المصدر نفسه، ج3، ص98.

في علائق وظيفية مختلفة وتبقى مشدودة إلى الدلالة اللفظية للفعل.¹، وبذلك نقول أن الدلالة اللفظية هي الدلالة التي تفهم من حروف الكلمة الأصول؛ ولذلك جعلها من أقوى الدلالات، ويعدّ (ابن جني) من أبرز علماء اللغة الذين اهتموا بالدلالة الصوتية، حيث أفرد لها في كتابه الخصائص أربعة أبواب، أثبت فيها القيمة اللغوية للصوت ومعناه.

ومن أهمّ الظواهر الصوتية التي تتعلّق بهذا النوع من الدلالة والتي درسها (ابن جني) في خصائصه نجد: "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"²، و"العلاقة بين الصوت والمعنى"³، ونبدأ بالظاهرة الأولى وهي:

1- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

يقول (ابن جني) في هذا الباب: "هذا غور من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يُحاط به وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلاً مسهواً عنه، وهو على أضرب منها اقتراب الأصلين الثلاثين كضيّاط وضيطار، ورخور ورخود."⁴، وهو أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد فهنا يتداخلان، ويوهم كلّ واحدٍ منهما كثيراً من الناس أنّه من أصلٍ صاحبه وهو في الحقيقة من أصلٍ غيره، وذلك كقولهم: "شيء رخو ورخود فهما كما ترى شديداً التداخل لفظاً، وكذلك هما معنئاً وإنّما تركيب (رخو) من (رخو)، وتركيب (رخود) من (رخد) أفلا ترى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين وذلك أنّ الرخو: الضّعيف والرخود المتنتي والنتي عائدٌ إلى الضّعف."⁵، فقد يكون أحد الأصلين ثلاثياً والآخر رباعياً، أو أحدهما رباعياً وخماسياً صاحبه، ف (ابن جني) يعني بهذه

¹ - إنعام محمد عيسى: علم الدلالة، ص 259.

² - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 145.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 152. ص 157.

⁴ - المصدر نفسه، ج 2، ص 145.

⁵ - المصدر نفسه، ج 2، ص 44-45.

التسمية: أن مخارج حروف اللفظ التي تقترب من مخارج حروف لفظ آخر يتقاربان معنوياً؛ لتقاربهما صوتياً وتلك خاصية من خصائص اللغة العربية والتي تميزها عن باقي اللغات، وقد ساق (ابن جني) أمثلة في هذا الصدد وشرحها، منها شرحه للفظ (أزا) الوارد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْزُهُمْ أَزًّا﴾ (سورة مريم، الآية 83).

يقول (ابن جني) في قوله تعالى: ﴿تَوْزُهُمْ أَزًّا﴾ (سورة مريم، الآية 83) ؛ "أي: ترعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزاً، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك."¹

وأورده (ابن فارس) في كتابه بأنه: "تقارب اللفظين والمعنيين."²، وذكر بعض الكلمات التي تدخل ضمن مفهوم التصاقب، منها قوله "ومنه تقارب اللفظين والمعنيين كالحزم والحزن، فالحزم من الأرض أرفع من الحزن."³، كما ناقش (السيوطي) ظاهرة التصاقب في كتابه المزهر وخصص لها باباً كاملاً.⁴

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص129.

² - ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 32.

³ - المصدر نفسه، ص 206.

⁴ - ينظر: السيوطي: المزهر علوم اللغة، ج1، ص 51.

ونجد من اللغويين المحدثين (علي عبد الواحد) الذي ذكر ظاهرة التّصاقب قائلاً: "وقد يختلف في هذا الباب مدلول الكلمتين أحدهما عن الآخر بعض الاختلاف مع بقاء المعنى العامّ للمادة مشترکاً فيهما."¹

وقدّم (ابن جني) أمثلة تطبيقية أخرى لألفاظ تشترك حروفها في الصفات الصوتية فأدى ذلك إلى تقاربها في الدلالة، من ذلك المقابلة بين الفعل (ج ع د) والفعل (ش ح ط) يقول (ابن جني): «فالجيم أخت الشين والعين أخت الحاء والدال أخت الطاء»²، ثم ذكر أنّ من هذا التّصاقب أيضاً التّقديم والتّأخير، يقصد تقلّبات المادة؛ أي: التّقلّبات الستة للأصل الثلاثي حيث يهدف بذلك إلى الكشف عن تقارب حروف لفظ مع حروف لفظ آخر لتقارب معنييهما؛ أي أنّ الحروف تتقارب في الألفاظ؛ لأنها تتقارب في المعاني وقد رأينا أنّه قارن بين الألفاظ: (توزهم أزا) و(تهزهم هزا)، ورأى أنّ المعنى الجامع بينهما هو الإزعاج والقلق؛ وهذا مايقودنا إلى طرح التساؤل الآتي: لكن هل كلّ كلمتين تشتركان في بعض صفات الحروف ومخارجها تتقاربان في المعنى؟

للإجابة عن هذا التساؤل المطروح، سنبحث عن المدلول اللغوي لبعض الكلمات المتصاقبة التي مثل بها (ابن جني) في معرض حديثه عن ظاهرة التّصاقب؛ لنقف على مدى تقاربها من حيث المعنى، فيما يأتي:

¹ - علي عبد الواحد : فقه اللغة، ص 177.

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص152.

الجدول رقم 3 يوضّح مدى تقارب ظاهرة التّصاقب من حيث المعنى

الكلمات المتصاقبة	مدلولها اللّغوي	قول (ابن جني)
العلز	"العلز: شبه رعدة تأخذ المريض أو الحريص على الشّيء، كأنه لا يستقر في مكانه من الوجع." ¹	"ومن ذلك العلز خفة وطيش وقلق يعرض للإنسان، وقالوا العلوص لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه فذاك من علز وهذا من علص، والرّأي أخت الصّاد." ²
العّص	"العلوص: التّخمة والتّبسم، وقيل هو الوجع الذي يقال له اللّوى." ³	
وجه التّصاقب في الكلمتين هو دلالة كلّ منهما على درجة من الألم والوجع.		
سحل	"سحل المسحل : حمار الوحش وسحيله أشدّ زهيقه، والسّحال الصّوت الذي يدور في صدر الحمار." ⁴	"وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بحرفين نحو قولهم: السّحيل والصّهيل... وذاك من سحل وهذا من صهل، والصّاد أخت السّين، كما أنّ الحاء أخت الهاء." ⁵
صهل	"الصّهيل: حدّة في الصّوت وصلابة من صهيل الخيل." ⁶	
وجه التّصاقب في الكلمتين هو دلالتهم على حدّة الصّوت.		
جلف	"الجالفة الشّجة التي تقشّر"	"وقالوا جلف وجرم، فهذا للقشر وهذا للقطع"

¹ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع ل ز).

² -ابن جني: الخصائص، ج2، ص 148.

³ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع ل ص).

⁴ -المصدر نفسه، مادة (س ح ل).

⁵ -ابن جني: الخصائص، ج2، ص 149.

⁶ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص ه ل).

وهما متقاربان معنى، ومتقاربان لفظاً وذاك من جلف وهذا من جرم. ²	الجلد من اللحم. ¹	
	"الجرم: القطع يقال جرمت صوف الشّاه؛ أيّ: جذّته. ³	جرم
وجه التّصاقب في الكلمتين هو دلالتهما على القطع والاستئصال.		
"...أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللّام فقالوا : عصر الشّيء، وقالوا أزلّه إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس، وذاك من عصر، وهذا من أزل، والعين أخت الهمزة والصّاد أخت الزّاي، والرّاء أخت اللّام. ⁵	"العصر: الحبس والمنع يقال : عصرته إذا منعته. ⁴	عصر
	"الأزل: الحبس يقال: أزل بالضم وأزله أزلاً، حبسه ومنعه وضيّق عليه من شدّة وخوف. ⁶	أزل
وجه التّصاقب في الكلمتين هو دلالتهما على معنى عامّ واحد، وهو: الحبس والمنع.		
" وقالوا: الغدر كما قالوا الختل، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من غدر وهذا من ختل، فالغين أخت الخاء، والدال أخت التّاء، والرّاء أخت اللّام. ⁸	"غدرت النّاقة عن الإبل: تخلفت عنها. ⁷	غدر
	"الختل: تخاتلّ عن غفلةٍ والتّخاتل التّخادع. ⁹	ختل

¹ - ابن منظور، مادة (ج ل ف).

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 149.

³ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ج ر ف).

⁴ - المصدر نفسه، مادة (ع ص ر).

⁵ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 150.

⁶ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (أ ز ل).

⁷ - المصدر نفسه، مادة (غ د ر).

⁸ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 150.

⁹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ت ل).

وجه التّصاقب في الكلمتين دلّلتهما على معنى التّخلف والخداع.

يتّضح لنا أنّ الاشتراك في صفات الأصوات بين الكلمات يؤدّي إلى الاشتراك في المعنى، فشرط التّصاقب ف: الاستعمالان المتصاقبان مشتقّين من جذرين متقاربين، ووجه التّقارب في الكلمات السّابقة واضح، إذ يؤدّي ارتباط الجذور اللّغوية بعضها ببعض إلى وجود معنى عامّ تدخل ضمنه من خلال اشتراك الحروف في المخارج الصّوتية، لكن مفهوم التّصاقب عند ابن جني -حسب رأينا- لا يقدّم سوى تقارب المعنيين الذي أنتج تقارب اللفظين، إذ يكتفي بأنّ الحرف أخ الحرف. كما درس (ابن جني) صلة الألفاظ بالمعاني، وسناقش هذه الظّاهرة الدّلالية فيما يأتي:

2- الصّلة بين اللفظ والمعنى:

اختلف العلماء في تفسير الصّلة بين اللفظ والمعنى أو الدّال والمدلول، فهي صلة طبيعيّة أم أنّها اصطلاحية تواضع النّاس عليها ؟

يذهب (السّيوطي) إلى القول: « كاد أهل اللّغة يطبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني.»¹، ويعرض (ابن جني) للصّلة بين اللفظ ومعناه، حيث يرى أنّ هناك مناسبة طبيعيّة بين أصوات الكلمة أوصيغتها ودلالاتها وذلك فيما يخصّ أصوات الطّبيعة، وقد قدّم تعليلاً للعلاقة الطّبيعية بين الصّوت ودلالته وذلك فيما ذكره (الخليل بن أحمد الفراهيدي) و(سيبويه)، حيث يذكر قول (الخليل): « كأنّهم توهّموا في صوت الجندب استنطالةً ومدّاً فقالوا: صر، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر، ويقول (سيبويه) في المصادر التي جاءت على وزن فعْلان أنّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: الفَقْران والغَلَيان والغَيّان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي

¹ - السّيوطي: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، تح: محمّد أحمد جاد المولى، دار الجبل، بيروت، دط، ص47.

حركات الأفعال»¹، وقد اهتمّ (ابن جني) بالصّلة بين اللفظ والمعنى حيث خصّص لدراستها أربعة أبواب في الخصائص، نذكرها فيما يأتي:

• باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.²

• باب في الاشتقاق الأكبر.³

• باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.⁴

• باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني.⁵

يُعدّ باب "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، من أكثر هذه الأبواب إظهاراً للصّلة بين اللفظ

والمعنى، وقد اشتمل على مفاهيم دلالية عديدة نذكر منها ما يأتي:

أ- دلالة الصيغة الصرفية على المعنى: يرى (ابن جني) أنّ بنية المضعف تدلّ على

التكرير، وقد مثّل لذلك ب: (القلقة) و(الجرجرة)⁶، ومنها بنية (استفعل)، وتدلّ على الطلب، مثل:

استطعم واستسقى واستوهب...ومنه أن جعلت العرب تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير

الفعل، كما في كسر وقطع وفتح.⁷، وقد ذهب (ابن جني) إلى اعتبار أصوات أقوى من غيرها

في المعنى، ونعرض لذلك في المطلب الآتي:

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص152.

² - المصدر نفسه، ج2، ص113-133.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص133-139.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص145-152.

⁵ - المصدر نفسه، ج2، ص152-168.

⁶ - المصدر نفسه، ج2، ص152.

⁷ - المصدر نفسه، ج2، ص157.

ب-قوة الصوت لقوة المعنى:

يؤكد (ابن جني) من خلال هذا المفهوم الدلالي على وجود أصوات أقوى من غيرها في المعنى « ومن ذلك قول العرب: سدَّ وصدَّ فالسدُّ دون الصدِّ؛ لأنَّ السدَّ للباب يُسدُّ والصدُّ للجبل والوادي والشعب، فخصَّصوا الصدَّ للأقوى دون السين؛ لأنَّ الصادَّ أقوى بما فيها من الاستعلاء، ومن ذلك قولهم: الوسيَّلة والوصيَّلة، فالصادُّ أقوى صوتًا من السين لما فيها من الاستعلاء، أيضا والوصيَّلة أقوى معنًى من الوسيَّلة، وذلك أنَّ التوسُّل ليس له عِصْمَةُ الوصلِ والصلَّة، بل الصلَّة أصْلُها من اتَّصَلَ الشَّيءُ بالشَّيءِ ومَمَّاسَتْهُ لَهُ، وكونه في أكثر الأحوال بعضًا له، كاتِّصَالِ الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه، والتوسُّل معنى يَضْعُفُ وَيَصْغُرُ أن يكون المتوسَّل جزءًا أو كالجُزء من المتوسَّل إليه، فجعلوا الصادَّ لِقَوَّتِها للمعنى الأقوى، والسين لِضَعْفِها للمعنى الضَّعْف. ¹، ومنه « قولهم: خَضُمَ وقَضُمَ، فالخَضُمُ لأكل الرطب، والقَضُمُ للصُّلبِ اليابس من المأكولات والمحسوسات أقوى من المعنويَّات فتطلَّب التعبير عنها بالأصوات القويَّة. ²، والدلالة الصوتية كما رأينا هي الأقوى عند (ابن جني) ومثَّل لذلك ب: « النَّضْحِ والنَّضْحِ والنَّضْحُ للماء ونحوه، وهو أقوى من النَّضْحِ قال تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاحَتَانِ ﴾ (سورة الرحمن: الآية 66)، فجعلوا الحاءَ لِرِقَّتِها للماء الضَّعيف، والحاءَ لِغُلْظَتِها لما هو أقوى منه. ³، كما درس (ابن جني) الكثير من الأمثلة التي بيَّن من خلالها دلالة الصوت في الكلمات وقد عرض للأصوات التي تضاهي بأجراسها حروف أحداثها، " ومنه قول العرب: شدَّ الحبلَ ونحوه فالشَّينُ بما فيها من النَّفْثِ تُشْبِهُ الصوتَ أوَّل انجذابِ الحبلِ، ومنه جرَّ الشَّيءِ إذ إنَّهم قدَّموا الجيمَ؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص162-163.

² - المصدر نفسه، ج2، ص155.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص159-160.

وأول الجرّ بمشقة على الجارّ والمجرور جميعاً، ثم جاءت الرأء وهي صوتٌ مكرّر؛ لتدلّ على تكرير الجرّ مرّةً بعد أخرى.¹

يتّضح لنا من هذه الأمثلة إشارة (ابن جني) لنظرية المحاكاة، التي تقوم على مبدأ محاكاة الأصوات لمعانيها، فكيف يدلّ الصوت على المعنى في رأي ابن جني؟ وسنتناول هذه الظاهرة فيما يأتي:

ج- دلالة الصوت على المعنى:

يبين (ابن جني) أنّ للصوت داخل الكلمة معنى خاصاً، حيث يقول في هذا الصدد: «ومن طريف ما مرّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلمُ بعدها، ولا يُحاطُ بقاصيها ازدحام الدال والتاء والطاء، والراء، واللام والنون، إذا مازجتهنّ الفاء على التقديم والتأخير فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنّها للوهن والضعف ونحوهما»²، وقد احتجّ لدلالة هذه الأصوات على الوهن والضعف بكلمات جاءت فيها، مثل «الدالف للشيخ الضعيف والشّيء التالف والدنف للمريض ومنه الطرف؛ لأنّ طرف الشّيء أضعفه، والطنف لما أشرف خارجاً عن البناء وهو أقرب إلى الضعف؛ لأنّه ليس له قوّة الرّاكب الأساس والأصل، وكذلك فالطنف العيب وهو أقرب إلى الضعف»³

انطلاقاً من أقوال (ابن جني) في (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني)⁴، يتبيّن لنا أنّ قوّة الصوت وضعفه تتعلّق بما يقابله من أصوات أخرى، فالصوت المفخّم أقوى من المرقّق وكذلك الصوت المجهور أقوى من المهموس، كما أنّ كلّ زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، كما

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص166.

² - المصدر نفسه، ج2، ص168.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص168.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص168.

في دلالة الصيغة الصرفية، وقد رأينا كذلك أنّ هناك بعض الأصوات في اللغة العربية التي تتميز بمعنى محدّد ومختصّ بها يدلّ عليها، كدلالة الزاء على التكرار، ودلالة الفاء على الوهن عند اقترانها ببعض الأصوات.

د - قوة اللفظ لقوة المعنى:

قدّم (ابن جني) الكثير من الأمثلة ليؤكد صحة ماذهب إليه، فيقول "...ومنه خَشُنَ واخْشَوْشَنَ، فمعنى خَشُنَ دون اخْشَوْشَنَ؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وكذلك أَغْشَبَ المكان، فإذا أرادوا كثرة الغُشْبِ فيه قالوا: اغْشَوْشَبَ، وكذلك الأمر في حَلَا وحَلُولَى وحَلَقَ واخْلُوقَ وغَدَنَ واغْدُونَ.¹ ومثله: فَعَلَ واَفْتَعَلَ، نحو قَدَرَ واَفْتَدَرَ، فاَفْتَدَرَ أقوى معنى من قولهم قَدَرَ²، وكذلك قولهم: رَجُلٌ جَمِيلٌ ووضيٌّ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وَضَاءٌ وَجُمَالٌ، فزادوا في اللفظ لزيادة المعنى.³ ومن هذا الباب صيغ المبالغة كالعَطَّار وما إليه، ككَذَّاب وسَرَّاق، ومنه سَكِينٌ، إنّما هو موضوع لكثرة تسكين الدّابح به، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى، العدول عن معتاد حاله وذلك فُعَال في معنى فَعِيل، وكذلك خُفَّافٌ من خَفِيف وفُلَّالٌ من قَلِيل وسُرَّاعٌ من سَرِيع.⁴

يتّضح لنا من هذه الأمثلة أنّ قوة اللفظ والمعنى تحدث لزيادة في بنية الكلمة، كما في "اقتدر" أو عند تكرار صوت معيّن في الكلمة، كما في "وضاء" و"جُمَال" / وغيرها من الأمثلة هذا ما يؤكد قول (ابن جني) بالصّلة الطّبيعيّة بين الدّال والمدلول، سواء أ كان الدّال صوتاً أم لفظاً، وممّن

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص267.

² - المصدر نفسه، ج2، ص268.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص268.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص270.

سار على نهج (ابن جني) في بعض ما ذهب إليه مجموعة من العلماء العرب القدماء نذكر منهم (ابن فارس)، إذ جعل الصّوت دليلاً على المعنى في ألفاظه خاصّةً، أطلق عليها مصطلح: (أسماء الأصوات) كما في: « أَح: إذ للهمزة والحاء أصل واحد، وهو حكاية السعال، وما أشبهه من عطس وغيظ، وكلّه قريب بعضه من بعض.»¹، وممّن ذهب إلى ذلك (أبي منصور النّعالبي)، إذ عرض في كتابه (فقه اللّغة وسرّ العربية) الكثير من الألفاظ التي تدلّ أصواتها على معانيها: " كاللدندنة إذ يتكلّم الرّجل كلامًا نسمع نغمته ولا نفهمه...الجأأة صوت الإبل لدعائها إلى الشّرب...والنّحنحة حكاية قول المستأذن والفخيخ صوت النّائم...والصّهيل صوت الفرس في أكثر أحواله."²، ولعلّ مقولات (النّعالبي) في هذا السّياق تكون سبقاً زمنياً لبعض من اللّغويين الغربيين الذين قالوا بمحاكاة بعض الكلمات في اللّغة لأصوات الطّبيعة كأن يصبح الزّئير اسماً للأسد.³

بناءً على هذه الأقوال، يمكننا القول إنّ (ابن جني) يُعدّ من اللّغويين الذين توسّعوا في دراسة مبحث الصّلة بين اللفظ والمعنى؛ لذلك بنى بعض اللّغويين العرب المعاصرين الكثير من آرائهم ونظريّاتهم حول الصّلة بين الدّالّ والمدلول على آراء (ابن جني)، نذكر منهم (محمّد المبارك) في كتابه (فقه اللّغة وخصائص العربية) حيث تناول فيه (القيمة التّعبيّريّة للحرف العربيّ)، مستفيداً في ذلك من آراء (ابن جني)، إذ رأى أنّ صوت الغين، يدلّ على الاستتار والغيبة والخفاء، كما في « غَابَ، وَغَارَ، وَغَاصَ وَغَالَ، وَغَامَ، وَغَمَدَ، وَغَمَزَ وَغَمَزَ وَغَرَبَ، وَغَشَّ، وَغَطَّ، كما ذهب إلى أنّ صوت النّون إنّما يدلّ على الظّهور والبروز، كما في نفثَ، ونفخَ، ونبتَ، ونزَعَ، ونجمَ.»⁴، كما ذهب (محمّد المبارك) إلى أنّ صوت (القاف) يدلّ على الاصطدام أو الانفصال " كما في قدّ،

¹ - ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، مصر، 1975م، ص21.

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص223-224-227.

³ - إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط6، 1978، ص69.

⁴ - محمد المبارك: فقه اللّغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط7، 1981م، ص105.

وَقَرَعَ، وَدَقَّ، وَشَقَّ، وَطَقَّ، وَالسَّيْنُ إِنَّمَا تُشِيرُ إِلَى اللَّيُونَةِ وَالسَّهْوَةِ، كَمَا فِي سَهْلٍ، وَسَلَمٍ وَسَلٍّ، وَمَسٍّ، وَمَلَمَسٍ، وَسَحَبٍ.¹

أما القسم الثاني من أقسام الدلالة عند (ابن جني) فهو "الدلالة الصناعية".

2- الدلالة الصناعية:

يُعدُّ (ابن جني) من أبرز العلماء اللغويين الذين اهتموا بالمباحث الصرفية وهي " دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبيان المعنى الذي تؤدّيه صيغها."²، وتقوم هذه الدلالة على ما تؤدّيه الأوزان الصرفية والصيغ العربية وأبنيته من معانٍ.³، فالدلالة الصرفية هي ما تحمله الصيغ والأوزان الصرفية من دلالات مختلفة، حيث يقول ابن جني في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: « اعلم أنّ كلّ واحدة من هذه الدلائل مُعْتَدٌ مُرَاعَى مُؤَثَّرٌ، إلّا أنّها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب فأقواهنّ الدلالة اللفظية ثمّ تليها الصناعية ثمّ تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض فمنه جميع الأفعال ففي كلّ واحدٍ منها الأدلّة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائلٍ من لفظه وصيغته ومعناه، وإنّما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها، ويخرج عليها ويستقرّ على المنال المعترزم بها فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمة

¹ - محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص105.

² - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص13.

³ - عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلّة الفكر العربي، العدد 26، 1982م ص80.

وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلاً بذلك في باب المعلوم والمشاهدة.¹، فالدلالة الصرفية أو

الصناعية هي دلالة البناء فدلالة قام بلفظه (بحروفه) دلالة وظيفية مطردة على القيام والحدث»²

يتّضح لنا ممّا سبق ذكره أنّ الدلالة الصناعية عند ابن جني أقوى من الدلالة المعنوية لأنّها تمثّل الصّورة الّتي يحملها اللفظ وتعبّر عن دلالتها فهي في حكم الدلالة اللفظية؛ لأنّ اللفظ يستلزمها حيث يرى (ابن جني) في هذا الصّدّد أنّ المصدر مجالّ مفتوح على الأزمنة الثلاثة فيقول: « وكذلك الضربُ والقَتْلُ: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمنة الثلاثة على ما نقوله في المصادر.»³، كما لاحظ (ابن جني) أنّ زيادة بعض الأصوات في أوّل الكلمات، أو أوسطها على الجذر الأصليّ للكلمة تحدث تغييراً في الدلالة « فصيغة (فَعَلَ) إذا زيدتْ الهمزة في أولها تحوّلت إلى صيغة أخرى هي (أَفَعَلَ) مختلفة الدلالة عنها ف (أَدْخَلَ) و(أَخْرَجَ) تجعل الفاعل مفعولاً و تفيد أنّ هناك من دفعه إلى الدّخول والخروج و(دَخَلَ) و(خَرَجَ) تفيد دخول وخروج الفاعل بمحض إرادته، فزيادة الهمزة كان لها تأثيرٌ على المعنى الصّرفي.»⁴، كما رأى أنّ زيادة الألف في وسط الكلمة تعطي دلالة جديدة، وهي المشاركة في الفعل من اثنين أو أكثر لا من واحدٍ كما أنّ زيادة الهمزة في الصيغ قد تفيد أنّ الشّيء وصلَ غايته، يقول في ذلك: « ويكون أيضاً للبلوغ، نحو أَحْصَدَ الزَّرْعُ، وَأَرْكَبَ الْمَهْرُ، وَأَفْطَفَ الزَّرْعُ، ولغير ذلك من المعاني، وأمّا فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً نحو ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا، وَشَاتِمٌ جَعْفَرٌ بِشْرًا.»⁵

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص100.

² - عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص80.

³ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص101.

⁴ - عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، ص82.

⁵ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص224.

فزيادة الهمزة غيرت دلالة الفعل، فقولنا مثلاً: (أَحْصَدَ الزَّرْعُ) عنيماً بذلك أَنَّ الزَّرْعَ قد نَضَجَ وَحَانَ وقت حصاده، " ومثل ذلك في باب فَعَلَ وَفَعَّلَ نحو قَدَرَ وَفَعَّلَ، فافْتَدَرَ؛ أي: معنى قولهم: قَدَرَ... قال الله سبحانه وتعالى: ﴿أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ﴾ (سورة القمر الآية 42)، فمُقْتَدِرٌ هنا أَوْفَقٌ من قَادِرٍ من حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ، وعليه عندي قول الله عز وجل:

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (سورة البقرة، الآية 286)، وتأويل ذلك أَنَّ كسب الحسنة

بالإضافة إلى اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر؛ وذلك لقوله عز اسمه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ

فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا تُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ (سورة الأنعام، الآية 160) أفلا

ترى أَنَّ الحسنة تصغر بإضافتها إلى أجزائها صغر الواحد إلى العشرة، ولَمَّا جاء جزاء السيئة إنّما هو بمثلها لم تحقر إلى الجزء عنها، فعلم بذلك قوة فعل السيئة عن فعل الحسنة؛ ولذلك قال تبارك

وتعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ (سورة

مريم، الآية 90)، فإذا كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عظم قدرها فحَمَ لفظ العبارة عنها فقليل: لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، فزيد في لفظ فعل السيئة وانتقص من

لفظ فعل الحسنة.¹

يتّضح لنا من خلال هذه الأمثلة الكثيرة التي ساقها (ابن جني) أنّها تشرح معنى المبالغة وقد توسّع في مبحث الدلالة الصناعية، إذ ذكر كذلك أَنَّ لحروف المضارعة وظيفة دلالية أخرى وهي الدلالة على الفاعل في (أَفْعَلَ) التي تعني أَنَّ الفاعل هو متكلم مفرد؛ لوجود الهمزة، كما أَنَّ

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص244.

(التاء) في (تَفْعَل) دليل على أَنَّ الفاعل مفردٌ مذكرٌ مخاطب، أو غير ذلك بحسب السّياق، و(الياء) في (يَفْعَل) دليل على أَنَّ الفاعل مفردٌ مذكرٌ غائب، حيث يقول (ابن جني): «يدلّل على تمكّن المعنى في أنفسهم - العرب - وتقدّمه للفظ عندهم تقديمهم لصرف المعنى في أول الكلمة، ولذلك لقوة العناية به فقدّموا دليله ليكون ذلك إمارة لتمكّنه عندهم، وعلى ذلك تقدّمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كلّ دلائل على الفاعلين، من هُمْ، وما هُمْ، وكَمْ عدّتهم، نحو: أَفْعَلْ وَتَفْعَلْ وَتَفْعُلْ وَيَفْعُلْ»¹

يتبيّن لنا ممّا سبق من أمثلة، أنّ زيادة صوت على الصّيغة الصّرفية يعطيها دلالة جديدة، حيث يحولها إلى صيغة مغايرة تفيد المبالغة، كما رأينا أنّ زيادة صوت (التاء) إلى صيغة (فَعَلَ) حولها إلى صيغة أخرى وهي (افْتَعَلَ) أقوى منها من حيث المعنى؛ لأنّ "افْتَنَزَ" أقوى من "قَدَرَ" و"مُقْتَدِرٌ" أقوى، و"اكتسبت" أقوى من "كسب" في المعنى، وكلّ صيغة تتاسب المعنى الذي وُضع لها.

ننتقل في المطلب الآتي إلى دراسة الدلالة المعنويّة:

3- الدّالة المعنويّة:

يركّز (ابن جني) في هذا القسم من الدّالة على تحديد الفعل لخصائص وسمات فاعله من حيث العدد والجنس؛ لأنّ «الفعل يحدّد سمات الفاعل الدّاتية، والانتقائيّة الأساسيّة والعرضيّة، وذلك من جهة دلّالته، ويعرف ذلك بطريق الاستدلال فيتحّدّد جنس الفاعل وعدده وحاله ليس من الصّيغة الفونولوجيّة للفعل بل من مؤشّرات خارجة عن الفعل»²، وهو هذا السّياق: «ألا تراك حين تسمع

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص244-245.

² - إنعام محمّد عيسى: علم الدّالة، ص260.

(ضَرَبَ) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تتظر فيه بعد، فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من وضع مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلّ مذكر يصح منه الفعل مجملاً غير مفصّل.¹

نلاحظ من خلال هذا القول، أنّ (ابن جني) يرصد الخصائص والسمات الدلالية للفعل، والتي يتم على أساسها تحديد سمات الفاعل، وهذه " السمات المعنوية التي رصدها (ابن جني) في هذا المقام، يمكن على ضوءها وضع نسق تعريفي لفئة (الفاعل) تخصّ كلّ فعل من اللسان العربي كالاتي:

- فعل يلزم فاعل مكوّناته الذاتية والانتقائية: حاله، جنسه.

-فعل يلزم فاعل مكوّناته الذاتية والانتقائية: عدده - تعيينه.²، فالسمات الدلالية للفعل تبين نوع الفاعل الذي يستلزمه ذلك الفعل، ومثال ذلك الفعل « ضارب، وهو ذو صيغة مورفولوجية مختلفة يمكن توضيح سماته على النحو الآتي:

1-الدلالة اللفظية (الحدث).

2-الدلالة الصناعية (زمن الماضي).

ضارب: فاعل (على الدلالة المعنوية مكوّنات الفاعل خاصّة العدد).

3-الدلالة المعنوية دلالة إضافية (المشاركة في الحدث).³

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص89-99.

² - إنعام محمّد عيسى: علم الدلالة، ص260.

³ - المرجع نفسه، ص260.

كما مثّل (ابن جنّي) لذلك في القول السّابق بالفعل: (ضَرَبَ) الذي يحمل دلالة لفظيّة وهي دلالاته على فعل الضّرب (الحدث)، ودلالة صناعيّة، فوزنه الصّرفي هو: "فَعَلَ" الذي يدلّ على زمن الماضي، أمّا دلالاته المعنويّة فهي وجود فاعل معيّن له دور في حدث الضّرب يتمّ تعيينه، قد يكون زيدًا أو عمرًا أو غير ذلك، كما يكتسب اللفظ معان تختلف باختلاف الصّيغة الاشتقاقية له وقد درس (ابن جنّي) موضوع الاشتقاق والذي سنعرضه في المبحث الآتي من هذا الفصل:

المبحث الثاني: الاشتقاق عند (ابن جني)

يُعدّ (الاشتقاق) من أهمّ الظواهر والمركّزات اللّغوية التي تزيد اللّغة العربيّة ثروةً وغنى حيث يجعلها متجدّدةً ومسايرةً لكلّ العلوم؛ لأنّه يمثّل الوسيلة التي نعرف بها أصول الكلمات وفروعها والعلاقات التي تربط بينها، إضافةً إلى معرفة طرق صياغة الكلمات بعضها من بعضٍ فالاشتقاق من الوسائل التي تثرّي اللّغة العربيّة، وقد حظي موضوع الاشتقاق بالبحث والتأليف، ونذكر بعضاً من المؤلّفات فيما يأتي:

- " كتاب الاشتقاق، لأبي عليّ محمّد بن المستنير بن أحمد: المعروف بقطرب (ت206هـ).
- كتاب الاشتقاق، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة: المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ).
- كتاب اشتقاق الأسماء لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت231هـ).¹ وغيرها من الكتب التي لا يسع المقام لذكرها.

وقد جاء موضوع الاشتقاق متشعباً في كتاب (الخصائص)، إذ لم يفرد له (ابن جني) باباً

خاصّاً بل تكلم عنه في مجموعة من الأبواب، ويعدّ (ابن جني) من علماء اللّغة البارزين

والمختصّين في موضوعي الصرّف والاشتقاق، وقبل أن ندرس مبحث الاشتقاق عنده لابدّ من

تعريفه لغةً واصطلاحاً:

أ- لغة: الاشتقاق بمفهومه اللّغوي مأخوذ من "مادة (ش.ق.ق)، إذ نقول بيدٍ فلانٍ شقوقٌ وشقاق

الجلد من البرد وغيره وهذا في اليدين والوجه... واشتقاقُ الكلام: الأخذُ فيه يميناً وشمالاً، واشتقاقُ

¹ - ينظر: أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي: اشتقاق الأسماء، حقّقه وقَدّم له ووضع فهرسه: رمضان عبد التّوّاب، وصلاح الدّين الهادي، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (1400هـ-1980م)، ط2 (1415هـ-1994م)، ص46.

الحرف من الحرف: أَخَذَهُ مِنْهُ، ويقال: شَقَّقَ الْكَلَامَ إِذَا أَخْرَجَهُ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ وفي حديث البيعة: تَشْقِيقُ الْكَلَامِ عَلَيْكُمْ شَدِيدٌ؛ أَيِ: التَّطَلُّبُ فِيهِ لِإِخْرَاجِهِ أَحْسَنَ مَخْرَجٍ وَاشْتَقَّ الْخَصْمَانِ وَتَشَاقَّا: تَلَاَحَا وَأَخَذَا فِي الْخَصُومَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا مَعَ تَرْكِ الْقَصْدِ وَهُوَ الْإِشْتِقَاقُ.¹، فالاشتقاق في اللغة هو أخذ الكلام بعضه من بعض.

ب- (اصطلاحاً): يَعْرِفُهُ (أحمد بن فارس) بقوله: «أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن اللغة العرب قياسيًّا، وأنَّ العرب تشتقُّ بعض الكلام من بعض، وأنَّ اسم الجنِّ مُشتقٌّ من الاجْتِنَانِ، وأنَّ الجِيم والنُّون تدلَّانِ أَبَدًا عَلَى السَّتْرِ، تقول العرب للذَّرْعِ جُنَّةٌ وَأَجَنَّةُ اللَّيْلِ، وهذا جَنِينٌ؛ أَيِ: هُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَوْ مَقْبُورٌ، وَأَنَّ الْإِنْسَ مِنَ الظَّهْرِ، يَقُولُونَ: أَنْسْتُ الشَّيْءَ: أَبْصَرْتُهُ، وَعَلَى هَذَا سَائِرُ كَلَامِ الْعَرَبِ، عِلْمُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ، وَجَهْلُهُ مِنْ جَهْلٍ، فَقُلْنَا: فَإِنَّ الَّذِي وَقَفْنَا عَلَى أَنَّ الْاجْتِنَانِ السَّتْرُ هُوَ الَّذِي وَقَفْنَا عَلَى أَنَّ الْجِنَّ مُشتقٌّ مِنْهُ.»²

نلاحظ وجود ارتباط بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للاشتقاق؛ لأنَّ كلاً منهما يشير إلى: أَخَذَ صَيْغَ الْكَلِمَاتِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ مَعَ اتِّفَاقِهَا فِي الْمَعْنَى وَالْحُرُوفِ الْأَصُولِ.

ويعرفه (السيوطي) بأنَّه: «عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى؛ بحيث تظلَّ الفروع المولدة متصلة بالأصل.»³؛ أَيِ: أَنَّ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ يَبْقَى مُرْتَبِطًا بِمَعَانِي الصَّيْغِ الْإِشْتِقَاقِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ لِلْفِظِ.

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ش.ق.ق).

² - ابن فارس: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 57.

³ - السيوطي: المزهري في اللغة، ج 1، ص 160.

أما (صباحي الصالح) - وهو من اللغويين المحدثين - فيعرّف الاشتقاق بأنّه: « توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادّتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاصّ الجديد.¹ »

يتبيّن لنا من خلال هذه التعاريف الاصطلاحية للاشتقاق أنّ معناه هو أخذ لفظٍ من آخرٍ مع تناسبٍ بينهما في المعنى، وحدث زيادة في اللفظ ينتج عنه زيادة في المعنى الأصلي وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق، وقد اهتمّ (ابن جني) بمبحث الاشتقاق؛ لأنّه من المباحث الدلالية الأوسع نطاقاً في مجال الاستعمال اللغوي، وقد قسمه إلى قسمين: الاشتقاق الكبير والاشتقاق الصغير، إذ نجده يقول: " إنّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير.² "

ونلاحظ وضعه لكلمة (عندي) التي تشير إلى أنّ الاشتقاق عند (ابن جني) يختلف عمّا ذكره علماء اللغة ممّن سبقوه، وقد صرّح بهذا في كلامه عن الاشتقاق الأكبر بقوله: « هذا موضع لم يُسمّه أحدٌ من أصحابنا، غير أنّ أبا عليّ - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه مع اعوزاز الاشتقاق الأصغر، لكنّه مع هذا لم يُسمّه وإنّما كان يعتاده عند الضرورة ويستريح إليه، ويتعلّل به وإنّما هذا التقليل لنا نحن.³ »

انطلاقاً من هذا يمكننا القول أنّ (ابن جني) ينسب وضع مفهوم الاشتقاق الأكبر لنفسه، وأنّه لم يسبقه إليه أحد، غير أنّ (أبا علي الفارسي) كان يستعين به عند حاجته إليه لكنّه لم يسمّه؛ وهذا ما يؤكّد لنا القول بريادة (ابن جني) في التأسيس لمفهوم الاشتقاق الأكبر؛ وذلك بدلالة قوله على سبيل

¹ - صباحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص 174.

² - ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 135.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 135.

الحصر: «...وإنما هذا التّقليب لنا نحن.»¹ ، ويبدأ (ابن جني) بتعريف مصطلح "الاشتقاق الصّغير" بقوله: « فالصّغير ما في أيدي النّاس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى السّلامَة في التّصريف نحو: سلّم، ويسلّم، وسالِم، وسلّمانّ وسلّمى والسّلامَة والسّليّم: اللّديعُ، أطلق عليه تفاوُلاً بالسّلامَة.»²

يتّضح لنا أنّ (ابن جني) يرجع مفهوم (الاشتقاق الصّغير) إلى وجود عدّة أبنية تختلف في صيغها، ولكنّها تعود إلى أصل ومعنى واحد، فالرّابط بين تلك الصّيغ المختلفة هو المعنى الجوهرى -لذلك أدرجنا مصطلح (الاشتقاق) ضمن المصطلحات الدّلالية- وقد تحدث زيادة في المعنى الأصلي، تحيل إليه إحدى الصّيغ المشتقة وبالتالي يحمل اللفظ المشتقّ دلالتين وهما: دلالة أصلية، وهي دلالة اللفظ الأصلي الذي اشتقّ منه ودلالة إضافية، وهي الصّيغة الصّرفية التي تُقَل اللفظ إليها، ومثال على ذلك الأصل (م ر ض) فإذا أكملنا فيه الاشتقاق الصّغير، ينتج عنه الصّيغ الاشتقاقية الآتية: مَرَض، مَرَضٌ، تَمَارَض، مَارِضٌ، مَرِضٌ، مَرِضٌ، حيث نلاحظ اختلاف الدّلالة الناتجة من صيغة إلى أخرى، فمثلاً الصّيغة (مَرِض) تدلّ على حدوث المَرَض بالشّخص في الزّمن الماضى، أمّا (تَمَارَض) فهي تعني (تظّاهر) الشّخص بالمَرَض، ولكنّه ليس مريضاً في حقيقة الأمر، بخلاف صيغة (مَرِض) التي تدلّ على كثرة المَرَض؛ لأنّها صيغة مبالغة.

بناءً على هذه الدّلالات المختلفة التي زيدت على الأصل (م ر ض)، يتّضح لنا أنّ تلك الصّيغ المتنوّعة قد اكتسبت معانيها من الاشتقاق الصّغير، ولكنّها تجتمع كلّها على مضمون واحد ودلالة عامّة واحدة وهي "المرض"، أمّا دلالتها الخاصّة فتختلف من صيغة اشتقاقية إلى أخرى كما

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص135.

² - المصدر نفسه، ج2، ص136.

رأينا، فالاشتقاق الصَّغير عند (ابن جني) هو الذي ينحصر في مادة واحدة تحتفظ بترتيب حروفها، ويقول بعد عرضه للاشتقاق الصَّغير: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد.»¹، وقد ذكر هذا في حديثه عن الفصل بين الكلام والقول، حيث تعرّض للحديث عن الجذر الواحد وكلّ تقليباته الدائرة في قالب دلاليّ واحد، لا تخرج عنه ولا ترجع إلّا إليه حيث يقول: «فإنّ هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه، وستراه فتجده طريقاً غريباً ومسلّكاً من هذه اللغة الشريفة عجباً.»²، ففي هذا المقام تحدّث (ابن جني) عن تقليبات الجذرين: (ق و ل) و (ك ل م) و بيّن اشتراكهما مع بعضهما بعض في معنى واحد عامّ، ويؤكد ذلك بقوله: "إنّ معنى (ق و ل) أين وُجدت، وكيف وقعت من تقدّم حروفها على بعض وتأخّره عنه إنّما هو للخوف والحركة، وجهات تراكيبها الستة مُستعملة كلّها لم يهمل منها شيء وهي: (ق و ل)، (ق ل و)، (و ق ل)، (ل ق و)، (ل و ق)، (و ل ق)، فهي بجميع تقاليبها تعود إلى معنى الإسراع والخفة.»³، كما يضرب (ابن جني) مثالا لذلك بأصول (ك ل م)، وتقاليبها الستة فيرى أنّ (ك م ل)، و(ك ل م)، و(م ك ل)، و(م ل ك) و(ل ك م)، و(ل م ك) جميعها تعود إلى معنى القوة والشدّة وإن اختلفت صور تقاليبها، ومنه أيضاً قولك (ج ب ر) فهي أينما وقعت دلّت على القوة والشدّة مهما تغيّرت صورها التقليبية.⁴

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص136.

² - المصدر نفسه، ج2، ص136.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص136-137.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص137.

يتبين لنا أنّ (ابن جني) يرى أنّ الغاية من التّقلّيبات الجذريّة للكلمات هو الوقوف على المعاني المشتركة بين تلك الجذور المؤلفة للغة، كما يبيّن أوزان بعض الكلمات التي قد يصعب ردها إلى أصولها الاشتقاقية وجعلها في حقل واحد وبالتالي تردّ كلّ كلمة إلى جذرها ومعرفة الأصول والفروع التي تُصاغ وفقها الكلمات، فتلك التّقلّيبات الستّة التي ذكرها ترجع جميعها إلى أصل ومعنى واحد، ويذهب (ابن جني) إلى أنّ كلّ لفظ اشتقّ من هذه التّقلّيبات الستّة يتفق معناه مع الدّلالة العامّة التي تتدرج ضمنها كلّ تلك الأصول، ومن هنا نجد أنّ (ابن جني) يقدّم الاشتقاق الأكبر في الرّتبة والأهميّة على الاشتقاق الصّغير، « فقد يتقارب أصلاه في التّركيب بالتّقديم والتّأخير من غير أن يكون أحدهما مقلوباً عن صاحبه، كقولهم: (جَذَبَ)، (جَبَذَ) ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنّهما جميعاً يتصرّفان تصرّفاً واحداً، نحو: جَذَبَ، يَجْذِبُ، جَذْباً فهو جَازِبٌ، والمفعول مَجْدُوبٌ، فإن جَعَلْتَ مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنّك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر.»¹

ف (ابن جني) لا يمنع تقلّيب أحد الأصلين (جَذَبَ) أو (جَبَذَ) على جهاته الست بشرط أن يعلم أصل هذه الوجوه حيث يقصد بالتّقلّيب، إمّا (جَذَبَ) أو (جَبَذَ) على أن يكون كلّاً منهما أصلاً بذاته لأنّه عند تقلّيب المادّة على وجوها الممكنة قد يقع التباس مادّة بمادّة أو يختلط أحد الأصول بغيره، فبتقلّيب كلمة من كلمات اللّغة نحصل على مفرداتٍ جديدةٍ لها دلالاتها المقصودة، حيث يكون بين الكلمتين تناسبٌ في المعنى واتّفاقٌ في الأحرف الأصليّة دون أن يكون ترتيب بين تلك الحروف، مثل: (حَمَدَ، مَدَحَ) و (كَلَمَ، لَكَمَ)، إذ نلاحظ أنّ هذه المفردات المشتقة تبقى مرتبطة بالمعنى الأصليّ كيفما اختلف ترتيب أصواتها؛ وهذا ما يمدّ اللّغة العربية بثروة مفرداتيّة كبيرة.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص71-72.

ننتقل بعد عرض مفهوم الاشتقاق عند (ابن جني) وأقسامه إلى دراسة ظاهرتين دلالتين
تُعدّان من أبرز المباحث الدلالية، وهما: التّرادف والمُشترك اللفظي في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: العلاقات الدلالية

1- الترادف:

ذهب (ابن جني) إلى القول بوجود الترادف في اللغة العربية، وذلك في باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني): « هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم خُلِقَ الإنسان فهو فعلٌ من خَلَقْتُ الشيء؛ أي مَلَسْتُهُ ومنه صخرة خَلَقَاءَ للمساء، ومعناه أن خَلَقَ الإنسان هو ما قُدِرَ له ورُتِبَ عليه، فكأنه أمرٌ قد استقرَّ وزال عنه الشكُّ، ومنه قولهم في الخبر: قد فرغ الله من الخلق والخلق.»¹

يتضح لنا من قول (ابن جني) أن الكلمات المترادفة، وإن اختلف جذرها اللغوي فهي في الأصل ترجع إلى معنى واحد، ويمثل لذلك بمفردات: الخليفة، والطبيعة، والنحية، والغريزة والنقيبة والضريبة، والنخيرة، في قوله: « وقد كثرت فعيلة في هذا الموضع، وهو قولهم: الطبيعة وهي من طَبَعْتُ الشيء؛ أي: قَرَرْتُهُ على أمر ثبت عليه، كما يُطْبَعُ الشيء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله، ومنها النحيطة وهي: فعيلة من نَحَتُ الشيء؛ أي: مَلَسْتُهُ وقَرَرْتُهُ على ما أردته منه، فالنحيطة كالخليفة: هذا من نَحَتَ، وهذا من خَلَقَ، ومنها الغريزة وهي فعيلة من غَرَزْتُ كما قيل لها طبيعة؛ لأنَّ طَبَعَ الدرهم ونحوه ضَرَبَ من وَسَمِهِ وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصورة، وذلك استكراهاً له وغمر عليه كالطبع، ومنها النقيبة وهي فعيلة من نَقَبْتُ الشيء وهو نحو من الغريزة، ومنها الضريبة وذلك أن الطبع لابدّ معه من الضرب؛ لِتَثْبُتَ له الصورة المُرَادَة، ومنها النخيرة هي فعيلة من نَخَزْتُ الشيء؛ أي: دَقَّقْتُهُ ومنه المِنْحَاز: الهاوون؛ لأنّه موضوعٌ للدفع به

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص109.

والاعتماد على المدقوق قال: ينحزن من جانبيها وهي تتسلب؛ أي: تضرب الإبل حول هذه الناقة للحاق بها وهي تسبقهن وتتسلب أمامهن...»¹، كما يذكر (ابن جني) العديد من الأمثلة والتي منها: السَّجِيحة، والطَّبِيعَة، والسَّليقة، وهي كلها مفردات متلاقية في معانيها، حيث تجتمع على معنى الخلق " فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية والمعاني مع ذلك متلاقية ومن ذلك قولهم: صَبِيَّ وصَبِيَّة، وطفْل، وطفلةٌ وغلَامٌ، وجارية، وكلّه للين والانجذاب وترك الشدّة والاعتياص، وذلك أنّ صَبِيًّا من صَبَوْتُ إلى الشَّيء إذا ملْتُ إليه ولم تستعصم دونه، وكذلك الطَّفل هو من لفظ طفلت الشَّمس للغرب أي: مالت إليه وانجذبت نحوه، ألا ترى إلى الشَّمس وقد كادت تكون دنفًا يصف ضعفها وإكبابها وعلى هذا قالوا له: غلام؛ لأنّه من الغلطة وهي اللّين وضعفة العصمة...»²، فكلّ هذه الأمثلة التي ذكرها (ابن جني) - واقتصرنا على بعضها - تدلّ على إدراكه لظاهرة التّرادف التي تُعدّ من الظواهر اللّغويّة الدّلاليّة، وقد لاحظنا أنّه لم يذكر مصطلح "التّرادف" في كتاب الخصائص ولكنّه أشار إليه بمصطلح: (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، والذي قصد به: وجود عدّة أسماء تشترك في معنى واحد؛ أي: "أنّك تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث في أصل كلّ منها فنجد مفضي المعنى إلى معنى صاحبه."³، ومثّل لذلك بالكثير من الكلمات التي حلّلتها في حقل (الطَّبْعُ والخُلُق)، ويرى أحد الباحثين المحدثين في هذا الصّدّد أنّ الخلاف حول ظاهرة التّرادف لم يكن له وجود بين رواة اللّغة وجامعيها في القرن الثّاني الهجري وإنّما كانوا يسلمون بوجوده في اللّغة، ولا يرونه محلًّا لنزاع أو جدلٍ.⁴، حيث يبرّر موقفه هذا بقول

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 150.

² - المصدر نفسه، ص170.

³ - المصدر نفسه، ص220.

⁴ - إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 2003م، ص151..

(السيوطي): « وفي الجمهرة: قال أبو زيد قلت لأعرابي ما المحنَّبُطِي؟ قال: المُتَكَأِي؟ قال: المتَّارِف، قلت: ما المتَّارِف؟ قال: أنت أحمق.¹»

يتبيّن لنا من خلال هذا النصّ أنّ (أبا زيد الأنصاري) لا ينكر وجود ألفاظٍ عديدة تعبّر عن معنى واحد؛ لأنّه لا يرى غضاضةً في أن يعبّر على المعنى الواحد بأكثر من لفظٍ بل كان فيما يظهر أنّ الأعرابي قد يحتفظ في ذاكرته بألفاظ عدّة للتعبير عن معنى واحد.²

وقد كان (ابن جني) من أبرز اللّغويين الذين حاولوا إثبات التّرادف في اللّغة العربيّة لاحتجاجه بالكثير من الأمثلة في هذا السّياق، كما صرّح (ابن جني) بكثرة التّرادف في اللّغة العربيّة في قوله: " ووجدتُ في اللّغة من هذا الفنّ ما لا يكادُ يُحاطُ به، ولعلّه لو جمع أكثره لجاء كتابًا ضخماً وقد عرفت طريقه، فإذا مرّ بك شيءٌ منه فتقبّلْهُ، وأنسُ به، فإنّه فصلٌ من العربيّة لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأنسِ بها والفقاهاة فيها.³" فقد جعل (ابن جني) من ظاهرة التّرادف سبباً في ثراء اللّغة العربيّة وشرفاً لها، ولم يغفل عن إبداء رأيه والرّد على من أنكر التّرادف من اللّغويين العرب بأنّ التّسمية الموضوعية للألفاظ قد تخفى علينا لبعدها التّاريخي: « نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التّسمية كثيراً ما تخفى علينا لبعدها في الزّمان عتاً، ألا ترى إلى قول سيبويه: "أو لعلّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"، يعني أن يكون الأوّل الحاضر شاهد الحال، فعرف السّبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التّسمية، والآخر -لبعده عن الحال- لم يعرف السّبب للتّسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته قد رفع عقيرته، فلو ذهب تشتقّ هذا، بأن تجمع بين معنى

¹ - السيوطي: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص413.

² - إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربيّة، ص151.

³ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص312.

الصَّوت وبين معنى (ع ق ر) لَبَعَدَ عنكَ وتعسَّفت، وأصله أَنَّ رجلاً قُطِعَتْ إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته، فقال النَّاس: رفع عقيرته.¹

يبين لنا (ابن جني) من خلال قوله دور الاشتقاق اللغوي في معرفة أسباب تسمية بعض الألفاظ التي بَعُدَتْ في التاريخ عنَّا، وقد مثَّل لذلك بالجمع بين (معنى الصوت) ومعنى قول: «رفع عقيرته» حيث نجد معنى (عقيرة) في معجم (لسان العرب)، كالاتي: «...وعقيرة الرجل صوته إذا غنى، أو قرأ، أو بكى، وقيل أصله أَنَّ رجلاً عُقِرَتْ رجله فوضع العقيرة على الصَّحِيحة وبكى عليها بأعلى صوته فقل: رفع عقيرته ثم كثر ذلك حتَّى صَيَّرَ الصوت بالغناء عقيرة...»²، فالأصل في استعمال مادة (ع ق ر) هو الدَّلالة على الصوت المرتفع كالصَّراخ، لكننا نلاحظ أَنَّ سبب التَّسمية أو أصل الوضع بين الاسم والمسمَّى غير واضح وغير معلَّل؛ لذلك صارت تُطلق للدَّلالة على من رفع رجله على الرِّغم من دلالتها الأولى على الصوت، وبهذا يتبيَّن لنا انتقال دلالة لفظ (عقر) من الاستعمال الحقيقي إلى الاستعمال المجازي، كما ذكر (ابن جني) أَنَّ التَّرادف يحدث في الصَّيغ الصَّرفية، بقوله: «كما أَنَّ همزة النِّقل في (أَفْعَلْتُ)، وتكرير العين في (فَعَّلْتُ) يأتیان لنقل الفعل وتعديته، نحو: قامَ وأَقَمَّته وقَوَّمَّته وسارَ وأسَرَّته، وسَيَّرَّته»³، فعند زيادة الهمزة في الفعل أو تضعيف عينه، يبقى المعنى واحداً في اللَّفظين وهو (القيام) في قولنا مثلاً: (قامَ، وأَقَمَّته، وقَوَّمَّته) وفي نهاية باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)، يركِّز (ابن جني) على هذا الباب ويشيد بأهميته الكبيرة في اللُّغة ويدعو إلى الحرص عليه، كما يردِّ فيه على من أنكر وقوع التَّرادف في اللُّغة العربيَّة بحجَّة أَنَّ اللُّغة توقيف «وَأَنَّ واضعها عزَّ وجلَّ حكيمٌ لا يمكن أن يضع للمعنى

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص67، وينظر: المصدر نفسه، ج1، ص249.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (عَقَر).

³ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص242.

الواحد أكثر من لفظ واحد»¹، بقوله: " وهذا بابٌ إنّما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجرّدة من الألفاظ...فتفتنّ له، وتأنّ لجمعه فإنّه يؤنّفك ويُفيء عليك وييسط ما تَجعّد من خاطرك ويُريك من حِكَم الباري - عزّ اسمه - ما تقف تحته، وتسلم لعِظَم الصنعة فيه، وما أودعته أحضانه ونواحيه."²

يتّضح لنا ممّا قاله (ابن جني) أنّه عكس نظرته إلى التّرادف، حيث رأى أنّه من بديع حكمة الله عزّ وجلّ وليس منافياً لوضع اللّغة، كما نستنتج من كلامه حول هذه الظّاهرة اللّغوية أنّ التّرادف سمة بارزة وخاصيّة من خصائص اللّغة العربيّة، وأصلّ من أصولها لتعدّد اللّهجات والقبائل، إذ جعل التّرادف دليلاً على شرف اللّغة العربيّة عند البحث في جذورها وأصولها، لكن يتبيّن لنا من خلال رأيه أنّه يبالغ في الجانب التّجريديّ أكثر من الحسّي الواقعيّ؛ لأنّ (ابن جني) حاول إعادة معاني الألفاظ التي يراها مترادفةً إلى حقلٍ معجميّ واحدٍ؛ لذلك نراه يحاول أن يجمع بعض المفردات في حقل دلاليّ واحد، في مثل ردّه لألفاظ الخلق والطّبع إلى اللّين والانجذاب وترك الشدّة والاعتياص، وقد وضع علماء اللّغة المحدثين شروطاً لحدوث ظاهرة التّرادف في اللّغة العربيّة، نذكر منها:

1- أن يكون من لغة واحدة، لا من لغاتٍ متعدّدة وقد ذكر ذلك الأصفهاني.³

2- " أن يتفق اللفظان تماماً في المعنى على الأقلّ في ذهن الكثرة، مع اتحاد العصر: فلا ترادف بين الشّيء وصفته، ولا بين الحقيقة والمجاز، ولا بين الألفاظ المتباينة بالتفاضل أو التّواصل

¹ - ينظر: السيوطي: المزهري في علوم اللّغة، ج1، ص385.

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص135.

³ - السيوطي: المزهري، ج1، ص405.

كالسّود والبياض، والسّيف والصّارم.¹، ولا " بين الحدّ والمحدود؛ لأنّ الأوّل يفيد الفصل والثّاني يفيد الماهيّة إجمالاً، ولا بين الحدّ والرّسم، للدّلالة على الذاتيات والثّاني على العرضيّات.²، واشترط بعض اللّغويين المحدثين ضرورة الاتّحاد في البيئّة اللّغويّة، والانتساب للهجات بينها ترابط قويّ فإذا: " دلّت نصوص اللّغة على أنّ تلك الفروق طفيفة، لا يصحّ أن تعدّ من المترادفات؛ لأنّ شرط التّرادف الحقيقيّ هو الاتّحاد التامّ في المعنى.³

فالاتّفاق التامّ في المعنى يقتضي عدم وجود أيّة فروقٍ دلاليّةٍ بين الألفاظ التي يُقال بترادفها، فإنّ وُجدت لم تصلح هذه الألفاظ أن نقول عنها مترادفة، أمّا الاتّحاد في البيئّة اللّغويّة؛ وذلك أن تكون الكلمتان التي يُقال بترادفهما تُستعملان في لهجة واحدة: " فهو أن يكون للرّجل الواحد في البيئّة الواحدة الحرّيّة في استعمال كلمتين، أو أكثر في معنى واحد يختار هذه حيناً ويختار تلك حيناً آخر، وفي تلك الحاليتين لا يكاد يشعر بفرقٍ بينهما إلّا بمقدار ما يسمح به مجال القول أو الأسلوب.⁴

ويُعدّ تعدّد اللّهجّات من أكثر الأسباب التي أدّت إلى حدوث التّرادف، فللهجة قريش تضمّنت الكثير من مفردات القبائل الأخرى، وقد ذهب إلى هذا الرّأي (ابن جني) و(ابن فارس)، حيث يذهب (ابن جني) إلى القول: " وكلّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا وهذا غالب الأمر.⁵

¹ - السيوطي: المزهري، ج1، ص268، وينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص213.

² - توفيق محمد شاهين: المشترك اللّغوي نظرياً وتطبيقياً، مطبعة الدعوة الإسلاميّة، القاهرة، ط1 (1400هـ-1980م)، ص217.

³ - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص213.

⁴ - المرجع نفسه، ص178.

⁵ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 174، 374.

نستنتج أنّ (ابن جني) يرجع سبب تساوي اللفظين في لغة العربيّ إلى أحد الأمرين: إمّا أنّها من لغة قومه، وهو الأرجح، أو أنّ اللفظ كثير الاستعمال على لسان قومه، والألفاظ قليلة الاستعمال راجعة إلى قوم آخرين.

أمّا (ابن فارس) فيقول في هذا السياق: « كانت وفود العرب من حجاجها وغيرهم يفدون إلى مكّة، ويتحاكمون إلى قريش مع فصاحتها، وحسن لغتها ورقة ألسنتها فإذا أنتهم الوفود من العرب يتخيرون من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلائقهم التي طبعوا عليه.¹ »، وإذا تعدّدت الألفاظ الدالة على المعنى الواحد في لسان العرب، فإنّ (ابن جني) يرى أنّها لغات متعدّدة لقبايل مختلفة اجتمعت لأسباب، فقد جعل اختلاف اللغات سببا رئيسيّا في حدوث كثير من المترادفات واشترط أن يكون التّرادف من لغة واحدة، ومن أسباب التّرادف التي ذكرها اللّغويون كذلك: اتحاد العصر²؛ وذلك لأنّ التطوّر الدّالي للكلمات عبر العصور قد يضيف إليها دلالات جديدة فتتغيّر مفاهيمها مع مرور الزّمن؛ لذلك تكتسب معاني جديدة تميّزها عن غيرها من الكلمات.

ننتقل بعد عرض مفهوم التّرادف وأسبابه عند (ابن جني)، إلى ظاهرة دلاليّة أخرى تختلف اللّغويون حول وقوعها في المطلب الآتي:

¹ - ابن فارس: الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، ص 33-34.

² - إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربيّة، ص 179.

3-المشترك اللفظي عند (ابن جني):

يُعدّ المشترك اللفظي في اللغة العربية « بكثرة علامة عليها وخصيصة»¹، حيث يقول (ابن جني) في هذا السياق -في مقدّمة حديثه عن تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني-: « وهذا غورٌ من العربيّة لا ينتصفُ منه ولا يكاد يُحاطُ به، وأكثرُ كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهوّاً عنه»²، وقد مثّل للمشارك اللفظي في شرحه لديوان (المتنبّي) معلّقاً على بيته الشعري الآتي:

أَغْلَبُ فِيكَ الشَّوْقُ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ وَأَعْجَبُ مِنْ دَا الْهَجْرِ وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ³

فقد ورد في هذا البيت الشعري معنيان لكلمة (أَغْلَبُ)، الأول باعتبار أن (أَغْلَبُ) اسم تفضيل على وزن (أَفْعَلُ)، فيكون المعنى أنّ الشَّوْقَ والحنين أغلب منه، وأمّا المعنى الثاني فهو كون كلمة (أغلب) نعت؛ أي: غليظ العنق، وتعدّد المعاني في المشترك اللفظي يكون إمّا لعلاقة مجاورة أو علاقة مشابهة " فعلاقة المجاورة قد تكون مكانية كتحوّل معنى (ظعينة) وهي في الأصل: المرأة في الهودج إلى معنى الهودج نفسه وإلى معنى البعير، أمّا علاقة المجاورة الزمنية، كتحوّل معنى (العقيقة) وهي الأصل: الشَّعْر الذي يخرج على الولد من بطن أمّه إلى معنى الذبيحة التي تُتحر عند حلق الشَّعر، وأمّا علاقة المشابهة كتحوّل معنى (الأفن) وهو في الأصل قلة لبن الناقة إلى معنى قلة العقل والسّفه، وتحوّل معنى المجد وهو في الأصل امتلاء بطن الدابة من العلف إلى معنى الامتلاء بالكرم»⁴.

¹ - توفيق شاهين: المشترك اللغوي نظرياً وتطبيقياً، ص 15.

² - ابن جني: الخصائص، ج 3، ص 145 (باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني).

³ - ابن جني: شرح ديوان المتنبّي، تح: صفاء خلوصي، وزارة الثقافة، 1977م، ص 19.

⁴ - علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 316-317.

نلاحظ أنّ كلّ هذه المعاني هي نتيجة التطوّر الدلالي للألفاظ، فقد حدث لها تخصيص في الدلالة، ومنها ما كانت نتيجة لرقّي في الدلالة مثل تغيّر معنى كلمة (المجد)، ومن الأمثلة على المشترك اللفظي ما ذكره (أبو الطيّب اللّغوي) في كتابه (مراتب النّحويين) "قال: أنشدنا ثعلب:

أَتَعْرِفُ أَطْلَالَ شَجُونِكَ بِالْخَالِ وَعَيْشُ زَمَانٍ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

لِيَالِي رُبْعَانَ الشَّبَابِ مُسَلِّطٌ عَلَيَّ بَعْضِيَانِ الْإِمَارَةِ وَالْخَالِ

وَإِذَا أَنَا خَذْنُ لِلْغَوِيِّ أَفِي الصَّبَا وَلِلْغَزَالِ الْمُرِيحِ ذِي اللَّهِ وَالْخَالِ

وَلِلْخُودِ تَصْطَادُ الرِّجَالُ بِفَاجِمٍ وَخَدَّ أَسِيلٍ كَالْوَذِيلَةِ ذِي خَالِ

وفسر أبو الطيّب اللّغويّ ذلك بقوله: قوله: شجونك بالخال، يريد موضعاً بعينه.

وقوله: وفي العصر الخالي: الماضي.

وقوله: الإمارة والخال: يريد الرّاية، وقوله: ذي اللّهُ والخال: يريد الخيّلاء والكيد، وقوله: كالوذيلة

ذي خال: يريد واحد خيلان الوجه.¹

نلاحظ وجود عدّة معانٍ لكلمة (الخال) التي وظّفها الشّاعر في الأبيات السابقة، والتي

تختلف باختلاف السّياق الذي وُضعت فيه؛ ممّا يؤكّد دور هذا الأخير في تحديد المعاني المختلفة

للّكلمة، ومنه وجود علاقة وثيقة بينه وبين المشترك اللفظي، فاختلاف السّياق يُعدّ سبباً لحدوث

المشترك اللفظي، وهذا ما رأيناه في الأبيات الشعريّة سالفه الذّكر.

ننتقل إلى مبحث الحقيقة والمجاز الذي يُعدّ من المباحث الدلالية في كتاب الخصائص (لابن

جني).

¹ - أبو الطيّب اللّغوي: مراتب النّحويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، 1955م، ص33-35.

المبحث الرابع: الحقيقة والمجاز

يُعدّ مبحث الحقيقة والمجاز من المباحث الدلالية التي بحثها علماء اللغة القدامى بالدراسة والتحليل، حيث ترتبط الحقيقة والمجاز بالألفاظ اللغوية في تطورها الدلالي على مرّ الزمن وقد خصّص (ابن جني) في كتابه الخصائص بابين لدراسة هذين المبحثين، حيث درس في الباب الأول: "الفرق بين الحقيقة والمجاز"¹، أما الباب الثاني فقد عنوانه بـ: "أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة"²، وعرف الحقيقة والمجاز في الباب الأول بقوله: «الحقيقة ما أقرّ في الاستعمال على أصل وضعه والمجاز: ما كان بضدّ ذلك».³

يتّضح لنا من التعريف أنّ (ابن جني) يعرف الحقيقة على أساس الوضع الأول الأصلي الذي يتحدّد من خلال المعنى الأول للكلمة والمجاز ضدّ الحقيقة؛ لأنّه يضيف معنى جديداً إلى المعنى القديم - المعنى الحقيقي - «وإنّما يقع المجازُ ويعدّلُ إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتّساع والتّوكيد والتّشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة».⁴ فالمعنى ينتقل من الحقيقة إلى المجاز، إمّا لوجود التّوكيد في المعنى أو تشبيه المعنيين الأول والثاني "أما الاتّساع فلأنّ في لائحة الملامح الحقيقيّة للدالّ يُضاف ملمح جديد على سبيل المجاز..."⁵، ويمثّل (ابن جني) لاتّساع المعنى عن طريق المجاز بقوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ (سورة الأنبياء: الآية 75)، هذا مجازٌ وفيه الأوصاف الثلاثة، أمّا السّعة فلأنّه زاد في أسماء الجهات والمحالّ

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص442.

² - المصدر نفسه، ج2، ص442.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص442..

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص442.

⁵ - إنعام محمد عيسى: علم الدلالة، ص263.

اسماً هو الرّحمة، وأمّا التشبيه فلائنه شبه الرّحمة - وإن لم يصحّ دخولها - بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه، وأمّا التّوكيد فلائنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر، وهذا تعال بالعرض وتقخير منه، إذ صيرّ إلى حيّز ما يشاهد، ويلمس، ويعاين.¹

فقد خلص (ابن جني) إلى سبب عدول المعنى من الحقيقة إلى المجاز، كما ذهب إلى أنّ المجاز لا تكمن أهميته في إضفاء الصّور البلاغيّة على العبارات والجمل، بل يوسّع في المعنى لغرض الاتّساع؛ أي: يزيد في القدرة التعبيريّة للغة، إذ نجد أنّ بعض الألفاظ التي تكتسب معان جديدة عن طريق الاستعمال المجازي لها، تبقى محافظةً على المعنى المجازي ويُهمل المعنى الحقيقي لتلك الألفاظ، لكثرة استعمالها في المجاز.

أمّا في الباب الثّاني، فيرى (ابن جني) أنّ أكثر كلام العرب إنّما هو مجاز، ويذكر أمثلة كثيرة على ذلك، حيث يقول: «اعلم أنّ أكثر اللّغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال نحو قام زيد، وقعد عمرو، وجاء الصّيف، وانهزم الشّتاء، ألا ترى أنّ الفعل يُفاد منه معنى الجنسيّة فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام؛ أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميعُ القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنسٌ، والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الآتي الكائنات من كلّ من وُجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسانٍ واحدٍ (في وقتٍ واحدٍ)، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كلّ الدّاخل تحت الوهم، هذا مُحالٌ عند كلّ ذي لبٍّ، فإذا كان كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجازٌ لا حقيقة.»²

انطلاقاً من كلام (ابن جني) يتبيّن لنا أنّه يؤكّد وقوع المجاز في اللّغة، حيث يُعدّ أكثر كلام العرب من قبيل المجاز، كما نجد أنّ رأيه في علاقة الدّلالة بالحقيقة والمجاز فيه بعضاً من

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص442-443.

² - المصدر نفسه، ج2، ص442-458.

التعسف؛ لأننا إذا قلنا أن أكثر اللغة مجازٌ وجب علينا البحث عن الأصل والمعنى الحقيقي لكل كلمة وعبرة.

فقد عدّ (ابن جني) المجاز عادةً من عادات المتكلم، فضلاً عن كونه مجالاً لتنمية العربية، ومجالاً لغوياً خصباً للتوسع اللغوي؛ لما يضيفه من جمالٍ في التعبير بما يروق للنفس، ويزيد من قوة معاني الألفاظ والعبارات.

بعد أن وضّحنا أهمّ المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب الخصائص، ننتقل إلى دراسة هذه المصطلحات من حيث خصائصها التركيبية والدلالية كما يأتي:

الجدول رقم 4: دراسة المصطلحات من حيث خصائصها التركيبية والدلالية.

المصطلح الدلالي	جذر المصطلح	المعنى النّووي للجذر ¹	ال قالب الصّرْفِي الّذي وُضِعَ فيه الجذر اللّغوي.	تركيب المصطلح
معنى ²	(ع ن ي)	« معنى: اسم الجمع: معانٍ، معاني. المعنى: مضمون، فحوى، دلالة، ما يدلّ عليه اللفظ. أحادي المعنى: ذو معنى واحد، غير غامض. علم المعنى: العلوم اللّغوية، علم الدّلالة وهو	مَفْعَل	مصطلح مفرد؛ لأنّه بسيط خالٍ من التّركيب، حيث وُضِعَ الجذر (ع ن ي) في القالب الصّرْفِي (مَفْعَل)؛ فنتج عنه كلمة (معنى)، وبزيادة السّابقة (ال) التّعريف وقلب

¹ - ينظر مصطلح المعنى النّووي للجذر والقالب الصّرْفِي، في محاضرة الدكتور عزّ الدين البوشيخي: "بناء المصطلح في اللّغة العربية"، في الدّورة التّأهيليّة الثّانية بعنوان: مدخل إلى

الدّراسات المصطلحيّة (مفاتيح العلوم)، من 22 إلى 26 ماي، 2011م.

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص44-45، ص 162-163.

		مختصّ بدراسة معاني الألفاظ والعبارات والتراكيب. 2- معنى: جمع معانٍ، المعاني من الجذر (ع ن ي): -معنى الكلمة: مدلولها؛ أي: ما تدلّ عليه...معنى واضح، يبيّن معروف معنى غامض. -المعنى الحقيقي للكلمة: التصوّر الذهني المرتبط بالكلمة ارتباطاً بالمطابقة. المعنى الضمّني: التصوّر الذهني المرتبط بالكلمة بالتضمّن أو اللّزوم...»¹		الياء ألفا نحصل على مصطلح (المعنى) الذي تولّد عن طريق: الاشتقاق وآلية الإلصاق.
الدّالة	يتكوّن هذا المصطلح من	1- «دلّ فلان إلى هدى ودلّ إذا افتخر... دلّ يدلّ إذا منّ بعطائه، والدلّ قريب المعنى	بما أنّ مصطلح (الدّالة اللفظية)	مصطلح مركّب تركيباً وصفيّاً؛ لأنّه يتألّف من

¹ - قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، مادة (ع ن ي).

اللفظية ¹	الجزرين:	من الهدي، وهما من السكينة والوقار في الهيئة، والمنظر، والشّماثل، وغير ذلك...وقد دلّه على الطّريق يدلّه، دلالة، ودلالة ودلولة، والفتح أعلاه. ² 2- «لفظ: (فعل): لَفَظ، يلفظ، لفظًا، فهو لافظ. لَفَظَ كلمة: نطقه، تكلم بها....لفظة: (اسم)، الجمع أَلْفَظ، اللفظ: ما يلفظ به من الكلمات...» ³ (فعل ثلاثي لازم متعدّ بحرف)	مصطلح مركّب من كلمتين، فهو يحمل صيغتين صرفيتين وهما: 1- دلالة: على وزن (فَعَالَة). 2- لفظية على وزن (فَعْلِيَّة)، حيث وضع الجذر (دَلَل) في القالب الصّرفي (فَعَالَة)، ووضع الجذر (لَفَظ) في كلمتين: - (الدّلالة) - (اللفظية)؛ لأنّ كلمة (الدّلالة) مفردة لا تؤدّي المعنى المقصود، بل تحيل إلى معنى أعمّ، وهو المعنى، وكذلك كلمة (اللفظية) لا تؤدّي معنى وحدها، لكن بتركيبيهما معا تصبح مصطلحا يؤدّي مفهوما واحدا، بإضافة اللّواحق والتي تمثّلت في السّابقة (ال)

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص98.

² - معجم المعاني الجامع، مادة (د ل ل).

³ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ف ظ).

			الْقَالِبُ الصَّرْفِيُّ (فَعْلِيَّةٌ). التَّعْرِيفُ وَالْأَوَاسِطُ هُمَا: (الْأَلْفُ) فِي مِصْطَلَحِ (الدَّلَالَةِ)، وَ (الْيَاءُ) فِي مِصْطَلَحِ (الْلَفْظِيَّةِ)، وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ اللَّوَاحِقِ، وَهِيَ (تَاءُ التَّائِيثِ) فِي كُلِّ مِنَ الْكَلِمَتَيْنِ: (الدَّلَالَةِ) وَ (الْلَفْظِيَّةِ).
الدَّلَالَةُ الصَّنَاعِيَّةُ¹	مِصْطَلَحُ مَرْكَبٍ مِنْ جَذْرَيْنِ: 1-الجذر (د ل ل) 2-الجذر (ص ن ع)	صَنَعَ (فعل صَنَعَ يَصْنَعُ ، صُنْعًا وَصَنِيعًا وَصَنُوعًا وَصِنَاعَةً ، فَهُوَ صَانِعٌ ، وَالْمَفْعُولُ مَصْنُوعٌ وَصَنِيعٌ صَنَعَ الشَّيْءَ : عَمَلُهُ وَأَنْشَأَهُ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا : قَدَّمَهُ وَأَسَدَاهُ صَنَعَ لَهُ مَعْرُوفًا. ²	مَرْكَبٌ وَصْفِيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ هُمَا: 1-الدَّلَالَةُ 2-الصَّنَاعِيَّةُ، لِأَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْهُمَا مَعزُولَةٌ عَنِ الْآخَرَى لَا صَرَفِيَّتَيْنِ.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص100.

² - ابن منظور : لسان العرب، مادة (ص ن ع).

				تؤدّي معنى وبتركيبهما مع بعضهما البعض تشكّلان مصطلحاً يحمل مفهوماً داخل مجاله المعرفي.
الدلالة المعنوية¹	مصطلح مركّب من جذرين هما: 1- (د ل ل) . 2- (ع ن ي) .	سبق ذكر المعنى التّووي لكلّ من الجذرين (د ل ل)، و(ع ن ي). ²	مصطلح مركّب من كلمتين موضوعتين في القالبين الصّرفيين الآتينين: 1- فَعَالَة . 2- مَفْعَلِيَة .	مركّب وصفيّ من (موصوف + صفة)، حيث وضع الجذر (د ل ل) في القالب الصّرفيّ "فعالة" وبزيادة السّابقة (ال) التعريف واللاحقة (تاء التّأنيث)، نتج مصطلح: (الدّالة)، وكذلك بالنسبة لكلمة (المعنويّة)

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص89-99.

حيث وُضع الجذر (ع ن ي) في القالب الصَّرْفِيّ (مفعليّة) مع إضافة السّابقة (ال) التّعريف في أوّل الكلمة واللاحقة (تاء التّأنيث)، وهذه الرّوائد من السّوابق واللّواحق والعلامة الإعرابيّة هي ما خصّص المصطلح.				
مصطلح بسيط، يتألّف من كلمة واحدة، وقد تولّد عن طريق الاشتقاق من الفعل (رَدِفَ) وكذلك بإضافة اللّواحق وهي السّابقة (ال)	تَفَاعُلٌ	سبق تعريفه لغويّاً.	(ر د ف)	التّرادف ¹

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص67، ج2، ص109-150، ص 170-312.

التعريف في أول الكلمة والواسطة، وهي (حرف التاء) في وسط الكلمة، وإضافة (ألف المشاركة) في وسط الكلمة كذلك، بوضع الجذر (ر د ف) في القالب الصرفي (تَفَاعُل).				
مركّب وصفيّ فالكلمة الأولى مشتقة من الفعل (شرك)، والكلمة الثانية	الصيغة الصرفيّة "مُفْتَعَل" التي وُضع فيها الجذر اللّغوي	جاء في معجم الصحاح " للجوهري: رأيتُ فلانًا مُشْتَرَكًا، إذا كان يحدث نفسه كالمهموم...وطريقُ مُشْتَرَك: يستوي فيه	مصطلح مركّب من الجذر اللّغويّ (ش ر ك) والجذر	المشترك اللفظي¹

¹ ابن جني: الخصائص، ج3، ص145.

	(ل ف ظ)	الناس، واسم مُشْتَرَك: تشترك فيه معانٍ كثيرةٌ كالعين ونحوها؛ فإنه يجمع معاني كثيرة ¹ .	(شرك) والصيغة الصرفية (فعلِي) التي وضع فيها الجذر اللغوي (ل ف ظ).	مشتقة من الفعل (لفظ).
الحقيقة ²	(ح ق ق).	«حقيقة: جمع حقائق من الفعل (ح ق ق) حقيقة الأمر: واقع الأمر، الواقع كما هو ما هو ثابت وصحيح، الحقيقة عند اللغويين ما استعمل في معناه الأصلي. حقيقة الشيء: خالصه وكنهه. حقيقة الأمر: يقين شأنه.» ³	فَعِيلَة	مصطلح بسيط غير معقد مشتق من الفعل (حَقَّقَ)، ثم وُضع في قالب الصرفي (فَعِيلَة)، مع زيادة السابقة (ال) التعريف في أول الكلمة والواسطة، وهي حرف (الياء) وكذلك اللاحقة وهي (تاء التانيث) في آخر الكلمة لينتج

¹ - الجوهري: الصّاح، مادة (ش ر ك).

² - ابن جني: الخصائص، ج2، ص442.

³ - ينظر: معجم المعاني الجامع، مادة (ح ق ق)، ومعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصرة، مادة (ح ق ق).

المجاز ¹	(ج و ز)	« مجاز: جمع: مجازات، من الجذر (ج و ز) مصدر (جاز): -سار في مجازه: في طريقه...في مسلكه، في ممره.	فَعَال	مصطلح بسيط عبارة عن كلمة مفردة، مشتق من الفعل (جَوَزَ)، ثم زيدت له السابقة (ال) التعريف.	مصطلح (الحقيقة).
وقد اختلف في الجذر اللغوي لكلمة: مجاز، فقد ذهب (الخليل)² إلى أنه أُخِذَ من (جَوَزَ) حيث نقول: "جُزْتُ الطريقَ جَوَازًا، وَمَجَازًا وجَوُوزًا، والمجاز: المصدر والموضع وهو وسط الشيء وقد ذكر ابن فارس أن لـ جوز أصلين: أحدهما قطع الشيء، والآخر وسطه، فأما الوسط فجوز كل شيء وسطه، ومنه أُخِذَتِ الجوزاء، وسُمِّيت بذلك الاسم؛ لأنها تعترض وسط السماء، أما الأصل الآخر فهو: جُزْتُ الموضع، أي: سِرْتُ فيه وأَجَزْتُهُ: خلفته، وقطعته وأجزأته: نفذته."، وقال (الجوهري) في اشتقاق ومعنى "جوز": جرت الموضع، أجوزه، جوازا: سلكته وسرت فيه، وأجزته: خلفته وقطعته...والاجتياز: السلوك... وجاوزت الشيء إلى غيره وتجاوزته، بمعنى جزته...وتجَوَّزَ في كلامه: أي تكلم بالمجاز...»³ - المجاز في البلاغة: الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له أصلا؛ أي: استخداما في معنى ثان يلبسه وهو أنواع: المجاز المرسل المجاز بالاستعارة، المجاز بالحذف...»⁴					

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص442.

² - الخليل: معجم العين، مادة (ج و ز)، ص164.

³ - ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ج و ز).

⁴ - المعجم الوسيط: اللغة العربية المعاصرة، مادة (ج و ز).

المصطلح الدّالّي	الجذر اللّغويّ المصطلح	التّعريف اللّغوي للمصطلح	الصّيغة الصّرفيّة للمصطلح	الخصائص الصّرفيّة	تركيب المصطلح
(إمسّاس الألفاظ أشباه المعاني ¹	يتألّف المصطلح من أربع كلمات، أيّ: من أربعة جذور لغويّة هي على التّرتيب: 1-(م س س): الجذر اللّغوي لكلمة (إمسّاس).	1- «أَمَسَّ: (م س س) فعل رباعي لازم متعدّ أَمَسَّ يُمَسُّ، مصدر إمّساس. -أَمَسَّ الفرس: صار في يديه ورجليه بياض. 2-أَمَسَّ صاحبه المسك: جعله يمسّه. 3- أَمَسَّ الحاكمُ شكوى: شكا إليه.» ² 2-المعنى التّووي للجذر اللّغوي (ل ف ظ) سبقّت الإشارة إليه.	1-(أفْعَال): وهي الصّيغة الصّرفيّة لكلمة (إمسّاس). 2-(أفْعَال): وهي الصّيغة الصّرفيّة لكلمة (ألفاظ). 3-(أفْعَال): يمثّل الصّيغة الصّرفيّة	(أفْعَال) و(مَفَاعِلُ) (إفْعَال)	"مصطلح جُملي" أو "عبارة مصطلحية" ³ يتألّف من أربع كلمات مشتّقة جاءت في صورة جملة اسميّة، لا تؤدّي تلك الكلمات معنى مفيدا إلّا بتركيبها معا في سياق واحد، لأنّنا لو قلنا: (إمسّاس الألفاظ)، أو قلنا: (أشباه

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص442.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (م س س).

³ جواد حسني سماعة: التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، سلسلة الندوات 12، " قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس، ج1، ص41-66.

المعاني) لا نحصل على معنى مفيد.		لكلمة (أشباه). 4- (مفاعِلْ): وهي الصيغة الصرفية لكلمة (معاني).	3- المعنى النّوي للجذر اللّغوي (ش ب هـ). 2- (ل ف ظ): الجذر اللّغوي لكلمة (اللفظ). 3- (ش ب هـ): الجذر اللّغوي لكلمة أشباه. 4- (ع ن ي): الجذر اللّغوي لكلمة (معاني).	
عبارة مصطلحية، تتألف من ثلاثة جذور لغوية وهي: (صقب) التي وضعت في		يتألف المصطلح من ثلاثة صيغ صرفية وهي:	« صقب: الصّقب والصّقب لغتان: الطويل التار من كلّ شيء، ويُقال للغصن الريان الغليظ الطويل، وصقبُ النّاقة ولدها: وجمعه:	تصاقب الألفاظ لتصاقب يتألف المصطلح من ثلاث كلمات وبالتالي فهو مؤلف من ثلاثة

القلب الصَّرْفِيّ (تفاعل) والجذر اللُّغَوِيّ (لفظ) الذي وضع في القلب الصرفي (أفعال)، وقد جاء جمعاً، كما أنَّ المصطلح أضيفت له السَّابِقَة حرف (التَّاء) في أوَّل كلمة (تصاقب) و(ألف المشاركة) والتي تعدّ واسطة، وكذلك السَّابِقَة (الألف واللام) في أوَّل كلمة (الألفاظ) والواسطة، وهي حرف (الألف) الَّذِي أضاف معنى الجمع		1- تَفَاعُل. 2- أَفْعَال. 3- مَفَاعِلُ.	صِقَابٌ وَصِيقَانٌ... وَصَقَبَ البناء وغيره: رفعه...»² «تصاقبت البيوت، دنا بعضها من بعض... وأصَقَبَ الشَّيْءُ: أدناه وقَرَّبَهُ، صَقَبَ الشخص صَقَبَ المنزل: قَرَّبَ ودَنَا.»³	المعاني¹ جذور لغويّة وهي على الترتيب: 1- (ص ق ب): الجذر اللُّغَوِيّ لكلمة (تصاقب). 2- (ل ف ظ): الجذر اللُّغَوِيّ لكلمة (ألفاظ). 3- (ع ن ي): الجذر اللُّغَوِيّ لكلمة (معاني).

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص145.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص ق ب).

³ - معجم الوسيط، مادة (ص ق ب).

				وبالنسبة لكلمة (معاني) فهي مشتقة من الفعل (عَنِ)، وقد أضيفت لها السابقة (ال) التعريف والواسطة الألف لتوضع على وزن (مَفَاعِل).
تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني ¹	1- لَقِيَ: الجذر اللغوي لكلمة (تلاقي). 2- عَنِ: الجذر اللغوي لكلمة (معاني).	جاء معنى الجذر اللغوي (لَقِيَ) في معجم اللغة العربية المعاصر، كآلاتي: لَقِيَ : لَقِيَ يَلْقَى، لَقَى، لِقَاءً وَلُقِيَانًا وَلُقِيَةً وَلِقَاءً وَلُقِيًا وَلُقِيًّا وَلُقَى وَلُقِيَ، فهو لَاقٍ والمفعول مَلْقَى، لَقِيَ الشَّخْصَ صادفه ورآه... ² 2- اختلاف: خَلَفَ: فعل.	1- (تَفَاعُل): الصيغة الصرفية لكلمة (تلاقي). 2- (مَفَاعِل): وتمثل الصيغة الصرفية لكلمة (معاني). 3- (اِفْتِعَال):	جاء هذا المصطلح في صورة مركب إضافي معقد؛ لأنه يتألف من خمس كلمات وردت جمعا تربط بينها علاقة الإضافة.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص67.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ق ي).

	الصيغة الصرفية لكلمة (اختلاف). 4- (فُعُول): الصيغة الصرفية لكلمة (أصول). 5- (مَفَاعِل): الصيغة الصرفية لكلمة (مباني).	خَلَفَ خَلَفَ عَلَى يَخُفُ ، خَلَفَ خِلْفَةً وِخْلَافَةً وَخُلُوفًا ، فَهُوَ خَالِفٌ وَالْمَفْعُولُ مَخْلُوفٌ خَلَفَ رَفِيقَهُ : صَارَ خَلْفَهُ ، أَوْ أَخَذَهُ مِنْ خَلْفِهِ، خَلَفَ أَبَاهُ : جَاءَ بَعْدَهُ فَصَارَ مَكَانَهُ، قَامَ مَقَامَهُ...¹ 3-الأصول: "أصل: الأَصْلُ: أَسْفَلَ كُلِّ شَيْءٍ وَجَمَعَهُ أُصُولٌ لَا يُكْسَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ...يقال: أَصْلُ مُؤَصَّلٍ وَاسْتَعْمَلَ ابْنُ جَنِّي الْأَصْلِيَّةَ مَوْضِعَ التَّأْصُّلِ فَقَالَ: الْأَلْفُ وَإِنْ كَانَتْ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهَا بَدَلًا أَوْ زَائِدَةً، فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَدَلًا مِنْ أَصْلٍ جَرَتْ فِي الْأَصْلِيَّةِ مَجْرَاهُ وَهَذَا لَمْ تَنْتَقِ بِهِ الْعَرَبُ		

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (خ ل ف).

		إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ اسْتَعْمَلْتَهُ الْأَوَائِلُ فِي بَعْضِ كَلَامِهَا، وَأَصْلُ الشَّيْءِ: صَارَ ذَا أَصْلٍ...¹ 4-المعنى اللغوي لجذر كلمة مباني (بني): "بني: ...قال ابن سيده: قالوا إنه جمع بُنُوَة..."²		
قوة اللفظ لقوة المعنى³ يتركب المصطلح من ثلاثة جذور لغوية وهي على الترتيب: 1- ق و ي 2- ل ف ظ 3- ع ن ي	وهي: -فعل: وهي الصيغة الصرفية لكلمة "لفظ" -مفعول: الصيغة الصرفية لكلمة "معنى".	1-فُعلة: " وزن من أوزان صيغ المبالغة غير القياسية نحو ضحكة، ما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو، "هذا رجل	-نلاحظ أن المصطلح يتركب من كلمتين فأكثر لذلك يسمّى مصطلح عباري؛ لأنه عبارة عن جملة مركبة من مصطلحين، وهما: " قوة اللفظ " و " قوة المعنى " إذ بتركيبهما معًا يدلّان على مفهوم واحد؛ لأنّ قوة المعنى تعدّ سببًا لقوة اللفظ إذ تمثّل اللام العنصر الرئيس في المصطلح، فقد ارتبط وتعالق الجزء الأول من المصطلح العباري " قوة اللفظ"، مع الجزء	

¹ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (أ ص ل).

² -المصدر نفسه، مادة: (ب ن ي).

³ ابن جني: الخصائص، ج2، ص267. 268.

الثاني منه "قوة المعنى" بحرف الجر "اللام"، فهو عبارة عن شبه جملة متعلق بالأول، ويسمى هذا النوع من المصطلحات: "المركّب التخصّصي يتكوّن من جزأين، الجزء الأول المُخصّص: وهو الركن الأبرز في التركيب، والجزء الثاني: المُخصّص: وقد يكون كلمة أو أكثر أو شبه جملة بحسب مُتعلّقات المُخصّص..."¹، فقد جاء مصطلح "قوة اللفظ لقوة المعنى" مقيداً بحرف الجرّ اللام"، ومثال المصطلحات المقيدة بحرف الجرّ: "قواعد التّداول على الكلام."² انطلاقاً من هذا، يتبيّن لنا أنّ تجاوز المصطلحان وتضامّهما معاً؛ يؤدّي مفهوما محدّدا يندرج ضمن مجاله المعرفي.	ضُحكة" و"هذه امرأة ضُحكة". 2-فعل 3-مفعّل			

¹ -سيف بن عبد الرحمن العريفي: المصطلح العلمي وصياغته اللغوية المصطلح المركّب نموذجاً، مجلّة اللسان العربي، ع 02، ص01.

² -ينظر: فريدة موساوي: المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، عالم الكتب، الجزائر، 2007م، ص98.

	1- "تفاعل: وزن مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين (تفاعل) نحو: تقاتل، تقاتلا.³ 2-مفاعل.	للمصطلح صيغتين صرفيتين: 1-تفاعل. 2-مفاعل	"جاذبته الشيء: نازعته، الجذب مدك الشيء يجذبُه جذبًا واجْتَذَبَه: مدَّة، وجاذبته الشيء: نازعته إيَّاه، والتَّجاذب: التَّنَازع وقد انجذب، وتجادب..."²	يتركب المصطلح من جذرين لغويين، وهما على الترتيب: 1-(ج ذ ب) 2-(ع ن ي)	تجاذب المعاني¹
"يقول ابن جني: "اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ أو اسمٍ مأخوذ من فعلٍ أو فيه معنى الفعل فإن وُضِعَ ذلك في كلامهم على	الصيغة الصرفية لمصطلح السلب هي: فَعَلَ.	مصطلح بسيط.	"يقال: سلب، يسلبُ استلابًا؛ بمعنى الاختلاس⁴، والسلب ما يسلب، وفي التهذيب: ما	مصطلح يتألف من جذر لغويٍّ واحد، وهو: (س ل ب)	السلب

¹ -ابن جني: الخصائص، ج2، ص137.

² - إميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصرفية، ص217.

³ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ج ذ ب).

⁴ - المصدر نفسه، مادة (س ل ب).

إثبات معناه لأسلبهم إيّاه، مثل قام يقوم فهو قائم لإثبات القيام وانطلق ينطلق فهو منطلق؛ لإثبات الانطلاق وما كان مثله إنّما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها، فإذا أراد ذلك النّفي ألحقت بحرف النّفي مثل: ما قام ولا تقم ونحو ذلك، ثمّ إنّهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً في كلامهم من الأفعال والأسماء الضّامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا لإثباتها.² ويشير إلى أنّ هذه الفكرة			يسلب منه وكلّ شيء على الإنسان من اللّباس فهو سلب.¹		

¹ - الأزهري : تهذيب اللّغة، تحقيق علي حسن هلال وآخرون، دار الكتاب العربي، مادة (س ل ب).

² - ابن جني : الخصائص، ج3، ص 75.

ليست من وضعه، فيقول: " نَبَّهْنَا أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ من هذا الموضوع" ¹ ، ومثال ذلك: "تصريف (ق ذ ي) أَنَّهَا لِإِثْبَاتِ مَعْنَى الْقَذَى فَمِنْهُ قَذِيتَ عَيْنُهُ، ثُمَّ أَتَّهَمَ مَعَ هَذَا يَقُولُونَ: قَذِيتَ عَيْنُهُ، إِذَا أُرِلَتْ عَنْهَا الْقَذَى بِتَضْعِيفِ الذَّالِّ، وَهَذَا لِسُلْبِ الْقَذَى لَا لِإِثْبَاتِهِ." ²					

¹ - ابن جنّي : الخصائص، ج3، ص 75.

² - المصدر نفسه، ج3، ص 76-77.

بعد هذه القراءة الموجزة في كتاب الخصائص التي ركّزنا من خلالها على أهمّ المفاهيم والمصطلحات الدلالية عند ابن جني، ننتقل من التراث اللغوي العربي الاسلامي إلى دراسة المفاهيم والمصطلحات الدلالية عند عالم من علماء الدلالة المحدثين وهو: (ستيفن أولمان) في كتابه: (دور الكلمة في اللغة) في الفصل الثالث من هذا الباب:

الفصل الثالث

المفاهيم الـلّابّة ومصطلحاتها في

كتاب

مدور الكلمة في اللغة لـ استنهن

أولمان

تمهيد: ترجمة المؤلف (ستيفن أولمان) (Stephen Ulman)

(ستيفن أولمان) "هو أستاذ علم اللغة (فرع الدراسات الرومانية) بجامعة Leeds (ليدز) بـ: إنجلترا وكان من قبل أستاذًا مساعدًا في المادة نفسها بجامعة جلاسجو، وهو معروف في البيئات اللغوية بثقافته الواسعة لا في اللغة وقضاياها فحسب، ولكن في فروع العلوم الإنسانية الأخرى وبخاصة الأدب والنقد الأدبي وعلم النفس، وقد تبوأ مكانة خاصة بين اللغويين عندما ظهر كتابه "The principles of Semanties" (أسس علم المعنى) وفي هذا السفر يعالج (ستيفن أولمان) المعنى ومشكلاته من زوايا ثلاث: من الناحية الوصفية والتاريخية، ومن الناحية الثالثة التي سماها "من الوصفية إلى التاريخية"، وهو بهذا المنهج المبتكر يفوق سابقه من علماء المعنى، ويرسم خطة بادعة لكل من أتى بعده، وقد ظهر للمؤلف نفسه في السنوات الأخيرة كتاب جديد سماه "Semanties" (علم المعنى)، وبهذا يتضح لنا جيدًا أنّ (أولمان) قد كرّس جهوده لدراسة المعنى وتقصّي مشكلاته وبحث قضاياها.¹

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط12، دت، ينظر: مقدّمة المحقّق، ص9-10.

المبحث الأول: اللغة والكلام

1- الحدث اللغوي والكلام:

يرادف (ستيفن أولمان) بين مصطلحي "الحدث اللغوي" و"الكلام" و قد أشار إلى وظيفة اللغة وأهميتها في المجتمع، ورأى أن الحدث اللغوي يتضمّن ثلاثة عناصر أساسية وهي¹:

1- « المتكلّم: فالحدث اللغوي بالنسبة للمتكلّم هو تعيين، أو وسيلة لتوصيل أفكاره أو شعوره أو رغباته.

2- السّامع: يمثّل الحدث اللغوي بالنسبة للسّامع مثيرا يدفعه إلى القيام بعمل ما، أو إلى اختيار ضرب معيّن من السلوك.

3- الرّسالة: يعمل الحدث اللغوي أو الكلام على نقل الأفكار وتوصيلها.²

يتبيّن لنا من خلال تحديد العناصر الأساسية للكلام أنّ للكلام ثلاث وظائف، وهي: التعبير والتّواصل والتّأثير ف "الكلام مُعبّر ومُوصل ومؤثّر".³، كما يصطلح (ستيفن أولمان) على (الكلام) بأنّه: « الموجود بالفعل» ويميّز بينه وبين اللغة في قوله: « ولقد انتشرت التّفارقة بين الموجود بالقوّة والموجود بالفعل، أو بين اللغة Language والكلام Speech انتشاراً واسعاً بين علماء اللغة

¹-- « ...further information concerning the linguistic exchange. It shows , for instance, that three factors are involved in any utterance : the speaker, the hearer , and the message, for the speaker the act of speech is an expression, a means of conveying his thoughts feelings or desires for the hearer it is a stimulus ..." Stephen ullman:WORDS and their use ، p12.

²- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص27.

³- المصدر نفسه، ص27.

المحدثين، ولقد كان اللغوي السويسري فردينان دي سوسير (Ferdinand de Sussure) الرائد الأول في وضع مبادئ هذه التفرقة.¹

يتّضح لنا أنّ (ستيفن أولمان) يتوافق مع (دي سوسير) في التمييز بين مصطلحي اللغة والكلام في أنّ «الكلام ما هو إلّا وجه من أوجه النشاط الإنسانيّ، واللغة هي وعاء هذا النشاط وأداته».² ويلخّص الفرق بين المصطلحين بقوله: "اللغة نظام من رموز صوتيّة مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية، ولكن الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعليّة حقيقيّة... وبهذا يتبيّن لنا أنّ لعملية الكلام جانبين، أحدهما ماديّ: وهو الأصوات المنطوقة، والآخر عقليّ: وهو المعنى المقصود».³ ف (ستيفن أولمان) يشير إلى الجانب الصوّتي من الكلام وهو الدالّ وإلى الجانب المعنوي الدّهني وهو الصّورة الذهنية وقد وضع ثلاث وحدات للكلام المتّصل وهي: الصّوت والكلمة والتركيب النّحوي.⁴

هذه العناصر الثلاثة للكلام يستحضرها المتكلّم في كلّ موقف لغويّ، ولا تتعلّق بالكلام المنطوق فقط، بل بالمسموع كذلك فهو يعدّ الكلمة جزءاً من الكلام المسموع، فما تعريف الكلمة عند (ستيفن أولمان)؟

2- الكلمة: أشار (ستيفن أولمان) إلى صعوبة تعريف الكلمة تعريفاً جامعاً، ويرى بأنّها: «أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة».⁵ فالكلمة لا بدّ أن ترتبط بمعنى وقد ربط معنى الكلمة بالكلام واللغة؛ لأنّها مفردة ضمن معجم خاصّ، ويشير (بالمر) في هذا السّياق إلى أنّ الكلمة وحدة من

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص36.

² - المصدر نفسه، ص36.

³ - المصدر نفسه، ص36.

⁴ - المصدر نفسه، ص39.

⁵ - المصدر نفسه، ص39.

الوحدات الأساسية في علم الدلالة.¹، وانطلاقاً من تعريف الكلمة نجد (ستيفن أولمان) يعرف (اللفظ) بأنه: « الصيغة الخارجية للكلمة. »²، والكلمات بوصفها وحدات صغرى فهي تؤلف لنا مجموعات تراكيب مختلفة من عبارات وجمل؛ أي وحدات كبرى « ووظائف هذه الوحدات هي بيان الارتباطات والعلاقات بين الأشياء...وقد تقوم الكلمة الواحدة في الحالات القصوى مقام النطق الكامل كما في الصيغة "حريق"، وفي هذه الحالة تقوم الحركات الجسميّة والتّغيم والموقف اللّغوي جميعه بإمدادنا بالأدلة اللازمة للفهم.»³، ف "ستيفن أولمان" في هذا المقام يركّز على دور السياق في تحديد معنى الكلمة من خلال وضعها في عبارات مختلفة، مؤكّداً أهميّتها ودورها في الكلام « ذلك بأنّ الكلمات - منطوقة ومكتوبة- تتمتع بقوة خفية غامضة منذ أقدم أيام التاريخ المعروف...»⁴

باستقراءنا لحديث (ستيفن أولمان) نجده يربط كيان الكلمة واستقلالها بالحدث اللّغوي؛ أي: بالكلام من جهة وباللغة من ناحية أخرى، حيث يرى أنّ الكلمة قد تفقد جزءاً من استقلالها في الكلام إذا تعرّضت للحذف في بعض أصواتها « فهناك بعض الكلمات التي قد يصيبها البتر في بعض الأحاديث، كما في do not التي تصبح (don't)...»⁵، ويعتبر تداخل الكلمات مع بعضها عاملاً مؤثراً في اللغة، حيث يمثل لذلك باللغة الفرنسيّة، إذ « توجد بها كلمات تختلف صيغتها باختلاف سياقها الصّوتي، فبينما لا ينطق بالحرف (ي) الموجود في الصّورة الكتابية لأداة

¹ - بالمر: علم الدلالة، إطار جديد، ترجمة: صبري ابراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندرية، 1995م، ص، 62.

² - المصدر نفسه، ص 79.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 39.

⁴ - المصدر نفسه، ص 56.

"...theory go even further and frequently proclaim that words have no meaning at all outside their setting : words and their use : P41

⁵ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة ، ص 58.

التعريف الموجودة في التركيب (L e s F e m m e s) نجد أنَّ الحرف قد ينطق في التركيب الآخر: (L e s h o m m e s)، وقد تتداخل الكلمتان تداخلاً قوياً؛ بحيث تزول الحدود من بينها تماماً، كما في (To don) بدلاً من (To do on)، و (To doff) بدلاً من (To do off)، و (To atone) التي ترجع إلى (At one) «...»¹؛ وهذا التداخل موجود كذلك في اللغة العربية خاصة في العامية، نحو كلمة "لِيش" في بعض اللهجات الدارجة التي قد ترد إلى "لأي شي" و"عقبالك" التي أصلها: "عُقبى لك"، و"منين"، التي تعود إلى "من أين" «...»²

يتبين لنا من هذه الأمثلة أنَّ الكلمة في الأحداث اللغوية الصوتية التي تنتج عن متكلم اللغة قد تفقد ذاتيتها واستقلاليتها الصوتيين، على خلاف الكلمة في اللغة فإنها حسب (ستيفن أولمان) تحتفظ بذاتيتها الصوتية، المخزونة في ذهن السامع ف «الكلمة ليست دائماً وحدة صوتية للكلام المتصل، ولكنها مع ذلك تحتفظ بذاتيتها الصوتية في ذهن السامع ضمن الإطار لنظام اللغة.»³

هذا بالنسبة لمصطلح الكلمة، فما مفهوم مصطلح المعنى عند ستيفن أولمان؟

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 58-59.

² - ينظر: المصدر نفسه: هامش الكتاب، المترجم، ص 59.

³ - المصدر نفسه، ص 60.

المبحث الثاني: المعنى

1- مفهوم مصطلح (المعنى) عند (ستيفن أولمان):

يرى (ستيفن أول أن المعنى " يشكّل مشكلة جوهرية في علم اللغة".¹، ويعرّفه بأنّه: "علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكّن كلّ واحد منهما من استدعاء الآخر".²

وقد اعتمد على مثلث (أوجدن) و(ريتشاردز) عند تعريفه للمعنى، الذي يمكن أن يستدعيه اللفظ كما يمكن أن يستدعيه المدلول، حيث يقول في هذا السياق: « ويمكننا أن نعتد في دراستنا هنا على ذلك التحليل العميق الذي قام به الأستاذان أوجدن وريتشاردز، والذي يتمثل في « مثلثهما الأساسي المشهور Basic triangle »³، وأطلق مصطلح (اللفظ) على (الدال)، ومصطلح (المدلول) على (الفكرة)، كما اختصر العلامة اللسانية في مصطلحين اثنين وهما: "الدال" و"المدلول"، وفي سياق وضعه واستبداله لمصطلحات مثلث (ريتشاردز وأوجدن)، يقول: «...يرى الأستاذان أن هناك ثلاثة عوامل تتضمنها أية علاقة رمزية العامل الأول: الرمز نفسه (The Symbol)، وهو في حالتنا هذه عبارة عن الكلمة المنطوقة المكوّنة من سلسلة من الأصوات المرتبة ترتيباً معيناً ككلمة « منضدة» مثلاً والعامل الثاني: المحتوى العقلي الذي يحضر في ذهن السامع حينما يسمع كلمة « منضدة» وهذا المحتوى العقلي قد يكون صورة بصرية، أو حتّى مجرد عملية من عمليات الربط الذهني وهذا ما سمّاه العالمان « بالفكرة » Thought أو « الربط الذهني » Reference وهنا أخيراً الشيء نفسه الذي ارتبط ذهنياً بشيء آخر، وهذا الشيء قد

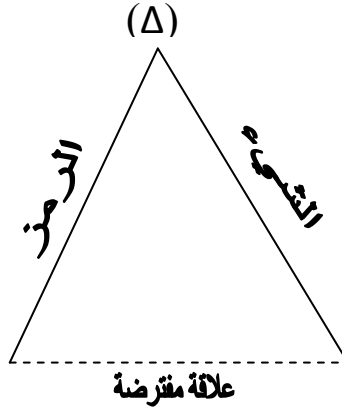
¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص75.

² - المصدر نفسه، ص79.

³ - المصدر نفسه، ص76.

سمّياه: « المرتبط ذهنياً » **Referent** ¹ ويوضّح (ستيفن أولمان) العلاقة الحاصلة بين هذه

المصطلحات الثلاثة بالمثلث الآتي:



فالخطّ المتقطّع في هذا المثلث يشير إلى العلاقة الافتراضية وإلى عدم وجود علاقة مباشرة بين الكلمات والأشياء، في حين توجد علاقة بين الشيء والفكرة " وكلّ ما يستطيع أن يعملّه اللّغوي هو أن يركّز على الجانب الأيسر من المثلث؛ أي: على الخطّ الذي يربط الرّمز بالفكرة.² فقد استبعد (الشيء) من أركان العلامة اللسانية؛ لأنّ اللّغوي - حسب رأيه - يهتمّ بدراسة الكلمات، لا الأشياء بالإضافة إلى ضرورة صياغة تلك المصطلحات الثلاثة، (الرّمز والفكرة والشيء) « وأن نجعلها ذات صيغة لغويّة صرفة، ولعلّ أبسط طريقة في ذلك هي أن تستعمل مصطلحين بالذات من جملة المصطلحات المتعدّدة هذان المصطلحان هما (اللفظ) بدلاً من (رمز) و(المدلول) بدلاً من (فكرة) أو (ارتباط ذهني)...»³

يرى (ستيفن أولمان) أنّ الصّلة بين الدّال والمدلول (استدعائية تبادليّة)؛ بحيث إذا أصدر المتكلّم مجموعة من الأصوات الحاملة لمعنى معيّن، فإنّها تستدعي معناها عند سماعها، من ذلك مثلاً

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص77.

² - المصدر نفسه، ص78.

³ - المصدر نفسه، ص78-79.

« إنني حين أفكر في (منضدة) مثلاً سوف أنطق الكلمة التي تدلّ عليها، وإنّ سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكر في المنضدة، هذه العلاقة المتبادلة أو هذه القوّة التي تربط اللفظ بالمدلول...هي أساس عمليّة الإرماز.¹، فهذه العلاقة هي ما يسمّى بالمعنى، فما أقسام المعنى عند "ستيفن أولمان"؟

2- أقسام المعنى:

من خلال استقراء نصوص كتاب (دور الكلمة في اللغة) يتّضح لنا أنّ أنواع المعنى عند (أولمان) هي كالآتي:

1- «المعنى البسيط: يتّصف بمجموعة من الخصائص التي تتعلّق باللفظ، أو بالمدلول أو بهما معاً.²، أهمّ هذه الخصائص هي:

أ- التقليديّة (Conventionality): تتلخّص هذه الخاصيّة في أنّ الكلمات اللغوية تنقسم إلى قسمين:

1/ كلمات تقليديّة عُرْفية Conventional: وذلك مثل الطائر المسمّى «كوكو»

Cukoo هو في الفرنسية (coucou)، وفي الألمانية (Kuckuck)، وفي الهنغارية (Kakuk) وفي الإغريقيّة القديمة (Kokkyx)، فهذا الاسم هو « اسم طائر معيّن بأوروبا وقد أُشتقّ اسمه من صوته بطريقة التّقليد والمحاكاة»³ ومنه فكلّمة (كوكو) هي كلمة تقليديّة لأنّها جاءت عن طريق تقليد صوت ذلك الطائر.

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، هامش الكتاب، ص79.

² - المصدر نفسه، ص89.

³ - ينظر: المصدر نفسه، هامش الكتاب، (المترجم)، ص91.

2/ كلمات مولدة بدافع الحاجة والضرورة: حيث يتمّ التّوليد اللّغوي عند (ستيفن أولمان)

بثلاث صور رئيسيّة وهي:

1- التّوليد الصّوتي:

يمثّل (ستيفن أولمان) لذلك بكلمتي: (قهقهة) و(تمايل) ففي الكلمة الأولى حدث تقليد صوت لصوت آخر، وفي الثّانية ترجمة الحركة ترجمة بيانيّة دقيقة بوسائل صوتيّة.¹ ويضع مصطلح "صنع الكلمات"؛ للدّلالة على الكلمات التي تولّدت عن طريق المحاكاة « ويغلب استعماله الآن في معنى محاكاة الأصوات.²، فمصطلح (صنع الكلمات) (Onomatopolie) يعني وضع كلمات جديدة عن طريق المحاكاة والتّقليد.

2- التّوليد النّحوي:

وذلك مثل الميم المضمومة التي تكوّن اسم المفعول من الفعل الماضي المزيد، مثل الفعل: (احترم)، وكما في نحو: (معظم)، و(مكرم)، حيث تتمثّل عمليّة التّوليد النّحوي في ضمّ هذين العنصرين بعضهما إلى بعض.³ كما أنّ «الكلمتين: (رَبّة) و(بيت)، هما كلمتان تقليديتان، ولكنّ التّركيب: (رَبّة بيت) يمكن أن يُعدّ تركيباً مولّداً بدافع الحاجة.⁴، فعن طريق هذه التّراكيب المولّدة تنتج الكثير من الألفاظ في اللّغة.

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص91.

² - المصدر نفسه، ص91.

³ - المصدر نفسه، ص91-92.

⁴ - المصدر نفسه، شرح وأمثلة المترجم، ص92.

3- التّوليد المعنوي:

يمثّل (ستيفن أولمان) لهذا النّوع من التّوليد بعبارة « (عُنق الرّجاجة) التي تُستعملُ في بعض المواقف للدّلالة على (المنفذ الضيّق للمرور) والذي يبعث على التّوليد في هذه الحالة هو الاستعمال المجازي؛ أيّ أنّ هذا المنفذ الضيّق إنّما سُمّي بعنق الرّجاجة؛ لأنّه يشبهه... من الواضح أنّ هذا التركيب مولّد، نتج عن التّشابه بين رقبة الإنسان والجزء الأعلى من الرّجاجة.¹

انطلاقاً من هذا نرى أنّ الاستعمال المجازيّ وحده يمثّل عاملاً أساسياً في هذا النّوع من التّوليد، فعبارة "عنق الرّجاجة" تولّدت نتيجةً للتّشابه بين رقبة الإنسان والجزء الأعلى من الرّجاجة، فنلاحظ توسّع المعنى في المثال عن طريق المجاز؛ لذلك نجد (ستيفن أولمان) يربط التّوليد المعنوي الاستعمال المجازيّ، ومن ذلك البيت الذي مثّل به: "من رواية (أندروماك) Andromaruke لراسين (Racine)، حين يسمع (أورست) Orestes فحيح الأفاعي في الهواء، وقد أصابته لوثّة من الجنون، فيصيح:

Pour quoi sont ces serpents qui sifflent sur vos têtes ?

(لأجل من هذه الأفاعي التي تفحّ فوق رؤوسكم؟)

وقد اشتمل البيت على مجموعة من أصوات الـ (ي) التي تشبه صفير الأفاعي.²

يذهب (ستيفن أولمان) من خلال هذه الأمثلة إلى مسألة: محاكاة الأصوات، والعلاقة بين الصّوت ومدلوله « وقد تناولها بالدراسة كثير من اللّغويين عند كلامهم على أصل اللّغة الإنسانية ونشأتها¹، نذكر منهم (ابن جني) في كتابه: الخصائص.²

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة ، ص92.

² المصدر نفسه ، ص95-96.

يُعرّف مصطلح "التّوليد الدّالّي" في اللّغة العربيّة بأنّه: "إبداع المتكلّم لدلالات معجميّة وتراكيب دلاليّة جديدة تختلف عن تلك الدّلالة التي تفيدها الوحدة، أو البنية المعجميّة المعروفة والمألوفة بين أفراد الجماعة اللّغوية، بتوليد معانٍ جديدة تحمل قيمًا دلاليّة جديدة لأبنية معجميّة موجودة من قبل استوجبتهما سياقات ومقامات وظروف وملابسات لغويّة لم تكن تتحقّق في مدلول البنية المعجميّة قبل ذلك."³، فالتّوليد الدّالّي يمثّل إبداعًا معنويًا عند المتكلّم لمفرداتٍ تحمل دلالات جديدة نتجت من السّياق والمقام اللّغوي، إذ يتّضح لنا أنّ (ستيفن أولمان) يتّخذ من المجاز عاملاً أساسيًا للتّوليد المعنوي، وربّما يرجع ذلك إلى اتّخاذه اللّغة الإنجليزيّة نموذجًا لدراسته دون اللّغة العربيّة، إلّا أنّ المجاز هو أكثر الآليات توليدًا للمعاني الجديدة، فقد درس (ستيفن أولمان) أنواع التّوليد وقسّم الثّروة اللفظيّة إلى "كلمات تقليديّة"، و"كلمات مولّدة بدافع الحاجة"، كما درس المناسبة بين الوحدات الصّوتية للكلمات ومعانيها، وجعلها في قسمين وهما⁴:

1- علاقة أصوات الكلمة بالمعنى الذي تحمله، مثل كلمة (قهقهة)، فالدّلالات الصّوتية على التّرتيب (ق.ه.ق.ه) تناسب صوت الضّحك المرتفع عند الإنسان.

2- المناسبة بين أصوات الكلمة وطريقة نطقها ومعناها؛ وذلك مثل كلمة (تمايل) فالحركة التي تُحدثها أعضاء النّطق عند التّلفّظ بهذه الكلمة، تشبه الحركة التي يقوم بها الإنسان فقد أكّد دور الإيقاع الصّوتي ومناسبته للمعنى من إثراء صيغة جمالية تعبيريّة على المعاني، كما نبّه على دور التّوليد اللّغوي بأنواعه في إغناء الثّروة اللفظيّة وتنوّعها؛ لأنّ التّوليد اللّغوي « من أهمّ الآليات التي

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ينظر شرح المترجم، ص 96.

² - ينظر: ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 46-47.

³ - حسام البهنساوي: التّوليد الدّالّي، دراسة للمادة اللّغويّة في كتاب شجر الدرّ لأبي الطيّب اللّغوي في ضوء نظريّة العلاقات الدّلالية، نشر مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ط 1، 2003م، ص 10.

⁴ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 95.

تفرزها اللغة لسد حاجات مستعملها، وبهذا نستطيع القول أن التوليد الدلالي يتعلّق بالمعنى دون اللفظ، ويتمثّل في اكتساب الألفاظ لمعانٍ جديدة تختلف عن دلالاتها اللغوية المعجميّة؛ حيث يلعب السّياق دوراً مهماً في تحديدها، أمّا الخاصيّة الثّانية الّتي يتميّز بها المعنى البسيط عند (ستيفن أولمان) فهي:

الغموض: يتحدّث في هذا العنصر حول دور السّياق في فهم المعنى، وإزالة الغموض والإبهام عن دلالة الكلمات « حيث تكون المدلولات غامضة وغير محدّدة في أكثر الأحوال، وإذا ما اشتمل المدلول على عنصر مرئي، فإنّ هذا العنصر عادة لا يعدو أن يكون مجرّد تخطيط إجماليّ لهذا المدلول. »¹

بناءً على ما سبق نستطيع القول أنّ المدلول إذا كان شيئاً مادياً، فإنّ معناه يتّضح عن طريق الرّبط الدّهني؛ أي: ربط معنى الكلمة بصورتها الموجودة في ذهن السّامع، والغموض الدلالي حالة ترجع إلى عدد من العوامل²:

- الطّبيعة العموميّة لكلماتنا الّتي تقابل عادة فئات من المفاهيم، والّتي تهمل فيها بالتّالي الفروق الفرديّة.

- انعدام الاتّساق والتوسّع، والتحوّلات السّياقية في الطّريقة الّتي تستخدم بها اللغة.

- غياب الحدود الواضحة بين الأشياء الّتي نتحدّث عنها.

- نقص الألفة بهذه الأشياء.

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 107.

² - ستيفن أولمان: الأسلوبية وعلم الدلالة، ترجمة وتعليق: محي الدين محسوب، دار الهدى للنشر والتّوزيع، المنيا، ص 31-32.

- التفكير المرتبك المشوّش بصفة عامّة.

"إن مثل هذا الغموض يكون عيباً خطيراً في كلّ المواقف التي تقتضي الوضوح والدقّة، والتي ينبغي فيها أن تحدّد المفاهيم بصورة قاطعة، إنّ الشعراء أنفسهم يشجبون الغموض بوصفه أحد أكبر نواقض اللغة..."¹

ويمكن أن نلخص عوامل غموض المدلول عند (ستيفن أولمان) في النقاط الآتية:

1- اشتغال المدلول على عنصر مرئي:

إذا كان المدلول مثلاً هو (منضدة) فإننا « حين نحاول أن نستدعي الصّورة الذهنية لمنضدة مثلاً لن نحصل إلّا على هيكلٍ عامّ استُخلص استخلاصاً من المناضد المتنوّعة التي قابلناها أو وقعت تحت خبرتنا. »²، فحين يكون الدالّ هو كلمة "منضدة" فالمدلول لا يعدو أن يكون صورة لمنضدة مقتصرة على نظرة المستمع لها من قبل « أمّا حجم هذه المنضدة ولونها والمادّة التي صنّعت منها وكذلك شكلها، فالسياق وحده هو الكفيل بتحديد هذه الأشياء وتوضيحها. »³، وبهذا يتبيّن لنا اهتمام (ستيفن أولمان) بالسياق وإبراز دوره في إيضاح المعنى.

2- صعوبة تحديد المعنى الجوهرى:

يرى (ستيفن أولمان) أنّه مهما « استطعنا تحديد لبّ المعنى وجوهره، فإنّ حدوده سوف تظلّ غامضة، مع احتمال وجود حالات كثيرة من التداخل بين هذه الحدود. »⁴، يمثّل لذلك بكلمتي:

¹ - ستيفن أولمان: الأسلوبية وعلم الدلالة، ترجمة وتعليق: محي الدين محسب، ص 33.

² - المصدر نفسه، ص 107.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 108-109، ص 107.

⁴ - المصدر نفسه، ص 108-109.

Rich (الغنى) و **Richesse** (الثراء)، ويطرح التساؤل الآتي: هل هناك حدود فاصلة فصلاً تاماً

بين معنى كلمتي: (الغنى) و(الثراء)؟

إذا رجعنا إلى المعنى اللغوي لكلمتي (غنى) و(ثراء)، نجده كالتالي:

الكلمة	تعريفها اللغوي في اللغة الإنجليزية.	تعريفها اللغوي في اللغة العربية
Rich "غني"	« Rich adj: 1-having a lot of money or property 2-having in containing or providing a large supply ¹ .	جاء معنى كلمة (غنى) في معجم المعاني الجامع: "غنى (اسم)، مصدر غُنِيَ، هو في غِنًى: في اكتفاء ويسار، لا غِنًى عنه ولا غِنْيَة: لا بدّ منه ما له عنه غِنًى: ما له عنه بُدٌّ... هو في غِنًى عنه: لا يحتاج إليه وهو من الفعل غَنِيَ: غَنِيَ فلان: كثر ماله وصار ثرياً، مَلَكَ ما يفيض عن حاجته غَنِيَ بما لديه: اكتفى استغنى، غَنِيَ المكان: عُمِرَ...» ²

¹ - The oxford english dictionary p379

² - معجم المعاني الجامع، مادة (غ ن ي).

جاء معناها في معجم المعاني الجامع محدّداً، كما يأتي: «ثَرَوَةٌ: اسم الجمع: ثروات، الثروة: الكثير من المال والناس...الثروة في الاقتصاد: الأموال القابلة للتمكك والتفويض والمحدودة الكمية...الثروة الأدبية، الثروة اللغوية: ما يتوافر من معلومات في الأدب أو اللغة الثروة الطبيعية: الموارد الطبيعية من بترول ومعادن ونحوها...»²	Richesse wealth, richly adv¹	Richesse "ثروة"

من خلال عرض المعنى اللغوي لكلمتي "غنى" و"ثراء"، نلاحظ أنّهما متقاربان في المعنى فهما تجتمعان على دلالة واحدة وهي "كثرة المال" في السياق الذي ذكره (ستيفن أولمان) ويصعب تحديد المعنى الأساسي لكلّ منهما.

3- اختلاف الدلالة باختلاف السياق:

يمثّل (ستيفن أولمان) لذلك « بكلمة (منزل) فمدلولها الأساسي هو: محلّ سكن الإنسان أو إقامته تعني شيئاً آخر بالنسبة للمهندس المعماري، وشيئاً آخر لدى البّناء، ولها كذلك معنى يختلف

¹ - The oxford english dictionary p379

² - معجم المعاني الجامع، مادة (ث ر ي).

عن هذين المعنيين عند سمسار المساكن وعمالته، لا ننكر أنّ هذه الجوانب كلّها، ما هي إلاّ ألوان أو ظلال بسيطة للمعنى، أو ما هي إلاّ مجرد اختلاف استعمال الكلمات وتطبيقها.¹

يتّضح لنا اختلاف دلالة كلمة (منزل) باختلاف استعمالها، كما يتبيّن لنا استعمال (أولمان) لمصطلح: (ظلال المعنى)، وهو ما يقصد به: (الدّالة الهامشيّة) أو (الإضافيّة) الزائدة عن المعنى الأصلي؛ لأنّ قولنا: « محلّ سكن الإنسان وإقامته» يمثّل المعنى الأساسيّ لكلمة (منزل) أمّا بقيّة المعاني فهي معاني هامشيّة؛ لأنّ « المعنى الإضافيّ هو معنى زائد يستنتج عبر التّفاعل بين متطلّبات المواضع اللّغوية ومقتضيات السّياقات المقالية والمفاهيميّة في مقام التّخاطب...»²

نلاحظ تعدّد المصطلحات الدالّة على الدّالة الهامشيّة، فهي المعنى الإضافيّ أو المعنى الزائد عن الدّالة المركزية، والذي يفرضه المقام اللّغوي والسّياقات المختلفة.

أمّا النّوع الثّاني من أنواع (المعنى) عند (ستيفن أولمان) فهو:

2- المعنى العاطفي: يرى (ستيفن أولمان) أنّ اللّغة: « قد تكون أداة للتّعبير عن الحقائق والقضايا الموضوعيّة، وقد تكون ذات وظيفة عاطفيّة وديناميكيّة بصفة أساسيّة؛ أيّ أنّ وظيفتها حينئذ التّعبير عن العواطف والانفعالات وإثارة المشاعر والتّأثير في السلوك الإنسانيّ.»³، ويقول (بالمر) في هذا السّياق: "وقد تلاعب بعض علماء الدّالة كثيرًا بالفرق العاطفيّ بين الكلمات: رجل السياسة politician ورجل الدّولة statesman... فكلّ منها يتضمّن قبولاً أو رفضاً، إنّ وظيفة هذه الكلمات في اللّغة هي بالطّبع التّأثير في المواقف... وقد تكون الكلمات معانٍ عاطفيّة عدة في

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص110.

² - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص108.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص111.

مجتمعات مختلفة...¹، فكلّ هذه العوامل تُسهم في عملية التأثير العاطفي في المقامات المختلفة، فالمعنى العاطفي هو التعبير عن المشاعر والعواطف الإنسانية، والتي قد تحدث تأثيراً عند المتلقّي « والواقع أنّ هذين الجانبين موجودان في معظم أساليب الكلام.²، حيث يختلف معنى الكلمات باختلاف السياق الذي تقع فيه كما أنّ حسن اختيار الكلمات المناسبة لكلّ مقام و« البنى والإيقاع والتّشغيم ونظام ترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، قد يكون لها تأثير في إحداث هذا التأثير.³، كما أشار (ستيفن أولمان) إلى مصادر العنصر العاطفي في الكلمة، والتي نلخصها فيما يأتي:

1- قد تكون الكلمات بطبيعتها عاطفية ومؤثرة دون وجود أيّ عامل من عوامل التأثير السابقة كالنّبر والتّشغيم، مثل « الكلمات الدالة على القيم الأخلاقية، كالحرية، عدل، حقّ والصفات التي تُستعمل في المدح أو القدح، مثل: طيّب، جميل، رقيق، شنيع، دنيئ، وحقير كلّها ألفاظ يصعب تخليصها أو تجريدها ممّا فيها من إحياءات ذاتية عاطفية.⁴»

نلاحظ أنّ هذه الكلمات التي ذكرها (ستيفن أولمان) تحمل معانٍ عاطفية ومجردة فهي توحى بمعناها بمجرد سماعها.

2- الكلمات التي تتدرج ضمن تخصص معيّن وتعبّر عنه، حيث « نرى المصطلحات الفنية أو المهنية أو العلمية تحمل في طياتها طابع الذين يستعملونها من المتخصصين.⁵، فكلّ كلمة

¹ - بالمر: علم الدلالة، إطار جديد، ترجمة: صبري ابراهيم السيّد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م ص 59.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 111.

³ - المصدر نفسه، ص 112.

⁴ - المصدر نفسه، ص 112.

⁵ - المصدر نفسه، ص 114.

تنتهي إلى حقل أو تخصص معين؛ لأنّ لكلّ علم من العلوم مصطلحاته الخاصة به والمعبرة عنه وكلّ هذه المصادر التي تُضيف للمعنى عنصراً عاطفياً « هي جزء لا يتجزأ من النظام اللغوي فهي تفرض نفسها على الجماعة اللغوية كلّما سمحت الفرصة بذلك.»¹

أما القسم الثاني من أقسام المعنى عند (ستيفن أولمان) فهو:

2- المعنى المتعدد: يظهر المعنى المتعدد في ضربين اثنين: « فقد يرتبط عدد من الألفاظ

بمدلول واحد أو العكس؛ أي: قد يكون الارتباط بين مدلولات عدّة ولفظ واحد.»²

تتضح لنا إشارة (ستيفن أولمان) إلى صورتين من صور العلاقات الدلالية وهما: الترادف

والمشترك اللفظي، ويعرّف الترادف بأنه³: « ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أيّ

سياق، والترادف التام Synonymy -على الرّغم من عدم استحالة- نادر الوقوع إلى درجة كبيرة

فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر، فإذا ما وقع هذا

الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدود.»⁴، فالترادف بهذا المعنى هو تعدّد

الكلمات التي تشير إلى معنى واحد، وقد أورد (السيوطي) قاعدة دقيقة تلخص فكرة المعنى المتعدد

في اللغة العربية، حيث يقول: " قد يتعدّد اللفظ والمعنى، فهي الألفاظ المتباينة، كالإنسان والفرس

وغير ذلك من الألفاظ المختلفة الموضوعات لمعانٍ مختلفة، وحينئذٍ إمّا أن يمتنع اجتماعها كالسّود

3- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 114.

2- المصدر نفسه، ص 119.

3- «...the comon term for such a situation is synonymy synonyms are words indential in meaning and interchangeable, in any context complete synonymy though not impossible is a very rare occurrence it is a luxury which language can ill affor, even when it does arise, it is usually of brief duration... » Stephen ullman : words and their use : p46.

4- ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 119-120.

والبياض وتسمّى المتباينة المتفاضلة، أو لا يمتنع كالاسم والصفة نحو السيف والصّارم وتسمّى المتباينة المتواصلة.¹

يشير (السيوطي) من خلال قوله إلى ما ذهب إليه (ستيفن أولمان) من ندرة وقوع الترادف التام ووجود كلمات من المتباينات ويظنّ أنّها من المترادفات، ومثّل لذلك بكلمتي: (السيف والصّارم)، وقد مثّل (كمال بشر) لهذا النوع من التّرادف بمجموعة من الألفاظ، مُبيّنًا بذلك أنّ لكلّ لفظ منها معنى خاصّ لا يوجد في الثّاني، وهي: «(السيف والحسام)، (الجلوس والقيود)، (حلف وأقسم)، (تلا وقرأ)».² ويؤكد (ستيفن أولمان) على أنّ المترادفات لا يمكن وضعها في سياق واحد أو أسلوب واحد من غير تمييز بينها؛ لأنّ لكلّ لفظ منها معنى لا يوجد في صاحبه وهذا ما يؤدّي إلى تشابك المعنى وتداخله، كما أشار إلى قضية لغوية مهمّة، وهي التأثير الذي يحدثه وقوع المترادفات في سياق واحد، ويمثّل لذلك «بتلك الفقرة المقتبسة من رواية (كما تهواه) (الفصل الخامس المنظر الأوّل): «لذلك أيّها الحقيّر الدّنيء تجنّب مصادقة هذه السيّدة، والذي أعنيه باختصار: تجنّب مصادقة هذه السيّدة وإلاّ سوف تُقتل أيّها الحقيّر الدّنيء أو سوف تموت أو اعلم جيّدًا أنّي سأقتلك سأطيح بك، سأنقلك من عالم الأحياء إلى عالم الأموات.»³

عند ملاحظتنا لهذا القول يمكننا أن نحدّد المترادفات وهي: (الحقيّر والدّنيء)، والأفعال (سوف تموت، سأقتلك، سأطيح بك)؛ هذا ما يقابله في اللغة العربية بالتوكيد اللفظي والمعنويّ، فقد أحدثت المترادفات في الفقرة شعور (التّهديد والخوف)⁴، كما ركّز (ستيفن أولمان) على ظاهرة المقابلة بين

¹ - السيوطي: المزهري في اللغة، ج1، ص368، ينظر: هامش كتاب دور الكلمة في اللغة (شرح المترجم) ص119.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص120، وللتوسّع أكثر ينظر: هامش الكتاب (المترجم)، ص120.

³ - المصدر نفسه، ص121.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص121.

المدلولات، ومثّل لذلك بالمقابلة المألوفة بين الكلمات اللاتينية، والكلمات السكسونية، كما في نحو: Begin – commence – deep – profound، فالكلمتان Begin وCommence هما من أصل سكسوني، والمعنى العامّ لهما هو (عميق) أمّا الكلمتان (Deep وProfound) هما من أصل لاتيني، ومعناهما العامّ هو: (بيدأ).¹، ويمثّل بالكلمات الآتية: Ox – beef – sheep – mutton – pig – pork – calf – veal فهذه الأمثلة تشتمل على أربع مجموعات، كلّ مجموعة مكوّنة من كلمتين تشير إلى مدلول عامّ واحد، غير أنّ كلّ واحدة قد اختصّت بجانب من المعنى؛ لاشراكها مع صاحبها فيه ويتبيّن ذلك عن طريق ترجمة تلك الكلمات، كالآتي²:

Ox – 1 = الثور. ، beef = لحم الثور.

Sheep – 2 = الغنم ، mutton = لحم الغنم (الضأنّي)

Calf – 3 = العجل. ، veal = لحم العجل.

المجموعة أ- المجموعة ب-

« فكلّ الكلمات المجموعة (أ) هي كلمات إنجليزية، أمّا الكلمات في المجموعة (ب)، فهي من أصل فرنسي.³، حيث تعبّر كلمات المجموعة (أ) عن عالم الرّعاة الإنجليزي، أمّا المجموعة (ب) فالكلمات فيها تعبّر عن عالم الطباخين الفرنسيين في القرون الوسطى.⁴ »

من خلال ملاحظة هذا التّقابل الذي وضعه (ستيفن أولمان) بين اللّغات يمكننا أن نطلق عليه مصطلح: (تخصيص المعنى)؛ لأنّ تلك الكلمات حدث لها تغيّر دلاليّ في فترة زمنيّة معيّنة فتخصّص بذلك معناها، وهي تتدرج تحت معنى عامّ يجمعها وليست مترادفة ترادفا تامّا؛ لأنّ كلّ

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص122.

² - ينظر: المصدر نفسه، شرح المترجم، ص122.

³ - المصدر نفسه، ص122.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، تعليق المترجم، ص122.

كلمة منها تختصّ بميزة لا توجد في مرادفها، مثل اختصاص كلمة (mutton) بلحم الغنم الضأنّي " ولكُنّا لا نجد أيّ عذر، أو مسوّغ لحشد المترادفات حشدا لا تدعو إليه الضّرورة أو الحاجة، كما هي الحال في أساليب الكتابة القانونية التي تميّز بهذه الخاصّة.¹ ، فلا توجد فائدة من جمع المترادفات في سياق واحد، و يقرّر (أولمان) أنّ التّرادف يُعدّ « من الأخطار الخفيّة والتنوّع في الأسلوب باستعمال المترادفات قد يصبح تنويعا مصطنعا لا روح فيه.»²، ويمثّل لذلك بقول أحد الكُتاب الإنجليزي: « manifold multiform flower » بمعنى: " أزهار كثيرة الأنواع والأشكال."³

يتّضح لنا إنكار (ستيفن أولمان) لدور التّرادف في إثراء اللّغة بالألفاظ وقد نخالفه في هذا الحكم؛ لأنّ التّرادف قد يكون تعبيراً عن جمال الأسلوب وامتلاك الكاتب أو المتكلّم لرصيد لغويّ وبراعة في تنويع الكلمات، أمّا إذا استُغِلَّ استعمال المترادفات بمهارة ودقّة، فقد تصبح المترادفات حينئذ « ذات مزايا لغويّة وأسلوبية لا حصر لها؛ إذ أنّه في استطاعتنا أن نستغلّها في الدّلالة على ألوان المعنى وظلاله المختلفة، فالكلمة ذات الأصل اللاتيني مثلا أنسب وأقرب إلى لغة الكتاب من الكلمة السكسونية كما يظهر ذلك من التّقابل بين: forgetfulness ; oblivion على الرّغم من أنّها قد تكون أحيانا أقلّ من صاحبيتها في هذا الشّأن.»⁴، فالمعنى العام لكلمتي (Forgetfulness , Oblivion) هو: (نسيان)⁵، لكن كلمة (Oblivion) والتي هي من أصل لاتيني، هي الأكثر استعمالاً وتداولاً عند الكُتاب من صاحبيتها، ومثّل ذلك أيضا كلمتي: (Knowledge ,

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص122.

² - المصدر نفسه، ص123.

³ - المصدر نفسه، ص123.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، شرح المترجم، ص12.

⁵ - المصدر نفسه، ص125.

(Science)، فالمعنى العام لها هو: (عِلْم) لكن المعنى الشائع لكلمة (Knouledge) هو: (معرفة) بخلاف: (Science) التي تطلق على (كلِّ عِلْم ذي صفة تخصّصية)، وكذلك قد يكون المعنى أعمق في التجريد والتعميم مثل كلمة: (Amity) حين تقاس بالكلمة (Friendship)، فمعناها العام هو: (صداقة)، وكلمة (Cordial) إذا قرنت بصاحبها (Rearty) ومعناها العام هو: (قلبيّاً) أو (من القلب).¹، فهذه الكلمات اللاتينية ومقابلاتها السّكسونية تحمل معنى عامّاً واحداً، لكن كلّ من الكلمات: (Science)، (amity)، (Cordial) ذات الأصل اللاتيني هي الأكثر استعمالاً من مرادفات ذات الأصل السّكسوني، وأمثلة التعبير عن براعة الكاتب ومهارته بتوظيف المترادفات المناسبة في السياق كثيرة في اللغة العربية، "ربّما يظهر ذلك في قول (الجاحظ) يصف الكتاب: «والكتاب هو الجليس الذي لا يطربك، والصديق الذي لا يقلبك، والرّفيق الذي لا يملّك...والصّاحب الذي لا يريد استخراج ما عندك بالملق، ولا يعاملك بالمكر، ولا يخدعناك بالتّفاق»²، فعلى الرّغم من استعمال (الجاحظ) للمترادفات: (الجليس، والصديق، والرّفيق) التي نعلم أنّها ليست مترادفة ترادفاً تامّاً، إلّا أنّها أضفت إيقاعاً جميلاً على الأسلوب، وقوّة في المعنى وتأكيداً لأهميّة القراءة، ويوضّح (ستيفن أولمان) في مقام آخر أنّ: «المترادفات في حالات قد يكون لها دور أكبر من هذا أهميّة وخطورة في نظام التّعامل بالّغة، فإذا ما تطرّق الغموض مثلاً إلى كلمة من الكلمات بحيث تصبح غير وافية بالغرض، فالغالب أن نلجأ إلى كلمة أخرى مرادفة لها كي تسدّ هذا النّقص»³، ومنه فالترادف يزيل غموض بعض الكلمات عند استبدالها بمُرادفها في السياقات المختلفة، وقد يشكّل إبهاماً وغموضاً عند من يجهل معنى التّرادف.

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص125.

² - ينظر: تعليق المترجم على المصدر نفسه، ص124.

³ - المصدر نفسه، ص125.

ب- لفظ واحد - مدلولات عدة:

يوضح (ستيفن أولمان) هذه الظاهرة اللغوية بكلمة (operation) فمعناها العام "عملية" منعزلة عن السياق الذي تستعمل فيه.¹، فلا يتحدد معنى هذه الكلمة إن كانت تدلّ على عملية جراحية أو استراتيجية أو تجارية، ولابدّ من السياق لتحديد معناها كما توجد كلمات لا تنتمي إلى أصل واحد ولكنها تتفق في الكتابة أو النطق مثل: « (a pag boy) بمعنى (ساع أو بواب) و (the page of a book) بمعنى: (صفحة كتاب)، حيث إنّ اللفظ "page" هنا يمثل كلمتين مستقلّتين ومنفصلتين بعضهما عن بعض بصورة واضحة، غير أنّ هاتين الكلمتين قد اتّفقنا في الصيغة بمحض المصادفة.²، ومن هنا يميّز (أولمان) بين مصطلحين اثنين وهما: (homonymy) (المشترك اللفظي) ومصطلح polysemy (تعدد المعنى) « فإذا كان اللفظان ينتميان إلى كلمتين مختلفتين فهما من المشترك اللفظي (homonymy)، أمّا إذا كانت الألفاظ ترجع إلى أصل واحد فقد سُمّي هذا بالتعدد الدلالي polysemy.³»

يتبيّن لنا أنّ (ستيفن أولمان) يميّز بين مصطلحي: المشترك اللفظي والتعدد الدلالي، لكننا نجد في مقابل ذلك أنّ علماء العربية القدامى قد اصطَلَحُوا على هذه الظاهرة اللغوية بالمشترك

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص132.

² - المصدر نفسه، ص132.

³ - كلمة (polysemy) من أصل إغريقي: poly (كثير أو متعدّد)، و Semy (المعنى): polysemy: تعدّد المعنى، والكلمة: (Homonymy) من أصل إغريقي أيضاً: Homo؛ أي: (ذات أو نفس) و (omoma): (لفظ) ثم تطوّرت الكلمتان في اللغة الإنجليزية وصارت Homonymy؛ أي: ذات اللفظ، أو نفسه في اللغة العربية، ينظر: المصدر نفسه، شرح (المترجم)، ص133-134.

اللفظي وهو: « اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين».¹ كما يُعرّف في اللغة العربية بآته: « تشابه اللفظين في اللفظ».²

يتّضح لنا أنّ "السيوطي" لم يميّز بين المصطلحين السابقين ومفهومها واحد عنده، فمصطلح (homonymy)، يمكننا القول أنّه يعني تطوّر بعض الكلمات من حيث حروفها ونطقها حتّى تتقارب مفاهيمها، على الرّغم من اختلاف معانيها وكتابتها « مثل كلمة (flour) التي تعني: الدقيق أو لبّ القمح، وكلمة (flower) التي تعني (الزّهرة) كانتا في الأصل كلمة واحدة وربّما يعلّون ذلك بأنّ: (Flour) كانت تعني: لبّ الحنطة».³، فهذه الكلمة تُعدّ من باب "المشترك اللفظي" وليس "تعدد المعنى"؛ لعدم وجود علاقة بين معنى الكلمتين، وعدم وجود كذلك ما يثبت أنّهما يرجعان إلى أصل واحد.

يلخّص (ستيفن أولمان) تعريف المصطلحين السابقين، بقوله: « لقد جرت البحوث الكثيرة التي تعرّضت لهذا الموضوع على استعمال المصطلح (تعدد المعنى) polysemy للدلالة على الحالات التي تتعدّد فيها مدلولات الكلمة الواحدة، أمّا بالنسبة للحالة الأخرى فسوف نحفظ بالمصطلح (المشترك اللفظي) Homonymy ونطلقه على الكلمات المتعدّدة المعنى المتّحدة الصيغة».⁴

فالمشترك اللفظي بهذا المفهوم يتضمّن وجود كلمات كثيرة تأتي بصيغة واحدة، ومعانٍ متعدّدة، لكن لا بدّ من وضعها في سياق لكي يتّضح المعنى المقصود منها ف: "إذا صادف أن اتّفقت كلمتان أو أكثر في أصواتها اتفاقاً تامّاً فإنّ مثل هذه الكلمات لا يكون لها معنّى البتّة دون

¹ - سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1997م، ج1، ص07.

² - السيوطي: المزهري، ج1، ص369.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص133.

⁴ - المصدر نفسه، ص134.

السياق الذي تقع فيه.¹، أما مصطلح (تعدّد المعنى) فيدلّ على وجود كلمة واحدة ترجع إلى أصلٍ واحدٍ وتشير إلى أكثر من مدلول، لكن على الرغم من التمييز الدقيق الذي قدّمه (ستيفن أولمان) بين هذين المصطلحين، إلّا أنّنا لا ننكر وجود تداخل بينهما حيث يرجع إلى:

1- « إدخال بعض كلمات المشترك اللفظي عند بعض العلماء ضمن متعدّد المعنى لمجرد تطابق هذه الكلمات في النطق أو الصياغة، وعدم إدراك العلاقة بينها، ومنه كلمة (العرض) فتعني ما يكون من الأثاث، كما تعني عرض البضاعة على السوق، وهي خلاف الطول وهي سفح الجبل.»²

2- ومن أكثر صور الغموض: التلاعب بالألفاظ (punning) فيحدث تداخلاً بين متعدّد المعنى والمشارك اللفظي؛ أي: في استطاعة المتكلّم أن يتلاعب بالمعاني المختلفة المتّحدة الصيغة، فمن أمثلة تعدّد المعنى في اللغة العربية ما حدث بين الحجاج وأحد خصومه، إذ قال له متوعداً: « لأحملنك على الأدهم "يريد القيد": فقال الرجل: مثل الأمير يُحملُ على الأدهم والأشهب: يريد الفرش، فقال الحجاج: ويلك، إنّه تهديد، فردّ الرجل: لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً.»³ فكلّمة (الأدهم) متعدّدة المعنى فقد يكون معناها: (القيد) وقد يكون: (الفرس)، وأدّى استعمال هاتين الكلمتين معاً إلى حدوث غموض في فهم المعنى عند (الحجاج)، أمّا (المشارك اللفظي) فيوضّحه (كمال بشر) بأمثلة من اللغة العربية بقول الشاعر⁴:

يا سيّداً حازَ لُطفاً له البرايا عبيدُ

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص72.

² - أبو عبيد القاسم بن سلام: الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، تح: عبد المجيد دياب، طبع دار الفضيلة، 1998م، ص46.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تعليق وشرح (المترجم)، ص145.

⁴ - المصدر نفسه، شرح وأمثلة المترجم، ص145.

فكلمة (يزيد) في البيت الشعري هي من قبيل المشترك اللفظي؛ لأنَّ معناها قد يدلّ في هذا المقام على (يزيد بن معاوية)، وقد يكون معناها: (يزداد)، لكن على الرّغم من أنّ (ستيفن أولمان) درس كلاً من المصطلحين (المشترك اللفظي، ومتعدّد الدّلالة)، نلاحظ وجود تداخل بينهما حيث يمكننا أن نطرح التساؤل الآتي: هل يُعدّ التعدّد الدّلاليّ لأيّ كلمة مشتركاً لفظياً؟

ولفكّ هذا الالتباس والغموض حاول اللّغويون المعاصرون وضعَ معاييرٍ للفصل بين نوعي المشترك اللفظي (البوليزيمي والهومونيمي)، وأهمّ الآراء التي ذكرت حول ذلك هي¹:

1- إذا كانت كلمات المشترك اللفظي تملك نفس النّطق، ولكن بهجاء مختلفٍ (مثل Hair مع Heir و Reed مع Read و Pear و Peair مع Pare)، فإنّ اختلاف الهجاء يكفي لجعل الكلمات من نوع الهومونيمي.

2- إذا كانت الكلمة تملك نفس النّطق والهجاء، وتعدّد معانيها فيمكن اللّجوء إلى المعيار الدّلالي الذي يتمثّل في²:

1- المعنى الأساسي:

يمكننا من خلال الاعتماد على هذا المعيار أن نميّز بين المتعدّد والمشارك؛ فمن الأوّل الألفاظ التي انتقلت من معناها اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحيّ، كألفاظ العبادات، وكذلك يمكن عدّ المعاني المجازيّة كالاستعارة والتّورية منها أيضاً، وهذا يمثّل المشترك اللفظي، أمّا التعدّد الدّلالي ففيه تكون الكلمة الواحدة لها عدد من المترادفات كلّ منها يمثّل معنىً من معانيها.

¹ - أحمد مختار عمر: علم الدّلالة، ص179، نقلاً عن:

EA, Nida, Mouton : Componetial Anlysis of Meaning, 1975, p117

² - ينظر: بالمر: علم الدّلالة إطار جديد: ترجمة: صبري إبراهيم السيّد، ص106.

2- التقارب المعنوي:

إذا تقاربت معاني اللفظ الواحد، فإن الكلمة الدالة على تلك المعاني تُعدّ من قبيل المتعدّد المعنى كما في لفظة رقبة (neck) التي تعني جزء من الجسم، وبقاوة القميص أو الثوب وعنق الزجاجة وشريط ضيق من الأرض، وإذا انقطعت معاني اللفظ بعضها عن بعض فالكلمة من المشترك المتماثل اللفظ، ومن ذلك لفظة (الخال) التي تطلق على أخ الأم، وعلى الشامة على الخد، وعلى لواء الجيش، إلّا أنّ المعيار الدلالي يشوبه كثير من الخلط والاضطراب؛ لأنّ المفردات ليس لها عدد محدّد من المعاني المميّزة، وجوهر اللغات الطّبيعيّة أن تتحوّل المعاني المعجميّة فيها من معنّى إلى آخر، وأن تقبل الاتّساع بغير حدود.¹

نلاحظ أنّ المعيار الدلالي ليس معياراً دقيقاً للفصل بين المصطلحين السابقين؛ لأنّه معيارٌ تقريبيّ فقط وليس ثابتاً، لذلك فالاعتماد على السّياق، وصيغة الكلام ونطقها من شأنه أن يوضّح لنا الفرق بدقّة أكثر، « فإذا لم توجد علاقة دلاليّة بين المعنيين فلا مشكلة؛ لأنّ كلّاً منهما كلمة مستقلة حدث بطريق الصدفة أن تملكت نفس النّطق والكتابة، أمّا إذا وُجدت العلاقة أو المشابهة فيها كلمة واحدة تطوّرت إمّا تطوّراً بيّظاً بمرور الوقت، أو سريعاً عن طريق المجاز.²، وقد يكون الاعتماد على المعجم في معرفة معنى كلمتين متداخلتين معياراً لتمييز أيّ منهما يندرج ضمن الهومونيمي أو البوليزمي، وهذا ما أطلق عليه اللّغويون "المعيار الصّرفي" ويتمثّل في: "اشتقاق الكلمة وصيغتها الصّرفية":

¹ - ينظر: جون ليونز: اللّغة وعلم اللّغة، ترجمة: مصطفى التوني، طبع دار النّهضة العربيّة، 1987م، ص200.

² - عمر مختار: علم الدّلالة، ص179-180.

1- الاشتقاق:

إذا وجدنا صيغا متماثلة للكلمتين في المعجم، فستعامل هذه الصيغ باعتبارها من نوع الهومونيمي وستفرد لها مداخل منفصلة، ولو وجدنا أنها ذات أصل واحد حتى لو كان لها معاني مختلفة فسوف نعاملها على أنها من نوع البوليزيمي وستجعل لها مدخلا مفردا في المعجم فمن الهومونيمي إطلاقهم لفظ (القانع) على (السائل)، و(الراضي بما قُسم له) بالرغم من اختلاف مصدرهما (فالقانع) بمعنى (الراضي) مشتقة من: (قَنَعَ) (يَقْنَعُ)، ومصدرها: (قَنَاعَة) وَقْنَعًا وَقْنَعَانًا أما القانع التي تعني السائل فهي من: قَنَعَ، يَقْنَعُ، كصَنَعَ، يَصْنَعُ ومصدرها لا يأتي على وزن (فُعُول).¹، فاختلف الوزن يؤدي إلى اختلاف المعنى، ومثال تعدد المعنى: « الفعل (أَدْرَكَ) له عدة معانٍ توجد بينها علاقة ما، ويساعد السياق على تحديد المعنى المراد، فمن معانيه: (مشى حتى أَدْرَكَهُ) أي: لحق به، و(عاش حتى أدرك زمانه)؛ أي: عاصره و(أدرك ببصره)؛ أي: رأى و(أدرك الغلام أو الثمر)؛ أي: بلغ. ² »

نلاحظ أن صيغة الفعل (أدرك) ثابتة ومعانيه متعددة، حيث تختلف من سياق إلى آخر ولولا السياق لما تحدد المعنى المقصود، ولكن قد لا يكفي عنصر الاشتقاق لمعرفة الفرق بين الكلمات المتداخلة؛ لذلك وضع اللغويون ضمن المعيار الصرفي عنصر (الصيغة).

2- الصيغة:

يُعدّ لفظ (عين) من الألفاظ التي لها عدة معانٍ، إلا أن هذه المعاني لا تقبل كلّ صيغ الجموع، فتُجمع على (عُيون) إذا دلّت على: (الجراحة، أو نبع الماء، أو الجاسوس)، وتُجمع على (أُعِين) إذا دلّت على (الجراحة) فقط، بينما تُجمع على (أُعْيَان) للدلالة على (الأشراف من

¹ - أحمد الحملوي: كتاب شذا العُرف في فنّ الصّرف، طبع المكتبة الثقافية، دط، دت، ص70.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ينظر: هامش الكتاب (شرح المترجم)، ص72.

القوم)، وهي لا تقبل الجمع مطلقاً إذا دلّت على (المال)، وهي في صيغة المفرد تحمل كلّ هذه المعاني، ويُعدّ السياق هو المُعوّل عليه في التّمييز بين المعاني المُحتَملة للفظ الواحد.¹

من خلال عرض معايير الفصل بين تعدّد المعنى والمُشترك اللفظي، يتبيّن لنا أنّ المعيار الصّرفي (الاشتقاق والصّيغة) يمكّننا من تحديد الفرق خاصّة بالنسبة للباحثين في هذا الميدان، لكن كيف يتمكّن المتلقّي من تحديد تلك الفروقات مثلاً لكلمة (عين)، أو الفعل (أدرك) عند تلقّيه لها من طرف المرسل في تلك اللّحظة؟

استناداً إلى هذا نوّكد أنّ السياق هو المعيار الفاصل بالنسبة للسامع في كلّ مقام لتحديد المعنى المقصود، كما نرى أنّ التعدّد الدّلالي يبقى ضمن المُشترك اللفظي.

يمثّل (ستيفن أولمان) لاتّفاق الصّيغة مع تعدّد الأصول الّتي تلاقت « بكلمة (Sound) الإنجليزيّة الّتي تمثّل في الحقيقة أربع كلمات اتّحدت في صيغة واحدة: فهي (صحيح البدن) في اللّغة الجرمانية القديمة، و(الصّوت) في اللّغة الفرنسيّة الّتي ترجع إلى (Son) وإضافة (d) نتيجة للتطوّر الصّوتي، وهي بمعنى (سبر الغور) امتداداً للفعل الفرنسي (Sonder) وربّما تكون هناك علاقة تاريخيّة بين هذه الكلمة الفرنسيّة وبين كلمة (Sound) الرّابعة الّتي تعني: (مضيق الماء) في لغات متعدّدة.²

كلّ هذه الأسباب تؤدّي إلى حدوث تغيّر في معنى الكلمة، هذا التغيّر له عدّة صُور ومظاهر حدّدها اللّغويون بالدراسة والتّحليل، فما مظاهر التغيّر الدّلالي في رأي (ستيفن أولمان)؟

¹ - الأزهر الزّناد: مبحث الاتّساع في الدّلالة المعجميّة، طبع حوليات الجامعة التونسيّة، 1995م، ص175-176.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص147.

المبحث الثالث: مظاهر التغير الدلالي عند ستيفن أولمان

يُعدّ التغير الدلالي من أهمّ المسائل اللغوية التي اهتمّ علماء اللغة بدراستها ودراسة أسباب حدوثها؛ لأنّ دلالة الكلمة قد تتطوّر من حقبة زمنيّة لأخرى، وقد عرفنا أهمّ الأسباب التي تؤديّ إلى ذلك التطوّر والتغير، فما المظاهر التي يتّضح من خلالها ذلك؟

وضع (ستيفن أولمان) خطة تقسيم لمظاهر تغير المعنى وتُعدّ: « من أوفق الخطط المختلفة التي وُضعت في هذا الشأن وهما الخطّتان المنطقيّة والنفسية.¹، خلال تقسيم منطقيّ اتّبعوه.

1- التقسيم المنطقي:

وجد علماء اللغة من أمثال (بريال) وغيره من علماء القرن التاسع عشر من أنّ المعنى القديم، إمّا أن يكون أوسع من المعنى الجديد أو أضيق منه أو مساوياً له، ولم تكن هناك إمكانيّة رابعة يدخلونها في حسابهم.²، وبذلك وضعوا أهمّ مظاهر التغير في المعنى وهي ثلاثة مظاهر تحدث للألفاظ والكلمات تتمثّل في "توسيع المعنى"، أو "تضييقه"، أو "انتقاله" حيث: « ترجع أحياناً التغيّرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: التضييق والاتّساع والانتقال، فهناك تضييق عند الخروج من معنى عامّ إلى معنى خاصّ...وهناك اتّساع في الحالة العكسيّة؛ أي: الخروج من معنى خاصّ إلى معنى عامّ وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص.³ كما تمثّل هذه التغيّرات الدلاليّة الثلاثة أهمّ أشكال

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص190.

² - المصدر نفسه، ص109.

³ - فندريس: اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م، ص256.

التطوّر الدلالي عند "ستيفن أولمان" ويمكن أن نصف هذه التغيّرات الثلاثة بأنّها تصنيفات تقليديّة أو كلاسيكيّة؛ لأنّها تمثّل أغلب تقسيمات علماء اللّغة للتغيّر الدلالي، نلخصها فيما يأتي:

1- توسيع المعنى:

يسمّى كذلك "تعميم المعنى" **"generalization"**¹، يحدث التّوسيع في معنى كلمة ما عندما ينتقل من معنى خاصّ إلى معنى عامّ، بحيث يتّسع مدلول الكلمة أكثر ممّا كان عليه في مجال استعمالها مثل: « الكلمة الإنجليزيّة (arrive) ويقابلها في الفرنسية (arriver) وهي تتحدّر عن اللّاتينية (adripare) بمعنى: (يصل إلى الشاطئ) وهذه الأخيرة ترجع بدورها إلى (ripa) أيّ: (شاطئ) فهذه الكلمة كانت في الأصل مصطلحا بحريّا، لا يجوز استعماله إلّا في معنى: (الوصول إلى الميناء)، أمّا الآن فقد اتّسع نطاق استعمالها حتّى أصبحت تشمل عددًا ضخمًا من أنواع الوصول، سواء أكان ذلك على القدم أم بأيّة وسيلة أخرى من وسائل الانتقال، وهكذا نرى أنّ معنى الكلمة لحقه تعميم كبير وأصبح ممكن التّطبيق على مدى أوسع وأشمل.²، فكلمة (adripare) حدث لها توسيع في المعنى، فبعد أن كانت تدلّ على الوصول إلى الميناء أصبحت دالة على معنى الوصول عموماً ومثلها كلمة (البأس) في اللّغة العربية التي في أصلها تعني الحرب، ثمّ أصبحت تدلّ على الشدّة في كلّ شيء.³، ومن أمثلة التّعميم كذلك كلمة " قمر " moon التي كانت تُطلق في الأصل على كوكب القمر الذي يدور حول الأرض، ثمّ عمّ معناها لتُطلق على كلّ جرم يدور حول أيّ كوكب.⁴

¹ - ديريك جيرارتس: نظريات علم الدلالة المعجمي، ص54.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص190.

³ - ينظر: محمد المبارك: فقه اللّغة، ص218-219.

⁴ - ينظر: ديريك جيرارتس: نظريات علم الدلالة المعجمي، ص54.

ننتقل إلى دراسة تضيق المعنى، الذي يعدّ عكس المظهر الدلالي السابق:

2- تضيق المعنى:

يدلّ مصطلح " تضيق المعنى " على تخصيص دلالة عموم الكلمة، إذ تصبح دالة على بعض ما كانت تدلّ عليه، ومن التّخصيص في: « اللّغة الفرنسية كلمة (Poison) التي تدلّ على الجرعة من أيّ سائل تخصّص بالدلالة على الجرعات السامة دون غيرها...»¹ ، وفي اللّغة العربية تخصّصت كلمة (الحريم) «فبعد أن كانت تعني "الذي حرّم مسّه" فلا يدنى منه أصبحت تعني "النساء" خاصّة»²، وكلمة (حرامي) هي في الأصل (نسبة إلى الحرام)، ثم تخصّصت دلالتها واستعملت بمعنى (اللصّ) في القرن السابع الهجري»³

إذا نظرنا إلى الاستعمال اللّغوي العامّ، نجد أنّ المتكلّم يميل إلى استعمال الكلمات المخصّصة الدلالة؛ لأنّها سهلة من حيث « التّعامل بها ويعمدون أحيانا إلى الألفاظ ذات الدلالة العامّة ويستعملونها استعمالا خاصّا، كما في كلمة (العيال) التي أصبحت تدلّ على (الزّوجة) ولكنّها وُضعت حاليّا للتّخصيص في الدلالة على (الأولاد أنفسهم) مع أنّها كانت تدلّ في الأصل على (كلّ ما يُعال في الأسرة)»⁴، ويفسّر علم اللّغة الحديث سبب التّخصيص بأنّه نتيجة إضافة بعض الملامح التّمييزية للفظ، وإسقاط بعض ملامحه التّمييزية في التّوسيع»⁵، مثل كلمة

¹-ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص190.

²- ابن منظور: لسان العرب، مادة (ح ر م).

³- ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص125.

⁴- ينظر: المرجع نفسه، ص153-154.

⁵- ينظر: عمر مختار: علم الدلالة، ص245-246.

(الفاكهة)¹، فقد كانت تدلّ على كلّ الثمار ثمّ خصّص هذا المعنى، وصارت تدلّ على أنواع معيّنة فقط منه.

3- انتقال المعنى: يعرفه (فندريس) بقوله: « يكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من وجهة العموم والخصوص.»²؛ أيّ: انتقال معنى اللفظ من مجال استعماله المتداول فيه إلى مجال آخر ويكون عن طريق ما عبّر عنه (ستيفن أولمان) بـ:

1- المشابهة بين المدلولين: وذلك بمعنى:

1- « انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة، وذلك يكون في الاستعارة التي هي عبارة عن تشبيه حذف منه أحد طرفيه وأداة التشبيه.»³، ويقول (ستيفن أولمان) في هذا السياق: « إنّنا حين نتحدّث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدالّ على عين الإنسان استعمالاً مجازياً، أمّا الذي سوّغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله.»⁴، ومن ذلك أيضاً انتقال كلمة (Style) في الإنجليزية من (آلة الكتابة)، وهي نوع من الوظائف التي تقوم بها لتصبح (أسلوباً)، حيث: « ترجع هذه الكلمة (Style) إلى كلمة لاتينية معناها آلة مستدقة الرأس تُستعمل للكتابة، وتظهر صورتها المصغرة في الكلمة الإيطالية (Stiletto)، ثمّ حدث أن خلعت الآلة اسمها على نوع من الوظائف التي تقوم بها.»⁵، حيث نلاحظ في الاستعمال اللغوي أنّ انتقال المعنى يظهر بصورة واضحة في الكلمات الدالة على جسم الإنسان التي تستخدم عن طريق الاستعارة فكثيراً « ما تنقل إلى مجالات أخرى لعلاقة المشابهة، كقولنا: "أسنان المشط"، وسنّ القلم وعين

¹ - ينظر: محمود السّعران: علم اللّغة -مقدمة للقارئ العربي-، ص284.

² - فندريس: اللّغة، ص256.

³ - ينظر: الرّمخشري: أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1979م، ص30.

⁴ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص193.

⁵ - المصدر نفسه، ص191.

الحقيقة، وعَيْنُ الصَّوَابِ وعُنُقُ الزَّجَاجَةِ، وصُلْبُ الموضوع، وقلْبُ المعركة، وظهر الأرض ورجلُ الكرسي...¹، كما نجد ذلك عند (ستيفن أولمان)، إذ يرى أنَّ جسم الإنسان يُعدّ قطاعًا من القطاعات البارزة التي تنقل الكلمات منها وإليها، أو قل إنه مركز من مراكز الانتشار والجاذبية.²، ويمثّل لذلك بكلمة (Crown) (تاج) التي إذا أطلقناها على الجزء الأعلى من الإنسان نكون قد نقلنا اسم شيء من الجمادات إلى مجال الكائنات الحيّة.»، وقد أشار (ستيفن أولمان) إلى: «نوع آخر من الاستعارة وهي التي تعتمد على التشابه في الشعور نحو جانبي الاستعارة، وفي نوع الإحساس بهما أكثر من اعتماده على التشابه في الخصائص الجوهرية.»³ ويمثّل لذلك بقولنا: تحية عطرة، واستقبال بارد، ولون دافئ وصوت حلو، ويقول مُعلّقًا على ذلك: «فهنا يوجد الإحساس بأنّ هناك تشابهًا بين الدفئ وبين لون معين من الألوان، وتشابهًا بين المذاق الحلو والصفات الجميلة للصوت.»⁴، مثّل لحالة النّقل منه بإطلاق لفظ العين على ثقب الإبرة، ومثّل لحالة النّقل إليه بإطلاق لفظ التّاج على الجزء الأعلى من الجمجمة.»⁵

ويرى (ستيفن أولمان) أنَّ المبالغة (Escaggeration)⁶ ضربٌ من المجاز؛ لأنّ دلالتها لا تؤدّي إلّا عكس المقصود منها، وهي "مسئولة عن الشّعارات المذهبيّة والاصطلاحات الخادعة التي تستغلّها أجهزة الدّعاية أسوء استغلال، كما في نحو "سعيدٌ بشكل مُخيف"، ورائعٌ بكلّ بساطة"⁷، فهذه الأمثلة من باب المجاز؛ لأنّه مُبالغٌ في معانيها.

¹ - ينظر: عمر مختار، علم الدّلالة، ص 247.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة تعليق المترجم، ص 194.

³ - المصدر نفسه، ص 195.

⁴ - المصدر نفسه، ص 195.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 195.

⁶ - المصدر نفسه، ص 196.

⁷ - المصدر نفسه، تعليق المترجم، ص 196.

2- «انتقال مجال الدلالة "المجاز المرسل (Motonymy)"، ومن ذلك كلمة (bureau)(مكتب) التي «تطوّرت دلالتها من قطعة القماش لتدلّ على المصلحة الحكومية أو المكان الذي تُدار منه الأعمال.»¹

نلاحظ عدم وجود أيّة علاقة مشابهة بين المعنيين، لكن توجد بينهما علاقة مشابهة من حيث المكان؛ لأنّ الأماكن التي تُدار منها الأعمال توجد بها عادة المكاتب «فالفكرتان مرتبطتان مع بعضهما في ذهن المتكلّم أو هما تنتمي إلى مجال عقليّ واحد.»²، فعلاقة الشّبّه بين الشّيئين تؤدّي إلى انتقال معنى أحدهما إلى الآخر ف«انتقال المعنى يتضمّن طرائق شتّى يُطلق عليها النخاة أسماء اصطلاحية الاستعارة، إطلاق البعض على الكلّ أو المجاز المرسل بوجه عامّ، أو المجاز المرسل بعلاقة الشّبّه أو غيره عند عدم وجود اسم للشّيء المنقول إليه.»³، وأمثلة انتقال الدلالة لغير المشابهة كثيرة "فمن ذلك إطلاق اسم (الشتاء) على المطر؛ لأنّ الشتاء هو الفصل الذي ينزل فيه المطر، فالعلاقة بين المعنيين زمنيّة، ومن ذلك قول العرب: أكلنا مِلّة؛ أي: خبر المِلّة، والمِلّة هي الرّماد الحارّ، وهو موضع الخبزة، فسمّوا الخبزة باسم موضعها"⁴

انطلاقاً من هذه الأمثلة، يتّضح لنا أنّ المعنى في التطوّر الدلالي للكلمة يكون أوسع من المعنى القديم وأخصّ منه في التّصنيف، كما في ظاهرة انتقال المعنى فإنّنا نجد أنّ المعنيين القديم والجديد متساويان؛ لانتقال المعنى من مجاله المألوف إلى مجال آخر، وقد وضع (ستيفن أولمان) صوراً عديدة للمجاز وهي كالآتي⁵:

¹ - ينظر: فندريس: اللّغة، ص254.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص198.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص256.

⁴ - أبو بكر الزبيدي: لحن العوام، تح: رمضان عبد التّوّاب، القاهرة، دط، 1964م، ص174.

⁵ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص198.

1- يُطلق الظرف على المظروف، أو المحلّ على الحال مثل: "شربَ كوبًا من الماء؛ أيّ: شربَ الماء الموجود في الكأس، و"بيت الرّجل" والمقصود "أهله".

2- يطلق اسم الأداة والآلة على وظيفتها، أو اسم العمل على آثاره ونتائجه، كإطلاق اللسان على اللغة، وإطلاق الكتابة بمعنى العمل على الكتابة التي على الحائط مثلاً، وكذلك قد يسمّى الشيء باسم مخترعه، أو مؤلّفه، أو مكانه الأصلي.

3- استحضار الكلّ بذكر جزئه ذي الخاصّة البارزة، كما (Fleet of twenty sails) (أسطول من عشرين سفينة) و(Sail) معناها الشّراع، فأطلق الجزء وهو الشّراع وأريد به الكلّ وهو السفينة.

من مظاهر التغيّر الدلالي كذلك والتي قسّمها (ستيفن أولمان) إلى (المشابهة بين اللفظين) و(العلاقة بين اللفظين)، في الأول تنشأ كلمة جديدة نتيجة التشابه الشكلي بين كلمتين يؤدي إلى التأثير في معنى إحدى الكلمتين، وذلك مثل الصّفة الإنجليزيّة القديمة «(Sand-blind)؛ أيّ: (كليل البصر وأعشى)، والصّيغة الأصليّة للكلمة هي: (Sam-blind) و(Sam) في الكلمة (Semi) بمعنى(نصف أو شبه)، ومن ثمّ كان التشابه الشكليّ الصّرف بين (Sam) و(Sand) دافعاً إلى الرّبط بينهما ربطاً زائفاً.¹، وإذا ما فكّنا تركيب الكلمة (Sand-blind) نجد الكلمتين: «(Sand) والتي تعني (رمل) و(Blind) ومعناها (أعمى)، والصّفة (Sand-blind) لا تفيد معنى (كليل البصر أو أعشى) إلّا إذا ربطنا كلمة (Sam) بها؛ لتصبح (Sam-blind) التي تعني: (نصف أو شبه أعمى).²، فالتشابه في أصوات الكلمتين (Sand) و(Sam) أدّى إلى الرّبط بينهما وتكوّن معنى آخر، وكذلك بالنسبة للصّفة الإنجليزيّة القديمة (Shamefast)(حيّ)

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تعليق المترجم، ص200.

² - المصدر نفسه، ص200.

حيث ارتبط الجزء الثّاني (fast) منها في أذهان النّاس باللفظ (face)(وجه)، وكان ذلك مُدعاة لظهور الصّفة (Shamofaced) (حيّ).¹

أمّا بالنّسبة (للعلاقة بين اللفظين) فقد اختصر معناها، ووضع لها مصطلح: "العدوى بين اللفظين" (Contagion) الذي يبدو لنا غريباً في هذا المقام « لكن عندما تقوم إحدى الكلمتين مقام عبارة ما كثيرة الاستعمال، مثل قولنا: "الشيخان" والمقصود "أبو حنيفة" و"أبو يوسف" ولو عبّرنا عن هذه الحالة تعبيراً مجازياً أمكن القول بأنّ الجزء المحذوف قد أصاب الجزء أو الأجزاء الّتي تجاوره بالعدوى في معناها؛ وهذا يفسّر إطلاق مصطلح العدوى أحيانا على هذه الأمثلة ونحوها.² ومثال ذلك قولنا: "الأحاديث النبوية الشّريفة موجودة في الصّحّاحين"، فالمقصود بالصّحّاحين في هذه العبارة هما: صحيح البخاري وصحيح مسلم وذلك بدلا من ذكرهما؛ لأنّ كلمة "الصّحّاحان" تعبّر عنهما لكثرة تداولها ومجيئها في سياق العبارة التّقليدية السّابقة.

ولم يقف (ستيفن أولمان) عند هذه المظاهر من تغيّر المعنى، بل تعدّى إلى صور أخرى لتغيير المعنى وهي: اللّامساس، وحُسن التّعبير، وانحطاط المعنى، ورقّيّه، ويمكن أن نلخصها، كالآتي:

« اللّامساس (Taboo³): هو مصطلح بولينيزي (a polynesian term)، ويُطلق على كلّ

ما هو مقدّس أو ما يُحرّم لمسه، أو الاقتراب منه لأسباب خفيّة، سواءً أكان ذلك إنساناً أم كلمة، أم

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 200-201.

² - المصدر نفسه، ص 201.

³ - ترجمة مصطلح (Taboo) باللامساس هو ما جرى عليه أكثر المترجمين العرب، من الجائز أيضاً ترجمته (بالحظر) و (ploynesion) (بولينيزي) نسبة إلى (playnesia)، وهي مجموعة من الجزر الصّغيرة في المحيط الباسفيكي شرقي آسيا: ينظر: تعليق وشرح المترجم على المصدر نفسه، ص 203.

شيئاً آخر.¹، لكن إذا تأملنا هذا المعنى قد نتساءل: ما علاقة هذا المصطلح -اللامساس-

بأشكال تغير المعنى؟ ثم كيف يُعدّ اللامساس مظهرًا من مظاهر تغير المعنى و تطوّره؟

يمكننا القول أنه إذا كانت الكلمات ذات معانٍ منبوذة أو مكروهة من قبل المتكلمين، فإنّ المتكلم يلجأ إلى استبدالها والتعبير عنها بكلمات أخرى ألطف وأحسن منها تعبيرًا، ولهذا نجد (ستيفن أولمان) قد ربط مصطلح (اللامساس) بحسن التعبير، حيث يقول في هذا السياق: "ومثال ذلك أنّ الإنجليزي لم يعد يستخدم الاسم (undertaker²) رغم عدم تحرّجه من استعمال الفعل (undertake) لشبوعه في وظيفة دفن الموتى، ومثل هذا يقال عن كلمات: (حانوتي)، و(كنيف) التي هجرت في معناها الأقدم للإحياءات التي صار يحملها معناها الأحدث.³، ف: الكلمة (undertaker) من الكلمات المحظورة الاستعمال عند المتكلمين الإنجليزي؛ نظرًا لمعانيها التي قد تثير الرّهبة والخوف في نفوسهم لارتباطها بمعنى الدفن، « فإذا ما اصطدمت كلمة ما بحظر الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس، حلّت محلّها كلمة أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى وهذه الحالة ليست مقصورة على المجتمعات البدائية، فهي معروفة في كلّ البيئات، وفي كلّ أنواع الحضارات بمستوياتها المختلفة.»⁴

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص202.

² - Undertaker : معناها الأصلي: (الذي يأخذ على عاتقه مسؤولية القيام بعمل من الأعمال)، ثم غلب عليها الاستعمال في معنى (حانوتي)، وفي هذه الحالة اختصار للتعبير (Fumeral undertaker) بمعنى: حانوتي وهذا الاختصار ضرب من حسن التعبير، تخلّصنا فيه من اللفظ (fumeral) الذي يدلّ على المعنى غير المرغوب فيه وهو (الدفن)، وبمرور الزمن أصبح اللفظ (undertaker) غير مقبول؛ لارتباطه هو الآخر بمعنى (الدفن)، ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، شرح المترجم، ص207.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص207، وعمر مختار: علم الدلالة، ص150.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص203

يتّضح لنا تأكيد (ستيفن أولمان) على عموم ظاهرة (اللامساس) عند كلّ الأمم والحضارات، وفي كلّ البيئات اللغوية، ومن الكلمات المحظورة الاستعمال بتأثير عامل (اللامساس) والتي مثل بها (ستيفن أولمان) نذكر:

1- أسماء بعض الحيوانات، مثل النّعبان، والدّئب والتّعلب والعنز، والتي حلّت محلّها ألفاظ أخرى خالية من فكرة الضّرر والأذى في بعض اللّغات، ومن أكثر تلك الحيوانات رهبةً وخوفًا نجد (ابن عرس)¹ ذلك الحيوان المتعطّش لإراقة الدّماء، وما يدلّ على هذا الحكم هو ذلك العدد الضّخم من الكلمات والعبارات البراقة التي تدلّ على هذا الحيوان بطريقة غير مباشرة.²

نلاحظ تأثير عامل اللامساس في تغيير التسمية الحقيقية للحيوان (ابن عرس) من لغة إلى أخرى، لكن على الرّغم من ذلك فإنّنا لا نعدّ ذلك تغييرًا في معنى الكلمة؛ لأنّ تلك التسميات تقتصر على بعض اللّغات والبيئات، فلا يمكن أن نحكم بحدوث تغيير في معنى كلمة "ابن عرس" بناء على تجنّب استعمالها تشاؤمًا أو تفاؤلًا بها.

2- «أجزاء جسم الإنسان - وبخاصّة الرأس واليد- فاليد اليسرى بوجه أخصّ تؤخذ دائمًا على أنّها نذير بمستقبل مشؤوم، ويشير إلى ذلك أنّ الكلمة (Sinister) ومعناها (شؤم) كان لها في الأصل معنى (الأيسر أو اليسرى) في اللّغة اللاتينية، والكلمة الإنجليزيّة (left) كان مدلولها (الضعيف) والذي (لا يساوي شيئاً).»³

¹ ابن عرس: جمعه: «بنات عرس» ومفرد هذا الجمع يعرف في الأرياف عندنا (بالعرسة)، وهي كلمة محظورة الاستعمال بتأثير عامل اللامساس، ويشار إليها (بالمخفية) في بعض البلاد، و(بأمّ أحمد) في بعضها الآخر ينظر: تعليق المترجم على كتاب دور الكلمة في اللغة، ص206.

² ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص206.

³ المصدر نفسه، ص206.

نستطيع القول أنّ اللّامّساس يُعدّ عاملاً من عوامل التّأثير في معاني بعض الكلمات ذات الدّلالات والإيحاءات الّتي تبعث شعوراً بالخوف، أو بالإحراج عند ذكرها من قبل المتكلّمين ولا يمكن اعتبارها مظهرًا من مظاهر التغيّر الدّلالي، أمّا المظهر الآخر من مظاهر (تغيّر المعنى) فهو:

5- انحطاط المعنى:

يمثّل له (ستيفن أولمان) بكلمة (Knave) ومعناها (لئيم خسيس)، والّتي كانت في الأصل تعني: (الخادم) أو (الغلام)، وكلمة (Villain) الّتي تعني في الأصل (خادم المزرعة)، وقد تطوّر هذا لتدلّ على (سافل، وغد)، والكلمة الفرنسيّة (Fille) (بنت) قد انحطّ معناها انحطاطاً أوجب استعمال الصّفة: (Jeune) (شابة) سابقة لها حتّى تردّ إليها اعتبارها.¹

يتّضح لنا أنّ انحطاط معنى كلمة ما، يعني انتقال معناها من درجة راقية إلى درجة دون ذلك في بيئة اجتماعيّة خاصّة، « فقد تتردّد الكلمة بين الرقيّ والانحطاط في سُلّم الاستعمال الاجتماعيّ، بل قد تصعد الكلمة الواحدة إلى القمّة وتهبط إلى الحضيض في وقت واحد كما في الكلمة الفرنسيّة (maréchal)² الّتي ترجع إلى أصل جرمانيّ معناه: (خادم الإسطبل) والّتي قد يكون معناها (المشير أو البيطار)، والكلمة (constable) الّتي ترجع إلى اللاتينية (camer-stabuly) ومعناها: (كونت الاصطبلات) وهي شخصيّة سامية توجد في البلاط الملكي في أوروبا

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص210.

² - الكلمة (marechal) مكوّنة من (mare) بمعنى: (فرس)، مضافاً إليها (chal) (خادم) الّتي تظهر في آخر الكلمة (senscial)، ومعناها: (قيّم الخدم في بيت الأمير)، ينظر: المصدر نفسه، شرح المترجم، ص211.

في العصور الوسطى، ولا تزال تحتفظ بمكانتها في نحو (chief constable) و (contable of

(England) و (Lord High constable) ولكنها فقدت هذه المكانة في (police constable).¹

فإذا نظرنا إلى معاني هذه الكلمات نجد أن الكلمة « (chief constable) تعني: (رئيس

الشرطة في إنجلترا)، أما (Constable of England) و (Lord High Constable) فيطلقان

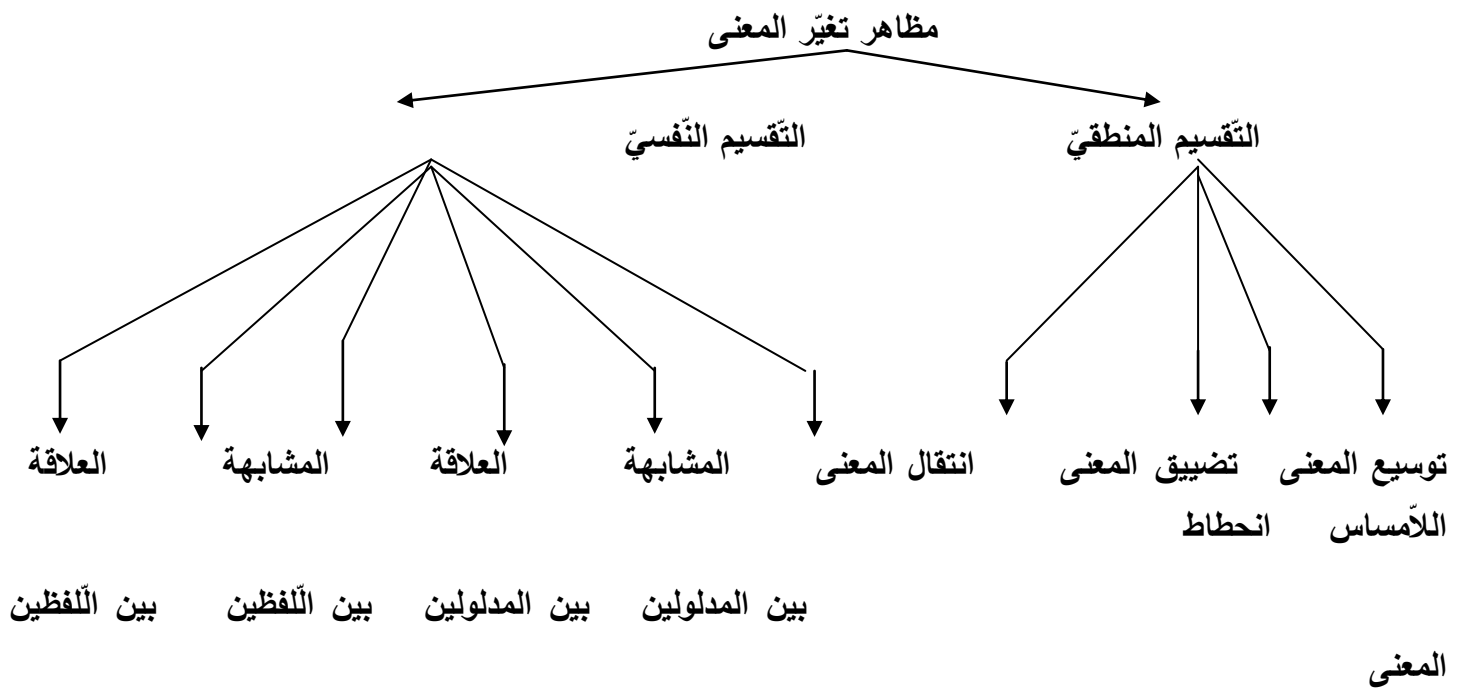
على (ضابط عظيم يرعى شؤون ملوك إنجلترا)، وهذا الضابط أصبح الآن يمارس وظيفته في

المناسبات فقط كحفلات التتويج مثلاً و (Police constable) معناها (كونستابل شرطة).²

نلاحظ انحطاط معنى كلمة (Chief Constable) من معنى (رئيس الشرطة) إلى

(كونستابل أو محاسب شرطة)، ويمكننا توضيح مظاهر التغير الدلالي المبني على تقسيمين اثنين

عند (أولمان) بالمخطط الآتي:



(الشكل رقم 3): مخطط يوضح مظاهر التغير الدلالي عند "ستيفن أولمان".

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة تعليق المترجم، ص 212.

² - ينظر: المصدر نفسه، تعليق المترجم، ص 212.

ننتقل في المبحث الآتي إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيّر في معنى الكلمة حسب رأي "ستيفن أولمان":

المبحث الرابع: أسباب تغيّر المعنى عند ستيفن أولمان

يُعدّ ظهور الحاجة لمواكبة التطوّر عند المتكلّمين في البيئة اللّغوية، وكذا التطوّر الاجتماعيّ والثّقافي من أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى التطوّر الدّلالي للكلمات، وقد رأى (أولمان) أنّ التغيّرات التي تصيب اللّغة تقع في مرحلتين، وهما:

1- « مرحلة التغيّر أو الابتداع والتّجديد (innovation):

يظهر هذا التغيّر في (Speech) (الكلام الفعلي)؛ أي: الفردي، ولكنّه غير مقصود على فرد واحد، فقد يتفق مجموعة من الأفراد لا حصر لهم على الابتداع في وقت واحد مصادفة.

2- مرحلة انتشار التغيّر (dessemination):

العاملان الأساسيان لظهور هذه المرحلة هما: القبول الاختياريّ والاتفاق من قبل الجماعة اللّغوية عند ابتداع لفظٍ معيّن، فعند انتشار التغيّر إذا ما سُمع المبتدع في عبارة أو في عبارات علق بالذهن وترتّب على ذلك استعمال الآخرين له، وتعود بالتدريج إلى نظام اللّغة.¹

نلاحظ أنّ " المرحلة الأولى مرحلة فرديّ؛ لأنّها تتعلّق بالكلام الفرديّ والمرحلة الثّانية هي مرحلة اجتماعيّة (Social)²؛ لأنّها ترتبط بنظام اللّغة الذي تتدرج ضمنه الكلمة الجديدة بكثرة

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 181.

² - المصدر نفسه، ص 181.

استعمالها وتداولها من طرف أفراد الجماعة اللغوية « وهناك ثلاثة مجموعات رئيسية تكمن خلفها تغيرات المعنى في العادة، وهي أسباب لغوية وتاريخية واجتماعية.¹»

سنتناول في المطلب الآتي الأسباب اللغوية:

1- الأسباب اللغوية:

تتمثل الأسباب اللغوية لتغير المعنى في كلّ تغير يطرأ على اللغة، إما صوتياً، أو صرفياً أو نحوياً، أو نتيجةً للتقارب الصوتي في بعض الكلمات ومثل (ستيفن أولمان) لذلك بكلمة « الصفة الإنجليزية (Constituional) التي تستعمل للدلالة على المشي لأغراض صحية ويتساءل: ما الذي جعلها تدلّ على هذا المعنى؟ ويفسر ذلك بأنّ هناك سبباً لغوياً محضاً؛ لأنّ الكلمتين: (Contitutional + walk) قد ظهرتنا جنباً إلى جنب على فترات متعدّدة مكوّنة عبارة تقليدية وقد تمكّن العنصر الأول من ألا يؤدي معنى العبارة كلّها.² يتّضح لنا أنّ أسباب تغير المعنى متعدّدة لا حصر لها.

ننتقل إلى الأسباب التاريخية التي تعدّ عاملاً مؤثراً في تغير المعنى:

2- الأسباب التاريخية:

يكون تغير المعنى هنا في شكل استمرار اللفظ ذي المدلول القديم وإطلاقه على مدلول حديث مع اختلاف في الشكل وتوافق في المضمون، ومن أمثلة ذلك كلمة « (Ship) التي تعني (سفينة) والتي تغيرت صورتها الحديثة عن صورتها القديمة من حيث الشكل والحجم والتّركيب، والشكل والخواص الفنية... وهذا يعني: أنّ المدلول قد لحقه التغير ولكن اللفظ الدالّ عليه قد بقي

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 180.

² - المصدر نفسه، ص 180.

على حاله مرتبطاً بالمدلول القديم للسّيفينة ومتّصلاً به.» فقد بقي الاحتفاظ باللفظ مع تغيّر المدلول الدالّ عليه ولكن من حيث الشّكل فقط.

4- الأسباب الاجتماعيّة:

تنتقل معاني الكلمات من مجموعة لغويّة إلى أخرى، إذ تستعمل إحدى البيئات اللّغوية كلمة عاديّة في معنى جديد، ومثل ذلك كلمة الصّلاة في اللّغة المشتركة معناها: الدّعاء ولكنّها في اصطلاح الفقهاء تدلّ على العبادة المعروفة، وكذلك كلمة الحجّ معناها في اللّغة العامّة: القصد ولكنّها في لغة علماء الشّرح تعني: القصد إلى بيت الله في أشهر معلومة.¹

ويرى (ستيفن أولمان) أنّ المعنى في هذا الاتجاه ينتقل من الاستعمال العامّ إلى المجالات المتخصّصة.²، وبالتالي يحدث تضيق لمعنى الكلمة، وذلك مثل كلمة الخطّ فمعناها يختلف من مجال إلى آخر، فهو بالنّسبة للعامل في السكّة الحديديّة يعني: أشياء مخصّصة كخطّ السكّة الحديديّة، أو خطّ الطّريق، فالدّلالة تقلّ في عددها عمّا تدلّ عليه في اللّغة العامّة؛ لأنّ كلمة (خط) في اللّغة المتداولة أو الاستعمال اللّغوي المعروف هو خطّ الكتابة أو الطّريق... لكن بالنّسبة « لرجل السكّة الحديديّة، فالمعنى في نظره هو الخطّ الذي يعرفه ويعهده أكثر من غيره.»³، فمعنى الكلمة يختلف باختلاف السّياق الذي تقع فيه.

2- كلمات عدّة متّحدة الصّيغة:

يبين (ستيفن أولمان) أنّ المشترك اللفظي « مشكلة من مشكلات المعنى وتطوّر غير طبيعيّ في اللّغة، كما يعدّه فرعاً جديداً في الدّراسات اللّغوية وقد عدّه علما حيث سمّاه: (علم

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص181

² - ينظر: المصدر نفسه، ص146.

³ - المصدر نفسه، ص182.

المشترك اللفظي)(Homonymics)، ويعتمد على الشواهد الموضوعية المستقاة من الأطالس اللغوية التي تسجل التوزيع الجغرافي للأصوات والكلمات والعناصر النحوي.¹، ومصادر نشأة المشترك اللفظي في اللغة وضعها (ستيفن أولمان) في مصدرين اثنين وهما:

1- اتفاق كلمتين مستقلتين أو أكثر اتفاقاً بطريقة المصادفة، ويمثل لذلك بالکلمة (Sound) في اللغة الإنجليزية التي اشتقت منها كلمات أربع من أصول مختلفة، وبوجود تقارب صوتي بين أصواتها اتحدت وتماثلت، فالکلمة (Sound) بمعنى (Healthy) (صحيح البدن) هي كلمة جرمانية قديمة، ويقابلها في اللغة نفسها كلمة (gesund) التي لا تزال تؤدي المعنى نفسه و(Sound) بمعنى (صوت)، وبمعنى (سبر الغور) هي امتداد للفعل الفرنسي (Sonder).²

يتبين لنا أن الكلمة (Sound) لها معانٍ مختلفة وصورة كتابة وصيغة واحدة، وتلك المعاني هي: (صحيح البدن) و(صوت) و(سبر الغور) وهذا من باب المشترك اللفظي.

2- «تطور مدلولات الكلمة الواحدة حين تمتد في خطوط متباعدة إلى أن تتعدم العلاقة بينها، كما في كلمتي: Flower, Flour»³، يفهم من قول (ستيفن أولمان) أن الكلمتين «Flower Flour» كانتا في الأصل كلمة واحدة ذات معنى عام واحد، ثم تطور استعمالها إلى أن أصبح لها معنيين مختلفين، كما ظهرت لها صورتان في الكتابة هما: (Flour) معناها الآن (دقيق)، و(Flower) معناها (زهرة)، ومع ذلك فقد عدهما من باب (المشترك اللفظي)؛ لأنهما تتفقان في النطق وهما

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص182.

² - المصدر نفسه، ص147.

³ - المصدر نفسه، ص147.

أيضا كلمتان مختلفتان طبقاً لوجهة نظر المتكلم الحالي؛ على الرغم من احتمال رجوعها إلى أصل واحد.¹

يذهب "ستيفن أولمان" من خلال قوله إلى أن كل كلمتان تُتطقان بصورة واحدة، أو تتفقان في المخرج الصوتي، هما من قبيل المشترك اللفظي حتى وإن اختلفتا في الكتابة، ويمثل لذلك بعدة كلمات نذكر منها: « (Knew-new) و (Know-no) و (Knows – nose) ».

فكل من هذه الكلمات المتقابلة تتفقان في النطق، ومعانيها هي كالآتي: « (Knows: هو يعرف)، (nose: أنف)، (Know: يعرف)، (no: أداة نفي)، (Knew: عَرَفَ)، (new: جديد) ».² ولاتفاقها في النطق عدّها (ستيفن أولمان) من باب المشترك اللفظي على الرغم من اختلافها في شكل الكتابة؛ كما يرى من جهة أخرى أن ذلك التشابه في الأصوات والنطق بين الكلمات من شأنه أن يؤدي إلى وقوع غموض في المعنى المراد عن المتكلمين، وقد وضّح ذلك بالكلمتين « (The cock): (الدّيك) و (The cat): (القطّة) »، فقد أدّى التطور الصوتي في الكلمتين إلى تقابلهما واتفاقهما في الصيغة الصوتية ح وذلك في منطقة معينة من جنوب شرقي فرنسا، وقد تسبّب ذلك في غموض لا يمكن احتماله، ممّا استبدل اسماً آخر للدّيك في تلك المنطقة وهو: (Pheasant)، أو (Curate) – (Sheriff) وهذه التسمية حدثت فيما بعد.³

بعد هذه اللّحة اللّغوية التي اسقراً فيها المفاهيم والمصطلحات الدّلالية عند (ستيفن أولمان) في كتابه "دور الكلمة في اللّغة"، ننتقل إلى دراسة تلك المصطلحات من حيث الشّكل

¹ – ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، تعليق المترجم، ص147.

² – المصدر نفسه، ص149.

³ – ينظر: المصدر نفسه، ص150.

والمعنى اللغوي في اللغة الإنجليزية، وتقتضي من المنهجية أن نعرض لتركيب الكلمات في اللغة الإنجليزية قبل دراسة المصطلحات الدلالية، في المبحث الآتي:

المبحث الخامس: تركيب الكلمات في اللغة الإنجليزية

أضفى (ستيفن أولمان) ميزة خاصة على كتابه: (دور الكلمة في اللغة)؛ بتخصيصه مبحثاً لغوياً، عرض فيه طريقة صياغة الكلمات في اللغة الإنجليزية وقد سمّاه: **صوغ الكلمات (Word Formation)** -¹، وأهم تلك الطرق التركيبية هي:

1- التركيب (Composition):

تتشأ الكلمات المركبة كلما ضُمَّت كلمتان مستقلّتين بعضهما إلى بعض لتكوين كلمة جديدة، مثل كلمة (Blackbird) التي لا تُطلق على (كلّ طائرٍ أسودٍ) وإنما تُطلق على (نوع معيّن من الطيور)، والذي يؤكّد ذلك هو الرجوع إلى المعنى الأصليّ للكلمة التي تتركّب من كلمة (Black) وكلمة (Bird)، حيث نجد هاتين الكلمتين في معجم (أوكسفورد) (Oxford) كالاتي:

« **Black:** colour : baving the very darkest colour, like night or coal : a shiny black car, black storm clouds »²

من خلال التعريف اللغوي لكلمة (black) نجد أنّها تعني اللون الأسود، أمّا الجزء الثاني من الكلمة المركبة "bird" فقد جاء تعريفها كالاتي:

« **Bird** : noun : a crature that is covered with feathers and has two wings and two legs, most birds can fly : a birds mest with eggs in it a species of birds, the area has a wealth of bird life »

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 160.

² - 28p The oxford English dictionary.

وعند تركيب الكلمتين في كلمة (Blackbird) يصبح معناها مركبًا كالاتي:

1- A European bird : the male is black with a yellow beak the female is brouwn with a brouwn beak.

2- A black American bird barger than the European blackbird related to the starling.

يتّضح لنا من خلال هذه التعاريف أنّ الكلمة (Blackbird) هي في الأصل مركبة من:

(Black): والتي تعني (اللون الأسود) كما رأينا، و (Bird) والتي تعني (طائر)، وبالتالي نستنتج

أنّ المعنى الأصلي للكلمة هو "طائر أسود"، أمّا بعد التركيب فهي: « لا تُطلق الآن على كلّ طائر

أسود، وإنّما على نوع معيّن من الطيور. »¹، ويوضّح (ستيفن أولمان) أنّ: « سبب هذا الإدماج هو

إخضاع جزأي الكلمة لنبر واحد ونُطقهما معًا مرّة واحدة دون فاصل، أمّا قبل أن يتمّ التركيب فقد

كان هناك نبر مستقلّ لكلّ جزء من جزئيهما. »²، ويعدّ "النّبر" ظاهرة صوتيّة « وملمّحًا تمييزيًا

مؤديًا لوظيفة لغويّة، حيث تُعدّ اللّغة الإنجليزيّة من اللّغات النّبرية (Stress Language)؛ أي:

يتوقّف معنى الكلمات فيها على النّبر »³ ويعرّف بأنّه: « وضوح نسبيّ لصوت أو مقطع إذا قُورن

ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكميّة والضعف

والتنّعيم»⁴، فاندماج النّبر على مستوى المقطع (lack) في كلمة (Black) والنّبر في المقطع

(ird) من الكلمة (Bird) أخضعها لنطق واحد دون سكون أو وقف بينهما، كما مثّل (أولمان)

لتركيب الكلمات بالكلمة (Breakfast)، حيث ارتبط فيها الجزآن (Break) بمعنى (يكسر أو

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص160.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص160.

³ - فوزي الشّايب: أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، (إريد - الأردن)، ط1، 1425هـ -

2004م)، ص158.

⁴ - تمام حسّان: مناهج البحث في اللّغة، مكتب النّسر للطباعة، (دط)، (دت)، ص160.

يقطع) و(Fast) التي تعني (إمساك) ارتباطاً قوياً، وقد صار معنى الكلمة المركبة (إفطار) كم
 ايتبين لنا حدوث تغيير نحوي، إذ أنّ الجزء الأول وهو (Break) كان في الأصل (فعل) والجزء
 الثاني وهو (Fast) اسم.¹

نلاحظ من هذه الأمثلة أنّ عنصر التركيب يؤثر في القواعد النحوية؛ فيؤدّي إلى حدوث
 تحويل وظيفي لبعض الأسماء والأفعال.

2- الاشتقاق (Derivation):

تعدّ العناصر الصرفية التي تشتمل عليها أيّة لغة من اللغات، من أهمّ العوامل التي تساعد
 على « تكوين كلمات جديدة من كلمات أو أصول موجودة بالفعل، وتتمثّل هذه العناصر في
 السوابق (Prefixes) واللواحق (Suffixes)، كما أنّ بعض اللغات تحتوي عناصر أخرى في
 صلب الكلمة والتي تسمّى (الأحشاء) (Infexes)، ومثال ذلك في اللغة العربية الألف الموجودة في
 الفعل: (قَاتَلَ)، أمّا السوابق فمثالها زيادة حروف المضارعة المجموعة في كلمة (أُنَيْتُ).²، ويُمثّل
 اللواحق بالضمائر المتصلة التي تتمثّل بالفعل الماضي، مثل: قرأتُ، فرزنا... كما أشار (ستيفن
 أولمان) إلى نوع آخر من أنواع الاشتقاق الموجود في اللغة الإنكليزية، الذي يُسمّى (الاشتقاق
 الضمني) ومعناه "أن تتحوّل الكلمات في اللغة من قسم إلى آخر من أقسام الكلمة دون أن يدلّ
 على ذلك دليل خارجي، ومثال ذلك في الكلمات الآتية:

« to break – a break – to know – to be in the know...etc »³.

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص160، وينظر: تعليق المترجم على المصدر نفسه، ص161.

² - المصدر نفسه، ص161-162.

³ - المصدر نفسه، ص162.

نلاحظ أنّ كلمة (Break) الأولى عبارة عن فعل حيث تسبقه الأداة (to)، أمّا الثانية فهي اسم وكذلك بالنسبة لكلمة (Know) الأولى فهي فعل و(Know) في الجملة الثانية اسم حيث تتشابه هذه الكلمات في الأصوات والكتابة وتختلف في الوظيفة النحوية، فمنها ما يؤدي معنى الفاعلية ومنها ما يؤدي معنى الاسمية كما رأينا، وعن طريق الاشتقاق تولدت تلك الكلمات التي يميّز بين معانيها ووظيفتها النحوية عنصر (السياق) «ومثال الاشتقاق الضمني في اللغة العربية (اسم الفاعل) الذي قد يكون من باب الأسماء، أو من باب الأفعال.»¹، كما ذكر (ستيفن أولمان) نوعاً آخر من العمليات التي تؤدي دوراً مهماً في تصريف الكلمات، وهي ما تسمى بـ: (Agglutination)² (اللتصق) أو (الوصل والضم)، ومعناها «تحول الكثير من اللواحق في اللغة الإنجليزية إلى مجرد عناصر صرفية تدخل على الكلمات وتزداد فيها.»³، ومثال ذلك «اللاحقة (dom) في الكلمة (Wondom) التي تعني (حكمة)، و (Christendom) التي تعني (المسيحية)، وهي الكلمة (doom) وكلاهما مشتقّ من الفعل (to do).»⁴

يثبت لنا أنّ اللاحقة (dom) كانت في الأصل كلمة مستقلة في معناها والذي يؤكد لنا ما ذهب إليه (ستيفن أولمان) في هذا السياق هو وجودها في معجم (أوكسفورد) بوصفها: Suffix كالاتي:

⁵ «(-dom : Suffix in nouns)»

أي: لاحقة في الأسماء، أمّا كلمة (doom) فنجدتها بمعنى:

¹ - ينظر: ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص162.

² - المصدر نفسه، ص163.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص163.

⁴ - المصدر نفسه، ص163.

⁵ - Oxford Advanced Learner's Dictionary, p450-

« **doom** : noun[11] death or destruction ; any terrible event that you cannot avoid : to meet your doom, she had a sense of impending doom ».¹

وكذلك الأمر « في اللّاحقة الفرنسيّة (ment) التي تقابل (mently)، تتحدر عن اللاتينية (mentis-mens) بمعنى (عقل)، ولا يزال هذا الأصل واضحاً في الكلمة (mental): (عقلي)». ²، فاللاحقة (ment) كانت كذلك كلمة مستقلة، حيث تُصاغ الصفات والظروف عند إضافتها إلى الكلمات، مثل « (grand) عند إضافة اللّاحقة (ment)، تتحوّل إلى الصّفة (grandment) التي تعني (بدرجة عظيمة)». ³

من خلال بحثنا عن المعاني اللّغوية للكلمات التي استشهد بها (ستيفن أولمان)، نلاحظ أنّ إضافة اللّواحق في اللّغة الإنجليزيّة ينتج عنه وجود صفات أو ظروف.

3- المزج (Blending):

يوضّح (ستيفن أولمان) أنّ المزج بين الكلمات يحدث نتيجة « لتداخل كلمتين فيما بينهما تداخلا تامّاً؛ ممّا يؤدّي إلى وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق المزج بينهما (Contamination)، أو تكوين كلمة صناعيّة مشتملة على مزيج من أصوات كلمتين أخريين وجامعة لمعنييهما، وهو ما يسمّى (A portmanteau word)». ⁴ فاللتداخل بين الكلمات ينتج عنه مزج بينها في الأصوات وتكوين كلمات جديدة، لكن قد يحدث تداخل بين مصطلحي (المزج) و(التّركيب)، فما الفرق بينهما؟ وكيف يمكننا أن نميّز الكلمة المولّدة عن طريق التّركيب من الكلمة المولّدة عن طريق المزج؟

¹ - Oxford Advanced Learner's Dictionary, p45-

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة ، ص163-164.

³ - المصدر نفسه، ص164.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص164.

يمثل (ستيفن أولمان) للمزج بكلمة: « (Flush) التي تتكوّن عناصرها من الكلمتين: (Flash) و (Blush)، والتي تمثلها بصورة ذكيّة عادلة.¹، فالكلمة (Flush) هي مزيج من أصوات الكلمتين (Flash) و (Blush)، وكذلك الكلمة (Brunch) التي تتكوّن من: (Breakfast + lunch) والكلمة الإنجليزية (Render) مأخوذة من نقطة التقابل بين الكلمتين اللاتينيتين: (Prendere) (يأخذ) و (Reddere) (يعطي) «²، فكلّ هذه الكلمات تُعدّ كلمات مكوّنة عن طريق المزج؛ أي: يأخذ بعض الأصوات اللغوية من الكلمتين وضمّها مع بعض في سلسلة خطيّة واحدة مثل كلمة (Render)، فهي مزيج من الحروف (R/E/N/D/E/R) الموجودة في الكلمتين (Prendere) و (Reddere).

انطلاقاً من هذا نجد الفرق بين الكلمة الممزوجة والكلمة المركّبة؛ فالأولى هي وجود حروف مختلفة من كلمتين متداخلتين تماماً فنتكوّن منهما كلمة ممزوجة بحروفهما، أمّا الكلمة المركّبة فهي ما تكوّنت من اتّحاد كلمتين قد تكونان مستقلّتين عن بعضهما بعض، غير متداخلتين مثل (Breakfast)، فهي كلمة مركّبة من: (Fast + Break) وقد رأينا ذلك في الأمثلة السابقة.

بعد مناقشتنا لأهمّ المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب "دور الكلمة في اللغة" لـ "ستيفن أولمان" ننقل إلى دراسة تلك المصطلحات الدلالية من حيث الخصائص الدلالية والتركيبية في المبحث الآتي:

المبحث السادس: دراسة المصطلحات الدلالية

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص164.

² - المصدر نفسه، ص165.

الجدول رقم 5 الخصائص الدلالية والتركيبية في كتاب "دور الكلمة في اللغة" لـ "ستيفن أولمان"

المصطلح الدلالي	ترجمته في الكتاب (دور الكلمة)	التعريف اللغوي للمصطلح في معجم (أوكسفورد)	تعريف المصطلح عند (أولمان)	خصائص المصطلح من حيث البنية
Language	اللغة ¹	جاءت في معجم -أوكسفورد- في ستة مجالات وهي: ² 1 - (Of A Country)؛ أي في المدينة. 2 - (Communication)؛ أي: التواصل.	اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية، كما يعرفها في موضع آخر من	- مصطلح بسيط، اسم مشتق (Nom) يُستعمل في عدة مجالات، وفي عدة تسميات منها ² : - لغة البرامج أو البرمجيات (a programming language). - اللغة الرسمية (Official Language).

¹ -أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 17-29.

² - The oxford English dictionary P :865 .

- اللغة المخطوطة (The language barrier). - لغة الدلفينات (Language of dolphins). نلاحظ اختلاف التسمية باختلاف مجال الاستعمال كما أنه مصطلح يمتاز بصفة التجريد (Abstraction)	الكتاب بأنّها: "الموجود بالقوّة".¹	-3 (Style of Speaking/ writing) أيّ: أسلوب الكلام والكتابة. -4 Movements / symbols/) (sound بمعنى أنّ اللغة تستعمل في الحركات والرّموز والصّوت. -5 (Computing)		

² -The oxford English dictionary-

¹ -أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 17.

مصطلح الدّلالي	ترجمته في الكتاب (دور الكلمة)	التعريف اللغوي للمصطلح في معجم (أوكسفورد)	تعريف المصطلح عند (أولمان)	خصائص المصطلح من حيث البنية
Speech	الكلام ¹	« Speech :nom :1-[c](on/about/stl) a formal talk that a person gives to an audience: to give make deliver a speech on human rights... 2-[u] the ability to speak: I seemed to have lost the power of speech... 3-[u] the way in which a particular person speaks: her speech was slurred 4-[u] the language used when speaking: this exexpression is used mainly in speech, not in writing speech sounds. 5-[u] a group of lines that an actor speaks in	الكلام هو النّشاط المترجم للرموز الصّوتية المخزونة في أذهان الجماعة اللّغوية بالقوّة إلى رموز فعليّة حقيقيّة، كما يرى (أولمان) أنّ الكلام دليل على الحالة العقليّة للمتكلّم ورمز للرّسالة وتنبيه السّامع، وبالتالي فالكلام دليل، ورمز وتنبيه.²	مصطلح بسيط، خال من السّوابق واللّواحق.

¹ -ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 17.²

		a play in the theatre: she has the longest speech in the play see also figure of ech »		
مصطلح مركب من كلمتين وهما (Abstract) + (Noun).	الكلمات ذات المعاني المجردة هي التي تحمل معاني غير مادية، وغير محسوسة حيث لا يمكن أن	« Abstract noun : noun grammar a noun for example godness or freedom, that refets to on idea on a general, not physical object compare common noun proper noum ». ²	الكلمة المجردة ¹	Abstract noun

¹ - المصدر نفسه، ص 134.

² - Oxford, P06.

	نضعها تحت الملاحظة والتجربة » وقد مثّل لها (أولمان) بكلمات: (الحياة)، (الجمال)، (المعنى)، ويرى أنّ علماء المعنى يستعملون الكلمات المجردة بكثرة.¹			
- مصطلح مركّب من الجذر (Abstract) واللاحقة (Suffix):	استعمل (أولمان) هذا المصطلح ليعبّر به عن « المعاني المجردة ».¹	« (Abstrac.tion) :1-noun[cu] (formal) a general idea not based on any particular real person, thing or situation : the quality of	التجريد ²	Abstraction

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 248.

¹ - ينظر: أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 246.

(tion)، عبّر عنه (أولمان) بمصطلح واحد، أمّا في اللغة العربية فهو مشتقّ من الفعل (جَرَدَ) على وزن (فَعَّل) ووزنه هو: (تفعيل) مصدر خماسي.	(ص246- الهامش) وهي عكس الكلام المحصور في الأشياء المادية المحضة: (الرّوح) التي تحمل معاني مجردة لا يمكن ملاحظتها؛ لأنّ (الرّوح) ليست شيئاً مادياً، أو محسوساً، إذ لا تقبل الملاحظة والتجربة.	being abstract. 2-[u] (formal) the state of thinking deeply about sth and not paying attention to what is around you. 3-[u.G] (technical) the action of removing sth from the else , the process of being removed from sth else: water abstraction from rivers ».¹		

¹ - ينظر: المصدر نفسه، تعليق المترجم، ص248.

مصطلح من أصل إغريقيّ، مركّب من كلمتين: (Poly): وتعني: كثير أو متعدّد و (Semy) وتعني: (المعنى) ⁴، أمّا في اللغة العربية فهو مركّب وصفيّ، يتألف من كلمتين وهما: (تعدّد): على وزن: (تَفَعَّل)، مصدر رباعي مشتقّ من الفعل (عَدَدَ) على وزن: (فَعَّلَ) و (المعنى): على وزن مفعّل، مصدر رباعي مشتقّ من الفعل: (عَنَى).	يدلّ هذا المصطلح عند (أولمان) على: « الحالات التي تتعدّد فيها مدلولات الكلمة الواحدة. » ³	« Poly-semy : noun [u] linguistics – the fact of having more than one meaning ».²	تعدّد المعنى¹	Polysemy

¹ – أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص246

² – Oxford, P1174.

³ – أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص124.

⁴ – المصدر نفسه، ص124.

« من أصل إغريقي كذلك، يتركّب من كلمتين: 1-(Homo): تعني "ذات"، أو "نفس" و (Onama) وتعني (لفظ)، ثم تطوّر هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية وصار: Homonymy؛ أي: ذات اللفظ، أو نفسه.»⁴	يطلق (أولمان) هذا المصطلح على: "الكلمات المتعدّدة المعنى، المتحدّدة الصيغة".³	« Homo-nymy :.... Noun (grammar) a word that is spelt like an other word (or pronounced like it) but wich has a different neaming, for example: can meaning « be able » and can meaning rut sth ² in a contioner ».	المشترك اللفظي¹	Homo- nymy

¹ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 125.

² - Oxford, P746.

³ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 124.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، تعليق المترجم، ص 124.

مصطلح بسيط.	يعرّف (أولمان) الألفاظ المترادفة بقوله: « المترادفات هي ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أيّ سياق.» ³	« Syn-onymy : noun[u] the fact of two or more words or express -ions- having the same meaning ». ²	التّرادف ¹	Synonymy
مصطلح بسيط في اللّغة الإنجليزية، ولكنّه مركّب في اللّغة العربية؛ لأنّه يتألف من كلمتين، شبه والتّرادف، حيث تعدّ الكلمة الأولى مشتقة من الفعل (شَبَّه) وهي مصدر ثلاثي على وزن	يقول (أولمان) في هذا السياق: «... معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات، وأنّه لا يمكن استعمالها في السّياق الواحد، دون تمييز بينها ... ومدلولات هذه المترادفات	« Synonym : noun a word or expression that has the same or nearly the same meaning as another in the same language : ‘big’ and ‘large’ are synonyms ». ²	أشار (أولمان) في كتابه إلى مصطلح (شبه الترادف) لكن المترجم لم يضع له مصطلحا باللّغة الإنجليزية وبالبحث في معجم (oxf) وجدنا أنّ ما يقابل مفهوم:	Synonym

¹ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص124.

² - Oxford, P1570.

³ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص119.

(فِعْلٌ)، أمّا الكلمة الثّانية فهي مصدر خماسي على وزن (تفاعل) مشتقّ من الفعل (رَدَفَ).	متشابهة ومتداخلة بعضها في بعض. ³		(شبه التّرادف) هو مصطلح ¹ (Synonym)	

المصطلح الدّلالي	ترجمته في الكتاب (دور الكلمة)	التّعريف اللّغوي للمصطلح في معجم (أوكسفورد)	تعريف المصطلح عند (أولمان)	خصائص المصطلح من حيث البنية
Exaggeration	المبالغة ⁴	« Exag.ger.ation : noun [c, usuallysing, u], a statement or description that makes sth seem larger, better worse or more important than it really is: the act of	يرى (أولمان) أنّ المبالغة أسلوب من أساليب حسن التّعبير عن المعنى وضرب من ضروب المجاز. ¹	مصطلح مركّب من: 1-السّابقة (Prefix):(ex) ، وقد جاءت في معجم أوكسفورد على

² - Oxford, P1570.

¹ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص119.

³ - المصدر نفسه، ص123.

⁴ - المصدر نفسه، ص 55.

¹ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص196-207.

be for noun] (linguistics) connected with the meaning of words and sentences Se.man.tic Al.ly/kli/adi : Semantically related words ».² 2-(Field): وفي اللغة العربية هو مصطلح مركّب من كلمتين: (الحقل) وهو اسم (جامد) على وزن (فَعْل)، وكلمة: (دلالي) على وزن (فَعَالِي)، وهو اسم مشتق من الفعل (دَلَّ).	المثالية لهذا الحقل المذكور: أسماء الألوان والرّتب العسكرية والعلاقات العائلية، فأفراد هذه النّماذج يتلائم بعضها مع بعض تلاؤماً يؤدّي إلى تكوين وحدة متناسقة متكاملة... فكلّ فرد من هذه الأفراد يستمدّ قيمته و معناه من المجموع كلّّه، فالمصطلح Cartain في الجيش مثلاً يتحدّد معناه بوضعه بين: Lieutenant و major، أمّا في البحرية وسلاح الطيّران، فهذا المصطلح له مفهوم مختلف تمام الاختلاف.¹			

¹ - أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص237.

² - Oxford, P1389.

وقد حاولنا البحث عن المصطلحات الإنجليزِيَّة التي تتقارب في مفهومها مع هذا المصطلح (Semantics)، فكان لابدّ لنا من الرجوع إلى المعجم الإنجليزي (أوكسفورد)، حيث وجدنا أنّ مصطلح (Sense) يرادف مصطلح Semantics في الاستخدام السّادس للمعنى داخل المعجم كالآتي:

« **Sense : noun** ...6- **Meaning** :[c] the meaning that a word or phrase has : a way of understanding :

Sth: The word « love » is used in different senses by different people
education in its broadest sense he was a true friend, in every sense of the
word (=in every possible way) In a sense (=in one way) it doesn't matter
any more : **In some senses** (= in one more ways) the criticisms were
justified (formal) **In no sense** can the issue be said to be resolved. There is
¹a sense in which we are all to blame for the tragedy note at sensible »

نلاحظ حضور كل المصطلحات الدلالية في مقابل مفاهيمها عند (س تيفن أولمان)، كما أن أغلب المصطلحات جاءت مركبة تركيباً وصفيّاً، ومتلازمة في المعنى، كما اتضح لنا الارتباط الشديد بين التعريف اللغوي للمصطلحات الدلالية في معجم أوكسفورد والتعريف الاصطلاحي لها انطلاقاً من عرض المعنى اللغوي لمصطلحي (Semantics) و (Sense)، الذي وضعه معجم -أوكسفورد - باعتبارين، الأول: باعتبار أن مصطلح (Semantics) يستعمل في حقل اللسانيات (noun linguistics)؛ لأنه: يدرس معاني المفردات و الجمل (Study of meanings of words and phrases)، ولأنه عبارة عن معاني الكلمات في الجمل أو الأنظمة (The meaning of words phrases or systems)، أمّا الاعتبار الثاني فهو أن مصطلح (Sense) يمثل معنى الكلمات والجمل التي تختلف معانيها واختلاف الأفراد وانتماءاتهم مثل كلمة (حُب).

من خلال تعريف مصطلح اللغة نجد أن (ستيفن أولمان) قد ركّز في تعريفه لمصطلح (اللغة) على الوظيفة الاجتماعية والتواصلية (Communication)، كما نبّه إلى أن اللغة نظام من الأصوات والرموز وهذا ما يقابله في التعريف اللغوي: (Movements / Symbols/ Sound) في معجم (أوكسفورد).

بعد ما بيّنا المفاهيم والمصطلحات الدلالية عند ستيفن أولمان، ودرسنا المصطلحات الدلالية من حيث البنية، ننتقل إلى الباب الثاني الذي نعقد من خلاله مقارنة دلالية بين المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها التي ناقشناها في المدونات الثلاث محلّ الدراسة وهي كتاب المستصفي من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، وكتاب الخصائص لابن جني.

الباب الثاني

المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها بين (الغزالي) و(سنن)
أولمان) وبين (أبن جني) و(سنن أولمان)

الفصل الأول:

مفهوم مصطلح (السلام) عند الأصوليين
واللغويين.

بعد عرضنا لأهمّ المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها عند (أبي حامد الغزالي) في كتابه (المستصفى من علم الأصول) وعند (ابن جني) في كتابه (الخصائص) وعند (ستيفن أولمان) في كتابه: (دور الكلمة في اللغة)، سنحاول أن نجري مقارنةً بين بعض تلك المفاهيم والمصطلحات، لكن قبل أن نعرض لذلك لابدّ أن نبيّن مفهوم مصطلحي الكلام واللفظ عند الأصوليين باعتبارهما يشكّان أداةً للدلالة في الفصل الأوّل من هذا الباب.

المبحث الأول: مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين وأقسامه

نبدأ أولاً بتعريف "مصطلح الكلام"، ونبيّن أقسامه عند كلّ من الأصوليين واللّغويين فيما يأتي:

1- مفهوم مصطلح (الكلام) عند الأصوليين:

يعرّف (ابن عثيمين محمّد بن صالح) (ت1421هـ) الكلام، بقوله: "الكلام لغةً اللفظ الموضوع لمعنى، اصطلاحاً هو اللفظ المفيد، مثل: الله ربّنا، ومحمّد نبينا، وأقلّ ما يتألّف منه الكلام: اسمان، أو فعل، واسم، مثال الأول: محمّد رسول الله، ومثال الثاني: استقام محمّد".¹ فالكلام عند (ابن عثيمين) هو "اللفظ" لكن يضع شرط الإفادة ليدلّ اللفظ على الكلام، كما يعرف (الكلمة) بقوله: "هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، وهي إمّا: اسم أو فعل أو حرف: أ- الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه من غير إشعارٍ بزمن، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يفيد العموم، كالأسماء الموصولة.

الثاني: ما يفيد الإطلاق، كالنكرة في سياق الإثبات.

الثالث: ما يفيد الخصوص، كالأعلام".²

فالكلمة هي اللفظ الدالّ على معنى مفرد، وتنقسم إلى اسم، وفعل، وحرف.

ب- الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه، وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة، وهو إمّا ماض:

كفهم، أو مضارع، ك: يفهم، أو أمر ك: افهم، والفعل بأقسامه يفيد الإطلاق فلا عموم له.

ج- الحرف: ما دلّ على معنى في غيره.¹، فالكلام والكلمة واللفظ، لها دلالة واحدة عند (ابن

عثيمين)، ويرى الأصوليون أنّ: "الكلام معنى قائم في النفس يعبر عنه بهذه الأصوات المقطّعة".²

¹ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص12.

² - المرجع نفسه، ص13.

يتّضح لنا أنّ الكلام القائم في النفس هو عبارة عن معانٍ تعبّر عنها الجمل والكتابة وما عداها من العلامات، وتخيل تلك المعاني مرتبطٌ بتخيّل الألفاظ، ويعرّف (الجويني) الكلام، بقوله: "... والكلام هو المفيد، والمفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل والكلم جمع كلمة، كالنّبق والنّبقة، واللّبن واللّبنة، وهي تنطبق على ما يفيد وعلى ما لا يفيد والكلم الذي ينتظم الكلام منه: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى".³، فالكلام عند الأصوليين: ما أفاد معنًى، أمّا الكلم فيطلق على أيّ لفظ سواء أفاد معنًى أم لم يفد.

ويقسم (الجويني) الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وقد اشترط علماء الأصول شرط الإفادة في الكلام؛ لأنّ الكلام المفيد عندهم هو: "إيصال بعض المعاني ببعض وتعلّق بعضها ببعض، إمّا أن يكون اسماً مع اسمٍ، وإمّا أن يكون اسماً مع فعلٍ وليس الفعل يلتئم مع الحرف بفائدة ولا به وبالاسم؛ لأنّ الحرف إنّما ينبئ عن كيفة إيصال فائدة بفائدة نحو الواو المفيدة للاشتراك".⁴

يتبيّن لنا أنّ الكلام يجب أن يحقق شرط الإفادة؛ بحيث تربط بين أجزائه قرائن لفظية مختلفة، مثل العلاقة الرابطة بين الفعل وفاعله، أو بين المبتدأ وخبره.

¹ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص13.

² - أبو يعلى البغدادي: العدة في أصول الفقه، ج1، ص1859.

³ - الجويني: البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الدّيب، جامعة قطر، ط1، 1399هـ، ج1، ص177-178.

⁴ - أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، ج1، ص9-10.

وقد عرّف (فخر الدّين الرّازي) مصطلح الكلام بقوله: "وأما الكلام فهو الجملة المفيدة."¹ فقد ذهب إلى اعتبار الكلام المفيد هو الجملة، ننقل في المطلب الآتي إلى مناقشة أقسام الكلام عند الأصوليين.

2- أقسام الكلام عند علماء أصول الفقه:

قسّم (الحسن بن شهاب العكبري) (ت468هـ) الكلام إلى ثلاثة أقسام حيث يقول: "... إنّ الكلام ينقسم إلى ثلاثة أنواع: النصّ، والظاهر والمجمل.

النوع الأول: النصّ: وهو الدالّ على المراد بلا حاجةٍ لدليلٍ آخر، ولا احتمالٍ فيه متأيّدٍ بدليل، مثال ذلك قوله تعالى: "تلك عشرة كاملة." لا يحتمل أن يُراد به تسعة ونصف، ولا أحد عشر يوماً.²

هذا التعريف يرادف التعريف السابق للنصّ؛ وهو ما احتمل معنًى واحداً لا غير لكن عند إكمال قول (العكبري) نجده يختلف مع من سبقه؛ لأنّه يرى أنّه ليس شرطاً أن لا يحتمل النصّ إلّا معنًى واحداً حيث يقول: "وليس من شرطه ألاّ يحتمل إلّا معنًى واحداً لأنّ هذا يعزو وجوده، إلّا أن يكون مثل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾ (سورة الأنفال الآية، 64)، ولهذا نقول: قوله تعالى:

﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة البقرة، الآية 226)، نصّ في قدر المدّة، وإن كان اللفظ محتملاً لغيره.³ فهو يرى أنّ النصّ لا يحتمل دائماً معنًى واحداً.

¹ - فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين (الرّازي): المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، لجنة البحوث والترجمة والنشر، 1979م، ج2، ص318.

² - سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري: شرح رسالة في أصول الفقه للحسن بن شهاب العكبري، اعتنى به عبد الناصر بن عبد القادر الشبشي، كنوز إشبيليّا للنشر والتوزيع، ط1، (1427هـ - 2007م)، ص129.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص129-130.

أما القسم الثاني فهو الظاهر، ويعرفه بقوله: "ما احتمل معنيين إلا أن أحدهما أحق وأظهر باللفظ من الآخر فيجب حمله على أظهرهما، ولا يعدل عنه إلا بما هو أقوى منه".¹

فالظاهر هو القسم الثاني من أقسام الكلام، وهو ما يدل على معنيين أحدهما أولى من الثاني مثلاً: لفظ (الحج)، قد يُراد به (القصد) وقد يحمل دلالةً أخرى، وهي الحج إلى بيت الله الحرام، وهو الركن الخامس من أركان الإسلام، لكن معناه الثاني أرجح و أولى لذلك يجب حمل هذا اللفظ - الحج - على أظهر المعنيين وهو الحج إلى بيت الله، ويعرف (الشري) القسم الثالث من أقسام الكلام "المُجمل"، بقوله: "والمُجمل ما لم يبين عن المراد بنفسه؛ أي أن المجمل لفظ لا يتضح المراد به، إما لكونه في نفسه لا نعرف معناه، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

حَصَادِهِ﴾ (سورة الأنعام، الآية 141)، فإن ذلك حمل في جنس الحق وقدره ويحتاج إلى دليل يبينه ويفسر معناه".²، فالمُجمل هو ما لا يتضح معناه إلا بوجود دليل يفسره، وقد مثل له بقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (سورة الأنعام، الآية 141)، فكلمة (حقه) لا تبيّن المقدار الحقيقي للزكاة الواجب إخراجها من ذلك الحصاد، أما قوله: "فإن ذلك مجمل في جنس الحق وقدره ويحتاج إلى دليل يبينه ويفسر معناه؛ لأننا لا نعرف من الآية الكريمة نوع المال الواجب فيه الزكاة ولا نعرف منه أيضاً مقدار الزكاة، فالمجمل نتوقف فيه حتى نجد الدليل الذي يوضحه ويبينه، ولا يجوز التكلم فيه بلا دليل".³

¹ - سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري: شرح رسالة في أصول الفقه للحسن بن شهاب العكبري، ص 132.

² - المرجع نفسه، ص 51.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 51.

وقد ذهب أغلب علماء الأصول إلى تقسيم الكلام إلى: نصّ، وظاهر، ومجمل، وهو ما

ذهب إليه إمام الحرمين الجويني كذلك.¹

أمّا (محمّد بن صالح العثيمين)، فقد قسّم الكلام باعتبارين: " الاعتبار الأوّل: باعتبار

إمكان وصفه بالصدّق وعدمه إلى: خبر وإنشاء، الاعتبار الثّاني: من حيث الاستعمال إلى: حقيقة

ومجاز.²

ويقسّم (محمّد الأمين الشنقيطي) الكلام إلى ثلاثة أقسام: نصّ وظاهر ومجمل، حيث يقول

في هذا الصّدّد: "الكلام المفيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام: نصّ وظاهر ومجمل، وبرهان الحصر في

الثلاثة أنّ الكلام إمّا أن يحتل معنىً واحدًا فقط، فهو النصّ نحو ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (سورة

البقرة، الآية 196)، وإن احتمل معنيين فأكثر فلا بدّ أن يكون في أحدهما أظهر من الآخر، أو لا

فإن كان أظهر في أحدهما فهو الظاهر ومقابله: المحتمل المرجوح كالأسد، فإنّه ظاهر في الحيوان

المفترس، ومحمّل في الرّجل الشّجاع وإن كان لا رجحان له في أحد المعنيين أو المعاني فهو

المجمل كالعين والقرء ونحوهما.³، فالنصّ هو الكلام الذي يحتل معنىً واحدًا فقط، أمّا إذا احتمل

الكلام أكثر من معنىً وكان أحد تلك المعاني أظهر من الآخر فيسمّى ذلك (الظاهر)، والآخر هو

(المُحتمل المرجوح)، أمّا إذا لم نستطع ترجيح معنىً عن الآخر فإنّ ذلك يسمّى (المُجمل)، كالعين

التي تدلّ على عدّة معاني منها: العين الباصرة عين الماء، عين الميزان، لكنّا لا نستطيع ترجيح

معنى من هذه المعاني على غيره.

¹ - ينظر: الجويني: كتاب التلخيص في أصول الفقه، ج2، ص207-208.

² - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص13 - 14 وما بعدها.

³ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص211.

يوضح هذا المثال تعريف (الشَّنْقِيْطِي) للمجمل حيث يقول¹: " وهو ما لا يُفهمُ منه معنًى عند الإطلاق، وقيل ما احتمل أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر كالألفاظ المشتركة، وهو ما احتمل معنيين، كالشَّقِّق للحمرة والبياض، والمتردّد بين معانٍ كالعين للباصرة والجارية والنقد وهذا مثال الإجمال بسبب الاشتراك في اسم، وقد يأتي بسبب الاشتراك في حرفٍ أو فعلٍ مثاله في الحرف: (الواو) في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (سورة آل عمران الآية 07)، فإنّها محتملةٌ للعطف فيكون الراسخون يعلمون المتشابه، ومحتملةٌ للاستئناف فيستأثر الله بعلمه، ومثاله في الفعل قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ (سورة التكويد الآية 17)، مشترك بين أقبل وأدبر.²، فهذه الآيات الكريمة تحتل معنيين، ولا يمكننا ترجيح أحد المعنيين على الآخر وهو ما يسمّيه علماء الأصول بالمُجْمَل.

بعد أن وضّحنا مفهوم "الكلام" عند بعض علماء أصول الفقه، ننتقل في المبحث الآتي إلى مقارنة مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، ثم بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) كما يأتي:

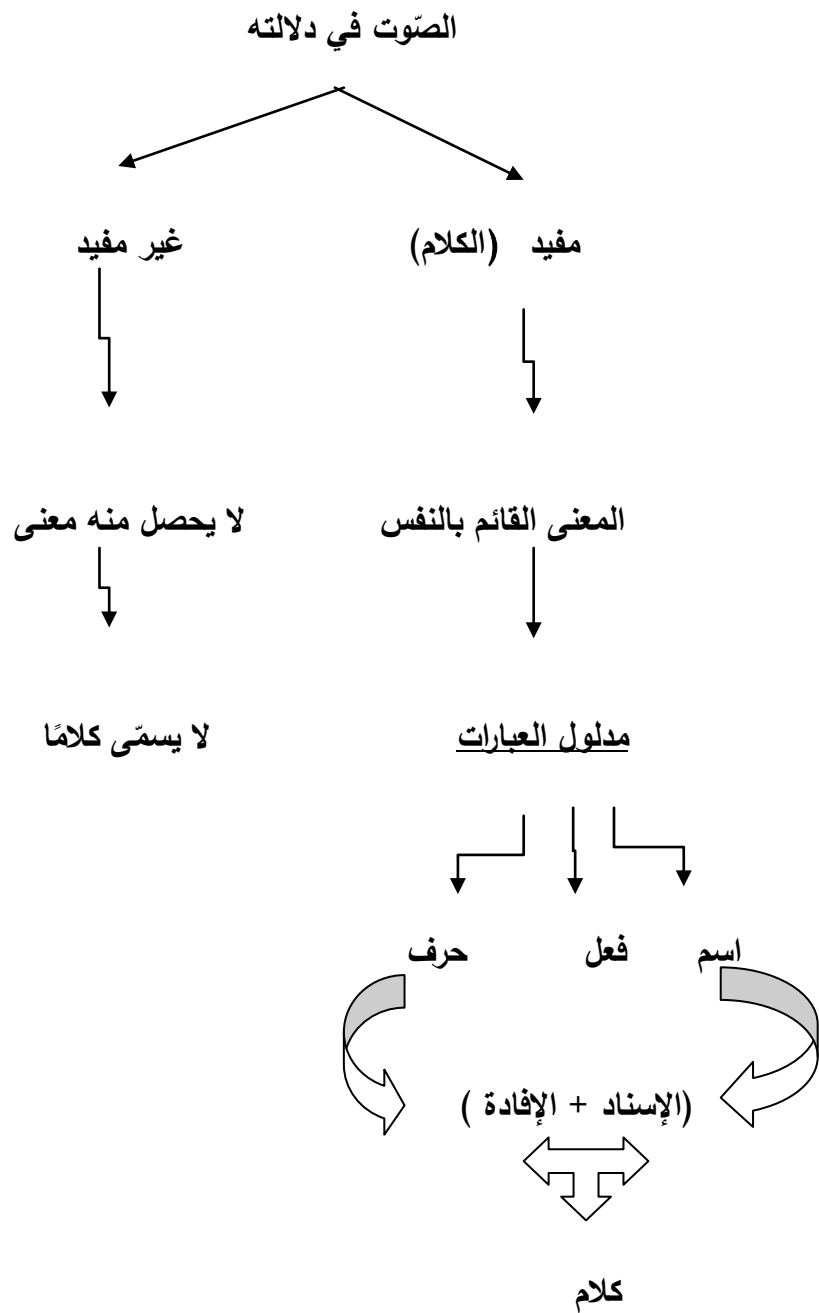
¹ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 215.

² - المرجع نفسه، ص 215-216.

المبحث الثاني: مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان).

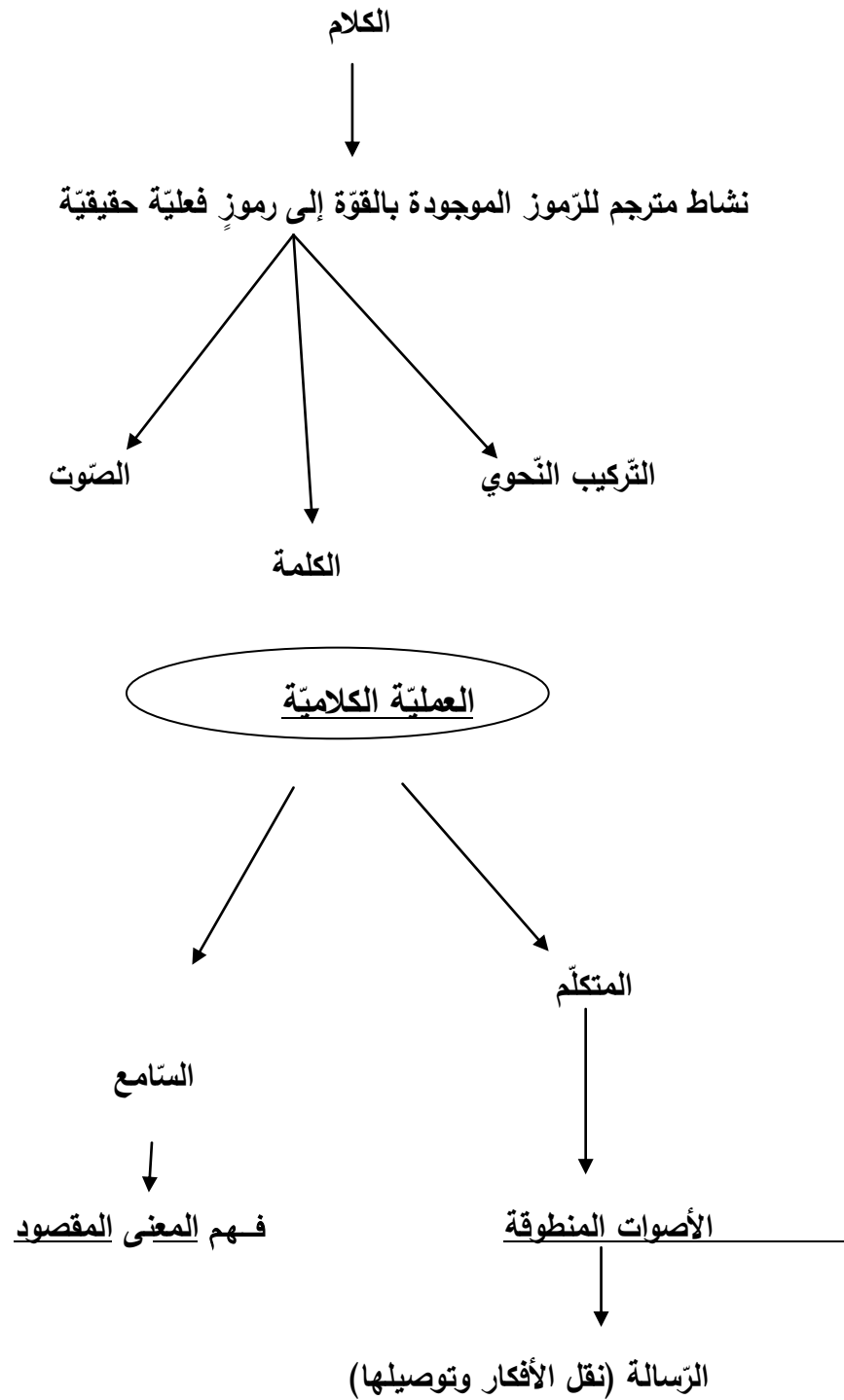
1- مفهوم الكلام بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان):

يمكننا أن نجمل مفهوم الكلام عند (الغزالي) في المخطط الآتي:



الشكل رقم 4: يوضح مفهوم الكلام عند الغزالي.

أما مفهوم الكلام عند ستيفن أولمان، فنمثله بالمخطط الآتي:



الشكل رقم 5: مخطط يوضح مفهوم الكلام عند ستيفن أولمان.

يشترط كل من (الغزالي) و(ستيفن أولمان) الإفادة في الكلام، ويتضح ذلك عند (الغزالي)

في قوله: "الصوت في دلالتة، ينقسم إلى مفيد وغير مفيد...المفيد كقولك: "زيد قائم" و "زيد خرج

راكبًا"، وغير المفيد، كقولك: (زيدٌ لا عمرو في)، فإنَّ هذا لا يحصل منه معنى... اختلفَ في تسمية هذا كلامًا، فمنهم من قال: هو كمقلوب رجل وزيد: لجر وديز، فإنَّ هذا لا يسمَّى كلامًا ومنهم من سمَّاه كلامًا؛ لأنَّ آحاده وُضعت للإفادة.¹، ونجد أولمان في مقابل ذلك يقول: "الكلام مُعَبَّرٌ ومُوصِلٌ، ومؤثِّرٌ".²، فالكلام حسب (الغزالي) و(أولمان) ينبغي أن يكون معبرًا عن الأفكار بحيث تحصل منه فائدة لدى السَّامع، ويتحقَّق من خلاله فهم المعنى المقصود، كما يشترك كلُّ منهما في القول بأنَّ للكلام جانبَ لفظيٍّ ومعنويٍّ يتَّضح ذلك عند (الغزالي) في قوله: "والكلام مشترك قد يُطلق على مدلول العبارات وهي المعاني التي في النَّفس".³، ويتَّضح ذلك عند (أولمان) في قوله: "...وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ عملية الكلام لها جانبان: أحدهما ماديٌّ: وهو الأصوات المنطوقة والآخر عقليٌّ: وهو المعنى المقصود".⁴

أمَّا أقسام الكلام فهي عند (الغزالي) ثلاثة أقسام: "اسمٌ وفعلٌ وحرف، حيث يوافق في تقسيمه علماء النحويين، وقد وضع شرط الإسناد حتَّى يكون الكلام مفيدًا، نحو: (زيدٌ أخوك) (والله ربُّك)، أو إسناد اسمٍ إلى فعل، نحو قولك: ضَرَبَ زيدٌ، وقامَ عمرو".⁵، أمَّا (ستيفن أولمان) فقد وضع ثلاثة أقسام للكلام وهي: "الصَّوت، والكلمة، والتركيب النحوي".⁶ فالغزالي يضع شرط الإفادة وشرط الإسناد للدلالة على مفهوم الكلام.

نتنقل في المطلب الآتي لمقاربة مفهوم الكلام بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان):

¹ -الغزالي: المستصفى من علما لأصول، ج2، ص19.

² -المصدر نفسه، ص27.

³ -المصدر نفسه، ج1، ص100.

⁴ -ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص27.

⁵ -ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص20.

⁶ -المصدر نفسه، ص28.

2- مفهوم الكلام بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان):

يلخص (ابن جني) الفرق بين "الكلام" و"القول" في قوله: "الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها."¹، وهذا يدل على أن الكلام القائم بالنفس حسب رأي ابن جني لا يسمّى في اللغة كلامًا، و"الكلام لا يكون إلا أصواتًا تامّة مفيدة..."²، ويقول (ابن جني) في السياق نفسه: "الكلام لأنّه وضع على الاستقلال والاستغناء عمّا سواه ويقول سمّو ما كان من الألفاظ تامًّا مفيدًا كلامًا."³، ويرادف (ابن جني) بين "الكلام" و"القول" حيث يقول: "أمّا الكلام فكلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه وهو ما يسمّيه النحويون الجمل، نحو "زيد أخوك"، و"قام أخوك" فكلّ لفظٍ مستقلّ بنفسه وجنبت منه ثمرة معناه فهو كلام."⁴، لكن (ستيفن أولمان) في مقابل ذلك يجعل الجملة أحد أقسام الكلام ويتّضح ذلك في قوله: توجد ثلاث وحدات للكلام المتّصل، وهي: "الصّوت، والكلمة، والتركيب النّحوي."⁵، فالتركيب النحويّ في قول (ستيفن أولمان) يحيل إلى الجملة، وبذلك يشترط كلّ منهما الإفادة في الكلام.

يحدّد "ابن جني" المقصود بالمتكلّم بقوله: "ألا ترى أنّ المتكلّم منّا إنّما يستحقّ هذه الصّفة بكونه متكلّمًا لا غير، لا لأنّه أحدثه في آلة نطقه وإن كان لا يكون متكلّمًا حتّى يحرك آلات نطقه."⁶، أمّا أولمان فيرى أنّ الحدث اللّغوي بالنسبة للمتكلّم هو تعيين، أو وسيلة لتوصيل أفكاره أو شعوره أو رغباته.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 17.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 27.

³ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 17-18.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص 20.

⁵ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 28.

⁶ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص 454.

يرى كلّ من "ابن جني" و"ستيفن أولمان" أنّ الكلام وضع للفائدة وأنّ الكلمة المفردة لا تفيد معنى ومعناها لا يظهر إلّا في الجمل، حيث يؤكّد في هذا السياق: "الكلام إنّما وُضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة لا تشجو ولا تحزن ولا تتملّك قلب السّامع إنّما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه بعذوبة مستمعه ورقة حواشيه".¹

كان هذا تعريفاً بمصطلح (الكلام) عند الأصوليين، حيث ابتدأنا من الكلّ لننتقل إلى الجزء وهو مصطلح: (اللفظ)، فما مفهومه عند علماء أصول الفقه؟ هذا ما سنناقشه في المبحث الآتي.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص 27.

المبحث الثالث: مفهوم اللفظ وصلته بالمعنى عند الأصوليين واللغويين.

يمثل اللفظ أداة لغوية نستطيع من خلالها تحقيق التفاهم، وتيسير التواصل وتسهيل الخطاب؛ لذلك يُعدُّ من أهمِّ المباحث الدلالية لعلم أصول الفقه؛ لأنَّ علماء الأصول أدركوا بأنَّ فهم النصِّ الشرعيِّ، وضبط معانيه اللغوية والشرعية والإحاطة بكلِّ ما يتعلَّق بظاهر النصِّ وتمييز واضح ألفاظه من غامضها وحقيقته من مجازه لا يتمُّ إلاَّ بدارسة اللفظ ومن ثمَّ: " فلا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلاَّ بتوسُّط اللفظ."¹

فهذه الأهمية التي اكتسبها اللفظ في الدرس الأصوليَّ " قادت علماء أصول الفقه إلى تتبُّع اللفظ مفردًا ومركَّبًا، مطلقًا ومقيَّدًا، خاصًّا وعامًّا، حقيقةً ومجازًا."²

هذا ما يفسِّر لنا امتياز البحث الأصوليَّ في اللفظ بالشمولية والدقَّة؛ لأنَّ التمكن من دلالات الألفاظ في حالتها الإفراد والتركيب، أو في السياقات المختلفة لللفظ يجعل الأصوليَّ في مأمنٍ من الوقوع في أيِّ خطأ عند الاستنباط والاستدلال خاصَّةً وأنَّ موضوعه هو الأحكام الشرعية المتعلقة بكتاب الله عزَّ وجل، كما أنَّ اللفظ أسهل الطرق في التواصل والتخاطب إذا ما قُورن بالأشكال التخاطبية الأخرى؛ لأنَّ "الغاية من وضع الألفاظ هو تحقيق التفاهم."³، فاللفظ من أهمِّ الوسائل اللغوية المفيدة للتخاطب؛ لذلك كان من الضروري دراسته عند الأصوليين في هذا المبحث:

1- مفهوم اللفظ في اصطلاح الأصوليين واللغويين:

سنتناول أولاً تعريفه في اللغة، ثمَّ في الاصطلاح عند علماء أصول الفقه.

¹ ابن حجر العسقلاني: التَّحْرِيْب والتَّهْذِيْب، دار الرِّشِيْد، سورِيَّة، ط1، (1406هـ-1986م)، ص282.

² عبد الكريم مجاهد: الدَّلَالَة عند الأصوليين، ص129.

³ -الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص3.

أ-لغة: جاءت مادة (لفظ) في لسان العرب (لابن منظور) بمعنى: "اللفظ في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي والطرح، ثم جعل بمعنى اسم المفعول؛ أي: الملفوظ، ثم حُصّ في عُرف اللغة بما صدر من الفم من الحرف واحدًا أو أكثر."¹

وعرّفه الإمام الحافظ أبو محمد عليّ (ابن حزم الظاهري) (ت456هـ) بأنه: "هواءٌ مندفعٌ من الشفتين والأضراس والحنك والحلق والرئة على تأليف محدودٍ وهو الكلام نفسه."²

من خلال تعريف (ابن حزم)، يتبيّن لنا أنّ اللفظ عند الأصوليين بمعنى الكلمة والكلام كما أنّ عبارة (على تأليفٍ محدودٍ) التي وضعها (ابن حزم) في تعريفه للفظ أكسبته دقّة أكثر؛ "لأنّ الهواء الذي يخرج قد لا يكون له معنى، فليس كلّ هواءٍ يخرج من الفمّ نسبيّه لفظاً؛ لأنّنا نبحث عما يحمل معنى فالحواء إذا لم يكن على نظامٍ معيّنٍ وحاملٍ لمقاطعٍ معيّنّة كالحروف مثلاً، فلا نستطيع أن نطلق عليه لفظةً، وعموماً لم يخرج معزولاً عن المعنى اللغوي للفظ، إلّا أنّه أظهره في الجانب الصوتي: فهو صوتٌ مندفعٌ."³

ننتقل في المطلب الآتي إلى دراسة أقسام اللفظ عند علماء أصول الفقه:

2- أقسام اللفظ عند الأصوليين واللغويين.

يقسم (السرخسي) اللفظ إلى أربعة أقسام، حيث يقول: "...الأسماء أربعة: الخاصّ العامّ والمشارك والمؤوّل."⁴، ويعرّف كلّ قسم منها، قائلاً: "الخاصّ كلّ لفظٍ موضوعٍ لمعنى معلومٍ على الإنفراد وكلّ اسمٍ لمسمى معلومٍ، ومنه يقال: اختصّ فلان بملك كذا؛ أي: انفرد به ولا شركة للغير

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ف ظ).

² - ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص46.

³ - ينظر: حسن بشير صالح، علاقة المنطق باللغة عند فلاسفة المسلمين، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الإسكندرية، ط1، 2003م، ص170.

⁴ - محمد بن أحمد بن أبي سهل (السرخسي) (ت483هـ): أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت، د.ت، د.ط. ج1، ص124.

معه وخصني فلان بكذا؛ أي: أفردته لي، وفلان خاص فلان، ومنه سُميت الخاصصة للانفراد عن المال وعن نيل أسباب المال مع الحاجة.

ومعنى الخصوص في الحاصل الانفراد وقطع الاشتراك، فإذا أُريدَ به خصوص الجنس قيل إنسان، وإذا أُريدَ به خصوص النوع قيل رَجُل، وإذا أُريدَ به خصوص العين قيل زيد.¹

انطلاقاً من قول (السرخسي) يُفهم أنّ المقصود بالمعنى المعلوم على الانفراد هو المعنى الواحد، والذي يكون برأيه حقيقياً دالاً على اسم علم، أو معنى ذهنياً له وجود في الخارج كخصوص الجنس، مثل (إنسان) وخصوص النوع، مثل (رَجُل)، ويعرّف اللفظ الدالّ على العموم بقوله: "وأما العامّ كلّ لفظٍ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى، ونعني بالأسماء هنا المسميات، وقولنا لفظاً أو معنى تفسيرٌ للانتظام؛ أي: ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً مرّة، كقولنا زيدون، ومعنى تارة كقولنا من وما، وما أشبههما ومعنى العموم لغة: الشمول، تقول العرب: عمّم الصّلاح والعدل؛ أي: شملهم، وعمّ الخصب: أيّ شمل البلدان أو الأعيان، ومنه: سُميت النّحلة الطّويلة عميقة، والقراية إذا اتّسعت انتهت إلى العمومة فكّل لفظٍ ينتظم جمعاً من الأسماء سمّي عامّاً لمعنى الشمول: وذلك نحو اسم الشّيء، فإنّه يعمّ الموجودات كلّها عندنا."²، فاللفظ العامّ هو الذي يطلق على مجموعة من الأسماء، مثل اسم (الشّيء) الذي يعمّ كلّ الموجودات أمّا المشترك فهو: "كلّ لفظ يشترك فيه معان أو أسام لا على سبيل الانتظام، بل على احتمال أن يكون كلّ واحد هو المراد به على الانفراد، إذ تعيّن الواحد مراداً به انتقى الآخر مثل اسم العين فإنّه للنّاظر ولعين الماء، وللشمس وللميزان وللنّقد من المال وللشّيء المعيّن، لا على أنّ جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ، ولكن على

¹ - السرخسي: أصول السرخسي، ص 124-125.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 125.

احتمال كون كل واحد مراد بانفراده عند الإطلاق وهذا لأن الاسم يتناول كل واحد من هذه الأشياء باعتبار معنى غير المعنى الآخر.¹

فاللفظ المشترك عند (السرّخسي) ما يدلّ على أكثر من معنى، لكن كل معنى منها يستعمل في سياقه المناسب، فلو قال المتكلم مثلاً: "عين الماء"، فهو يقصد بها هذا المعنى دون غيره من المعاني المشتركة وبالتالي فالمشترك لم يوضع لكل معانيه بل وضع لكل معنى بوضع خاصّ ويعرّف المؤول بقوله: "وأما المؤول فهو تبين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأى والاجتهاد ومن قولك آل، يؤول أي: رجع، وأوليته بكذا إذ رجعته وصرفته إليه، ومآل هذا الأمر كذا أي: تصير عاقبته إليه فالمؤول ما تصير إليه عاقبة المراد بالمشترك بواسطة الأمر، قال تعالى: ﴿هَلْ

يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ (سورة الأعراف، الآية 53)؛ أي: عاقبته وما يؤول إليه الأمر.²

يتّضح لنا أنّ اللفظ المؤول هو الذي يبيّن المعنى الذي يحتمله اللفظ المشترك، فقد "نظر الأصوليون إلى اللفظ باعتبار وحدته ووحدة مدلوله، وتعدّدهما فجعلوها أقساماً ورصدوا تطوّر مدلولات الألفاظ وتحكّم ظاهرة الاستعمال فيها".³، وقد تعدّدت تقسيماتهم للفظ واختلّفت، إذ يقسم (محمّد الأمين الشنقيطي) الأسماء إلى أربعة أقسام، وهي:

"1- وضعيّة، 2- عرفيّة، 3- شرعيّة، 4- مجاز مطلق، ويقدم الحقيقة الشرعيّة لأنّ

لفظها مجمل؛ لاحتمال قصد الحقيقة اللغويّة فلو وُجد في كلام الشارع اسم "الصلاة" مثلاً، وجب حمله على معناه الشرعيّ دون اللغوي الذي هو الدّعاء، والمراد بالوضعيّ هو الحقيقة اللغويّة

¹ - السرّخسي: أصول السرّخسي، ج1، ص126.

² - المصدر نفسه، ج1، ص128.

³ - بدر الدّين بن محمد بن بهادر بن عبد الله الزّركشي (ت794هـ): البحر المحيط في أصول الفقه، تحرير: سليمان الأشقر راجعه عبد الستار أبو غدة وسليمان الأشقر، دار الكتب، دت، ج2، ص60.

كاستعمال الرجل في الإنسان الذكر والمرأة في الإنسان الأنثى، " أمّا المجاز فهو المعروف عند أهل البلاغة وغيرهم: استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة بينهما مع قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي، وهذا التعريف للمجاز المفرد المنقسم إلى استعارة ومجاز مرسل.¹

نلاحظ من خلال تقسيم (الشنقيطي) للفظ أنه يقدم الحقيقة الشرعية؛ لأنها تتعلق بأحكام القرآن الكريم، وقد اختلف معه الأصوليون في هذا التقسيم - وهذا ما سنتعرض إليه في مبحث الحقيقة والمجاز - وبرهان الحصر في الأقسام الأربعة: أن اللفظ إما أن يبقى على أصل وضعه أو يغير عنه فإن غيّر عنه فلا بد أن يكون ذلك التغيير من قبل الشرع أو من قبل عرف الاستعمال أو من قبل استعمال اللفظ في غير موضعه لعلاقة بقرينة، فالأول الوضعية والثاني الشرعية، والثالث العرفية، والرابع المجاز.² فاللفظ إما أن يستعمل بمعناه الأصلي، أو المعنى الأول الذي وضع له وقد تتغير دلالاته بفعل الشرع أو الوضع أو العرف أو المجاز.

2-1- تقسيم اللفظ باعتبار الأفراد والتركيب: يقسم (عبد الكريم بن علي بن محمد

النملة) (ت1435هـ) اللفظ بهذا الاعتبار إلى قسمين:

القسم الأول: "اللفظ المركب": وهو أن يدل جزء اللفظ الموضوع على جزء معناه، مثل (زيد قائم)، و(قام زيد)، و(غلام زيد)، و(الحيوان الناطق)، فاللفظ المركب هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وكل جزء منها يكمل معنى الآخر، وقد مثل له بجملة: (زيد قائم)، فلفظ (زيد) بين أن فعل القيام كان من (زيد) لا من غيره.

¹ - السرخسي: أصول السرخسي، ص210.

² - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص210.

القسم الثاني: اللفظ المفرد: وهو أن لا يدلّ جزؤه على جزء معناه إذا جعل علماً للشيء

مثل: "زيد"، و"عبدُ الله" علماً، و"تأبط شراً"، فإنّ كلّاً منها مفرد؛ لأنّه لم يدلّ جزؤه على جزء معناه.¹

فاللفظ المفرد عكس المركّب؛ لأنّ جزأه لا يدلّ على جزء معناه، فقولنا (عبد الله) هو لفظٌ

مفردٌ لا تحصل فائدة من قوله، ولا يُستفادُ أيّ معنى من هذا اللفظ إلاّ باجتماع جزأيه معا وهما: (عبدٌ) و(الله).

2-2- تقسيم اللفظ المفرد باعتبار خصوص المعنى وعمومه: " ينقسم اللفظ بالنسبة

إلى خصوص المعنى وعمومه إلى قسمين²:

القسم الأول: لفظ يدلّ على عين واحدة، ويسمّى مُعيّناً وخاصّاً، ويعرّفه بقوله: "هو اللفظ

الذي لا يمكن أن يكون مفهومه إلاّ ذلك الواحد المعيّن كزيد، فإنّنا إذا سمعنا هذا اللفظ لا نفهم منه إلاّ ذلك الواحد المعيّن الذي سُمّي به، وكقولنا كذلك: "هذا الرجل" يشير إلى رجلٍ خاصٍّ مقصود دون غيره من الرجال.

القسم الثاني: لفظ يدلّ على أشياء كثيرة تتفق في معنى واحد، ويسمّى مُطلقاً، ويعرّفه

بقوله: "اللفظ الذي يتناول واحداً لا بعينه." أو "هو اللفظ الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك في معناه كقولنا: "رجل" فإنّ هذا اللفظ يصدق على كلّ من تتوفّر فيه صفة الرجولة، لكن لو أدخلت على لفظ "رجل" "أل" فقلت: "الرجل" فإنّ اللفظ يكون عامّاً يتناول جميع ما يقع عليه ذلك اللفظ، فاللفظ بهذا الاعتبار ينقسم إلى: لفظ خاصٍّ ولفظ مطلق، واللفظ الخاصّ هو الذي يدلّ على مجموعة محصورة، أمّا اللفظ المطلق فهو الدالّ على مجموعة غير محصورة.

¹ - عبد الكريم بن علي بن محمّد التّملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، مج 1، ص 1071.

² - المرجع نفسه، مج 1، ص 1072.

بعد تحديد مفهوم مصطلح اللفظ عند الأصوليين، ننتقل دراسة أنواع اللفظ عند الأصوليين

بحسب دلالاته على العموم والخصوص في المطلب الآتي:

2-1- الألفاظ الدالة على العموم.

اختلف علماء الأصول في تحديد مفهوم "العموم" كما اختلفوا في أقلّ العموم، فقد جعل بعضهم حدّه الأدنى اثنين، حيث يقول (الآمدي) في هذا الصدد: "العامّ هو اللفظ الواحد الدالّ على قسمين فصاعداً مطلقاً".¹، فـ(الآمدي)، يرى أنّ اللفظ العامّ هو لفظ واحد يدلّ على اثنين، إلّا أنّ بعض الأصوليين لم يحصروا العموم في عدد معيّن، وقد يتّضح لنا ذلك من تعريف (محمّد بن عليّ بن الطيّب أبو الحسن البصري) (ت436هـ) لمصطلح اللفظ العامّ في قوله: "الكلام العامّ هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له".²، ومثّل (أبو الحسن البصري) لذلك بلفظ "الرجال"، فهذا اللفظ مستغرق لجميع ما يصلح له لأنّه يستغرق الرّجال دون غيرهم، إذ كان لا يصلح لغيرهم، واستثنى لفظ التثنية من الدّلالة على العموم ولفظ العدد؛ لأنّها وإنّ صلحت لكلّ ما وضعت له، إلّا أنّها لا تفيد الاستغراق، فلفظ "الرّجلين" يصلح للرّجلين اثنين، ولا يشمل كلّ الرّجال وقولنا "عشرة" يصلح لكلّ عشرة من الرّجال وليس يستغرقها كلّها؛ لأنّ العشرة دلّت على آحاد وآحاد العشرة أجزاء للعشرة، فلا يصدق على كلّ واحد أنّه عشرة، ولا تدخل التكرات أيضاً عندهم في حدّ العامّ الشموليّ مثل (رجل)؛ لأنّه يدلّ على فرد شائع في جنسه ولا يستغرق كلّ الرّجال.³

وعرّفه (ابن عثيمين) بقوله: "العامّ لغة: الشّامل، واصطلاحاً: اللفظ المستغرق لجميع أفرادهِ

بلا حصر مثل: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (سورة الإنفطار، الآية 13، وسورة المطففين، الآية

¹ - سيف الدّين أبو الحسن علي بن محمد (الآمدي): الإحكام في أصول الأحكام، مكتبة محمد علي صبيح (1387هـ-1968م)، ج2، ص241.

² - أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، مج1، ص189.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص189 وما بعدها.

(22)، فخرج بقولنا: "المستغرق لجميع أفرادهِ" ما لا يتناول إلاّ واحدا كالعلم وخرج بقولنا: "بلا حصر"

ما يتناول جميع أفرادهِ مع الحصر كأسماء العدد مئة وألف ونحوهما.¹

نلاحظ أنّ (ابن عثيمين) وضع شرط الاستغراق أو الشمول، ليدلّ اللفظ على عمومهِ فقولنا

مثلا (مسلمون)، فهذا اللفظ يشمل جميع المسلمين ويستثني المشركين وغيرهم ممّن ليسوا بمسلمين

وهناك من علماء الأصول من لم يشترط الاستغراق في العموم واكتفى بالاجتماع والكثرة ومن هؤلاء

نذكر: (نظام الدّين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشّاشي) (ت344هـ)، إذ يقول: "العامّ كلّ

لفظ ينتظم جمعا من الأفراد، إمّا لفظا، كقولنا: مسلمون ومشركون، وإمّا معنى كقولنا: من وما.²

ف: (الشّاشي) يرى أنّ اللفظ العامّ هو اللفظ الدالّ على مجموعة من الأفراد، إمّا لفظاً أو

معنى ويذهب (السّبكي) إلى أنّ: " دلالة العموم على أفرادهِ هي دلالة كليّة، بمعنى أنّها تدلّ على

كلّ فرد دلالة تامّة.³

ويعرّف (الأمين الشنقيطي) "العامّ" بأنّه: " كلام مستغرق لجميع ما يصلح له ما لم يستغرق

نحو: بعض الحيوان إنسان.⁴، " فقد خرج بقوله: "مستغرق لجميع ما يصلح له" ما لم يستغرق

نحو: بعض الحيوان إنسان"⁵، فاللفظ العامّ هو اللفظ الشامل لكلّ ما ينتمي إليه، وقد اختلف

الأصوليون في تقسيم الألفاظ الدالّة على العموم، فمنهم من قسّمها إلى قسمين ومنهم من جعلها

¹ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص26.

² - نظام الدّين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشّاشي: أصول الشّاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 1982م، ص17.

³ - ينظر: عليّ بن عبد الكافي (السّبكي): الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1404هـ، ج2، ص82.

⁴ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص243.

⁵ - المرجع نفسه، ص243.

سبعة أقسام، ومنهم من قسمها إلى خمسة أقسام، وسنذكر بعضاً منها على سبيل التمثيل والتوضيح
لا الحصر:

قسم (ابن عثيمين) صيغ العموم إلى سبعة أقسام¹، كالآتي:

1- ما دلّ على العموم بمادته، مثل: كلّ وجميع، وكافة وقاطبة وعامة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ

شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (سورة القمر، الآية 49).

2- أسماء الشرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ (سورة فصلت، الآية 46).

3- أسماء الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ (سورة الملك، الآية 30).

4- الأسماء الموصولة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ

الْمُتَّقُونَ﴾ (سورة الزمر، الآية 33).

5- النكرة في سياق النفي، أو النّهي، أو الشرط أو الاستفهام الإنكاري، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ

إِلَيْهِ إِلَّا أَلَّ اللَّهُ﴾ (سورة آل عمران، الآية 62).

6- المعرف بالإضافة مفرداً كان أم مجموعاً، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ

﴾ (سورة البقرة، الآية 231).

¹ - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص 26-27.

7- المعرّف بـ (أل) الاستغراقية مفردًا كان أم مجموعًا، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقُوا لِلْإِنْسَانِ ضَعِيفًا

﴿سورة النساء، الآية 28﴾.

أما المعرّف بـ (أل) التي لبيان الجنس فلا يعمّ الأفراد، فإذا قلت الرجل خير من المرأة فليس المراد أنّ كلّ فرد من الرجال خير من كلّ فرد من النساء، وإنما المراد أنّ هذا الجنس خير من هذا الجنس وإن كان قد يوجد من أفراد النساء من هو خير من بعض الرجال.¹

هذا ما ذكره (ابن عثيمين) في تقسيمه لألفاظ صيغ العموم وهي لا تزيد عن سبعة أقسام، في حين يقسم غيره من علماء الأصول المتأخرين ألفاظ العموم إلى خمسة أقسام وهي:

"الأول: اسم عرّف بالألف واللام لغير المعهود، وهو ثلاثة أنواع:

1- ألفاظ الجموع، كالمسلمين والمشرّكين.

2- أسماء الأجناس، وهو ما لا واحد له من لفظه كالنّاس والحيوان والماء والتراب.

3- لفظ الواحد كالسّارق، والسّارقة، والزّاني والزّانية.²

فقد قسم الاسم المعرّف بالألف واللام إلى ثلاثة أقسام، وهي الألفاظ التي تدلّ على مجموعة من الأفراد أو على صيغة الجمع وأسماء الأجناس وهي التي ليس لها مفرد مثل: لفظ الماء والتراب، وأخيرًا اللفظ المعرّف بالألف واللام وقد مثل له بالسّارق والزّاني.

"القسم الثاني: أدوات الشرط نحو (من) في ما يعقل، و(ما) فيما لا يعقل، و(أي) في

الجميع و(أين) و(أيّان) للمكان و(متى) في الزّمان إلى آخره.³

¹ - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص 26-27.

² - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 244.

³ - المرجع نفسه، ص 245.

وضع في هذا القسم الأدوات الدالة على العاقل وغير العاقل والدالة كذلك على الجمع وعلى المكان والزمان.

"**القسم الثالث:** من ألفاظ العموم ما أضيف من هذه الأنواع الثلاثة إلى معرفة ك: (مال عمرو)، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ (سورة إبراهيم، الآية 34).¹، فالألفاظ

المعرفة بالإضافة هي من ألفاظ العموم عنده، وقد وضّحها بأمثلة.

"**القسم الرابع:** كلّ وجميع، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (سورة آل عمران، الآية 185).

"**القسم الخامس:** النكرة في سياق النفي، نحو: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ (سورة الأنعام، الآية 101).²

نلاحظ أنّ تقسيمات علماء الأصول لصيغ العموم تجتمع على مضمون واحد، وإن اختلفت في العدد، وقد ميّز الأصوليون بين دلالة "كلّ" المضافة إلى نكرة، و"كلّ" المضافة إلى معرفة " فإذا أضيفت "كلّ" إلى نكرة فإنّ دلالتها تشمل كلّ فرد ممّا دلّت عليه تلك النكرة، ويثبت الحكم لكلّ جزء من أجزاء النكرة، ويلزم الإحاطة لجميع أفراد الجنس.³ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ

ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (سورة آل عمران، الآية 185)، فدلالة (كلّ) في هذه الآية تشمل جميع الأنفس

¹ - ينظر: الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 245.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 246.

³ - ينظر: السبكي: الإيهاج في شرح المنهاج، ج 2، ص 94-98.

دون استثناء، "أما إذا أضيفت "كلّ" إلى مفرد معرّف، فإنّها تستغرق أجزاءه لا غير".¹، ففي قولنا: (قرأت كلّ الكتاب)، فهذا يعني استغراق أجزاء الكتاب المتحدّث عنه لا غير.

يتّضح لنا أنّ علماء الأصول يبحثون في المعاني التي يستدلّ عليها من واقع الحياة وأحداثها لاستنباط الحكم وتطبيقه على ظاهر السلوك الإنسانيّ، ولذا فالعامّ لفظ وُضع للدلالة على أفراد غير محصورة على سبيل الشمول والاستغراق.²، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي

خُسْرٍ ۝﴾ (سورة العصر، الآية 02)، فلفظ "الإنسان" عامّ يدلّ على شمول أفراد مفهومه، وحصر

الأصوليون صيغ العموم في:

أ- **الجمع المعرّف بأل:** التي لم يقصد بها المعهود كلفظ علماء، أما إذا كانت للعهد كما لو قيل: "أقبل العلماء"، أي: المنتظر مجيئهم، فإنّ هذا لا يكون من صيغ العامّ.³، فنلاحظ أنّ لفظ "علماء" نكرة وغير مرتبط بفعل يدلّ على زمن معيّن لذلك فهو يدلّ دلالة غير مقصودة على علماء معيّنين، أمّا في قولنا: "أقبل العلماء" فقد ربطنا لفظ "علماء" بزمن معيّن وهو الماضي، وبإضافة "الألف واللام" حصرنا المعنى وخصّصنا الدلالة.

ب- **الجمع المذكر:** كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رَجَالًا﴾

ج- **الاسم المفرد:** إذا دخلت عليه "أل" التي لم تكن للعهد، كما في قوله تعالى:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (سورة المائدة، الآية 38).

¹ - السبكي: الإبهاج في شرح المنهاج، ج2، ص98.

² - المصدر نفسه، ج2، ص80.

³ - السيد أحمد عبد الغفار: التصرّو اللغوي عند علماء أصول الفقه، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، دط، 1996م، ص81.

د- اسم الجنس: إذا دخلت عليه "أل" التي لم تكن للعهد، كلفظ "الحيوان".

هـ- ما في معناه الشرط: (متى) للزمان، (أين) للمكان، مثل قولنا: "متى جئتني

أكرمك".

و- النكرة في سياق النفي: مثل "ما جاءني أحد"، "لم أكلّم أحداً"، "لا رجل في الدار".

ز- ألفاظ توكيد العام: مثل لفظ (كلّ) و(جميع).¹

أما اللفظ الخاصّ عند الأصوليين فيدلّ على فرد واحد أو أفراد محصورة، كما لو قلنا: "محمّد" مثلاً، فهو لشخص بعينه، أو قلنا "إنسان" فهو لنوع، أو قلنا "حيوان" فهو لجنس، هذا يدلّ على أنّ اللفظ الخاصّ قد يكون خصوص عين، أو خصوص جنس، أو خصوص نوع، وميّزوا بين اللفظ الدالّ على العموم الذي يوضع للشّيء المحصور، كأسماء الأعداد، كما في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (سورة البقرة، الآية 196)، واللفظ الدالّ على الخصوص الذي يوضع

للمعاني كالعلم والوجود.²

وإذا تأملنا في تراثنا اللغوي العربي، نجد بعض الأمثال التي نشأت نتيجة أحداثٍ معيّنة ثمّ أخذت بعد ذلك صفة العموم أو الشمول، كما في قولهم: "رفع عقيرته"، لمن طلب الاستغاثة وهي مرتبطةٌ بحادثةٍ معيّنة، وهي أنّ أحدهم كان قد أصيب في رجله فرفعهما إظهاراً لهذا الاعتداء وبغية في أخذ الثأر.³، ننتقل بعد عرض العموم عند الأصوليين إلى مبحث الخصوص كيف عرّفوه وما أحكامه؟

¹ - السيّد أحمد عبد الغفار: التّصوّر اللّغوي عند علماء أصول الفقه، ص 82.

² - المرجع نفسه، ص 82.

³ - المرجع نفسه، ص 83.

2-2- الألفاظ الدالة على الخصوص عند علماء الأصول:

توجد في اللغة الألفاظ الدالة على العموم، وتزخر اللغة في مقابل ذلك بالألفاظ الدالة على الخصوص، ولكل من تلك الألفاظ استخداماته المختلفة ودلالاته في التعبيرات والخطابات التي تتم بين أفراد المجتمع على اختلاف وتفاوت مكانتهم الاجتماعية والثقافية وكما للصيغ ذات الدلالة العامة أهميتها في أية لغة، كذلك الألفاظ ذات الدلالات الخاصة لها أهميتها، وانطلاقاً من أهمية الصيغ الخاصة في فهم النص القرآني إلى جانب الصيغ العامة، فقد تناولها علماء الأصول بالبحث والدراسة فالتخصيص يُعدّ عند الأصوليين من القضايا اللغوية المهمة التي أولوها جانباً كبيراً من الدراسة، حيث وقفوا عند تعريفه وأقسامه كما درسوا ما يتعلّق بتخصيص دلالة الجملة ولم يقتصروا في بحثهم في التخصيص على دلالة الكلمة فقط، بل على الجملة كذلك؛ لذلك لا نجد مبحثاً من مباحثهم إلاّ ويتطرق للحديث عن الصيغ الخاصة وأقسامها وتعريفها، ونذكر بعض تعريفاتهم ل: "اللفظ الخاص" كالآتي:

عرّفه (الشاشي) بقوله: "كلّ لفظ موضوع لمعنى معلوم على الانفراد، وكلّ اسم لمسمى معلوم على الانفراد".¹ أي: كلّ لفظ موضوع لمعنى واحد.

كما عرّفه (حافظ الدين النسفي الحنفي) (ت710هـ) بأنّه: "كلّ لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد وهو إمّا أن يكون خصوص الجنس، أو خصوص النوع، أو خصوص العين كإنسان ورجل وزيد".²

¹ - الشاشي: أصول الشاشي، 1982م. ص13.

² - ابن مالك: شرح منار الأنوار في أصول الفقه للإمام (أبو البركات عبد الله بن أحمد) المعروف (بحافظ الدين النسفي الحنفي)، وبهامشه شرح الشيخ (زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بابن العيني)، وهو شرح ممزوج وجيز، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1308هـ، ص13.

نستنتج أنّ قولهم وضع لمعنى واحد أنّهم يخرجون ما وضع لمعنيين، أو أكثر كالمشترك، كما اشترطوا أن يكون معناه معلوماً للسامع ولا يحتمل أكثر من معنى، وقد يدلّ مسمّاه على خصوص الجنس كقولنا: "إنسان" أو على خصوص النوع مثل: "رجل" أو "امراة" أو على خصوص العين، مثل: "زيد" أو "عمر" وغيره من أسماء الأعلام، ويعرّفه (ابن العثيمين) حيث يقول: "الخاص لغة ضدّ العام واصطلاحاً اللفظ الدالّ على محصور بشخص، أو عدد كأسماء الأعلام والإشارة والعدد".¹

فاللفظ الخاصّ: ضدّ اللفظ العامّ؛ لأنّه يقتصر على بعض المدلولات دون أخرى في اللغة ويعرّف التّخصيص بقوله: "التّخصيص لغة ضدّ التّعميم، واصطلاحاً: إخراج بعض أفراد العامّ والمخصّص - بكسر الصّاد - فاعل التّخصيص، وهو الشّارع، ويطلق على الدّليل الذي حصل به التّخصيص".²

يتّضح لنا أنّ مفهوم مصطلح التّخصيص عند الأصوليين هو تضيق الدّلالة العامّة، بحيث يقتصر اللفظ على بعض مدلولاته في اللغة وقد قسم الأصوليون (الخاصّ) إلى قسمين:

"القسم الأول: خاصّ لا يوجد ما هو أخصّ منه، كأسماء الأعلام مثل: زيد وعمرو والأسماء المبهمة، مثل "يد" و"رجل".

القسم الثّاني: خاصّ إلّا أنّ هناك ما هو أخصّ منه، كلفظ "حيوان"، فهو اسم خاصّ فيه روح، إلّا أنّ هناك ما هو أخصّ منه ويندرج تحته، مثل: إنسان وفرس".³، وقد ربط علماء الأصول قضيّة التّخصيص بالإرادة والقصد، فاللفظ مفرداً كان أو مركّباً لا يتّصف بالخصوص إلّا بقصد

¹ - ابن مالك: شرح منار الأنوار في أصول الفقه للإمام (أبو البركات عبد الله بن أحمد)، ص 29.

² - المصدر نفسه، ص 29.

³ - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج 2، ص 243.

المتكلمين؛ لأنّ اللفظ لا يدلّ بنفسه على العموم أو الخصوص حيث يقول(علاء الدّين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي)(ت539هـ) في هذا الصّدّد:

" التّخصيص إنّما يثبت بإرادة المتكلم.¹، ولا يمكن للسّامع أو المخاطب أن يفهم خصوص المتكلم؛ لأنّه أمر متعلّق به، كامن في نفسه إلّا بدليل ظاهر، وهذا الدّليل عند الأصوليين يشمل القرائن اللفظية والقرائن الحالية، حيث يقول (الغزالي) في هذا الصّدّد: "يرفع عموم اللفظ بقرائن حالية لا ضابط لها، نفهمها من معانيها وبقرائن لفظية.²، ودليل التّخصيص عند علماء الأصول ينقسم إلى قسمين: متّصل ومنفصل،"والمتّصل هو ما لا يستقلّ بنفسه والمنفصل ما يستقلّ بنفسه.³، فمن المخصّص المتّصل:

١- الاستثناء: وهو لغة من الثّني، وهو ردّ بعض الشّيء إلى بعضه، كثنى الحبل واصطلاحاً: إخراج بعض ألفاظ العامّ بآلاً أو إحدى أخواتها، كقوله تعالى:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ

وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۖ﴾ (سورة العصر، الآيتان 02-03).⁴، فبقوله تعالى يكون قد أخرج

"المؤمنين الذين يعملون الأعمال الصّالحة والصّابرين" من الحكم السّابق على أداة الاستثناء (إلّا) وفي هذا الإخراج تخصيص لدلالة العموم الذي تضمّنته كلمة خسر وتقييد لها، ولكن للاستثناء شروط ذكرها علماء الأصول، منها:

¹ - علاء الدّين أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي: ميزان الأصول في نتائج العقول، حقّقه وعلّق عليه: محمد بن زكي عبد البرّ، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط2، 1997م، ص308.

² - الغزالي: المنحول من تعليقات الأصول، تح: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط2، 1980م، ص154.

³ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص29.

⁴ - المرجع نفسه، ص29.

١- **الاتصال النوعي:** وقد اختلف الأصوليون في اعتماد هذا الشرط، لتحقيق التخصيص

بالاستثناء، فمنهم من ذهب إلى جواز تحقق التخصيص في الاستثناء من غير الجنس وإلى "ذلك ذهب أصحاب أبي حنيفة ومالك وجماعة من المتكلمين والنحاة، إلا أن أكثر الأصوليين يذهب إلى اشتراط الاتصال النوعي بين المستثنى والمستثنى منه ليكون الاستثناء مخصصاً للدلالة التركيبية العامة".¹

وقد وضع (ابن عثيمين) لصحة الاستثناء، شرط الاتصال بين المستثنى والمستثنى منه "اتصاله بالمستثنى منه حقيقة أو حكماً، فالمتصل حقيقة المباشر للمستثنى منه، بحيث لا يفصل بينهما فاصل، والمتصل حكماً: ما فصل بينه وبين المستثنى منه فاصل لا يمكن دفعه كالسعال والعطاس فإن فصل بينهما فاصل أو سكوت لم يصح الاستثناء، مثل أن يقول: "عبيدي أحرار"، ثم يسكت أو يتكلم بكلام آخر، ثم يقول: "إلا سعيداً"، فلا يصح الاستثناء ويعتق الجميع".²، فدلالة الاستثناء عند الأصوليين يسقط عمومها بوجود فاصل بين المستثنى والمستثنى منه، وقد ذهب من خلال هذا الشرط إلى أنه لا يتحقق الاستثناء مع الانفصال بين المستثنى والمستثنى منه، لعدم استفادة المخاطب من ذلك شيئاً لغموض المعنى وعدم فهم المراد منه، حيث يؤكد ذلك قول (الحسن البصري) في هذا المعنى: "فلو قال قائل: رأيت الناس وبعد شهر أخرج زيداً من الحكم السابق فإن السامع لا يعرف ذلك، والاستثناء مع المستثنى منه كالخبر مع المبتدأ".³ أي: إذا قال قائل: "رأيت الناس" ثم بعد شهر يقول: "رأيت الناس إلا زيداً"، فإن "زيداً" هنا خرج من حكم الرؤية والسامع لم يفهم ولم يعرف ذلك.

¹ - ينظر: الآمدي الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 357.

² - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص 30.

³ - ينظر: أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، ج 1، ص 242-243.

"2- ألا يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه، فلو قال: (له عليّ عشرة دراهم إلاّ ستة) لم يصحّ الاستثناء ولزمته العشرة كلّها.¹، وذلك لأنّ ستة أكثر من نصف عشرة وهو خمسة وهنا لا يصحّ الاستثناء عندهم وقد اشترط "هذا الشرط إذا كان الاستثناء من عدد، أمّا إذا كان الاستثناء من صفة فيصحّ أن يكون المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه، وإن خرج الكلّ أو الأكثر، مثاله قوله تعالى لإبليس: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ (سورة الحجر، الآية 42)، وأتباع إبليس من بني آدم أكثر من النصف.²

فالاستثناء في الآية الكريمة جاء من صفة، وهي "الغاوين"، وهو من الاستثناء الأكثر وقد اختلف علماء الأصول حول جملة استثناء الأكثر، كقولنا (له عليّ عشرة إلاّ تسعة)، فذهب أكثرهم إلى أنها مقبولة دلاليًا، ومنهم (أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي) (ت476هـ) واستدلوا على ذلك، بقوله تعالى: ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية 175) (سورة ص، الآيتان 82-83).³، فلو كان المستثنى أقلّ من المستثنى منه، لزم في أتباع إبليس وفي المخلصين أن يكون كلّ واحد منهم أقلّ من الآخر وذلك ممّا لا يمكن تحقّقه.

ثانيًا: من المخصّص المتّصل: الشرط، يُعرّف بأنّه: "تعليق شيء بشيء وجودًا، أو عدمًا بأن الشرطيّة أو إحدى أخواتها، والشرط مخصّص سواء تقدّم أم تأخّر.⁴، ويمثّل¹ (ابن عثيمين) للشرط المتقدّم، بقوله تعالى في المشركين:

¹ - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص30.

² - المرجع نفسه، ص31.

³ - ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي: شرح اللّمع، حقّقه وقَدّم له ووضع فهارسه عبد المجيد تركي دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ج1، ص404-405.

⁴ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص31.

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (سورة التوبة،

الآية 05)، فالشَّروط المتقدم في هذه الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ

وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾، فهذه جملة الشَّروط، وأداة الشَّروط هي "إِنْ"، ثم يأتي جواب الشَّروط وهو جملة:

(فخلوا سبيلهم)، أما الشَّروط المتأخر فمثاله² في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (سورة النور، الآية 33).

تبدأ الآية الكريمة بجملة جواب الشَّروط المقترنة بفاء الجزاء وهي قوله تعالى: "فَكَاتِبُوهُمْ

وجاءت جملة الشَّروط متأخرة وهي: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، وقد نصَّ الأصوليون على "جواز

تقدّم الشَّروط على المشروط أو تأخره، ولا فرق في ذلك في الحكم، وإن كان الوضع الطبيعي له أن

يتقدّم على المشروط لفظًا، لكونه متقدّمًا عليه في الوجود طبعًا.³

"ثالثًا: الصّفة، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ فَتَيْتَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (سورة النساء، الآية 25)."⁴

"رابعًا: الغاية: كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾

(سورة البقرة، الآية 235)."¹

¹ - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص 31.

² - المرجع نفسه، ص 31.

³ - ينظر: الأمدي الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 382.

⁴ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 262.

فلما ذكرت الغاية تخصّص وجوب عقد النّكاح ببلوغ الكتاب أجله، وكقوله تعالى كذلك:

﴿ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، فذكر الغاية خصّص وجوب بما قبل اللّيل.

"خامساً: بدل البعض من الكلّ: كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (سورة آل عمران، الآية 97).

"سادساً: الحال²: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾

(سورة النساء، الآية 93)، حيث تصف هذه الآية الكريمة جزاء المؤمن الذي يقتل مؤمناً عمداً، وهو

الخلود في جهنّم فالحال هنا يحمل معنى الصّفة ويذهب (الشوكاني) إلى اعتبار "الحال من

مخصّصات الدّلالة العامّة"³، وذلك لأنّ: "الحال عند أكثر الأصوليين يعدّ في المعنى كالصفة"⁴.

لأنّها تصف هيئة صاحبها.

أمّا "المخصّص المنفصل: فهو ما يستقلّ بنفسه، وهو ثلاثة أشياء: الحسّ والعقل والشرع."

"1- التّخصيص بالحسّ: المراد بالحسّ، الواقع المُشاهد بكلّ ما فيه، وقد يكون مخصّصاً لما

ورد من ألفاظ العموم في الاستعمال اللّغوي، ففي قوله تعالى: "تدمر كلّ شيءٍ بإذن ربّها" فإنّ

هذا التّركيب لم يُردّ به دلالتة الحرفيّة العامّة؛ لأنّ العين تشاهد بقاء الجبال والسّموات والأرض "

¹ - الشّنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص262.

² - ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص31.

³ - الشّوكاني: إرشاد الفحول، ص155.

⁴ - المصدر نفسه، ص155.

فكان عالم الحسّ هنا مخصّصاً للفظ العموم ودليلاً على أنّ ما خرج عن العموم لم يكن مراداً للمتكلّم.¹

2- التّخصيص بالعقل²: ويمثّل له الأصوليون، بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (سورة

الرّعد، الآية 16)، فمضمون هذه الآية الكريمة يدلّ على خلق الله سبحانه وتعالى لكلّ شيء في هذا الكون ومع ذلك " فلا نستطيع اعتبار ذات الله وصفاته من الأشياء المخلوقة بدليل العقل مع أنّها أشياء حقيقية.³ وفي قوله تعالى كذلك: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (سورة البقرة، الآية 43)، فإنّنا نخرج بالعقل الصّبي والمجنون من الحكم السّابق، ولا نخرجهما من أن يكونا مرادين بالخطاب إذا عملت عقولهما.⁴

يتبيّن لنا أنّ علماء الأصول يعنون بهذا النّوع من التّخصيص، قصر العامّ على بعض ما يتناوله بحكم العقل.

3- التّخصيص بالشرع⁵: وهو الكتاب والسنة، يخصّص كلّ منهما بمثلها وبالإجماع

والقياس:

1- تخصيص الكتاب بالكتاب: ويمثّل له الأصوليون، بقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (سورة البقرة، الآية 228)، خصّ بقوله تعالى:

¹ - ينظر: الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص388.

² - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص32.

³ - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص384.

⁴ - ينظر: أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، ج1، ص252.

⁵ - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص32-33.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتُدُونَهَا﴾ (سورة الأحزاب، الآية 49)، فقد خصّ عموم

الآية الأولى قوله تعالى في الآية الثانية.

"2- تخصيص الكتاب بالسنة: آيات المواريث، كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (سورة النساء، الآية 11) ونحوها، خصّ بقوله ﷺ:

"لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم.¹"

فهذا النوع من التخصيص عند الأصوليين، هو الذي تخصص فيه الآيات القرآنية بالأحاديث النبوية الشريفة، فالميراث في الآية الكريمة خصّصه الحديث النبوي الشريف بأنه لا يكون إلا من المسلم للمسلم و لا يصح أن يرث المسلم الكافر، أو أن يرث الكافر المسلم.

"3- تخصيص الكتاب بالإجماع: كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا

بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (سورة النور، الآية 04)، خصّ بالإجماع على أن

الزّيق القاذف يجلد أربعين جلدة، هكذا مثل كثير من الأصوليين، وفيه نظر لنشوت الخلاف في

ذلك.³

¹- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، (1407هـ-1986م) دط، عدد الأجزاء: 13 ج، (باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له)، ص52-53.

²- ابن عثيمين: الأصول من علم الأصول، ص32.

³- المرجع نفسه، ص32.

"4- تخصيص الكتاب بالقياس: يمثل له الأصوليون بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (سورة النور، الآية 02)، خصّ بقياس العبد الزَّاني

على الأمة في تصنيف العذاب والاقتصار على خمسين جلدة على المشهور فعموم الزَّانية خُصّص

بالنصّ وهو قوله تعالى في الإماماء: ﴿فَعَلَيْنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ (سورة النساء

الآية 25)، فقيس عليها العبد فخصّ عموم الزَّاني بهذا القياس؛ أي: قياس العبد على الأمة في

تشطير الحدّ عنها المنصوص عليه بقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْ

الْعَذَابِ﴾ (سورة النساء، الآية 25) بجامع الرقّ فيلزم خمسين لقياسه على الأمة ويخرج بذلك من

عموم الزَّاني الذي يُجلد مائة.¹

"6- تخصيص السنة بالكتاب²: ويمثّل له بقوله ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتّى

يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله".³، فقد خصّ بقوله تعالى:

¹ - ينظر: ابن عثيمين: الأصول من علم، ص 33، وينظر: الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 264-265.

² - المرجع نفسه، ص 33.

³ - ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، مؤسّسة الرسالة، (1422هـ - 2001م)، دط، ج 1، عدد الأجزاء: 2 ج الحديث الثامن، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: "أمرت أن أقاتل الناس حتّى يشهدوا أنّ لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، ويقيموا الصّلاة، ويؤتوا الزّكاة، فإذا فعلوا ذلك، عصموا منّي دماءهم وأموالهم، إلّا بحقّ الإسلام وحسابهم على الله تعالى".، ص 25.

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا

الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾

7- تخصيص السنة بالسنة: يمثل علماء الأصول لهذا النوع من التخصيص بقوله

صلى الله عليه وسلم: "فِيمَا سَقَتُ السَّمَاءُ الْعَشْرَ".¹، بقوله: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

صَدَقَةً".²، ويدخل في هذا النوع من التخصيص: التخصيص بفعله صلى الله عليه وسلم، أو

تقريره، لأنَّ فعله من سنَّته صلى الله عليه وسلم.³

فالمخصَّص المنفصل عند علماء الأصول، هو دراسة النصوص المنفصلة سواء من

الكتاب أو السنة، بحيث تربط بين تلك النصوص علاقة من حيث تخصيص بعضها ببعض وكلّ

هذه الأنواع من التخصيص التي ذكروها هي عبارة عن قرائن لفظية وحالية، أدركوا من خلالها

أهميّة السياق في تحديد معنى الوحدات الكلاميّة، يقول (ابن القيم الجوزية)(ت752هـ) في هذا

الصدّد: "الألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنّما هي أدلّة يستدلّ بها على مراد المتكلّم، فإذا ظهر مراده

ووضّح بأيّ طريق كان عمل بمقتضاه سواء كانت بإشارة، أو كتابة، أو إيماء، أو دلالة عقلية، أو

¹ - أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري (ت256هـ): صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 (1423هـ-2002م)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه، ص 1483.

² - المصدر نفسه، حديث رقم 1459، كتاب الزكاة (24) (باب ليس فيما دون خمس دود صدقة رقم 42)، ونصّ الحديث الشّريف هو: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: " لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْزاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ."، ص355.

³ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص266.

قرينة حالية، أو عادة له مطردة لا يخلّ بها.¹ فالألفاظ عبارة عن دلالات يتوصّل عن طريقها إلى المعاني والمقاصد التي يريدّها المتكلّم وإذا كان المعنى غامضاً، توصّل إليه السامع عن طريق قرينة من القرائن اللفظية، أو الحالية التي يظهرها المقام.

بعد هذه اللمحة الموجزة عن ألفاظ العموم والخصوص عند علماء أصول الفقه سنعرض إلى بعض مسائل العموم والخصوص التي ذكرها (الآمدي) في كتابه: (الإحكام في أصول الأحكام)

3- مسائل من العموم والخصوص التي ذكرها الآمدي:

ذكر (الآمدي) في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) مجموعة من المسائل تتعلّق بلفظ العموم والخصوص، من نصوص القرآن الكريم، حيث يقول في التّخصيص بالقياس

" قال علي: ومما تناقض فيه القائلون بتخصيص النصوص بالقياس، أن قالوا بعموم قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (سورة البقرة، الآية 234)، فقالوا: المدخول بها وغير المدخول بها سواء، ولم يقيموا غير المدخول بها في الوفاة على غير المدخول بها في الطلاق.²

قال: ومما خصّ بالإجماع قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

الأنثيين﴾ (سورة النساء، الآية 11)، فخصّ بنصّ السنّة العبد بأنّه لا يرث وخصّت السنّة أيضا

¹ - شمس الدّين محمّد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية): إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، تح: محمّد محي الدّين

عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السّعادة، مصر، ط1، 1955م، ج1، ص218.

² - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص153.

الكافر بأنه لا يرث المسلم ولا المسلم الكافر، وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (سورة الأحزاب، الآية 05).

وقال رسول الله ﷺ: " رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ".¹، فخصّ الكتاب قاتل الخطأ بوجوب الكفارة عليه، وخصّ الإجماع المنقول من أحدث ناسياً أنه منتقض الموضوع.²

من خلال هذه النصوص المستشهد بها من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الشريف يتبين لنا أنّ موضوع العموم والخصوص من أهمّ المباحث اللغوية عند الأصوليين؛ لأنّه يوضح الكثير من المسائل الفقهية التي يحتاج الإنسان إلى فهمها لتعلّقها بأمور دينه ودنياه ففي الآية الكريمة الأولى نجد أنّ لفظ العموم: "ويذرون أزواجاً..." يدلّ على أنّ العدة أربعة أشهر تتعلّق بالمرأة المدخول بها، والتي لم يدخل بها وتوفّي عنها زوجها.

وتُعَدّ الصلّة بين اللفظ والمعنى من أهمّ القضايا الدلالية التي درسها اللغويون القدامى والمحدثون على السواء، فما موقف الأصوليين من هذه المسألة الدلالية؟

4- صلة اللفظ بالمعنى عند علماء أصول الفقه:

انقسم المفكّرون والفلاسفة والأصوليون واللغويون المحدثون اتجاه قضية العلاقة بين اللفظ ومعناه إلى فريقين، فريق يرى أنّ هناك علاقة طبيعية بينهما، وفريق ينفي أن تكون هناك علاقة بينهما، مبرّراً رأيه أنّ كونها علاقة اعتباريّة يعقدها المتكلّم دون تعليل وسنكتفي في هذا المقام بعرض آراء الأصوليين اتجاه قضية الصلّة بين اللفظ والمعنى وهي تنقسم إلى اتجاهين:

¹ - رواه ابن ماجه في "سننه"، ج1، ص659، برقم (2045).

² - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص153.

4-1- القول بالصلة الطبيعية بين اللفظ والمعنى:

المنقول عن علماء الأصول أنهم لا يقولون بوجود مناسبة ذاتية بين اللفظ ومدلوله، سوى ما أثبتته (ابن أمير الحاج)، ونسبه إلى (عباد ابن سليمان الصيمري) (ت250هـ) حيث يقول (ابن أمير الحاج) في هذا الصدد: "أن أهل التفسير وبعض المعتزلة منهم، عباد بن سليمان الصيمري، ذهبوا إلى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية موجبة لدلالته عليه، فلا يحتاج إلى الوضع".¹ وقال (عباد بن سليمان الصيمري) بالعلاقة الطبيعية بين اللفظ والمعنى مستدلاً بأنه: "لو لم تحصل مناسبات مخصوصة بين الألفاظ المعينة والمعاني للزم أن يكون تخصيص كل واحد بمسماه ترجيحاً للممكن من غير مرجح وهو محال".²

ف (الصيمري) يرى هذه المناسبة موجبة لدلالة الصيغة الصوتية على مفهوم معين وبالتالي فالعلاقة بين اللفظ والمعنى اعتباطية، ويقول (الرازي) في هذا المعنى: "للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان، ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدلّ على المعاني، لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية".³

فالألفاظ تدلّ على المعاني الموجودة في الذهن؛ لأن المعنى هو ما يُترجم المحتوى الفكري ويستدلّ على رأيه بقوله: "أنا إذا رأينا جسمًا من البعد وظننا صخرة قلنا إنه صخرة فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظننا طيراً قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان فقلنا إنه إنسان فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدلّ على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجة".⁴ فتغيّر واختلاف الأسماء يتغيّر باختلاف التصورات الذهنية، كما يقول

¹ - ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، دار الفكر، بيروت، 1417هـ-1996م، ج1، ص74.

² - الرازي: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الكتب العلمية، طهران، ط2، (د.ت)، ج1، ص22.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص23.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص23.

(الآمدي) في هذا الصدد: "إنّ دلالات الأسماء على المعاني ليست لذواتها، ولا الاسم واجبٌ للمعنى، بدليل انتفاء الاسم قبل التسمية، وجواز إبدال اسم البياض بالسّود في ابتداء الوضع.¹"

يذهب (الآمدي) من خلال قوله إلى أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى اعتباطية، ولا تدلّ الأسماء على معانيها لذواتها، ويستدلّ على رأيه بأننا يمكن إبدال اسم البياض بالسّود في أوّل الوضع، "وقد حكى أنّ بعضهم كان يدّعي أنّه يعلم المسمّيات من الأسماء، فقلّ له ما مسمّى آذاغ وهو من لغة البربر، فقال: أجد فيها يبسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك."²، فمن طبيعة الصّوت يتوصّل إلى معنى اللفظ، لذا قال: "أجد فيها يّبسا شديداً، وأنّه الحجر لكن وجّهت الكثير من الانتقادات، لما قاله (الصّيمري) منها: "أنّها لو كانت ذاتيّة لما اختلفت باختلاف النّواحي، ولكان كلّ إنسان يهتدي إلى كلّ لغة ولكان الوضع للضدّين محال."³، فلو كانت الصلة طبيعيّة بينهما لتكلّم النّاس كلّهم لغة واحدة، ومنها: "أنّه لو كان كذلك لامتنع نقل اللفظ عن معناه الدّاتي إلى معنى آخر، بحيث لا يفهم منه الدّاتي أصلا واللازم باطل فالملزوم مثله."⁴، فاختلاف لغات الأقاليم، دليل على بطلان القول بالصلة الطبيعيّة بين اللفظ والمعنى.

4-2- القول بالصلة الاعتباطية بين اللفظ والمعنى:

يقرّر معظم علماء أصول الفقه أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى هي علاقة اعتباطية، وقولهم هذا مبنيّ على مبدأ الوضع وإرادة الله سبحانه وتعالى، والدّافع إلى الوضع اللّغوي في نظرهم هو حاجات الإنسان واضطراره إلى إيجاد وسيلة يعبر بها عن رغباته وحاجاته وهي اللّغة، فالنّظرة الأصوليّة للألفاظ في علاقتها بالمعاني، تقوم على حقيقة مفادها "أنّ الألفاظ لا تدلّ على المعنى

¹ - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص56.

² - ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، ج1، ص74.

³ - الإسنوي: نهاية السؤل، ج1، ص136.

⁴ - ابن أمير الحاج: التقرير والتحبير، ج1، ص74.

بذاتها؛ لأنّ لغات العالم ليست متساوية.¹ أيّ أنّ الألفاظ لو كانت تدلّ على المعاني بذواتها لما كان هناك اختلاف بين اللّغات واللّهجات بين الأمم والشعوب ويصبح الإنسان قادراً على فهم كلّ اللّغات دون تعلّم، في حين يشير بعض الأصوليين إلى أنّ بإمكان اللفظ أن يحمل أكثر من معنى وهذا ما يؤكّده قول (الأمدي): "إنّه لا يمتنع عقلاً أن يُوضع أحد اللفظين على مسمّى واحد."²

والنظر إلى دلالة اللفظ في بعده المعجمي والسياقي من أسس دراسة اللفظ عند علماء الأصول وضرورة النظر والاحتكام إلى سياق الخطاب، وهي من مقتضيات المحيطة به، بناءً على أنّ الألفاظ لم تقصد لذاتها، وإنّما يُعدّ المتكلّم المرجع في تعيين المعنى، والهدف من الخطاب وبما أنّ الوجهة التفسيرية لعلم أصول الفقه - كما سبق القول - هي التي جعلت علماء الأصول يشتغلون بالقضايا والمباحث التي هي من صميم علم اللّغة والدلالة، حيث يقول (ابن رشد) في هذا السياق: "أنّ دلالات الألفاظ إنّما تُحمل على ما يُعلم من قصد المتكلّم بها."³ أيّ أنّ معنى الكلمات يتّضح ويُقاس انطلاقاً من غرض المتكلّم به، وذهب صاحب (التقرير والتّحبير) إلى أنّه ينبغي التّمييز هنا بين أمرين: أحدهما وجود مناسبة قطعية بين اللفظ ومعناه، إذا كان واضح اللفظ هو الله تعالى " فإن خفي ذلك علينا بالنسبة إلى بعض الألفاظ مع معناه، فلقصور ممّا أو لغيره من مقتضيات حكمته وإرادته."⁴ والثاني: يكفي الظنّ بوجود مناسبة بين اللفظ ومعناه، إذا كان واضح اللفظ من عامّة الناس؛ "لأنّ الظاهر حكمة الواضع ورعاية التناسب من مقتضياته."⁵

ممّا سبق يتّضح لنا أنّ بحث الأصوليين في العلاقة بين اللفظ والمعنى اتّسم بالدقّة لأنّهم لم يقولوا بالمناسبة الذاتية وبرّروا هذا الرّأي بتباين الألسن واللّهجات، باختلاف اللّغات واتحاد

¹ - الإسنوي: نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ج1، ص136.

² - الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج7، ص30.

³ - ابن رشد الحفيد: المقدّمات الممهّدة، ج2، ص430.

⁴ - ابن أمير الحاج: التقرير والتّحبير، ج1، ص74.

⁵ - المصدر نفسه، ج1، ص74.

المدلولات دليل على عدم وجود علاقة ذاتية بين اللفظ والمعنى، كما لم يقولوا بالاعتباطية الصرفة بل قبلوا بوجود مناسبة تابعة لاختيار الواضع.

وحتى يفهم المقصود من الكلام والألفاظ فقد تتبّع الأصوليون واللغويون المعاني وحلّوا السياقات المختلفة للوصول إلى الدلالة، فما مفهوم مصطلح الدلالة عند الأصوليين واللغويين؟ هذا ما سنناقشه في الفصل الثاني من هذا الباب:

الفصل الثاني:

مفهوم الصلاة وأقسامها بين الأصوليين
واللغويين.

المبحث الأول: مفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)

1- مفهوم الدلالة عند -بعض- علماء أصول الفقه و-بعض- علماء اللغة.

تعددت مفاهيم الدلالة عند علماء الأصول، حيث يجد الباحث في كتب علماء أصول الفقه تعبيرات متعددة لتعريف الدلالة، وذلك " لتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفتها لغة، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحذف والإضمار والمنطوق والمفهوم، والإقتضاء، والإشارة والتنبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية.¹، ومن تلك التعريفات نذكر:

يرى (أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني) (478هـ)، أنّ مصطلح الدلالة مرادف لمصطلح الدليل ولا فرق بينهما، حيث يعرف الدليل بقوله: "الدليل كلّ أمر صحّ أن يتوصّل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم بالاضطرار، وكذلك الدلالة.²

والدليل عنده هو الحجة والبرهان، إذ يقول في هذا السياق: "والدليل يسمّى دلالةً ومستدلًّا به، وحجةً وسلطانًا وبرهانًا، إلى غيرها من العبارات المترادفة.³، فالدلالة هي الحجة والسلطان وهي ما نستدلّ به على أمر معيّن نريد إثباته.

ويعرّف (ابن النجار) الدلالة بقوله: "الدلالة بفتح الدال على الأفصح : مصدر دلّ يدلّ

دلالة، وهي ما يلزم من فهم شيء فهم شيء آخر.⁴

يفهم من قوله أنّ الدلالة بمعنى الدليل، وقد ذكر علماء الأصول عدّة تسميات تنفّرع عن الدلالة والدليل لخصها (الباقلاني) في قوله: "...الدليل والدلالة والمستدلّ به، أمر واحد وهو

¹ - خالد عبود حمّودي و زينة جليل: البحث الدلالي عند الأصوليين، ص263.

² - الجويني: كتاب التلخيص في أصول الفقه، ج1، ص115.

³ - المصدر نفسه، ص116.

⁴ - محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار: شرح الكوكب المنير، ج1، ص125.

البيان والحجة والسلطان والبرهان، كلّ هذه الأسماء مترادفة على الأدلة نفسها فأما الدال فهو المبيّن لغيره بنصب الدليل وهو الله تعالى الناصب لأدلة العقل والسمع وكلّ من نصب لغيره دليلاً على شيء فهو دالّ بما نصبه، وقد يُوصف المخبر عن الدلالة والمنبّه عليها بأنّه دالّ مجازاً واتّساعاً وتشبيهاً له بحال ناصب الدليل، وأما المدلول بالدلالة فهو المنسوب له الدلالة سواء استدلّ بها أم لم يُستدلّ، وقد يقع قولنا مدلول له على المجاز إذا ذكر الدلالة عند السؤال عنها مجازاً وتشبيهاً بحال من نصبت له الدلالة، وأما المستدلّ فإنّه اسم مشترك بين الباحث الناظر المفكّر الطالب لعلم حقيقة الأمر المنظور فيه وبين السائل عن الدلالة على المذهب والمطالب بها، وأما المستدلّ بفتح الدالّ فهو المُطالب بالدلالة والمسؤول عنها، والمستدلّ له فقد يحتمل أن يكون هو الحكم المطلوب علمه بالنظر إلى الدليل، ويحتمل أن يكون هو الرّجل المُطالب بالدلالة السائل إذا أُجيب إليها، وأما المستدلّ عليه فلا يجوز أن يكون إلّا الحكم المطلوب علمه بالنظر في الدليل كتحريم شرب الخمر... وأما الاستدلال فقد يقع على النّظر في الدليل والتأمّل المطلوب به العلم بحقيقة المنظور فيه، وقد يقع على المسائلة والمطالبة به.¹

وقد عرّف (الأسنوي) الدلالة وبيّن أقسامها بناء على الوضع اللّغوي قائلاً: "هي كون الشيء يلزم من فهمه شيء آخر."²

ويعرّفها (ابن أمير الحاج) (ت879هـ) قائلاً: "كون الشيء متى فهمَ، فهمَ غيره، فإن كان التّلازم بينهما بعلة الوضع؛ أي: بسبب وضع الشيء للغير جعله بإرأئه، بحيث إذا فهمَ الشيء فهمَ

¹ - التقريب والإرشاد، ج1، ص207 ومابعداها.

² - الأسنوي، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، ج2، ص31.

الغير - فوضعية- أي دلالة الشيء على الغير وضعية أو بالعقل أو كان التلازم بينهما بإيجاب العقل فعقلية؛ أي فدلالة الشيء على الغير عقلية.¹

فالغاية من علم الدلالة هو دراسة معاني الألفاظ؛ لأنّ الهدف من الدراسة اللغوية هو الوصول إلى المعنى في جميع المستويات اللغوية الصوتية والصرفية، والنحوية والمعجمية بالإضافة إلى ملابسات المقام؛ أي: العلامات غير اللغوية التي تنتج عن المخاطب في المواقف الكلامية المختلفة، كما اختلف بعض اللغويين في تحديد مصطلح (الدلالة)؛ لتشعب حقول هذا العلم وارتباطه بعلوم كثيرة، فمنهم من حدّد مفهوم هذا المصطلح انطلاقاً من ربطه بتخصّص معين، فكل واحد منهم يعرف المصطلح وفقاً لتخصّصه ومجاله المعرفي، نذكر من بين تلك التعاريف ما يأتي :

« علم الدلالة مصطلح حديث أول من وضعه العالم الفرنسي اللغوي Berial (بريال) في سنة 1897 وقد أسماه (semantics) (السيمانتيك)، والمصطلح مأخوذ عن كلمة (sema) اليونانية وتعني: علامة.»²

وتعدّ دراسة (بريال) في كتابه السابق من أولى الدراسات العلمية الحديثة التي عُنيت بدراسة المعنى وكانت جهوده مستقاة من دراسة اللغات الكلاسيكية اليونانية واللاتينية والسنسكريتية التي فتحت كلّها منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد مهمة في البحث الألسني والدلالي.³ ويُجمع المؤرّخون اللغويون لعلم الدلالة على أنّ فضل (بريال) يكمن في تخصيصه كتاباً في علم

¹ ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، دار الفكر، بيروت، (1417هـ-1996م)، ج1، ص130.

² أحمد عمر مختار: علم الدلالة، ص20-21.

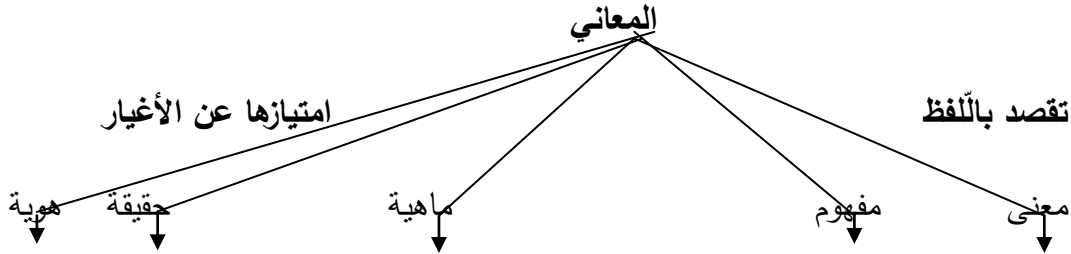
³ ينظر: محمود السّعران: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، ص237، وعلم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص38.

الدلالة وإبداعه لمنهج جديد في دراسة المعنى، ينطلق من الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى.

ولعل أقرب تعريف اصطلاحى لهذه المادة في تراثنا، ما أورده (السيد الشريف الجرجاني) (740 - 816هـ) حيث يقول : " هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر و الشيء الأول هو الدالّ و الثاني هو المدلول."¹

ف (الشريف الجرجاني) يبين مفهوم الدلالة انطلاقاً من التمييز بينها وبين المفهوم والهوية والماهية، حيث يضيف معرّفًا (المعنى) بقوله: "المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث إنّها تقصد باللفظ، سُميت معنى، ومن حيث أنّها تحصل من اللفظ في العقل سُميت مفهوماً، ومن حيث إنّها مَقُولٌ في جواب سُميت ماهيةً، ومن حيث ثبوتها في الخارج سُميت حقيقةً، ومن حيث امتيازها عن الأغيار سُميت هويةً."²

يمكن أن نمثّل لهذا التعريف بالمخطط الآتي:



الشكل رقم 6: مخطط وضّحنا من خلاله مفهوم المعنى عند الشريف الجرجاني.

يتّضح لنا من خلال تعريف (الشريف الجرجاني) أنّه حدّد المعنى بطريقة تجعله يحمل مفهوم القصد الذي عبّرت عنه النظرية التداولية الحديثة، حيث نجد أنّ علماء الأصول يحاولون تتبّع المقاصد من أجل الوصول إلى الدلالات التي تختلف باختلاف تلك المقاصد.

¹ - السيد الشريف (الجرجاني): التعريفات، تح: فلوجل، نشر مكتبة لبنان، بيروت، 1928 - 1998 م، ص 91.

² - المصدر نفسه، ص 184 - 185.

أما في الإطار اللساني لعلم الدلالة فنوضحه من خلال التعريفات الآتية:

1- "علم الدلالة هو دراسة المعنى."¹

2- "علم الدلالة هو دراسة المعنى في اللغة."²

3- "علم الدلالة هو دراسة المعنى المنقول عن طريق اللغة."³

4- علم الدلالة هو جزء من اللسانيات الذي يعنى بالمعنى."⁴

5- "الدلالة اللسانية هي دراسة الكيفية التي تنتظم بها اللغات وتعبّر عن المعاني."⁵

كما يعرف (palmer) (بالمر) علم الدلالة بأنها: "مصطلح تقني يستخدم للإشارة إلى

دراسة المعنى بشكل غير مقصود؛ ويشمل المعنى جوانب متعددة من اللغة، وليس هناك اتفاق عام

إما حول ماهية المعنى، أو حول الطريقة التي ينبغي وصفه من خلالها."⁶

"Semantics is the study of meaning:"HURFORD JAMES AND BRENDAN HEASLEY (1983). *Semantics: a coursebook*. Cambridge, CUP. [a sort of "do-it-yourself" textbook on semantics; lots of exercise]¹

²-"Semantics is the study of meaning in language":HURFORD JAMES AND BRENDAN HEASLEY (1983). *Semantics: a coursebook*. Cambridge, CUP. [a sort of "do-it-yourself" textbook on semantics; lots of exercise]

³ -Semantics is the study of meaning communicated through language : LYONS, JOHN (1977): *Semantics 1 & 2*. Cambridge, CUP. [one of the "Bibles" of semantics; it is old but complete. Quite dense, use only for reference of specific points])

⁴-"Semantics is the part of linguistics that is concerned with meaning: " LÖBNER, SEBASTIAN (2002). *Understanding Semantics*. Arnold: London:Blackwell.

⁵ -Linguistic semantics is the study of how languages organize and express meanings :KREIDLER, CHARLES W. (1998). *Introducing English Semantics*. London: Routledge [another recent introduction to semantics; the choice of topics is a bit peculiar, and sometimes, it can be a bit technical, but it can be used for reference]

⁶« semantic is technical term used to refer to the study of meaning unfortunately ,meaning covers a variety of aspects of language and there is no very general agreement either about what meaning is or about the way in which it should be described .F.R.Palmer: *Semantics,Anew outline,Combridge,London-New York-Melbourne.1976,P 01*

نلاحظ أنّ أغلب التعريفات اللغوية السابقة لعلم الدلالة تتفق في مضمونها على أنّ علم الدلالة فرع من اللسانيات، إذ يتبين لنا أنّ علم الدلالة يدرس المعنى فهو: "علم يقوم بدراسة الرموز بصفة عامة دراسة قائمة على أسس علمية؛ وذلك بوصفها أدوات اتصال يستعملها الفرد للتعبير عن أغراضه وإذا كانت هذه الرموز حاملة للمعاني، فإن موضوع علم الدلالة هو كلّ ما يقوم بدور العلامة، أو الرمز سواء أكان لغوياً أم غير لغوي¹". وبناء على هذه التعريفات يمكننا القول-حسب رأينا- أنّ علم الدلالة يدرس كلّ العلامات والرموز لاستجلاء معانيها بالإضافة إلى العلاقات الدلالية بين المفردات وكلّ ماله علاقة بالمعنى ومن الموضوعات التي يدرسها علم الدلالة كذلك « البنية الدلالية للمفردات اللغوية والعلاقة الدلالية بين المفردات، كالترادف والتضادّ، المعنى الكامل للجملة والعلاقات القواعدية بينها، علاقة الألفاظ اللغوية بالحقائق الخارجية التي تشير إليها²، في هذا السياق وضع اللغويان (أوجدن) و(ريشاردز) في كتابهما: (معنى المعنى) قائمة "للتعريفات الرئيسية المفضلة لدى دارسي المعنى المشهورين"، وهي عبارة عن ستة عشر تعريفاً نذكرها كما يأتي³:

"(المجموعة الأولى):"

1-خاصية أساسية.

2-علاقة بأشياء أخرى، فريدة غير قابلة للتحليل.

(المجموعة الثانية):

¹ - صفية المطهري: الدلالة الإيحائية في الصيغة الفردية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م ص 29.

² - محمد محمد يونس علي: مقدّمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص 12.

³ - أوجدن وريشاردز: معنى المعنى، دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية، مع مقالتي ملحقتين لأمبرتو إيكو، قدّم للكتاب وترجمه: كيان أحمد حازم يحي، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، لبنان، دط، ص 70.

3- الكلمات الأخرى الملحقة بكلمة في المعجم.

4- الدلالة الإيحائية connotation للكلمة.

5- جوهر Essence.

6- فعالية مسقط على موضوع ما.

7- أ- حدث مقصود.

ب- إرادة.

8- موضع أي شيء في نظام ما.

9- النتائج العملية لشيء ما في تجربتنا المستقبلية.

10- النتائج النظرية التي يستلزمها تعبير ما، أو المتضمنة فيه.

11- العاطفة التي يثيرها أي شيء.

(المجموعة الثالثة):

12- ذلك الذي تربطه بالعلامة فعلياً علاقة مختارة.

أ- 13- الآثار التذكيرية لمؤثر ما، الترابطات المكتسبة.

ب- حادثة أخرى تلائمها الآثار التذكيرية لأية حادثة.

ت- ذلك الذي تؤول العلامة بوصفها تتحلّى به.

ث- ما يوحي به أي شيء.

ج- وفي حالة الرموز:

ذلك الذي يحيل عليه فعلياً مستعمل رمز ما.

15- ذلك الذي يعتقد مستعمل رمز ما أنه يحيل عليه.

16- ذلك الذي يؤول رمزاً ما.

أ- يحيل عليه.

ب- يعتقد أنه يحيل عليه.¹

ب- يعتقد أن مستعمله يحيل عليه.²

نلاحظ أن كل تعريف يعكس اتجاهًا لسانيًا معيّنًا، وهذا ما يؤيد به ريتشاردز وأوجدن تعقيد مفهوم مصطلح المعنى وصعوبة حصره في مجال واحد، ومن تلك التعاريف يتبين لنا أن الدلالة هي محصلة علاقة بين عناصر ثلاثة:

(أ) علامة، (ب) فكرة أو مفهوم، (ج) مشار إليه في العالم.

● العلاقة بين العلامة والفكرة مباشرة واعتباطية.

● العلاقة بين الفكرة والمشار إليه تلازمية (إشارية).

والبحث في الدلالة لا يقتصر على اللغويين فقط، بل مجال البحث فيها أوسع فهي "لم تكن في يوم من الأيام مقصورة على عالم اللغة وحده، بل هي باتساعها وتشعبها وتعدد أوجهها تكون نقطة التقاطع لعدد كبير من العلوم الإنسانية، كعلم اللغة والفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الحيوان والتربية والآداب والنقد الأدبي وغيرها."³، فالتساع نطاق البحث في الدلالة على العلوم الإنسانية وتشعبه، قد يمثل إحدى الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال الدراسة الدلالية.

بعد دراسة مفهوم الدلالة عند بعض علماء أصول الفقه وبعض علماء اللغة القدماء والمحدثين، ننتقل في المطلب الآتي إلى مناقشة "مفهوم الدلالة"، و"الدليل اللغوي" و"العلاقة بين

¹ - أوجدن وريتشاردز: معنى المعنى، دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرّمزية، ص 70.

² - المصدر نفسه، ص 70.

³ - نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ط2، 1983م، ص 315.

الدالّ والمدلول" بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) فما مدى تقارب مفهوم الدلالة عند كلّ واحد منهما؟

2- مفهوم الدلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان):

من خلال تتبعنا لتعريفات علماء الأصول لعلم الدلالة، نجد أنها مجتمعة على مضمون واحد وهي أنّ الدلالة عبارة عن: دالّ ومدلول، والعلاقة بينهما إمّا وضعيّة أو عقليّة، وقد وضع (محمّد علي الفاروقي التهانوي)، أربعة صور يمكن أن يأتي عليها الدالّ والمدلول، وهي:

"الأولى: كون كلّ من الدالّ والمدلول لفظاً، كأسماء الأفعال الموضوعية لألفاظ الأفعال.

الثانية: كون الدالّ لفظاً والمدلول غير لفظ، كزيد، الدالّ على شخص إنسان.

والثالثة: عكس الثانية كالخطوط الدالة على الألفاظ.

والرابعة: كون كلّ منهما غير لفظ، كالعقود الدالة على الأعداد.¹

فالدالّ والمدلول لا يأتیان دائماً في صورة لفظ، فقد يأتي الدالّ لفظاً والمدلول غير لفظ، وقد يأتي الدالّ غير لفظ، عبارة عن إشارة مثلاً تدلّ على كلمة، وقد يأتي كلّ من الدالّ والمدلول غير لفظ، كالعقود الدالة على الأعداد.

نلمح من مضامين التعريفات الأصولية السابقة للدلالة، إشارتها إلى:

1- الصورة الذهنيّة؛ لحديثهم عن العلاقة الاستدعائية بين الدالّ والمدلول، وهو ما ذهب إليه (دي سوسير) في قوله: "في اللّغة لا يستطيع المرء فصل الصّوت عن الفكر، كما لا يستطيع فصل الفكر عن الصّوت".²

¹ - محمّد علي الفاروقي التهانوي: كشّاف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، راجعه: الأستاذ أمين الخولي دار الكتاب العربي، (دت)، ج2، ص284.

² - فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ترجمة: يوثيل يوسف عزيز، مراجعة النصّ العربيّ: مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربيّة، بغداد، ط3، 1985م، ص 120.

2- العلامة اللغوية بأركانها الثلاثة، وهي: الدّال والمدلول والمرجع، يؤيّد هذا المعنى الذي ذهبنا

إليه قول (الغزالي) الذي يبيّن فيه رتبة الألفاظ من مراتب الوجود قائلاً: « فقولنا: (الرّجل) له وجود

في الأعيان وفي الأذهان وفي اللّسان، أمّا وجوده في الأعيان فلا عموم فيه، إذ ليس في الوجود

رجل مطلق بل إمّا زيد، وإمّا عمرو، وليس يشملهما شيء واحد هو الرجوليّة.¹

انطلاقاً من هذا القول يتبيّن لنا أنّ (الغزالي) قد أدرك المرجع وأشار إليه، فإذا ما قابلنا

رأيه برأي اللّغويين المحدثين يتّضح لنا أنّ الموجود في اللّسان والموجود في الأذهان يقابل المدلول

أو المحتوى، ونلخّص مقوّمات الدّلالة عند (الغزالي)، فيما يأتي:

1-الموجود في الأعيان: هو الوجود العيني الخارجي، أو: "الوجود المادّي الحقيقي".² ويرى أنّ

اللفظ الموجود في الأعيان لا عموم فيه؛ لأنّه يدلّ على شيء واحد، وقد مثل لذلك بلفظ (رجل)

الذي يعمّ كلّ اسم رجل تنطبق عليه صفة الرّجولة.

2-الموجود في الأذهان: « هو الوجود الصّوري داخل الذّهن». ³، وهذه الصّور الحاصلة في

الأذهان ناتجة عن إدراك الموجودات في العالم الخارجي التي تصبح بمثابة علامات لغويّة تدرك

بالذّهن ونستطيع القول أنّ الموجود في الأعيان هو: (الدّال)، أمّا الموجود في الأذهان فيتمثّل في

(المدلول)، ويشرح الموجود في الأذهان بقوله: « وأمّا ما في الأذهان من معنى (الرّجل) فيسمّى

كليّاً من حيث إنّ العقل يأخذ من مشاهدة زيد حقيقة الإنسان وحقيقة الرّجل فإذا رأى عمرًا منه

صورة أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الذي حدث الآن كنسبته إلى زيد الذي عهده

أولاً، فهذا معنى كليّته، فإن سمّي عامّاً بهذا المعنى فلا بأس». ⁴، فالدّلالة عند (الغزالي) تدرك من

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

² - جاسم محمّد عبد العبود: مصطلحات الدّلالة العربيّة - دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث -، ص 77.

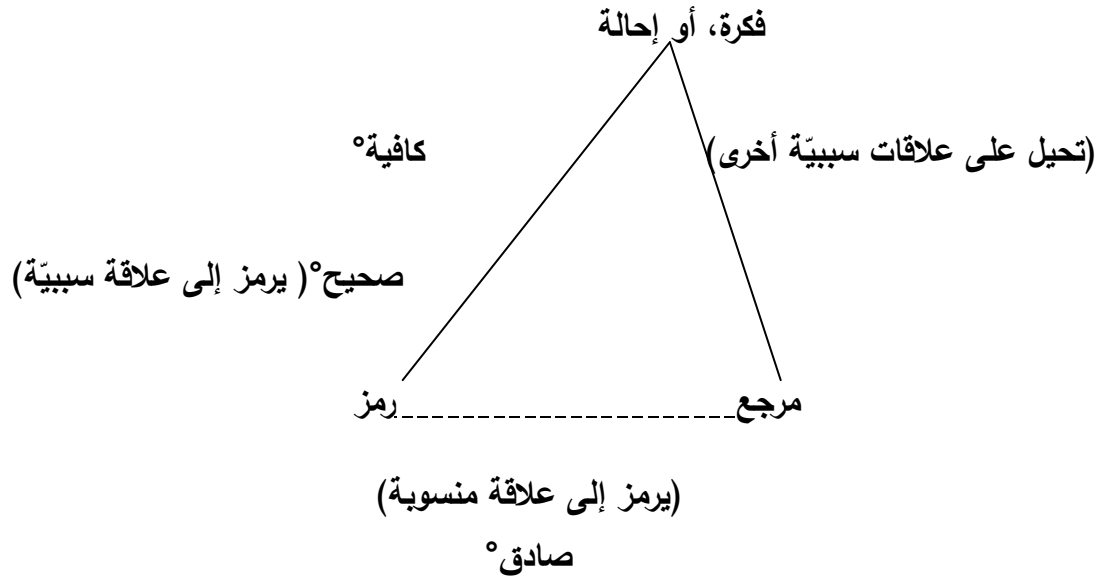
³ - المرجع، نفسه، ص 77.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص 107.

خلال ثلاثة مستويات، وهي: "الموجود في الأعيان" و"الموجود في الأذهان"، و"الموجود في اللسان"، ومن هنا « فقد أدرك (الغزالي) أهمية اللغة في إبداع النظام التواصلي، إذ أن الإنسان يكتفٍ تعامله مع الواقع الخارجي، من خلال كفاءته العقلية التي تسمح له بابتكار النمط الترميزي الدال وفق التصور الحسي، وما يوقّره المحيط الاجتماعي من إشارات ورموز ترتبط بعالم الأشياء المحسوسة وقد أصبح هذا التصور لعالم الأشياء محوراً أساسياً في النظرية الإحالية التي جاء بها (ريتشاردز) و(أوجدن) في مؤلفهما: معنى المعنى... حيث أشارا إلى أهمية التحليل المزدوج الذي يتناول العلاقة بين الألفاظ والأفكار من جهة، والأشياء المشار إليها من جهة ثانية.¹ فالغزالي يولي اهتماماً كبيراً للفكرة، أو الصورة الذهنية التي يستدعيها اللفظ المنطوق، ويمكن أن نمثل لهذه المفاهيم الخاصة بمراتب الوجود عند (الغزالي) بمصطلح: (المثلث الدلالي) وهو مصطلح بحثه علماء العربية في تبين كيفية حدوث الكلام وفهمه مثل (ابن سينا) في كتابه "العبارة"، و(الغزالي) في "المستقصى من علم الأصول"... و(حازم القرطاجاني) في: "منهاج البلغاء وسراج الأدباء".² وكما هو معلوم فمصطلح (المثلث الدلالي)، يرجع إلى (أوجدن) و(ريتشاردز) في كتابهما: (معنى المعنى) (the meaning of meaning) وقد مثلاً له، بالمخطط الآتي:

¹ - ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط3، 1971 م، ص 159.

² - جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 75.



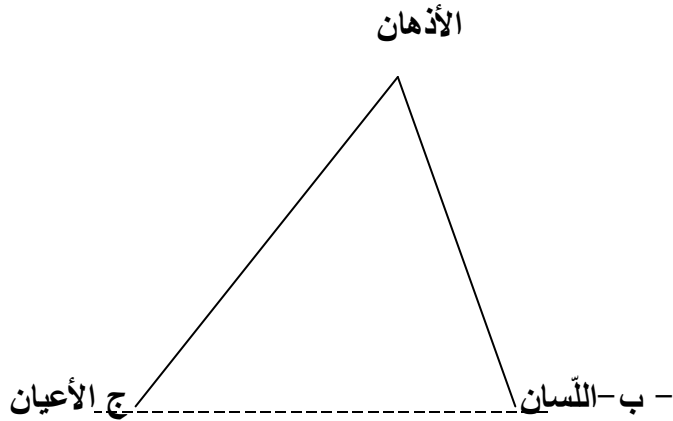
الشكل رقم 7: يوضح العناصر اللغوية للمثلث الدلالي عند أوجدن وريشاردز في كتابهما "معنى المعنى" يصف (ريشاردز) و(أوجدن) العلاقات الدلالية في المخطط، بقولهما: "فالعلاقات بين الفكرة والرمز تكون سببية، فالرمز الذي نستعمله حين نتكلم تسببه جزئياً الإحالة التي ننشئها وجزئياً العوامل الاجتماعية والنفسية الغرض الذي من أجله ننشئ الرمز، والأثر المفترض لرموزنا في الآخرين، وموقفنا نحن وحين نسمع ما يقال تسبب الرمز لنا أمرين، أحدهما: أداء فعل إحالي والآخر: اتخاذ موقف يكون استناداً إلى الظروف، مشابهاً تقريباً لفعل المتكلم وموقفه".¹، ويفسر الخط المنقطع بين (ب) و (ج) بوجود علاقة اعتبارية بين اللفظ والشئ الخارجي، في حين توجد علاقة مترابطة بين الكلمة والمدلول من جهة، والمدلول والشئ الخارجي من جهة أخرى.²

وعند مقاربتنا بين مثلث (ريشاردز) و(أوجدن) وتصوّر (الغزالي) للدال والمدلول نستطيع أن نمثل للعلامة الدلالية عند (الغزالي) والتي تتألف من (اللسان، الأذهان، الأعيان) بالمثلث الدلالي المصطنع، كالاتي:

— أ —

¹ - أوجدن وريشاردز: معنى المعنى، ص 69-70.

² - ينظر: جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص 75،



يمكن أن نوضح مصطلحات المثلث الدلالي عند (الغزالي) بما يقابلها من مصطلحات عند (ريتشاردز) و (أوجدن) في الجدول الآتي¹:

المصطلح عند (الغزالي)	المصطلح المقابل عند (ريتشاردز و أوجدن)
الموجود في الأعيان	الشَّيْء الخارجي أو المشار إليه (Referent - thing)
الموجود في الأذهان	المدلول Segnifie
الموجود في اللسان	الرَّمز - الكلمة - الاسم (Symbol - Word - Name)

فاللفظ في تصوّر (الغزالي) دليل المعنى وهو خاضع للتبدّل والتغيّر، ومفاد هذا الكلام أنّ

المعاني أسبق في الفكر أولاً، وتمثّل الألفاظ أداة للتعبير عنها.

ورؤية (ستيفن أولمان) لمقومات الدلالة نراها تتقارب مع رؤية (الغزالي)، كما نجده -ستيفن

أولمان- يقصي عنصر (المرجع) تماماً من أسس العلامة الدلالية، حيث يقول معلقاً على المثلث

الدلالي الذي وضعه العالمان (ريتشاردز) و(أوجدن): " وفي استطاعتنا الآن أن نبدأ في تبسيط هذا

المنهج وفي تعديله وفقاً لحاجتنا في البحث، من الممكن أولاً أن نتخلّص من الشَّيْء نهائياً، إذ أنّ

دارس اللّغة إنّما تهّمّه الكلمات لا الأشياء، وقد اتّضح لنا من الشّكل البياني نفسه أنّه لا توجد

¹ - جدول يوضح مصطلحات المثلث الدلالي عند الغزالي وما يقابله من مصطلحات عند ريتشاردز وأوجدن.

علاقة مباشرة بين الطرفين، والعلاقة الحقيقية الوحيدة التي تربط الشئ بطرف آخر في المثلث إنما هي العلاقة الموجودة بينه وبين الفكرة...¹، وإقصاؤه للمرجع يهدف من خلاله إلى تبسيط منهج (ريشاردز) و(أوجدن) في توضيح العلاقة القائمة بين الفكرة والدال، ويحتج لرأيه بأن اللغوي يهتم في دراسته بالكلمات لا بالعالم الخارجي؛ لأن ذلك من اختصاص عالم النفس أو الفيلسوف قائلاً: "على أن طبيعة الارتباط بين الواقع؛ (أي: الشئ) وبين صورته المنعكسة في أذهاننا إنما هي مشكلة تخص عالم النفس أو الفيلسوف، أما اللغوي فليس في مقدوره أن يأخذ طرفاً في هذه المسألة الجدلية وليس مطلوباً منه ذلك أيضاً، كل ما يستطيع أن يعمل به اللغوي هو أن يركز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلث؛ أي: على الخط الذي يربط الرمز بالفكرة."²، فقد بنى (ستيفن أولمان) تعريفه للمعنى، وبيانه لطبيعة الدلالة على مثلث (أوجدن) و(ريشاردز)، واستبدل مصطلح اللفظ بالدال ومصطلح المدلول بالفكرة.

انطلاقاً مما سبق يمكننا أن نحدد أركان الدلالة عند (ستيفن أولمان)، وهي الدال والمدلول فنجد أنه قد استبعد المرجع وهو الأساس الثالث في المثلث، ويعلّل ذلك بأن دارس اللغة إنما تهتم بالكلمات لا الأشياء، "والكلمات لها صورتان من الوجود، وجود بالقوة ووجود بالفعل فكل كلمة تُسمَع أو تُتَظَنُّ تترك في إثرها مجموعة من الانطباعات في ذهن كل من المتكلم والسامع انطباعات الأصوات وانطباعات حركات أعضاء النطق... هذه الانطباعات تُودَع في أذهاننا، ومن الممكن أن نصير حقيقة واقعة في الكلام المتصل بكل سهولة وطواعية..."³

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 64.

² - المصدر نفسه، ص 67.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 29.

يقترَب رأي (ستيفن أولمان) - في هذا السياق - إلى حدّ بعيد مع رأي اللغوي (Weisgerber) فايسجرير: في أنّ الكلمة تتركّب من دالّ ومدلول حيث يقول: " ليست الكلمة مجموعة أصوات يربط المرء بها محتوى نفسيًا/ ذهنيًا أو قدرًا من الواقع الموضوعي وإنما تتألف من جانبين متّحدين لا ينفصلان: جانب صوتي وآخر فكري نوّولهما من خلال الوظيفة الرّمزيّة ومعنى الكلمة... فالمعنى يتأصل في الكلمة بصفته وظيفة لجزئها الصوتي".¹

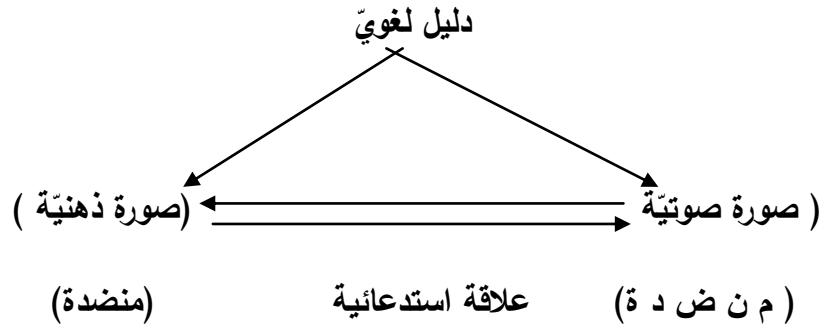
أمّا (ستيفن أولمان) فقد عرّف المعنى بالنّظر إلى العلاقة بين الدالّ والمدلول بقوله: "...وعلى هذا سوف نعرّف المعنى - طبقًا لأغراض هذا الكتاب - بأنّه علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول: علاقة تمكّن كلّ واحد منهما من استدعاء الآخر".²

إذا قاربنا بين مفهوم الدلالة عند الأصوليين وبين مفهومها عند (ستيفن أولمان)، يتبيّن لنا أنّ كلّاً من الاتجاهين يركّز على العلاقة الوثيقة بين الدالّ والمدلول، إذ كلٌّ منهما يستدعي الآخر على حدّ تعبير (ستيفن أولمان)³، فالدليل اللغوي عنده يتألف من المدلول ثم يعبر عنه بصورة صوتيّة وهي (التصوّر الذهني للأصوات الذي يحصل في ذهن الإنسان) ويمكننا التمثيل لهذه العملية بالشكل الآتي:

¹ - ديرك جبرارتس: نظريات علم الدلالة المعجمي، ترجمة وتحقيق: فريق الترجمة بجامعة الأميرة بنت عبد الرحمن ص84.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص65.

³ - المصدر نفسه، ص64.



الشكل 9: مخطط يوضح المثلث الدلالي عند (ستيفن أولمان).

فالمعنى عند (ستيفن أولمان) يمكن أن يستدعيه الدالّ، كما يمكن أن يستدعيه المدلول أيضاً "فالعالم الإنجليزي أولمان بحث في العلاقات التي تقوم بين الأشياء والمفاهيم والتسميات الالسانية لكن بمنظارٍ مخالفٍ لسابقه، فهو يُعدّ البحث عن العلاقة بين مفهومنا عن الشيء والشيء نفسه ليست مهمة من الناحية المعنوية؛ لأنّ عالم المعاني يهتم بشكل أساسي ما تعبّر عنه كلمات اللغة من مفاهيم وليس الكلمات نفسها في علاقتها بالموجودات في الواقع..."¹، ويرى بأنّ العلامة اللسانية تقوم على ركنين أساسيين هما الدالّ والمدلول الذي يستدعي المعنى ونجد هذا التصوّر الذي ذهب إليه (ستيفن أولمان) يختلف عن تصوّر (الغزالي) الذي يُعدّ المرجع عنصراً أساسياً، ويتبين لنا ذلك من خلال قوله: "ولذلك مهما رأى الفرس الشعير تذكر صورته التي كانت له في دماغه، فعرف أنّه موافق له وأنّه مستلذّ لديه، فبادر إليه، فلو كانت الصورة لا تثبت في خياله لكانت رؤيته لها ثانياً كرؤيته لها أولاً حتّى لا يبادر إليه ما لم يجربه بالذوق مرّة أخرى..."²، فتخيّل المعاني - حسب الغزالي - متّصل بتخيّل الألفاظ؛ بمعنى أنّ الدالّ عنده يرتبط بالمرجع والصوّر الذهنية.³

¹ - ديرك جيرارتس: علم الدلالة المعجمي، ترجمة وتحقيق: فريق الترجمة بجامعة الأميرة بنت عبد الرحمن ص100.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص 80.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص80.

نستنتج أنّ (الغزالي) أدرك أساسيّة المرجع في الدّليل اللّغوي، على خلاف (ستيفن أولمان) الذي استبعد المرجع من الدّراسة، ويتشكّل المرجع عند (الغزالي) من ثلاثة عناصر أساسيّة هي:

1- الموجود في الأعيان (المرجع).

2- الموجود في الأذهان (الصّورة الذهنيّة) / (المدلول).

3- الموجود في اللسان (الدال).

فقد استطاع (الغزالي) أن يثبت قدرة الإنسان على التكيّف مع العالم الخارجي (الأعيان) باستعماله لعقله (الذّهن) الذي يسمح له بإنتاج الدوال (الألفاظ) كرموزٍ صوتيّة تعبّر عمّا أدركه في ذهنه عن العالم الخارجي.

يلتقي هذا تصوّر اللّغوي الذي ذهب إليه (الغزالي) أيضاً مع ما رآه (دي سوسير) في: "أنّ الصّلة وثيقة بين الجانبين فكلّ منهما يوحي بالآخر".¹، حيث يقصد بقوله "الجانبين": الدال والمدلول، إذ يحيل (الدال) عنده إلى تصوّر ذهنيّ عن الشّيء وليس إلى الشّيء ذاته و(الدال) ليس هو الصّوت الملفوظ أو الرّمز المكتوب، بل هو ذلك الأثر النّفسيّ الذي يتركه الصّوت المسموع أو الرّمز المكتوب".²، هذا ما ذهب إليه (ابن سينا) في قوله: " فلأُمور وجود في الأعيان ووجود في النّفس، ولما كانت الطّبيعة الإنسانيّة محتاجة إلى المحاورّة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة انبعثت اختراع شيء يتوصّل به إلى ذلك فمالت الطّبيعة إلى استعمال الصّوت ووقّفت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً؛ ليدلّ بها على ما في النّفس من أثر..."³، وفي تعريف (شمس الدّين الأصفهاني) للدّلالة إشارة إلى ذلك حيث يقول: " اعلم أنّ

¹ -فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، ص 124.

² - مصطفى الحسن: النصّ والتراث قراءة تحليلية في فكر نصر أبو زيد، إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، ط1، 2012م.

³ - ابن سينا: العبارة من (الشّفاء)، ص01-02.

دلالة اللفظ عبارة عن كونه إذا ما سمع أو تخيل لاحظت النفس معناه.¹ فذكر المتكلم للفظ يوحي مباشرة بالمدلول عند السامع.

بعد عرضنا لمفهوم الدلالة بين الأصوليين واللغويين، مع التركيز على المقومات الأساسية للدلالة، ننتقل في المبحث الآتي إلى دراسة أقسام الدلالة عند اللغويين والأصوليين (محل الدراسة).

¹ - الأصفهاني أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن بن أحمد: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمد مظهر بقا، دار المنى للطباعة والنشر، جدة، ط1، 1986، ج1، ص178.

المبحث الثاني: أقسام الدلالة بين الأصوليين واللغويين.

1- أقسام الدلالة عند الأصوليين واللغويين.

1-1- أقسام الدلالة عند الأصوليين:

يقسم الأصوليون الدلالة إلى أنواعٍ اختلفوا فيها، وهنا سنذكر بعض التقسيمات التي ذهب إليها جمهور الأصوليين على سبيل الذكر لا الحصر، وتتمثل في:

1-1- المنطوق: عند سماع لفظ (المنطوق) يتبين لنا أنه ما نطق به، أو ما تُلفظ به من الكلام، وهو في اللغة: "اسم مفعول من نطق: نطق الناطق، ينطق نطقاً، تكلم، ومنها المنطق الكلام والمنطوق؛ أي: البليغ وقد أنطقه الله واستنطقه؛ أي: كلمه وناطقه، وكتاب ناطق، أي: بين¹، فالمنطوق في اللغة يعني كل ما تُلفظ به من أصوات منطوقة.

أما في الاصطلاح فيعرفه محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليميني (الشوكاني) (ت1250هـ) بقوله: "هو حكمٌ للمذكور وحالٌ من أحواله"².

انطلاقاً من التعريفين يتضح لنا وجود علاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للمنطوق إذ يدلّ كلاهما على الملفوظ من الأصوات.

ومن الأصوليين المحدثين يعرفه (الشنقيطي) بقوله: "ما دلّ عليه اللفظ في محلّ النطق"³.

وذلك مثل قوله تعالى:

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن.ط.ق).

² - الشوكاني: إرشاد الفحول ج2، ص36.

³ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص281.

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ

أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾

(سورة الإسراء، الآية 23)، فقد دلّ منطوق الآية الكريمة على الأمر بالإحسان والبرّ بالوالدين وحرّم

التأفّف والنّهر بهما وهذا ما يُفهم من ظاهر الآية الكريمة؛ لذلك يمكننا القول أنّ "المنطوق" هو ما

دلّ عليه اللفظ في النصّ، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴿١٢٣﴾﴾ (سورة النساء، الآية 103)، حيث تضمّنت الآية الكريمة حكماً منطوقاً به

وهو: وجوب إقامة الصلّاة ويقال بوجوبها؛ لأنّها جاءت على صيغة التأكيد، "وللمنطوق أقسام لا بدّ

من التعرّف عليها، وهي المنطوق الصريح والمنطوق غير الصريح".¹، سنتناول تعريف كلّ قسم

منها كما يأتي:

1-1-1- المنطوق الصريح:

كلّ ما نتلفّظ به عبارة عن كلام منطوق، لكن قد يكون ذلك الكلام صريحاً بحيث يُفهم بمجرد

سماعه لا يحتاج إلى تفكّر وتأمل من طرف المتلقّي، وقد يكون غير صريح يستوجب القليل من

إعمال الفكر حتّى يتمكّن المخاطب من فهمه، ويتّضح مفهوم هذا المصطلح لغةً بتفكيكه إلى

مصطلحين هما: (المنطوق) و(الصريح) لكن بعد أن بيّنا التّعريف اللّغوي لمصطلح "المنطوق" بقي

المعنى اللّغوي لمصطلح (الصريح) وهو:

¹ - الشوكاني: إرشاد الفحول، ج2، ص36.

" اسم فعيل من صرح وصرح الصرح، الصريح والصرّاح: المحض الخالص من كلّ شيء والصريح:

الرجل الخالص النسب، والجمع: صرحاء، وهو ضدّ الكناية.¹

فالصريح إذاً هو ما دلّ على معناه في ذاته ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأنّه ضدّ الكناية.

وهو في الاصطلاح: "ما انكشف المراد منه في نفسه."² أو هو: "لفظ وضع لمعنى، ولا يفهم

منه إلاّ ذلك المعنى وخاصّة إذا أطلق."³

فالمنطوق الصريح هو دلالة الكلمة على ما يُقال فعلاً؛ أي: دلالة الكلمة على المعنى

المقصود، بحيث لا يختلف اثنان من المخاطبين في فهم معنى المنطوق الصريح الذي يقصده

المتكلّم، ومثال ذلك أنّ المتلقّي عندما ينظر في قوله تعالى: وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ

فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً

أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٥٠﴾ سورة النساء، الآية 03)، إذ يُستدلّ

بمنطوقها الصريح على المقصود الأصلي وهو إباحة الزّواج بأكثر من واحدة بشرط إقامة العدل

وألاّ يتجاوز العدد أربع نسوة، مع النّهي عن إيقاع الظلم بهنّ، ووجوب الاختصار على واحدة إذا

خيف عدم العدل مع التعدّد والمقصود الأصليّ دلّ عليه بالوحدات الكلاميّة المكوّنة للنصّ، فالزّواج

بأكثر من واحدة دُلّ عليه بالآية الكريمة: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع)

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص ر ح).

² - بدر الدّين بن محمد بن بهادر بن عبد الله الزّركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ج3، ص134.

³ - جلال الدّين عبد الرّحمن بن بكر (السّيوطي) (911هـ): الأشباه والنظائر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج1

ووجوب الاقتصار على واحدة عند عدم العدل دُلّ عليه بالآية الكريمة: (فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة).

1-1-1-2- أقسام دلالة المنطوق الصريح:

قسّم الأصوليون دلالة المنطوق الصريح إلى ثلاثة أقسام، وهي: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن ودلالة الالتزام، وفيما يأتي تعريف بكل قسم منها:

1-1-1-2-1- دلالة المطابقة:

هي دلالة اللفظ على كامل معناه، مثل: دلالة لفظ "الإنسان" على "الحيوان الناطق"، و"هي دلالة اللفظ الوضعيّة، وهي أن يدلّ اللفظ على تمام ما وُضِعَ له، كدلالة البيت على السقف والجدار والأساس وهو كمال المعنى الموضوع له اللفظ.¹، فدلالة المطابقة هي أن يدلّ اللفظ على معناه الكلي.²

1-1-1-2-2- دلالة التضمن:

تمثّل دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع؛ أي: "أن يدلّ اللفظ على جزء مسمّاه."³، فهي إذاً دلالة اللفظ على جزء من معناه الكلي "ودلالة التضمن عقلية، وذلك لأنّ اللفظ عندما وُضِعَ لمسمّى انتقل الذهن من هذا المسمّى إلى لازمه."⁴، فالدلالة التضمنية ترتبط باللفظ والعقل حتّى يدرك اللازم منها فهي دلالة لفظيّة؛ لأنّ أدواتها اللفظ وهي أيضاً دلالة عقلية لأنّها تحتاج إلى العقل كي تُدرك.

¹ - عليّ بن عبد الكافي (السبكي): الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ص 204.

² - الأمدى: الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 37.

³ - السبكي: الإبهاج، ج 1، ص 205.

⁴ - الرّازي: المحصول في علم أصول الفقه، ج 1، ص 301.

1-1-1-3- دلالة الالتزام:

هي دلالة اللفظ على لازم معناه، مثل: دلالة الحاجب على العين، فالحاجب لا يعني العين لكن ذكره يستدعي حضور العين في الذهن لاقتترانه بها فهي: "أن يكون اللفظ له معنى خارجا عنه فعند فهم مدلول اللفظ ينتقل الذهن من مدلوله إلى لازم خارجي، وسُمي بذلك بسبب وضع اللفظ لملزومه".¹، ودلالة الالتزام عقلية أيضا؛ أي "أن اللفظ إذا وُضع للمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه ولازمه إن كان داخلا في المسمى، فهو التضمن وإن كان خارجا فهو الالتزام".²، فمسمى اللفظ يكون خارجا في دلالة الالتزام، فعندما نصفُ شخصا ما بأنه كالأسد فإنّ اللازم في قولنا هو وصفُ الشخص بالشجاعة، ولا نستطيع أن نجد شيئا في ذلك الإنسان نحسّه ونراه ونقول إنّ هذا الشيء اسمه شجاعة ولكن عندما نطلق لفظ إنسان، أو شخص، أو اسم معين، فإننا نستطيع رؤيته ومعرفته.

بعد معرفتنا لدلالة المنطوق الصريح وأقسامه، سنتناول النوع الثاني من أنواع دلالة المنطوق عند الأصوليين وهي:

1-1-2- دلالة المنطوق غير الصريح:

1-1-2-1- تعريف دلالة المنطوق غير الصريح : هو ما دلّ عليه في غير ما وضع

له وإنما يدلّ من حيث إنّّه لازم له.³، فالمنطوق غير الصريح ما دلّ على المعنى الضمني للكلمة أو ما يقصد ضمنا من اللفظ وبما أنّ المنطوق غير الصريح هو خلاف المنطوق الصريح فإنّ

¹ - الرّازي: المحصول في علم أصول الفقه، ص 300-399.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 300

³ - علاء الدّين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الحنبلي (المرداوي): التّحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرّحمن الجبرين وعوض القرني، وأحمد السّراح، مكتبة الرشد، (1421هـ-2000م) الرياض، ج 6، ص 2867.

المعنى يكون لازماً للمنطوق غير الصريح؛ لأننا عرفنا سابقاً أنَّ الالتزام خارج عن المنطوق الصريح، وبذلك ففي هذا النوع من الدلالة يختلف المتلقون في إدراك قصد المخاطب، وقد قسم الأصوليون دلالة المنطوق غير الصريح إلى ثلاثة أقسام هي: دلالة الاقتضاء، ودلالة التنبيه، ودلالة الإيماء، ودلالة الإشارة.

1-1-2-1- دلالة الاقتضاء:

نجد من النصوص ما لا يفهم معناها مباشرة، وإنما يفهم عن طريق اللغة أو عن طريق الشرع ومنها دلالة الاقتضاء، ولكي يتضح معناها لابد من تعريفها حيث يعرفها (علاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري) بقوله: "هو ما ثبت زيادة على النص لتصحيحه شرعاً، وقيل هو: ما أضر في الكلام ضرورة صدق المتكلم ونحوه، وقيل هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً لكن يكون من ضرورة اللفظ."¹، وتعرف أيضاً بأنها: "دلالة اللفظ على معنى مقدّر لازم للمعنى المنطوق، مقدّم عليه مقصود للمتكلّم يتوقف على تقديره صدق الكلام، أو صحته عقلاً أو شرعاً."²، فالمعنى في دلالة الاقتضاء لا يستقيم ولا يتضح إلا بتقدير اللفظ المطلوب، وتعرف دلالة الاقتضاء بأنها: "زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيداً أو موجباً للحكم وبدونه لا يمكن إعمال المنظوم."³، فهي زيادة على النص الشرعي ولا يكون المعنى مفيداً إلا بتأويل العنصر المحذوف من النص.

¹ - علاء الدين عبد العزيز أحمد (البخاري) (ت 841هـ): كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، نجح:

محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1317هـ-1997م)، ج1، ص188.

² - فتحي الدرويني: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3

(1429هـ-2008م)، ص2766.

³ - السرخسي: أصول السرخسي، ج1، ص248.

وتعرّف أيضا بأنها: " ما كان المدلول فيه مضمرًا إمّا لضرورة صدق المتكلم، وإمّا لصحة

الملفوظ به.¹"

يتّضح لنا من قول (الآمدي) أنّ المعنى يُحذف في دلالة الاقتضاء، إمّا ليصحّ صدق المتكلم

وإمّا لصحة النصّ المذكور، ويؤكد (محمد الأمين الشنقيطي) في هذا السياق أنّ:

" دلالة الاقتضاء لا تكون أبدًا إلّا على محذوف دلّ المقام عليه، وتقديره لا بدّ منه لأنّ الكلام دونه

لا يستقيم، لتوقّف الصّدق أو الصحة عليه.²، ويوضّح قوله بحديث للنبي ﷺ

" رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ."³، لو قدر ثبوته لأنّه لم يقدر محذوف؛ أي: (المؤاخذه بالخطأ)،

كان الكلام كذبًا لعدم رفع ذات الخطأ؛ لأنّه كثيرًا ما يقع الخطأ من الناس، ومثال توقّف الصحة

شرعًا عليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ؛ أَيِّ فَأَفْطَرَ، فَعِدَّةٌ مِّنْ

أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (سورة البقرة، الآية 184)، ومثله قوله تعالى: ﴿أَوْ بِهِ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ﴾ (سورة

البقرة، الآية 196) فحلّق شعره، فأنّضح أنّ دلالة الاقتضاء إنّما هي على مقصود محذوف لا بدّ من

تقديره، لتوقّف الصّدق أو الصحة عليه.⁴

فدلالة الاقتضاء هي تقدير للمحذوف حتّى تتحقّق صحة الكلام، وهي زيادة على النصّ

الشرعيّ، كما رأينا في الأمثلة السابقة و لا يتحقّق المعنى بدونها.

¹ - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج 2 ص 81.

² - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 368.

³ - رواه ابن ماجه في "سننه"، ج 1، ص 659، برقم (2045).

⁴ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 369.

1-1-2-2-2- دلالة الإيماء والتنبيه:

في هذا القسم يدلّ اللفظ على المقصود بمضمونه وليس بمنطوقه، وقد عرّفها (الدريني) بقوله: "هي دلالة اللفظ على لازم مقصود للمشرّع ولكن تتوقّف عليه بلاغة الكلام لا صدقه أو صحّته عقلاً أو شرعاً".¹، فهذه الدلالة لا يتوقّف عليها صدقُ الكلام وصحّته عقلاً، أو شرعاً وعرّفها (الأمدي) بأنّها: "المفهوم في محلّ تناوله اللفظ نطقاً".² أي: ما يُفهّم من اللفظ المنطوق أمّا (الشنقيطي) فيؤكّد أنّ دلالة الإيماء "لا تكون إلّا على علّة الحكم خاصّةً وضابطها أن يُذكر وصفٌ مقترنٌ بحكم في نصٍّ من نصوص الشرع على وجه لو لم يكن ذلك الوصف علّة لذلك الحكم لكان الكلام معيباً".³ ومثال علّة الحكم: قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة المائدة الآية 38)،

و قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا

رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة النور، الآية 02)، فإنّه كما فهم وجوب القطع على السارق والجلد على

الزّاني وهو المنطوق به، فهم كون السرقة والزّنا علّة الحكم.⁴ فالزّنا والسرقة هما سببا حكم الجلد

¹ - الدرّيني: المناهج الأصولية، ص356.

² - الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص709.

³ - ينظر: محمّد الأمين الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص370.

⁴ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، تح: محمّد عبد السّلام عبد الشافي، ج1، ص264.

والقطع، لكن غير مصرّح بالعلّة في الآية الكريمة، فالإيماء يحتاج إلى قليل من النّظر حتّى يفهم المعنى منه.

1-1-2-3- دلالة الإشارة:

يعرفها (الشنقيطي) بأنّها: " دلالة اللفظ على معنى ليس مقصودًا باللفظ في الأصل ولكنّه لازمٌ للمقصود فكأنّه مقصودٌ بالتّبع لا بالأصل، كدلالة قوله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ^ط وَفِصْلُهُ^ط ثَلَاثُونَ شَهْرًا^ج﴾ (سورة الأحقاف، الآية 15)، مع قوله: ﴿وَفِصْلُهُ^ط فِي عَامَيْنِ^ط﴾ (سورة لقمان الآية 14) على أنّ أقلّ أمد الحمل ستّة أشهر.¹

يتبيّن لنا أنّ وجود التّلازم بين معنى الآية الأولى ومعنى الآية الثّانية، هو ما وضّح أنّ أقلّ مدّة الحمل ستّة أشهر، وهذا المعنى ليس ظاهرًا في نصّ الآيتين الكريمتين وإنّما هو لازمٌ للمعاني التي دلّت عليها الآيتين.

1-2- دلالة المفهوم:

نجد في معجم (لسان العرب) (لابن منظور) في مادة (ف ه م) تعريف (المفهوم) بأنّه: "اسم مفعول من فهم، فهم الفهم، معرفتك الشيء، وفهمت الأمر عقلمته وعرفته، وفهمت فلانًا وأفهمته، وتفهّم الكلام: فهمه الشيء بعد الشيء و رجلٌ فهمٌ: سريع الفهم".²، فالمعنى اللّغويّ للمفهوم، يعني: معرفة الشيء وإدراكه.

¹ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص 369.

² - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ف.ه.م).

ويعرّف (الجويني) "المفهوم" في الاصطلاح بأنّه: "ما يُستفاد من اللفظ ومسكوت عنه لا ذكر له تصريحاً، ولكن المنطوق مشعر به".¹، ويعرّفه (الآمدي) بأنّه: "ما فهم من اللفظ في محلّ النطق".²، فالمفهوم عند الأصوليين هو ما فهم من الكلام دون أن يصرّح به في النصّ، "وسمّي المفهوم بهذا الاسم؛ لأنّه فهم من الكلام من دون التّصريح به".³ ويعرّفه (الزّركشي) بقوله: "بيان حكم المسكوت بدلالة لفظ المنطوق".⁴، فالحكم لم يظهر في النصّ بل يُعرف عن طريق المفهوم، دلّ عليه النصّ بالإشارة ولكّنه يحتاج إلى النّظر حتّى يُعرف، حيث يعرفه (محمّد الأمين الشنقيطي) بأنّه: "ما يُقتبس من الألفاظ من فحواها وإشارتها لا من صيغتها".⁵

يُفهم من تعريفه أنّ المفهوم هو ما يُستنبط من مضمون الكلام، أو عن طريق الإشارة ولا يُذكر المفهوم بصيغة مباشرة في النصّ.

1-2-1- أقسام دلالة المفهوم: دلالة المفهوم عند علماء الأصول قسماً: مفهوم

الموافقة ومفهوم المخالفة.

1-1-2-1- مفهوم الموافقة:

عرّفها (الجويني) بأنّها: "ما يدلّ على أنّ الحكم في المسكوت عنه موافق للحكم في المنطوق به من جهة الأولى".⁶، وعرّفها (الآمدي) بقوله: "ما يكون اللفظ في محلّ السّكوت موافقاً

¹ - الجويني: البرهان في أصول الفقه، تح: صلاح ابن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1 ص165.

² - الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج3، ص66.

³ - الزّركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ج5، ص121.

⁴ - المصدر نفسه، ص 122.

⁵ - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص281.

⁶ - الجويني: البرهان في أصول الفقه، ج1، ص165.

لمدلوله في محلّ النطق.¹؛ أيّ: ما كان مضمونه أو فحواه موافقاً لمعناه المنطوق أو المذكور في النصّ، ويعرّفها (الشنقيطي) فيقول: "هو ما يكون فيه المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق مع كون ذلك مفهوماً من لفظ المنطوق."²

نلاحظ أنّ كلّ التعريفات السابقة لعلماء الأصول مجتمعة على مضمون واحد؛ وهو أنّ مصطلح (مفهوم الموافقة) يعني توافق معنى اللفظ المنطوق مع مفهومه، ومثال ذلك قوله تعالى:

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا ۖ إِنَّمَا يَبْغُ عَنْكَ الْكِبَرُ

أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾

﴿(سورة الإسراء، الآية 23)، فقد دلّت الآيات على أنّ الإضرار بالوالدين محرّم بكلّ أشكاله وفي هذه الآية الكريمة المنطوق هو تحريم قول كلمة (أفّ) للوالدين، والمفهوم هو تحريم إلحاق الأذى بهما، سواءً بالضرب أو الشتم أو سواهما من أنواع الأذى وهذا باب أولى وتنبيه الأذى على الأعلى.³

في هذه الآية الكريمة تكون دلالة المسكوت عنه أعمّ وأشمل من المصرّح به، مثل تحريم التأفّف للوالدين، حيث سكت عمّا هو أعمّ وأشمل وهو الضرب والشتم والعقوق، ويعدّ من باب تنبيه (الأدنى) وهم الأبناء على الأعلى وهم الوالدين أو الآباء، "وقد ضبط الأصوليون مفهوم المخالفة بضوابط محدّدة إدراكاً منهم بأنّه ليس كلّ نصّ تشريعيّ يؤخذ بمفهومه المخالف في استنباط الحكم الشرعيّ".⁴، فليس كلّ نصوص القرآن الكريم تؤخذ بالمفهوم المخالف في استنباط الأحكام الشرعيّة

¹ - الأمدى: الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص84.

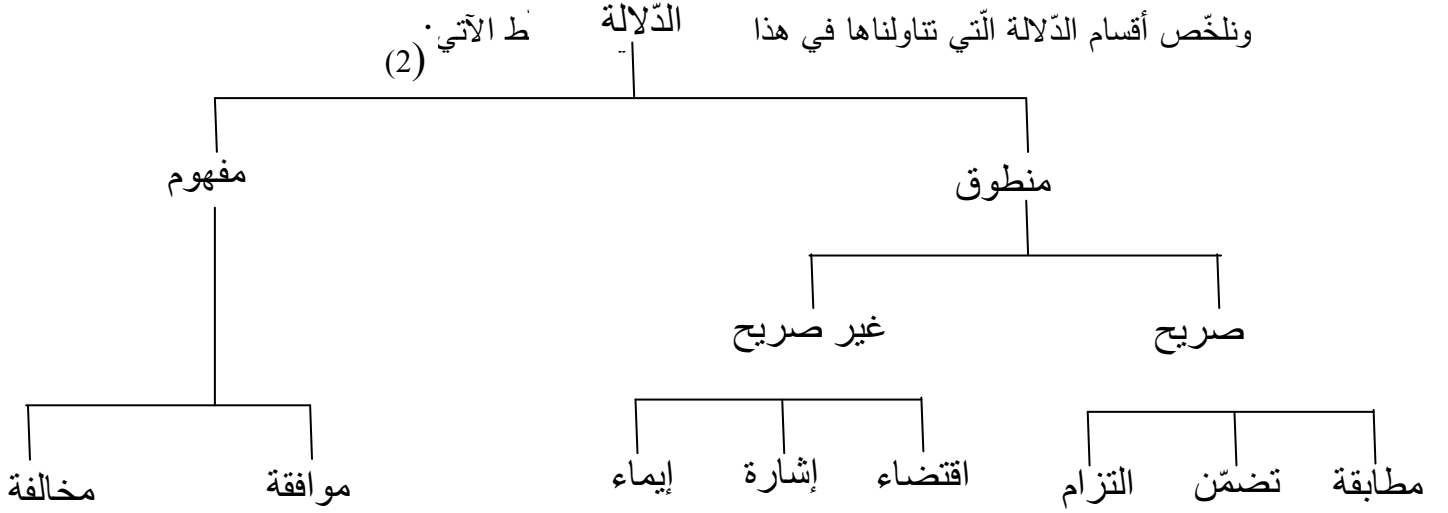
² - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص284.

³ - ينظر: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء: العدة في أصول الفقه، تح: أحمد بن

علي بن سير المباركي، ط2، (1410هـ - 1990م)، ج4، ص1333.

⁴ - ينظر: الشوكاني: إرشاد الفحول، ص179-180.

لأنّ ذلك يؤدّي إلى الفهم المخالف لدلالة النصّ الشرعيّ، خاصّة وأنّ ذلك يتعلّق بالقرآن الكريم وأصول الحلال والحرام.



الشكل رقم 10: مخطّط يوضّح أقسام الدلالة المدروسة في بحثنا عند علماء أصول الفقه.

2-1-2-1- مفهوم المخالفة:

يعرّف (الشوكاني) مفهوم المخالفة بأنّه: " المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً ونفيّاً فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به".¹، ويعرّفها (الزركشي) بأنّها: "إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت".²

يتّضح لنا من خلال هذين التعريفين أنّ مفهوم المخالفة يقوم على أساس علاقة التناقض بين المنطوق والمسكوت عنه في النصّ فهو نقيض حكم المنطوق به، ويؤكد ذلك تعريف (الأمدي) لمفهوم المخالفة، إذ يقول: "هو ما يكون مدلول اللفظ في محلّ السكوت مخالفاً لمدلوله في محلّ النطق".³، فمفهوم المخالفة هو مدلول اللفظ الضمني مخالفاً لمدلوله الصريح أو المذكور في

¹ - الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، ج2، ص38.

² - الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ج5، ص122.

³ - الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص88.

الكلام، ويوضح (الشنقيطي) في هذا الصدد مفهوم المخالفة أكثر بالتمثيل، حيث يقول: "هو أن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق، كقوله ﷺ: "في الغنم السائمة زكاة."¹، فالمنطوق: السائمة، والمسكوت عنه: المعلوفة، والتقييد بالسوم، يفهم منه عدم الزكاة في المعلوفة ويسمى دليل الخطاب، وتنبيه الخطاب.²

يتضح لنا أن مفهوم المخالفة يتضح بناءً على المفهوم المخالف المنطوق به، وقد حدد علماء الأصول لمفهوم المخالفة ثمانية أقسام، وهي: "مفهوم الحصر - مفهوم الغاية - مفهوم الشرط - مفهوم الوصف - مفهوم العدد - مفهوم الظرف - مفهوم العلة - مفهوم اللقب."³

أما (أبا إسحاق الشاطبي) (ت 790هـ) فقد قسم الدلالة إلى نوعين، وهما كالآتي:

1- الدلالة الأصلية:

اختلفت المصطلحات التي أطلقها علماء الأصول على هذه الدلالة وجاءت مختلفة ولكنها تصب في معنى واحد، فمنهم من أطلق عليها "الدلالة الوضعية اللفظية" وعلى القسم الآخر "الدلالة الوضعية العقلية"، (كالآمدي)⁴، ومنهم من استخدم مصطلحي "الدلالة الأصلية" و"الدلالة التابعة"، كـ (أبي إسحاق الشاطبي) حيث يقول: "للغة العربية من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ نظران: أحدهما من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيّدة دالة على معانٍ مطلقة وهي الدلالة الأصلية والثانية من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيّدة دالة على معانٍ خادمة وهي الدلالة التابعة."⁵

¹ - رواه البخاري بمعناه: ج3، ص317 برقم (1454).

² - الشنقيطي: مذكرة في أصول الفقه، ص285.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص286.

⁴ - ينظر: الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص32.

⁵ - أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، 1975م، ط2، ج2، ص66-67.

ف: (الشّاطبي) يقصد بالدّلالة الأصليّة: الألفاظ والعبارات الدالّة على معانٍ مطلقة وهي الدّلالة التي تدلّ فيها الألفاظ على ما وضعت له بالقصد الأوّل إذ يقول موضّحاً الدّلالة الأصليّة: "فالجهة الأولى هي التي يشترك فيها جميع الألسنة وإليها تنتهي مقاصد المتكلّمين ولا تختصّ بأمة دون أخرى، فإنّه إذا حصل في الوجود فعلٌ لزيد مثلاً كالقيام ثمّ أراد كلّ صاحب لسانٍ الإخبار عن زيد بالقيام تأتي له ما أراد من غير كُلفة، ومن هذه الجهة في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأوّلين وممن ليسوا من أهل اللّغة العربيّة، وحكاية كلامهم وبنأى في لسان العجم حكاية أقوال العرب الإخبار عنها وهذا لا إشكال فيه.¹" فهي دلالة تشترك فيها جميع اللّغات؛ لأنّها دالّة على معانٍ مطلقة.

2- الدّلالة التّابعة:

استخدم (الشّاطبي) مصطلح (الدّلالة التّابعة) ليدلّ به على المعاني الثّانوية، أو الإضافيّة التي ينتقل إليها الدّهن من المعنى الأوّل لصيغة الكلام " وأما الجهة الثّانية فهي التي يختصّ بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار فإنّ كلّ خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار بحسب المخبر، والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك.²"

يتّضح لنا أنّ قوام هذه الدّلالة أخذ الألفاظ في وضعها الأصليّ؛ بحيث تكون دلالتها كلّ ما وضعت له بالقصد الأوّل؛ لذلك فهي دلالة تشترك فيها جميع اللّغات بحيث إذا أُريد الإخبار عن كون السّماء ممطرة، أمكن لكلّ إنسانٍ التّعبير عن هذا المعنى بلغته.

¹ - أبو إسحاق الشّاطبي: الموافقات في أصول الشريعة، ج2، ص66-67.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص67.

أما (الجويني) فيقسم الدلالة إلى قسمين: **وضعية** و**عقلية**، بقوله: "...الأدلة تنقسم إلى عقلي ووضعي، فأما العقلي: فهو ما دلّ على المطلوب به بوصف هو في نفسه عليه غير مفتقر إلى واضح واصطلاح نحو: دلالة المحدث والإحكام على العالم والتخصيص على المرید فأما الوضعي: فما لا يدلّ بوصف هو في نفسه عليه، وإنما يدلّ بالمواضعة تخصيصاً ومن هذا القبيل جملة العبارات الدالة على المعاني في اللغات.¹

وقد ذهب (الأمدي) إلى تقسيم الدلالة إلى: **لفظية** و**غير لفظية**، ورأى أنّ الدلالة اللفظية تشمل: **دلالة المطابقة** و**دلالة التضمن**، حيث يقول في هذا الصدد: "واللفظية إما أن تعتبر بالنسبة إلى كمال المعنى الموضوع له اللفظ، أو بعضه فالأول: دلالة المطابقة كدلالة لفظ الإنسان على معناه، والثاني: دلالة التضمن، كدلالة لفظ الإنسان على ما في معناه من الحيوان أو الناطق.²"، فالدلالة اللفظية تعني دلالة اللفظ إما على معناه الكلّي، وهي ما يسمّى بدلالة المطابقة، وإما دلالة اللفظ على جزء معناه أو بعضه وهي دلالة التضمن.

يركّز علم الدلالة بحثه واهتمامه على الألفاظ اللغوية التي لها معانٍ لغوية، أو معجمية يطلعنا عليها المعجم ولها معانٍ سياقية تتّضح داخل التراكيب المختلفة، ولهذا تتعدّد الدلالات وتتنوّع بتعدّد مستويات الدرس اللغوي، حيث تتطافر هذه الدلالات جميعها للإفصاح عن المعاني المقصودة، وقد قسم اللغويون الدلالة إلى أربعة أنواع هي: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية والدلالة النحوية والدلالة المعجمية بالإضافة إلى الدلالة السياقية، وسنتناول تعريف كلّ قسم منها فيما يأتي:

¹ - الجويني: التلخيص في أصول الفقه، تح: عبد الله جواد النّبيلي وشبير أحمد العمري، ج1، ص120-121.

² - ينظر: الأمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص32.

2-1- أقسام الدلالة عند اللغويين:

1- الدلالة الصوتية:

يعدّ الصوت إحدى الخصائص الأساسية للكلمة، إذ يقصد بالدلالة الصوتية: " تلك الدلالة التي تستمدّ من طبيعة الأصوات."¹ أي: مقابلة أصوات الألفاظ، أو بعض حروفها بمعناها؛ لأنّ تغيّر الصوت يتبعه تغيّر في الدلالة في كثير من اللغات، مثل: محاكاة بعض الأصوات، كصوت الماء الذي يسمّى (خريراً)، ومحاكاة أصوات الحيوانات مثل: صهيل الفرس، زقزقة العصافير وغيرها، وإذا حدث إبدال صوت في كلمة ما بصوت آخر في كلمة أخرى أدّى ذلك إلى اختلاف معنى كلّ منهما عن الأخرى.

2- الدلالة الصرفية:

الدلالة الصرفية هي "المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة."²، وهي كذلك " نوع من الدلالات التي تستمدّ عن طريق الصيغ وبنيتها، فأيّ زيادة في صيغة الكلمة تزيد في معناها، مثل: صيغة المبالغة، فكلمة (صوّام) تزيد في معناها عن كلمة (صائم).

3- الدلالة النحوية:

يقصد بها: " تلك الدلالة المحصلة من استخدام الألفاظ أو الصّور الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي."³ فالدلالة النحوية هي الدلالة المستمدة من الوظائف النحوية للكلمة داخل التركيب.

¹ - إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1984، ص 46 .

² - حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص56.

³ - فاضل مصطفى السّاقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط) 1977م، ص209.

4-الدّالة المعجميّة:

يعرّفها (إبراهيم أنيس)، بأنّها : " كلّ كلمة من كلمات اللّغة لها دلالة معجميّة، أو اجتماعية تستقلّ عمّا يمكن أن توجّهه أصوات هذه الكلمة وصيغتها من دلالات رائدة على تلك الدّالة الأساسيّة الّتي يطلق عليها الدّالة الاجتماعيّة." ¹

يتّضح لنا أنّ الدّالة المعجميّة تتعلّق بالمعنى اللّغوي للكلمة في حين ترتبط الدّالات الأخرى بموقع الكلمة داخل التّركيب.

5-الدّالة الاجتماعيّة:

يطلق (تمام حسّان) على هذا النّوع من الدّالة مصطلح (اللّغة المعينة) وقد بيّن أنّها: "ضروريّة لفهم الكلام كما أنّ الكلام ضروريّ لفهمها، وهي مجموعة من العلامات المختزنة في العقل الجمعي وهي شركة بين الفرد وبين بقيّة أفراد المجتمع اللّغوي الّذي يعيش فيه فهي توجد في حاصل جمع عقولهم جميعاً." ²

يندرج مصطلح (اللّغة المعينة) ضمن أقسام اللّغة عند (سوسير) (La Langue) وتقرأ /Lag/ وهي تعبّر عن العادات الّتي نتعلّمها من المجتمع الكلامي، وبها نتّصل بالآخرين ويكون بينها الفهم المتبادل ويمكن أن يعبّر عنها بالمعادلة الآتية:

¹ - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ ، ص 48.

² - تمام حسّان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990م، دط، ص 40 .

(La Langue = Le Language + La parole)، فاللغة المعيّنة حسب (دي سوسير) هي التي تمارس فرضاً على المتكلمين الأفراد، وهي عامة وواقعية واجتماعية بخلاف اللغة العامة التي يعدها دي سوسير واقعة اجتماعية غير نقيّة؛ لأنها تضمّ جوانب فردية واجتماعية.¹

يتّضح لنا أنّ الدلالة الاجتماعية هي الدلالة المشتركة بين جميع أفراد المجتمع اللغوي الواحد؛ أي: الدلالة التي تكون فيها العلاقة بين الدال والمدلول اصطلاحية يتفق عليها جميع أفراد المجتمع؛ بحيث يكون مدلول الكلمة مشتركاً وعاماً بين أفراد المجتمع الواحد.

ومن اللغويين المحدثين من ذكر في هذا السياق تصنيفاً آخر لأقسام المعنى، نقلاً عن علماء اللغة الغربيين، وهي: "المعنى الأساسي والمعنى الثانوي، والمعنى الأسلوبي، والمعنى النفسي، والمعنى الإيحائي".²

ونجد تصنيفاً مشابهاً لهذا عند أحد الباحثين اللغويين المحدثين، الذين رأوا أنّه رغم اختلاف علماء اللغة في تحديد أقسام الدلالة؛ فإنّها تعود إلى ثلاثة أنواع: المعنى المعجمي والمعنى الإضافي، والمعنى الأسلوبي:

1- « **المعنى المعجمي**: وهو المعنى الأساسي، أو المركزي الحامل للتصور وهذا النوع يمثّل الوظيفة الحقيقية للغة.

2- **المعنى الإضافي**: وهو المعنى الثانوي الذي يتغيّر بتغيّر الثقافة والتصورات والمفاهيم و الزّمان.

3- **المعنى الأسلوبي**: خاصّ بظرفٍ معيّنٍ وغرضٍ معيّنٍ في ظروفٍ معيّنة.³

¹ - عاصم شحادة علي: العلامة اللغوية بين قدامى العرب ودي سوسير، مجلّة سمات، الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا، العدد 01، جانفي، 2015م، ص 20.

² - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 40 .

³ - نور الهدى لوشن: علم الدلالة، ص 36-40.

نلاحظ أنّ هذا التّصنيف لأنواع الدّلالة لا يختلف كثيرًا عن التّصنيف السّابق، ونبيّن في المطلب الآتي أنواع الدّلالة بين (الغزالي) وعلماء اللّغة المحدثين:

2- أقسام الدّلالة بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان):

درس الأصوليون المعنى ضمن اللّغة والشرّح وقد عدّ (الغزالي) العلم باللّغة والنّحو من العلوم الّتي بها تُعرف طرق الاستثمار، ويستدلّ على أهمّيّتها بقوله: "أمّا المقدّمة الثّانية: فعلم اللّغة والنّحو؛ أعني القدر الّذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حدّ يميّز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصّه، ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيّده، ونصّه وفحواه ولحنه ومفهومه، والتّخفيف فيه أنّه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل بن أحمد والمبرد وأن يعرف جميع اللّغة ويتعمّق في النّحو، بل القدر الّذي يتعلّق بالكتاب والسّنّة، ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه..."¹، ويميّز (الغزالي) بين نوعين أساسيين من المعنى، وهما: **المنطوق والمفهوم** فقد حدّد أصناف الدّلالة بمصطلحات أصوليّة دلاليّة، وهي في نظرنا تلتقي في مفهومها مع تصنيفات المعنى عند علماء الدّلالة المحدثين: **المعنى الإيماني، المعنى السياقي،** وتقابلها على نحو هذا التّرتيب أنواع الدّلالة عند (الغزالي): **دلالة الإشارة، ودلالة الاقتضاء،** إذ نجد مفهوم (المنطوق) عند (ستيفن أولمان) في قوله: "... فالّذي يجعل اللّغة حقيقة ماديّة إذن إنّما هو الكلام الفعليّ، كما أنّ تحليل النّطق الفعليّ هو الّذي يكشف عن تلك الوحدات الّتي تبنى وتكوّن النّظام اللّغوي وبهذا يتبيّن لنا أنّ عمليّة الكلام لها جانبان، أحدهما مادّي physical وهو الأصوات المنطوقة، والآخر عقليّ mental وهو المعنى المقصود..."²، كما يذكر (ستيفن أولمان) أنّ

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص 529.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 31.

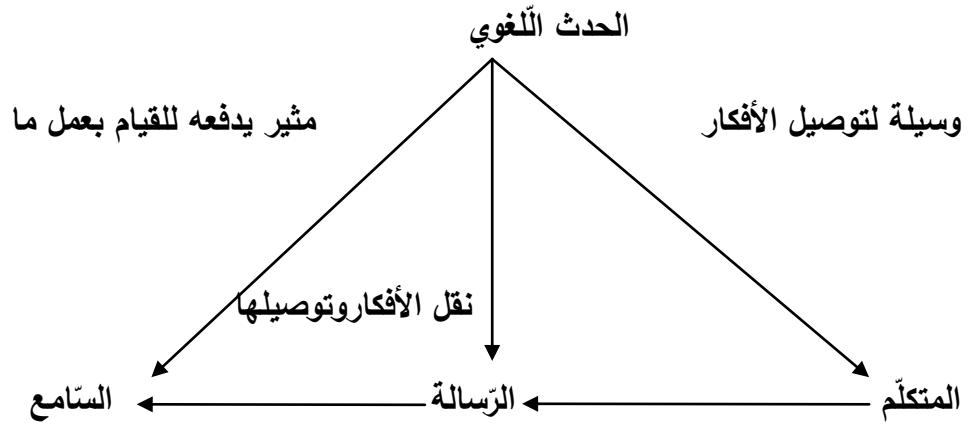
من أسس نجاح العملية التخاطبية هو فهم السّامع لمعاني الكلمات والعبارات المنطوقة من طرف المتلقّي، حيث يقول في هذا السّياق: "الوحدات مسموعة أم منطوقة، وفي الموقف المناسب يستحضر المتكلّم هذه الوحدات ويتعرّف عليها السّامع بسرعة انعكاس الضّوء واطّرادها، فإذا كان هناك قصور أو تخلف في هذه العملية كان ذلك دليلاً على أحد الأمرين: إمّا أنّ المثال لم يستقرّ بعد استقراراً قوياً في نظام اللّغة، وإمّا أنّ هناك قصوراً في معلومات الفرد، وهذا القصور عاديّ جدّاً، بل هو شيء لا يمكن التخلّص منه، إذ لا يوجد عقل بشريّ مهما كان كبيراً - ولو كان عقل العباقرة كشيكسبير - يمكن أن يعي كلّ الثّروة اللفظية..."¹

بناءً على ما سبق يمكننا القول أنّ (الغزالي) و(ستيفن أولمان) يعتبران الكلام وسيلة للعملية التواصلية بين المرسل والمتلقّي، ووسيلة الاتصال هي الملفوظات الصوتية بين المتكلّم والسّامع، والرّسالة والقصد من الكلام هو الهدف من الخطاب، وقد يتوصّل المتلقّي إلى ذلك القصد من خلال ما يحتمله النصّ من تأويل، فقد درس (الغزالي) كلّ ما يتعلّق بمقصود المتكلّم والمخاطب، وبهذا فهو يتقارب في هذه الرّؤية مع (ستيفن أولمان) الذي يرى أنّ فهم معاني الكلام يستند إلى العناصر التداولية لمعرفة قصد المتكلّم، إذ يحدّد أركان العملية التواصلية في قوله: "...هناك ثلاثة عناصر يتضمّنهما أيّ حدث لغويّ، هذه العناصر هي: المتكلّم والسّامع والرّسالة المرغوب في توصيلها، فالحديث اللّغوي بالنسبة للمتكلّم هو تعبير أو وسيلة لتوصيل أفكاره أو شعوره، أو رغباته وهو بالنسبة للسّامع مثير يدفعه إلى القيام بعمل ما أو إلى اختيار ضرب معيّن من السلوك، أمّا فيما يتعلّق بالرّسالة نفسها فالحديث اللّغوي أو الكلام عمل نقل الأفكار وتوصيلها..."²

يمكن أن نوضّح العملية الخطابية عند (ستيفن أولمان) بالمخطّط الآتي:

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص33.

² - المصدر نفسه، ص26.



الشكل رقم 1: مخطط يوضح العملية الكلامية عند ستيفن أولمان.

حيث يتفاوت المتلقون في مراتب الفهم واستنباط مقاصد الكلام من شخص لآخر فالتأمل في قول (ستيفن أولمان) يجد مفهوم دلالة المنطوق عنده حاضراً؛ لأنها تمثل محصلة الدلالة الناتجة عن ارتباط الصورة السمعية بالصورة الذهنية أثناء العملية التخاطبية التي تتم بين المرسل والمتلقي ليس هذا فحسب، بل إننا نجد -في هذا القول أيضاً- إشارة إلى **دلالة المنطوق الصريح** من خلال تركيزه على الارتباط الذهني بين الدال والمدلول، فإذا كان التوصل إلى المعاني المقصودة يتم من خلال معانٍ أخرى فذلك ما يسميه (الغزالي): **(المنطوق غير الصريح)**، وقد حاولنا تتبع هذا المفهوم عند (ستيفن أولمان)، فوجدنا إشارة إليه في قوله: "... فقد توجد معانٍ محدّدة تحديداً تاماً، ولكن لا يصحّ وقوع أحدهما فيما يقع فيه الآخر فإذا لم ينصّ على المراد صراحة فليس هناك من وسيلة لمعرفة المعنى المقصود الذي استعمل فيه المصطلح في السياق المعين..."¹، فإشارة (ستيفن أولمان) في قوله لجملته: " **المراد صراحة**" يشير إلى وجود مقصود ثانٍ ضمني، غير صريح أو لا يفهم من الكلام مباشرة إلا بعد إضافة قرائن لغوية تمكّننا من فهمه، كما يعدّ **الضرب الثاني**: " **ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ**" عند (الغزالي) قسم من أقسام الدلالة نستشفّه من قول (ستيفن أولمان): "... وأحيانا أخرى قد يكون اللفظ نفسه بما له من وقع صوتي

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 122.

معين عاملاً من عوامل التأثير العاطفي للمعنى فالمعروف أنّ بعض الأصوات وبعض التراكيب الصوتية ذات قوة تعبيرية عن المعنى وملائمة لهذا المعنى بوجه خاص، فمن المهم أن تعرف أنّ اللفظ بنفسه لا يكاد يعمل شيئاً في هذا الشأن، ومن الممكن أن نوضح هذه الحقيقة بدراسة عدد من أمثلة المشترك اللفظي: الفعل الإنجليزي (to ring) بمعنى (يرن) له قوة تعبيرية وإيحائية واضحة في نحو: (a ringing voice) (صوت رنان) ولكن ما يشترك معه في اللفظ هو: (a ring) بمعنى (خاتم) ليست له هذه القوة إذ لا يوجد اشتراك في الخصائص بين الصوت والمعنى في هذه الحالة...¹

يبين (ستيفن أولمان) أنّ اللفظ لا يحمل معنى في ذاته إلاّ بوضعه في سياق معين، أو بإضافة بعض الألفاظ التي يشير من خلالها إلى معنى خاص، وهذا ما يقارب رأي (الغزالي) في أنّ اللفظ تتحدّد دلالاته في السياق الذي يوضع فيه، ويطلق (الغزالي) على هذا القسم من دلالة اللفظ مصطلح (إشارة اللفظ)، ويعرفها بقوله: "ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه، فكما أنّ المتكلم قد يفهم بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدلّ عليه نفس اللفظ فيسمى إشارة، فكذا قد يتبع اللفظ ما لم يقصد به، ويتنبّه له".²

فالغزالي يقصد بهذا الضرب (دلالة الإشارة) ويعني بها دلالة الكلمة من خلال معناها لا من خلال صيغتها التركيبية، وقد اشترط أن يكون معنى إشارة اللفظ لازماً لمعنى من معانيه التي يفهمها المتلقّي المقصود بالكلام.

أمّا دلالة الاقتضاء فهي التي لا تكون مستفادة من اللفظ، ولكن تكون من ضرورة اللفظ (هي الدلالة المنطقية العقلية)، "إذ تتعلّق بالبنية العميقة (Deep Structure) وليس لها علاقة

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة ص 93.

² - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج 2، ص 193.

بالبنية السطحية (Surface structure) المرتبطة بالكيفية التي يتم بها نطق الوحدة الكلامية وتختلف البنية العميقة في الشكل عن البنية السطحية ومصدر هذا الاختلاف هو اللفظ المقدّر الذي عن طريقه تنشأ دلالة الاقتضاء.¹، حيث يرجع مصطلحي البنية العميقة والبنية السطحية إلى اللغوي الأمريكي (نوام تشومسكي) الذي يرى أنّ للتركيب بنيتين جمعهما في هذه الثنائية، ف « البنية العميقة هي مستوى تجريديّ لهيئة التركيب تتمثل فيه كلّ العناصر المحددة لتأويل التركيب.²»

يتّضح لنا من هذا التعريف أنّ البنية العميقة تعني التركيب الباطنيّ، أو المعنى الأوّل الموجود في ذهن المتكلم قبل أن يصيغه إلى تركيب ظاهريّ، أمّا البنية السطحية « فهي التأويل الدلاليّ الذي يتحدّد بشكل بنائيّ أو تركيب في التحقّق السطحي.⁽³⁾»، فهي التركيب الظاهريّ النهائيّ الذي يجسّده المتكلم في شكل سلسلة من الأصوات اللغوية الحاملة لمعانٍ مختلفة والتي تقدر من خلالها دلالة اللفظ المضمّر الذي لا يستقيم الكلام إلّا بتقديره ومنه فدلالة الاقتضاء عند (الغزالي) ترتبط بالمعنى الضمني المقدّر الذي نقدّره من اللفظ الظاهر.

ننتقل إلى مقارنة أقسام الدلالة بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) كالآتي:

2- أقسام الدلالة بين ابن جني و(ستيفن أولمان).

1- الدلالة الصوتية: يقول "ستيفن أولمان" في هذا الصدد: "...بالإضافة إلى عدم وجود أيّة علاقة بين الكلمة (منضدة)، وبين ما تدلّ عليه هناك شيئان يعارضان افتراض وجود أيّة صلة

¹ - موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية، دمشق، ط1 2002م، ص 279.

² - جورج يول: معرفة اللّغة، ترجمة: محمود فراح عبد الحافظ، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط1، 2000م، ص 11.

³ - المصدر نفسه، ص 114.

طبيعية بينهما مهما كانت هذه الصلة غامضة الشيء الأول: يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة والثاني: يتبلور في الحقائق التاريخية فلو كانت معاني الكلمات كامنة في أصواتها لما أمكن أن تتغير هذه الكلمات في لفظها ومدلولها تغيراً يستحيل ربطه بالوضع الأصلي لها.¹

يبين لنا (ستيفن أولمان) من خلال قوله أسباب عدم وجود علاقة بين الصوت ومعناه يمكننا أن نستنتجها كآتي:

1- تنوع اللهجات.

2- التغير الدلالي للكلمات عبر التاريخ.

3- المجاز اللغوي.

ويوضح لنا كذلك إمكانية وجود ارتباط بين الكلمات وأصواتها عن طريق المحاكاة فيقول:

"...إن الكلمة (قهقهة) مثلاً معبرة ووصفية إلى حد ما بالصيغة نفسها، والأصوات فيها دليل من دلائل المعنى، وفي استطاعة الأجنبي الذي لا يعرف مدلول هذه الكلمة أن يخمن تخميناً دقيقاً إلى حد ما، على حين لا يمكنه البتة أن يخمن معنى كلمة (منضدة) من الصوت وحده، هذه الكلمة وأمثالها من الكلمات التي تحاكي الأصوات (echo-words) هي في الحقيقة كلها متشابهة إلى حد بعيد في لغات مختلفة، فالطائر المسمى: (كوكو) (cuckoo) هو في الفرنسية (coucou) وفي الألمانية (kuckuck)، وفي الهنغارية (kakuk)، وفي الإغريقية القديمة (kokkyx)."²

ويبين (ستيفن أولمان) ذلك أيضاً في قوله: "... وأحياناً أخرى قد يكون اللفظ نفسه بما له من وقع صوتي معين عاملاً من عوامل التأثير العاطفي للمعنى، فالمعروف أن بعض الأصوات وبعض التراكيب الصوتية ذات قوة تعبيرية عن المعنى وملائمة لهذا المعنى بوجه خاص، فمن

¹-ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص73.

²- المصدر نفسه، ص73.

المهم أن تعرف أن اللفظ بنفسه لا يكاد يعمل شيئاً في هذا الشأن، ومن الممكن أن نوضح هذه الحقيقة بدراسة عدد من أمثلة المشترك اللفظي: الفعل الإنجليزي (to ring) بمعنى (يرن) له قوة تعبيرية وإيحائية واضحة في نحو: (a ringing voice) (صوت رنان) ولكن ما يشترك معه في اللفظ هو: (a ring) بمعنى (خاتم)، ليست له هذه القوة إذ لا يوجد اشتراك في الخصائص بين الصوت والمعنى في هذه الحالة...¹

ونجد رؤية (ستيفن أولمان) تتقارب مع (ابن جني) في اعتبارهما لظاهرتي النبر والتنغيم من الظواهر الصوتية- في اللغة العربية خاصة- التي تؤثر في المعنى، ويؤكد (ستيفن أولمان) ذلك في قوله: " وقد تسهم كل جوانب اللغة فيما تحدثه من تأثير عاطفي أو انفعالي فالنبر والإيقاع والتنغيم واختيار الكلمات والالواح ونظام ترتيب الكلمات ومواقعها في الجمل والعبارات، هذه الأشياء كلها قد يكون لها نصيب في إحداث هذا التأثير، وهكذا تستطيع الكلمات أن تعبر عن العواطف والانفعالات بفضل المضمون العاطفي الذي تكتسبه في بعض المواقف المعينة...وهناك وسائل دقيقة شتى يمكن بواسطتها التعرف على حدود الكلمة، ومن ذلك مثلاً النبر الذي يحتل مكاناً ثابتاً من الكلمة في بعض اللغات."²، فمن مظاهر الدلالة الصوتية عند (ستيفن أولمان) ظاهرة (النبر)، فالنبر والضغط على مقطع ما، أو كلمة ما يجعل لها معنى خاصاً وفي لغات أخرى يحدد موضع النبر نوع الكلمة، اسماً أو فعلاً، ومن مظاهر الدلالة الصوتية كذلك (النغمة الكلامية) ففي اللغة قد يكون للكلمة الواحدة عدة معانٍ تميز بينها النغمة الصوتية، ونلاحظ وجود تقارب بين رؤيتي (ابن جني) و(ستيفن أولمان) في قضية تقارب معنى الألفاظ لاشتراكها في

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص93.

² - المصدر نفسه، ص50.

الأصوات، ومن الأمثلة التي ذكرها (ابن جني) نوضح بعضها منها على سبيل التمثيل وتوضيح وجه التقارب المعنوي بينها:

الكلمات المتصاقبة	مدلولها اللغوي	قول (ابن جني)
العلز	"العلز: شبه رعدة تأخذ المريض أو الحريص على الشيء، كأنه لا يستقر في مكانه من الوجع." ¹	"ومن ذلك العلز خفة وطيش وقلق يعرض للإنسان، وقالوا العلوص لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه فذاك من علز وهذا من علص، والزأي أخت الصّاد." ²
العَلَص	"العلوص: التّخمة والتّبسم، وقيل هو الوجع الذي يقال له اللّوى." ³	
وجه التصاقب في الكلمتين هو دلالة كلّ منهما على درجة من الألم والوجع.		
سحل	"سحل المسحل: حمار الوحش وسحيله أشدّ زهيقه، والسّحال الصّوت الذي يدور في صدر الحمار." ⁴	"وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بحرفين نحو قولهم: السّحيل والصّهيل... وذاك من سحل وهذا من صهل، والصّاد أخت السّين، كما أنّ الحاء أخت الهاء." ⁵
صهل	"الصّهيل: حدّة في الصّوت وصلابة من صهيل الخيل." ⁶	
وجه التّصاقب في الكلمتين هو دلالتهم على حدّة الصّوت.		

¹ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع ل ز).

² -ابن جني: الخصائص، ج2، ص 148.

³ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ع ل ص).

⁴ -المصدر نفسه ، مادة (س ح ل).

⁵ -ابن جني: الخصائص، ج2، ص 149.

⁶ -ابن منظور: لسان العرب، مادة (ص ه ل).

ويُتّضح لنا هذا المفهوم عند (ستيفن أولمان) في تأكيده على وجود تقارب معنوي بين الكلمات التي تشترك في نطق بعض الحروف من ذلك يمكننا القول أنّه يعني تطوّر بعض الكلمات من حيث حروفها ونطقها حتّى تتقارب مفاهيمها على الرّغم من اختلاف معانيها وكتابتها « مثل كلمة (flour) التي تعني: الدّقيق أو لبّ القمح، وكلمة (flower) التي تعني (الزّهرة) كانتا في الأصل كلمة واحدة وربّما يعلّلون ذلك بأنّ: (Flour) كانت تعني: لبّ الحنطة».¹

فكلّ من (ابن جني) و(أولمان) يؤكّد على وجود تقارب دلاليّ بين الكلمات المشتركة في الأصوات ومخارجها، إلّا أنّ أولمان يضيف ويعلن أنّ تلك الكلمات قد تتحدّر من أصل واحد.

2- الدّلالة الصّرفية والدّلالة المعنويّة:

يقول (ابن جني) في "باب في الدّلالة اللفظية والصّناعية والمعنويّة"²: اعلم أنّ كلّ واحد من هذه الدّلائل معتدّ مراعى مؤثّر إلّا أنّها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهنّ الدّلالة اللفظية ثمّ تليها الصّناعية ثمّ تليها المعنويّة ولنذكر من ذلك ما يصحّ به الغرض فمنه جميع الأفعال، ففي كلّ واحد منها الأدلّة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنّما كانت الدّلالة الصّناعية أقوى من المعنويّة من قبل أنّها وإن لم تكن لفظاً فإنّها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعترّم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخل بذلك في باب المعلوم والمشاهدة وأمّا المعنى فإنّما دلّاته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضّروريات.³

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص133.

² - ابن جني: الخصائص، ج3، ص98.

³ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص98.

حدّد (ابن جني) في هذا القول أنواع الدلالات في الكلمة الواحدة، بحيث فصل بينها وجعلها مستقلة عن بعضها بعض، وصنّفها بحسب قوّتها مبتدئاً بالأقوى دلالة وهي الدلالة اللفظية ثمّ الدلالة الصناعيّة، وأخيراً الدلالة المعنويّة، ثمّ بيّن أنّ الأفعال تشتمل على هذه الأنواع من الدلالات مجتمعة.

3 - الدلالة الصناعيّة:

عرّفها (ابن جني) بأنّها: " دلالة بناء الفعل على الزّمن"¹، ويُقصدُ بها دلالة الوزن أو الصّيغة الصّرفيّة، فالكلمة في اللّغة العربيّة تتكوّن من (الجزر + الوزن الصّرفي) ولكلّ وزن دلالة خاصّة به، إذ نجد مثلاً أنّ كلمتي " قام " و "مقام " تشتركان في نفس الدلالة اللفظية وهي دلالة الجذر (ق و م)، لكن معناهما مختلفٌ نتيجةً لتباين وزنيهما؛ ممّا ينتج عنه تباين في معنى كلّ وزن، فوزن " قام " هو (فَعَلَ) الذي يدلّ على حدث القيام في الزّمن الماضي ووزن "مَقَام " هو (مَفْعَل) الذي يدلّ على معنى اسم المكان.

أشار (ستيفن أولمان) إلى ماذهب إليه (ابن جني) في القول "بقوّة المعنى لقوّة الصوت" ونجد إشارة إلى ذلك في قوله: " وممّا لا شكّ فيه أنّ قوّة التّعبير في بعض أسماء الأعلام تساعد على شيوعها كما في (شيشرون) الذي يرجع الفضل فيما ناله هذا الاسم من شعبيّة إلى ما يثيره اسم الخطيب المشهور من إحياءات في اللّغة الإيطاليّة."²

انطلاقاً ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ الصّيغ الصّرفيّة تمثّل دوراً كبيراً في الدلالة على معنى الكلمة، فصيغ الأفعال بأنواعها الماضي، والمضارع، والأمر تدلّ على الحدث وزمانه.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج3، ص98.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص70.

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ (ابن جني) يشير إلى الصلة الطّبيعية بين الحرف ومعناه، إذ تتقارب المعاني أحياناً نتيجةً لتقارب مخارج الحروف وترتبط بقوة المعاني.

ننتقل في الفصل الآتي لدراسة العلاقات الدّلالية، ومظاهر التغيّر الدّلالي عند الأصوليين واللّغويين.

الفصل الثالث:

العلاقات الدلالية والتغير الدلالي بين
الأصوليين واللغويين.

المبحث الأول: العلاقات الدلالية بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان)، وبين (ابن جني) و(ستيفن أولمان).

1- مفهوم الترادف عند الأصوليين واللغويين:

يُعدّ الترادف من الموضوعات اللغوية التي درسها علماء الأصول واهتمّوا بها، وذلك لتعلّقها بدراسة المعنى من حيث وحدة الدلالة وتعدّد الألفاظ، ومن بين التعريفات التي حدّدها للتّرادف نذكر ما يأتي:

عرّف (الشّوكاني) "التّرادف" بأنّه: "توالي الألفاظ المفردة على مسمّى واحد باعتبار معنى واحد فيخرج عن هذا دلالة اللفظين على مسمّى واحد لا باعتبار واحد، بل باعتبار صفتين كالصّارم والمهتّد أو باعتبار الصّفة وصفة الصّفة كالفصيح والناطق".¹

فالتّرادف عند الأصوليين هو دلالة مجموعة من الألفاظ على معنى واحد، وقوله: "الألفاظ المفردة"، يعني بها دلالة كلمة مفردة على كلمة أخرى بالتّرادف وليس مثل (الاسم) و(الحدّ) فهما ليسا مترادفين، وأمّا قوله: "باعتبار واحد"، فذلك مثل (السّيف) و(الصّارم) فإنّهما دلّّا على شيء واحد لكن باعتبارين أحدهما على الذات والآخر على الصّفة.²، أو باعتبار الصّفة "الناطق" التي يتميّز بها "الإنسان" وقد نعتبر "الفصاحة" مثلاً صفة للصّفة "الناطق".

كما أشار (الزّازي) في تعريفه مصطلح التّرادف إلى "صفة الصّفة" وذلك في قوله: "الألفاظ المفردة الدالّة على شيء واحد باعتبار واحد".³

¹ - الشّوكاني: إرشاد الفحول، ص19.

² - ينظر: علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، ط1 1986م، ص136.

³ - فخر الدّين الزّازي: المحصول في علم الأصول، ج1، ص347.

نلاحظ أنّ تعريف (الرازى) للترادف لا يختلف في مضمونه عن تعريف (الشوكاني) إلاّ بإضافة (الشوكاني) مصطلح "صفة الصّفة"، وهو في الحقيقة يحمل معنى الصّفة لا غير.

وقد علّق (جلال الدّين السيوطي) على من قال بأنّ الألفاظ مترادفة في الذات متباينة في الصّفات بقوله: "وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلّا ومعناه غير معنى الآخر، قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام، وهجع، قالوا: ففي "قعد" معنى ليس في "جلس"، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنّه لو كان لكلّ لفظة معنى غير معنى الأخرى، لما أمكن أن نعبر عن شيء بغير عبارة وذلك أنّا نقول في: "لا ريب فيه": لاشكّ فيه فلو كان الرّيب غير الشكّ لكانت العبارة عن معنى الرّيب بالاشكّ خطأ، فلمّا عبر بهذا عن هذا علم أنّ المعنى واحد...¹

يتبيّن لنا من خلال قول (السيوطي)، أنّه ينكر وقوع التّرادف في اللّغة العربيّة وهو سائر في ذلك على مذهب شيخه (أبي العبّاس أحمد بن يحيى)، ويعلّل عدم وجود التّرادف بقوله: "...ونحن نقول: إنّ في "قعد" معنى ليس في "جلس"، ألا ترى أنّا نقول: "قام" ثمّ "قعد" وأخذه المقيم والمقعد...وتقول لناسٍ من الخوارج "قعد"، ثمّ تقول كان مضطجعا فجلس فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأنّ الجلوس المرتفع والجلوس ارتفاع عمّا هو دونه وعلى هذا يجري الباب كلّّه...²

في هذا السّياق علّل (السيوطي) عدم وجود ترادف تامّ بين لفظين، حيث مثّل لذلك بمجموعة من الأمثلة تبين أنّ القعود مثلاً يختلف عن الجلوس في المعنى...لكنّا نرى أنّ المتكلم

¹ - السيوطي: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص404.

² - المصدر نفسه، ج1، ص404.

يلجأ في التفاهم إلى اللفظ الذي يحتمل في دلالاته معنى واضح متعارف عليه؛ لأن من مقتضيات التخاطب أن يوضح المخاطب القصد من دلالة كلماته وعباراته، ومن هنا فإنه يسعى إلى توضيف الكلمات البعيدة عن الغموض بحيث يفهمها السامع أو المتلقي، فإذا استخدم كلمة "جلس" مثلاً فهي تحيل إلى المخاطب بمعنى "قعد" ولا يتبادر إلى ذهنه بأن "القعود" يكون عن قيام والجلوس يكون عن حالة دون الجلوس،" وقد ذهب أغلب علماء الأصول إلى إثبات ظاهرة الترادف في اللغة العربية؛ لأنهم رأوا فيها طرقاً تزيد في نطاق الاستخدامات اللغوية، بما تضيفه من تكثير في التعبير والأساليب وتسهيل في مجال النظم والنثر وفي مقابل ذلك أنكر بعض علماء الأصول ظاهرة الترادف لأن الألفاظ المترادفة تكتسب معنى إضافي عن المعنى المركزي..."¹

وقد نقل (السرخسي) اختلاف الأصوليين في ظاهرة الترادف: "... والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى فهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات..."²

يتبين لنا من قوله أن علماء الأصول قالوا برأيين بخصوص الترادف:

الرأي الأول يذهب إلى اعتبار أن الترادف بين الألفاظ يكون في الدلالة على الذات؛ أي على المعنى المركزي، والرأي الثاني هو المنكر للترادف، وحجتهم في ذلك أن ما زاد على المعنى الأصلي للكلمة فهو صفة مختصة بها لا غير، وهي تشبه المترادفة في الذات والمختلفة في الصفات، وقد ذكر الأصوليون سببين³ لوقوع الألفاظ المترادفة:

أحدهما: أن تكون الكلمتان المترادفتان، أو الكلمات المترادفة من واضعين أو أكثر "بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر

¹ - ينظر: علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص 136.

² - السرخسي: أصول السرخسي، ج 1، ص 179.

³ - علي زوين: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ص 136.

إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الوضعان أو يلتبس أحدهما بوضع الآخر وهذا مبنيّ كلّ على كون اللّغات اصطلاحية.

والثاني: أن يكون من واضع واحد، وهو الأقلّ وله فوائد منها:

- أن تكثر الوسائل إلى الإخبار عمّا في النفس، فإنّه ربّما نسي أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به، وقد كان بعض الأذكياء في الزّمن السّالف ألثغ، فلم يحفظ عنه أنّه نطق بحرف الرّاء ولولا المترادفات تعينه على قصده لما قدر على ذلك، ومنها: التوسّع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النّظم والنثر؛ وذلك لأنّ اللفظ الواحد قد يتأتّى باستعماله مع لفظ آخر السّجع والقافية والتّجنيس والتّرصيع، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتّى ذلك باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ.¹

بعد أن عرضنا لظاهرة التّرادف ومفهومها عند بعض علماء الأصول وبعض علماء أصول

الفقه، ننقل إلى مقارنة مفهوم التّرادف بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان) فيما يأتي:

1- مفهوم التّرادف بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان):

يرى (ستيفن أولمان) أنّ كثيرًا من المترادفات ليست في الحقيقة كذلك؛ بل يدلّ كلّ منها على حالة خاصّة من المدلول تختلف بعض الاختلاف عن الحالة التي يدلّ عليها غيره؛ لذلك نجده يقرّ بأنّ التّرادف التام "نوع من الكماليّات التي لا تستطيع اللّغة أن تجود بها في سهولة ويسر".² في مقابل تصوّر (أولمان)، نجد (الغزالي) يركّز على مراعاة الفروق الدّقيقة بين بين كلّ لفظين يظنّ أنّهما مترادفان؛ فرغم إقراره بوقوع التّرادف، إلّا أنّه لم يجوز أن يحلّ لفظ مكان لفظ مهما كان التّرادف قويّا؛ لأنّ كلًّا منهما يقرّ بأنّ هناك فروقًا بين معاني الألفاظ التي تبدو مترادفة،

¹ - السيوطي: المزهري في علوم اللّغة، ج1، ص406.

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص109.

لكن يتبين لنا حرص وتعسف شديد في رأي الغزالي عندما يشترط إيجاد معنى لكل اسم من أسماء الأسد أو السيف وغيرها مختلف عن غيره في بعض الصفات.

ذهب (ستيفن أولمان) في هذا السياق إلى أن الألفاظ المترادفة لم تُوضع في الأصل لمعانيها، بل كانت تُستخدم في هذه المعاني استخدامًا مجازيًا، وهذا ما يقارب نظرة (الغزالي) -إلى حد بعيد- في انتقال كثير من نعوت المسمى الواحد من معنى التعت إلى معنى الاسم الذي تصفه فالمهتد والحسام من أسماء السيف، يدل كل منها على وصف خاص للسيف مغاير لما يدل عليه الآخر كما لم يميز (الغزالي) بين أنواع الترادف، لكنه وضع قيودًا خاصة بالتّرادف تمنع التباس مفهومه بغيره من الألفاظ المتباعدة والمتواطئة.

وأهم ما ميز نظرة (ستيفن أولمان) للتّرادف -في نظرنا- هو قوله بأن الترادف يزيل خطر الغموض، كما وضع شروطًا لغوية لا بدّ من تحققها؛ حتى يمكن القول بالتّرادف في الألفاظ والتي من أهمّها:

- الاتفاق في المعنى بين كلمتين اتفاقًا تامًا.

- الاتحاد في البيئة اللغوية.

- الاتحاد في العصر.

- الربط بين التّرادف والسياق.

فقد عرّف (الغزالي) التّرادف عن طريق إخراج ألفاظ: "السيف" و"الصّارم" و"المهتد" و"الحسام" من حيز التّرادف؛ لأنها دلّت على شيء واحد لكن باعتبارين أحدهما على الذات (السيف) والآخر على الصّفة (الصّارم)، وهو بهذا ينفي وقوع التّرادف التام بين الألفاظ، وهذا شبيه إلى حدّ ما بما عناه (ستيفن أولمان) الذي يُطلق على التّرادف مصطلح (مدلول واحد - ألفاظ عدة)، حيث يتّضح من هذا المصطلح الذي وضعه، أنّه يقصد بالمدلول الواحد (المعنى) وأنّ

الألفاظ متعدّدة ومتغيّرة من سياق لآخر، ويبين استحالة وقوع التّرادف التامّ بين معنى مفردتين كما يؤكّد وجود فروق معنويّة بين الألفاظ التي قد تظهر بأنّها مترادفة فيقول: "وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرّج فروق معنويّة دقيقة بين الألفاظ المترادفة، بحيث كلّ لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد... وبالجملة سوف يتبيّن لنا أنّ معظم المترادفات ليست إلّا أنصاف أو أشباه مترادفات، وأنّه لا يمكن استعمالها في السّياق الواحد أو الأسلوب الواحد دون تمييز بينها."¹

يشير (ستيفن أولمان) من خلال قوله إلى نوع آخر من التّرادف، وهو ما يسمّيه با: (شبه التّرادف) أو (أنصاف المترادفات)، ويختصّ بالألفاظ التي بينها تقارب كبير في المعنى حتّى يصعب التّمييز بينها ويبرهن لموقفه بالأمثلة الآتية: "... من الصّعب أن نجد أيّ فرق من ناحية المعنى المنطقيّ الصّرف بين الكلمات: little-small-tiny-wee-minute-microscopie-infiniteimal، ومع ذلك فهذه الكلمات نفسها لا تقبل التّبادل فيما بينها في الموقف الواحد، أو السّياق الواحد وإنّ جاز عليها قبول أيّ شيء آخر."²

بعد النّظر في موقف كلّ من (الغزالي) و(ستيفن أولمان) اتّجاه قضية التّرادف نقول أنّ تقارب المعاني ظاهرة لغويّة طبيعيّة في كلّ لغة، لكنّنا نجد أنّ كلّ كلمة لها معنى يميّزها عن غيرها من الكلمات التي ترادفها، وهذا ما ينفى وقوع التّرادف التامّ بين معاني الكلمات وأنّ هناك فروقاً بين معاني الألفاظ التي تبدو مترادفة، ذكرها العلماء في مؤلّفاتهم ووضّحوها بأمثلة كثيرة، من ذلك ما جاء في كتاب (الفروق في اللّغوية) (لأبي هلال العسكري)، نذكر منها شرحه للفرق بين كلمتي "الدّين" و"الملة": "الفرق بين الدّين والملة أنّ الملة اسم لما عليه كلّ واحد من أهلها ألا

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص93.

² - المصدر نفسه، ص94.

ترى أنه يقال: فُلانٌ حَسَنُ الدِّينِ، ولا يقال حسن الملة وإنما يقال: هو من أهل الملة... وكلّ ملة دين وليس كلّ دين ملة... وقد يسمّى كلّ واحد من الدّين والملة باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنييهما، والأصل ما قلناه.¹

ينفي (أبو هلال العسكري) من خلال هذه الفروق اللغوية وقوع التّرادف التامّ بين معاني الألفاظ اللغوية، حيث أشار إلى إمكانية تسمية الدّين بالملة أو العكس، لكن الأصل هو وجود فروق معنويّة بين الكلمتين، ويميّز أيضا بين لفظتي "العبادة" و"الطّاعة"، بقوله:

"أنّ العبادة غاية الخضوع ولا تستحقّ إلّا بغاية الإنعام لا هذا يجوز أن يعبد غير الله ولا تكون العبادة إلّا مع المعرفة بالمعبود والطّاعة الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممّن يفعل ذلك، وتكون للخالق والمخلوق، والعبادة لا تكون إلّا للخالق والطّاعة في مجاز اللّغة تكون اتّباع المدعو الدّاعي إلى ما دعاه إليه..."²

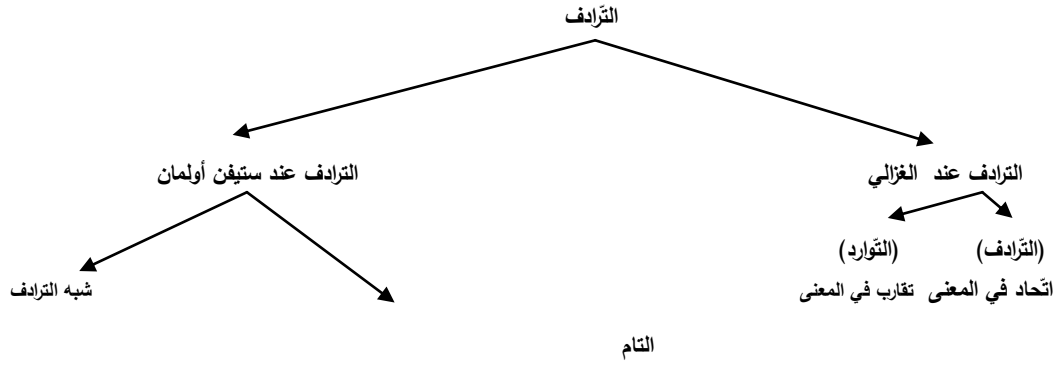
وقد عمدنا إلى اختيار هذه الألفاظ؛ لأنّها مصطلحات أصوليّة نبيّن من خلالها وقوع شبه

التّرادف عند الأصوليين، ويمكننا أن نبيّن الفرق في مفهوم مصطلح "التّرادف" بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان" من خلال وضعنا للمخطّط الآتي:

¹ - أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، حقّقه وعلق عليه: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتّوزيع،

القاهرة، دط، دت، ص220.

² - المصدر نفسه، ص221.



الشكل 12 : مخطَّط يوضِّح الفرق في مفهوم مصطلح "التَّرادُف" بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان".

يتحقَّق مفهوم التَّوارِد عند "الغزالي" حين يوضع أكثر من اسم للذَّات الواحدة والشَّيء الواحد، كأن يسمَّى الأسد بالأسد، والليث، والضَّرغام.

ننتقل إلى مقارنة مفهوم التَّرادُف بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان) في المطلب الآتي:

3- مفهوم التَّرادُف بين (ابن جني) و(ستيفن أولمان).

درس (ابن جني) التَّرادُف في أبواب متفرِّقة من كتابه الخصائص ولم يفرد له باباً، أو مبحثاً خاصاً كما لم يرد مصطلح "التَّرادُف" عنده بل درسه ضمن (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض) مستندلاً به على وقوع التَّرادُف بقوله: "وجدت في اللُّغة من هذا الفنَّ شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به وفيه يحكم علي من يُنكر أن يكون في اللُّغة لفظان بمعنى واحد، ويحاول أن يُوجِدَ فرقاً بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد، بأنه متكلَّف"¹ ومثاله ما ذكره (ابن جني) في "الخصائص" تحت "باب في تلاقى المعاني على اختلاف الأصول والمباني"²، مثل: الخَلِيقَة، السَّجِيَّة، الطَّبِيعِيَّة الغريزة السَّليقة وقول (ابن جني) هذا صريح في أنَّ الكلمات المترادفة في أصل الاستعمال تدور حول معنى واحد لكن بينهما فروق عند النِّظر في أصل الاستعمال.³، وحتَّى نحكم على عدم

¹ -ابن جني: الخصائص، ج2، ص113.

² - المصدر نفسه، ج2، ص114.

³ -السيوطي: المزهر، ج1، ص403.

احتواء كتاب الخصائص لمصطلح الترادف تطلّبت المنهجية العلمية، استقراء كتاب الخصائص واستخراج الأقوال التي يشرح من خلالها (ابن جني) مفهوم الترادف في أبواب مختلفة، وهي كالآتي:

يقول (ابن جني) في الفصل الذي عقده في الخصائص تحت عنوان: (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني): " وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كلّ منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه فالخليفة...¹، وهو المعنى العام المشترك لها فضلا عن أنّها "كلّها صفات تؤذن بالمشابهة والمقاربة."² أيّ أنّه لا يؤكّد انطباقها أو اتّحادها في المعنى، بل تقاربها في المعاني فتدلّ على معنى عام واحد لها.

من هذا النصّ نستنتج أنّ (ابن جني) كان يميل إلى نفي الاتّحاد التامّ بين معاني الألفاظ المختلفة؛ وهو الترادف التامّ بالمفهوم الحديث، وهو في الوقت نفسه ردّ على من ادّعى عليه القول بالترادف بالمفهوم الحديث وتخطئته في ذلك؛ لأنّه أورد فيما لا يصحّ ترادفه على الرّغم من أنّ (ابن جني) يؤكّد أنّ الأصول مختلفة والأمثلة متعادية والمعاني مع ذينك متلاقية.³ أيّ: غير متّحدة، وقد تقطّن إلى أنّه: " كلّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هنا ومن هنا."⁴ ف(ابن جني) لا ينكر وقوع الترادف في اللّغة العربية، بل يرى أنّه من أصول اللّغة أن يختلف اللفظان و المعنى واحد وهذا كائن في سائر لغات البشر، وذلك لتعدّد اللّهجات والقبائل.

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص113

² -المصدر نفسه، ج2، ص113

³ - المصدر نفسه، ج2، ص118

⁴ -المصدر نفسه، ج1، ص374.

نستنتج قول (ابن جني) بوجود التّرادف لكنّه ترادف غير تامّ؛ أيّ: بمعنى "التّقارب في المعنى"، ويقول: "وإن كانت إحدى اللفظين أكثر في كلامه من صاحبته فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة والكثيرة هي الأولى الأصليّة، نعم وقد يمكن في هذا أيضا أن تكون القلّي منهما إنّما قلّت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه، وإن كانت جميعا لغتين له ولقبيلته وذلك أنّ مذهبهم في اللّغة أن يستعملوا من اللّغة ما غيره أقوى في القياس منه..."¹

يشير (ابن جني) من خلال قوله إلى سبب من أسباب حدوث التّرادف، وهو اتحاد العصر والبيئة اللّغوية للمتكلّم، أمّا " إذا كثّر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإنّ أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّ هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك، وكما تتحرف الصّيغة واللفظ واحد نحو قولهم: هي رغوّة اللّبن ورغوته، ورغوته، ورغاوته، ورغاوته ورغايته..."²، ف: اختلاف القبيلة والبيئة اللّغوية يعدّ من العوامل الفعّالة في وجود التّرادف اللّغوي، حيث يوضّح (ابن جني) ذلك مستشهداً بقول (الأصمعي): " وكلّما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هنا ومن هنا ورويت عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصّقر، فقال أحدهما الصّقر (بالصاد)، وقال الآخر: السّقر (بالسين)، ففترضيا بأول وارِد عليهما

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص372-373.

² - المصدر نفسه، ج1، ص374.

فحكا له ما هما فيه، فقال لا أقول كما قلتما إنّما هو الزّقر، أفلا ترى إلى كلّ واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معهما، وهكذا تتداخل اللّغات.¹

ويجعل التّرادف من مميّزات اللّغة العربية التي تزيد في ثروتها اللّغوية، مؤكّداً ذلك بقوله: "... فهذا ونحوه من خصائص هذه اللّغة الشّريفة اللّطيفة، وإنّما يسمع النّاس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنّما هي علم معنياتها، فأما كيف ومن أين فهو ما نحن عليه وأحجّ به أن يكون عند كثير منهم نيّفاً لا يحتاج إليه وفضلاً غيره أولى منه."²، ويمثّل للتّرادف بكثير من الأمثلة، نذكر منها على سبيل التّمثيل لا الحصر ما يأتي:

1- "ومن ذلك ما جاء في الرّجل الحافظ للمال، الحسن الرعيّة له والقيام عليه، يقال: هو خال مالٍ وصدى مالٍ، وسرصور مالٍ، وسؤبان مالٍ، ومحجن مالٍ، وإزاء مالٍ، وبلو مالٍ وحبل مالٍ، وعسل مالٍ، ورز مالٍ، وجميع ذلك راجع إلى الحفظ لها، والمعرفة بها."³

2- "ومن ذلك قولهم: الفضّة سُمّيت بذلك لانفضاض أجزائها وتفرّقها في تراب معدنها، كذا أصلها وإن كانت فيما بعد قد تُصَفّى وتُهدَّب وتُسَبَّك، وقيل لها فضّة كما قيل لها لُجَيْن وذلك لأنّها مادامت في تراب معدنها فهي ملتزقة في التراب متلجّنة به..."⁴، ويقول في (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد)⁵: "اعلم أنّ هذا موضع قد استعملته العرب، واتّبعها فيه العلماء والسبب في هذا الاتّساع أنّ المعنى المراد مفاد من الموضوعين جميعاً، فلمّا آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في

¹ - ابن جني: الخصائص، ج1، ص374

² - المصدر نفسه، ج2، ص121.

³ - المصدر نفسه، ج2، ص129.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص123.

⁵ - المصدر نفسه، ج2، ص123.

العبارة عنه، إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ.¹، ويؤكد (ابن جني) دور الأشعار والحكايات الأدبية في وجود تقارب في معاني الكلمات بقوله: " وهذا ونحوه هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معاني متفقة وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا به ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد...²"

إذا تأملنا قول (ابن جني) يتبين لنا إشارته إلى مصطلحين اثنين يعبران عن مصطلح الترادف، هذان المصطلحان هما:

1- "المعنى المقصود بغير اللفظ المعهود": يدل في رأينا على التعبير عن المعاني المرادة بألفاظ غير معتادة، وهذا ما يطابق مفهوم الترادف.

2- "الترادف": لشرح معنى هذا المصطلح الذي وضعه (ابن جني)، كان لابد من الرجوع إلى المعجم اللغوي " لسان العرب" لابن منظور وهو كالآتي:

رَفَدَ : الرَّفْدُ ، بالكسر : العطاء والصلة والرَّفْدُ ، بالفتح : المصدر رَفَدَهُ يَرْفِدُهُ رَفْدًا : أعطاه، ورَفَدَهُ وأَرْفَدَهُ : أعانه ، والاسم منهما الرَّفْدُ، وترادفوا : أعان بعضهم بعضًا...والْمَرْفُدُ، والمُرْفُدُ : المعونة.. .والرَّفَادَةُ : شيء كانت تُرِيش تترادف به في الجاهلية ، فيُخرج كلَّ إنسان مالا بقدر طاقته فيجمعون من ذلك مالا عظيماً أيام الموسم، فلا يزالون يُطعمون الناس حتى تنتضي أيام موسم الحجّ، وكانت الرَّفَادَةُ والسَّقَاية لبني هاشم ، والسَّدانة واللَّواء لبني عبد الدار، وكان أول من قام بالرَّفَادَةِ هاشم بن عبد مناف، وفي الحديث : من اقترب الساعة أن يكون الفَيءُ رَفْدًا؛ أي: صلة وعطيّة؛ يريد أن الخراج والفَيء الذي يَحْصُلُ، وهو لجماعة المسلمين أهل الفَيء، يصير صلات

¹ - ابن جني: الخصائص، ج2، ص468.

² - المصدر نفسه، ج2، ص468.

وعطايا، ويُخصّص به قوم دون قوم على قدر الهوى لا بالاستحقاق ولا يوضع مواضع، والرّفْدُ: الصلّة؛ يقال: رَفَدْتُهُ رَفْدًا، والاسم الرّفْدُ والإِرْفَاد: الإِيعَاء والإِيعَانَة والمرافدة : المُعَاوَنَة، والتّرَادُف: التعاون، والاستِرْفَاد: الاستعانة، والارتفاد: الكسب وقال الزجاج : كلّ شيء جعلته عوناً لشيء أو استمددت به شيئاً فقد رَفَدْتَهُ...¹

نلاحظ أنّ مصطلح ترافد أو اللفظ المرادف، لا يحمل المفهوم الذي عبّر عنه (ابن جني) عن التّرادف؛ لأنّه بعيد عن معناه، ويمكن أن نضع له مفهومًا؛ وهو المساعد على فهم معنى اللفظ الذي يليه في السّياق.

أمّا (ستيفن أولمان) فيرى أنّ التّرادف يقع بين العبارات والجمل لا الكلمات المفردة التي وضعت في سياقٍ على هذا النوع، ويصرّح بوجود التّرادف بمعنى التّقارب في المعنى فيقول: " وبالجملة سوف يتبيّن لنا أنّ معظم المترادفات ليست إلّا أنصاف أشباه مترادفات.²

انطلاقاً من هذا التعريف؛ نستنتج أنّ هناك شرط آخر وضعه (ستيفن أولمان)؛ يقتضي أن يؤدّي اللفظان معنى واحداً في سياقين مختلفين، دون المساس بالمعنى العام للجملة، وهذا ما يضيق من دائرة التّرادف، ويرى أيضاً أنّ التّرادف التامّ يقوم على استبدال الكلمة بما يرادفها في النصّ دون تغيير المعنى.

يتبيّن لنا أنّ مقياس التّرادف في ألفاظ اللّغة يقوم على أساس مبدأ الاستبدال الذي يعني استبدال الكلمة بما يرادفها في النصّ دون أيّ تغيير في المعنى، وذلك انطلاقاً من التعريف الذي

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ر د ف).

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 94.

وضعه (ستيفن أولمان) للترادف التامّ من أنّه: "ألفاظٌ متّحدةُ المعنى، وقابلةٌ للتّبادل فيما بينها في أيّ سياق".¹، والترادف عنده يكون:

➤ تطوُّراً صوتيّاً للألفاظ.

➤ من الألفاظ المتقاربة في المعنى جدّاً؛ بحيث يصعب تحديد الفروق بينها.

من هنا فإنّ الخوض في موضوع أسباب حدوث التّرادف، والوقوف على العوامل التي أدّت الي وقوعه سوف يُخرج جميع ما وُضِعَ في خانة المترادف التّرادف التامّ، ويدخله في النّوع الثّاني وهو: شبه التّرادف، أو ما يسمّى بالتّرادف الجزئي، ووقوع التّرادف في اللّغة العربيّة وفي اللّغة الإنجليزيّة يعود إلى عوامل تاريخيّة، ودينيّة واجتماعيّة ولغويّة، ودلاليّة وبلاغيّة.

من القضايا التي لها علاقة بالبحوث اللّغوية، وقد بحث فيها الأصوليون "ظاهرة المشترك اللفظي"، حيث وضعوا له تعريفات عديدة، وهذا ما سنعرض له في الآتي من هذا الفصل.

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص94.

المبحث الثاني: المشترك اللفظي.

1-تعريف المشترك اللفظي:

أ-لغة: ورد التعريف اللغوي لكلمة "المشترك" في معجم "لسان العرب" (لابن منظور) كالآتي: "هو الشَّرْكة والشَّرْكة سواء، مخالطة الشَّريكين، يقال: اشتَرَكْنَا بمعنى: تشاركنا، وقد اشتركَ الرَّجُلان وتشاركَا وشاركَ أحدهما الآخر...وشاركْتُ فلانًا، صرتُ شريكه، واشتركنا وتشاركنا في كذا، وشركته في البيع والميراث...قال: ورأيتُ فلانًا مشتركًا إذا كان يحدث نفسه أن رأيه مشتركٌ ليس بواحد".¹

ب-اصطلاحاً: عرّفه (السرخسي) بأنه: " كلّ لفظ يشترك فيه معانٍ أو أسامٍ لا على سبيل الانتظام، بل على احتمال أن يكون كلّ واحد هو المراد به على الانفراد، وإذا تعيّن الواحد مراداً به انتفى الآخر، مثل اسم العين، فإنّه للنّاظر ولعين الماء، والشمس وللميزان وللنقد من المال وللشيء المعين، لا على أنّ جميع ذلك مراد بمطلق اللفظ ولكن على احتمال كون كلّ واحد مراداً بانفراده عند الإطلاق، وهذا لأنّ الاسم يتناول كلّ واحد من هذه الأشياء باعتبار معنى غير المعنى الآخر..."²

انطلاقاً من قول (السرخسي)، يتّضح لنا أنّ الدّلالة بين الأسماء التي تشترك فيها ليست دلالة تامّة على السّواء، بل يقصد أنّ كلّ لفظ من الألفاظ المشتركة في المعنى يحمل صفة معيّنة تحيل إلى معنى خاصّ، يندرج في إطار الدّلالة المركزيّة.

¹ - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ش ر ك).

² - السرخسي: أصول السرخسي، ج1، ص126.

2- عوامل نشأة المشترك اللفظي في العربية:

نلخص أسباب نشأة المشترك اللفظي في اللغة العربية حسب ما ذكرها اللغويون

المحدثون، فيما يأتي:

2-1- اختلاف اللهجات العربية القديمة:

يوجد كثيرا من أمثلة المشترك اللفظي وقع فيها الاشتراك من اختلاف القبائل العربية في استعمالها ثم جاء أصحاب المعاجم فضموا المعاني المختلفة للفظ الواحد بعضها إلى بعض دون أن يكلفوا أنفسهم عناء نسبة كل من هذه المعاني إلى القبيلة التي كانت تستعمله.¹ أي: أن تختلف كل قبيلة عن الأخرى في استعمال الألفاظ للدلالة على معانٍ فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعوا اللغات فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه وبعض أمثلته كانت تختلف معانيه كذلك في الأصل باختلاف القبائل ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش وأصبح يطلق فيها على جميع هذه المعاني.

2-2- الاستعمال المجازي:

يعتبر هذا السبب من أهم أسباب توسيع دائرة المشترك اللفظي.² فقد يوضع اللفظ لمعنى حقيقي أصلي ثم يشتهر استعماله في معنى مجازي، أي أن اللفظ الواحد لم يكن له إلا معنى واحداً على سبيل الحقيقة، ثم تضمّن معانٍ أخرى على سبيل الاستعارة أو المجاز.

2-3- " قد يتغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمرّ زمن طويل خلالها يُنسَى المعنى الأصلي، وتلزم تلك اللهجة استعمال هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه.¹ أي: إذا تطوّر

¹ - محمد أسعد النّادري: فقه اللغة مناهله ومسائله، ص 308-309.

² - المرجع نفسه، ص 309.

معنى اللفظ وبقيت أصواته دون تغيير أدى ذلك إلى حدوث المشترك، مثل كلمة "الدليل" يُقصد بها من يدلّ على الطريق، ويراد بها كذلك الكتاب الذي يُوجّه المعلم، أو الطالب، أو السائح ويُقصد بها الحجة والبرهان، فكلّ هذه الألفاظ دالة لقاصدها وإن كانت تأخذ معاني مختلفة في ذاتها فالمعنى مرّت به تطوّرات مختلفة وطرأت على اللفظ الواحد تغييرات متعدّدة، كانت سبباً في نشأة بعض الألفاظ التي تُعدّ الآن من المشترك اللفظي.

2-4- التطور الصوتي:

ذلك بأن ينال الأصوات الأصليّة للفظ ما بعض التّغيير، أو الحذف، أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي المعروفة، فيصبح هذا اللفظ متّحداً مع لفظ آخر يختلف عنه في مدلوله.² فقد تتغيّر بعض أصوات اللفظ أو تُحذف، أو يُزاد بعضها عليه فيتّفق في صورته مع لفظ آخر يختلف عنه في المعنى فينشأ المشترك، "ومن الأمثلة على ذلك ما روته المعاجم من أنّ (حنك الغراب) هو باطن أعلى الفم من الدّاخل و(حنك الغراب) شدة سواده فإنّه ممّا لاشكّ فيه أنّ (الحنك) بالمعنى الثّاني متطوّرة عن (الحلك) بمعنى شدة السّواد قلبت فيها اللّام نونا، كما أبدلت في مثل: إسماعيل وإسماعين، إسرائيل وإسرائيلين، وجبريل وجبرين وغير ذلك.³ لكن ما موقف الأصوليين من المشترك اللفظي؟

¹ - محمّد أسعد النّادري: فقه اللّغة مناهله ومسائله، ص309.

² - المرجع نفسه، ص09.

³ - رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط06، 1999م، ص333.

3- موقف علماء الأصول من المشترك اللفظي: اهتم علماء الأصول بكثير من

الألفاظ ودلالاتها اهتمامًا كبيرًا، وبدأت جلّ كتبهم ببحث المبادئ اللغوية؛ لأنّ استنباط الأحكام من النصوص يكون من منطلق لغويّ، وقد بحث الأصوليون في الدليل الشرعيّ من ناحيتين¹:

3-1- دلالة اللفظ على المعنى؛ أي: الكيفية التي عن طريقها يفهم المعنى الذي

احتواه اللفظ وهو النطق واللسان العربي، ومرده إلى اللغة واللغويين.

3-2- دلالة المعنى الذي احتواه اللفظ على القاعدة الشرعية، وهذه الناحية

زائدة على أصل الوضع اللغوي، إذ أنّ ألفاظ اللغة عند الأصوليين تمثل مُنطلقهم لفهم كتاب الله واستنباط الأحكام الشرعية.

فالمشترك اللفظي واقع في اللغة العربية، ويرى الأصوليون أنّ الأحكام تنطلق من مُنطلق لغويّ قبل كلّ شيء ورأوا أنّه لا بدّ من ألفاظ تناسب المعاني الجديدة في الشرع؛ لذلك لا يمكن إنكار وقوعه في ألفاظ العربية ولورود الأمثلة الكثيرة منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وفي النصوص اللغوية وهذا ما جعلنا نوّيد وجود ظاهرة المشترك اللفظي في اللغة العربية، والإقرار بوجوده في اللغة مع عدم التوسّع والمبالغة، هذه الحقيقة تلائم ما رآه (توفيق شاهين)، حيث قال: "فأمّهات كتب الأدب واللغة التي وعت، وفحول العلماء هي التي حكّت، والشواهد هي التي رجّحت، واستعمالات اللغة هي التي جوّزت، وطبيعة اللغة ومرونتها هي التي مرّرت، وقبائل العرب هي التي وضعت واستعملت واللغة للإمتاع كما هي لغيره وللأغاز كما هي للجدّ والهزل".²

فرغم أنّ المشترك اللفظي خلاف الأصل لكنّه ورد بأساليب فصيحة لا سبيل إلى إنكارها ويقوّي هذا الحكم الاستعمال اللغوي للأدباء والشعراء كما أنّ تعدّد دلالات الكلمة يسهّل الفهم على

¹ - توفيق محمد شاهين: المشترك اللغوي نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة وهبة، القاهرة، 1980م، ص106.

² - المرجع نفسه، ص104.

القارئ، إذ عند قراءته مثلاً لقصيدة أو نصّ ما ويقف عند مفرداتها وعباراتها سيحتاج حتماً إلى معرفة الاحتمالات المتعددة لدلالات الكلمات حتّى لا يقع في لبس، أو سوء فهم يبعده عن الغرض الحقيقي للشاعر أو الكاتب.

ننتقل في المطلب الآتي إلى مقارنة مفهوم "المشترك اللفظي" بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان"

4- مفهوم المشترك اللفظي بين (الغزالي) و(ستيفن أولمان).

نلخص مفهوم المشترك اللفظي وأقسامه حسب "الغزالي" و"ستيفن أولمان" في النقاط الآتية:

يتميّز (ستيفن أولمان) من حيث المفهوم بين homonymy "الاشتراك اللفظي، وبين polysemy "تعدد المعنى للفظ الواحد"، وينظر إليهما على أنهما موضوعان مستقلّان يدرس الاشتراك اللفظي تلك الألفاظ التي تتطوّر في أصواتها وبنيتها الشكلية، حتّى تتقارب رغم اختلاف معانيها وحروفها كما في الكلمتين الإنجليزيتين "see" التي تعني بالعربية: (يرى)، وsea التي تعني: (البحر) وكذلك الكلمتين flour التي تعني: (الدقيق أو لبّ القمح)، وكلمة "flower" التي تعني: "الزهرة"، بينما يتناول الموضوع الثّاني polysemy تلك الكلمات التي تنشأ عن تطوّر مدلولات الكلمة الواحدة .

أمّا "الغزالي" فقد قسم الألفاظ المفردة تقسيماً رباعياً؛ بالنظر إلى دلالتها على معانيها الموضوعية، ويشير إلى أنّ الألفاظ المتضادة تدخل ضمن المشترك اللفظي، مثل: إطلاق لفظ "القرء" على الحيض والطهر، والتأهل للعطشان والريان، والجون للأبيض والأسود.¹، وقد عدّ (الغزالي) "التضاد" نوعاً من المشترك؛ لدلالة اللفظ الواحد فيه على معنيين مختلفين، ولكنّه ميّز بين المشترك اللفظي والأضداد من ناحية، وبين ما أطلق عليه الألفاظ المتواطئة من ناحية أخرى فالمشترك برأيه قد يدلّ على شيئين مختلفين، كما يدلّ على المتضادين ولكن المشترك قد يكون

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج1، ص 20-21.

مشابهاً للمتواطئ حتى يكاد يتعسر التمييز بينهما؛ إذ يقصد بالمتواطئ الألفاظ التي تشير إلى أشياء متغايرة من حيث العدد، متفقة من حيث المعنى الذي وُضع له اللفظ، مثال ذلك لفظ "الرجل" يطلق على زيد وعمرو وبكر...

نلاحظ احتراز (الغزالي) لما يدخل ضمن المشترك اللفظي؛ مما لا يدخل ضمنه وميّز بين المشترك والعام؛ لأنّ المشترك لم يُوضع للجمع، بل يُستعمل على سبيل البذل؛ أيّ أنّ " الاسم المشترك لا يمكن دعوى العموم فيه عندنا... لأنّ المشترك لم يوضع للجمع مثاله القرء للطهر والحيض، والجارية للسفينة والأمة، المشتري للكوكب السعد وقابل البيع، والعرب ما وضعت هذه الألفاظ وضعاً يستعمل في مسمياتها إلّا على سبيل البذل، أمّا على سبيل الجمع فلا".¹ كما يرى (الغزالي) أنّ المشترك لا يتحدّد وهو في حالة الإطلاق إلّا بقرينة "وأما الذي لا يستقلّ إلّا بقرينة كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾" (البقرة، 237)، وقوله: " ثلاثة قروء " وكلّ مشترك مبهم، وكقوله: " رأيتُ أسداً، وحماراً، وثورًا " إذا أراد شجاعاً وبليداً، فإنّه لا يستقلّ بالدلالة على مقصوده إلّا بقرينة.²

ويعرّف (الغزالي) اللفظ لمنقول بأنّ: " يُنقلّ الاسم عن موضوعه إلى معنى آخر، ويجعل اسماً له ثابتاً دائماً، ويُستعمل في الأول فيصير مشتركاً بينهما كـ، اسم (الصلاة) و(الحجّ)، ولفظ (الكافر) و(الفاسق)؛ وهذا يختلف عن (المستعار) بأنّه صار ثابتاً في المنقول إليه دائماً، ويخالف (المخصوص بـ: اسم المشترك) بأنّ المشترك هو الذي وضع بالوضع الأول مشتركاً للمعنيين، لا على أنّه استحقّه أحد المسمّيين ثمّ نقل عنه إلى غيره، إذ ليس لشيء من (ينبوع الماء) و(الدنيا)

¹ - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج2، ص71.

² - المصدر نفسه، ص 336.

و(قرص الشمس) و(العضو الباصر) سبق إلى استحقاق اسم (العين)، بل وُضِعَ للكلِّ وضعاً متساوياً بخلاف (المستعار) و(المنقول)، ويُستعمل المنقول في العلوم كلّها لمسيب الحاجة إليها إذ واضح اللّغة لما لم يتحقّق عنده جميع المعاني لم يفردّها بالأسامي، فاضطرَّ غيره إلى النّقل فالجواهر وضعه واضح اللّغة لحجر يعرفه الصّيرفي، والمتكلم نقله إلى معنى حصّله في نفسه وهو أحد أقسام الموجودات وهذا ممّا يكثر استعماله في العلوم والصناعات.¹

يتّضح لنا أنّ (الغزالي) لم يركّز على أسباب وجود المشترك اللفظي في اللّغة، ويرى أنّ مجاء من ألفاظ دالّة على المشترك في أغلبها تعود إلى النّقل والمجاز والسّياق، في حين فصلّ (ستيفن أولمان) في أسباب حدوث المشترك بما يدعم آراءه.

وبيّن (الغزالي) أنّ المشترك اللفظي قد يكون مصدرًا للإيضاح والإفهام، ويؤكد في موضع آخر أنّه قد يكون مصدر لبسٍ وغموضٍ في تفسير النّصوص عند (ضُعفاء العقول) الذين لا يستطيعون فهم المشترك اللفظي بمعناه الحقيقي، حيث يقول: "ولقد ثار من ارتباك المشتركة بالمتواطئة غلط كثير في العقليّات، حتّى ظنّ جماعة من ضُعفاء العقول أنّ السّواد لا يُشارك البياض في اللونية إلّا من حيث الاسم."²

فقد ركّز (الغزالي) على دور المعنى والسّياق والقرائن للوصول إلى اللفظ المشترك؛ لأنّ القرينة توضّح المعنى المراد من اللفظ، وبهذا فإنّ مصطلح "المشترك اللفظي"، يعني وجود أكثر من كلمة بصيغة واحدة بينما يتضمّن المصطلح الآخر "تعدّد المعنى" وجود كلمة واحدة بنفس الصّيغة والشّكل لأكثر من معنى واحد، أو بمعنى آخر أنّ المشترك اللفظي يعني وجود كلمات منحدرّة من

¹ -ينظر: الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج1، ص31-32.

² - المصدر نفسه، ج1، ص 76.

أصول مختلفة وذات مدلولات مختلفة أيضاً، ولكنها متقاربة من حيث الصيغة أو النطق بينما يعني "تعدد المعنى"، وجود كلمة واحدة منحدر من أصل واحد لها أكثر من مدلول.

رغم ما يوجد من تمييز دقيق بين مفهومي المصطلحين السابقين، إلا أن هناك بعض التداخل الملحوظ بينهما، وهذا التداخل ناشئ عن اعتبار بعض الكلمات من "متعددة المعنى" عند "ستيفن أولمان" ضمن "المشترك اللفظي"؛ لمجرد تطابق هذه الكلمات في النطق أو الصياغة وعدم إدراك العلاقات بينها من قبل المتكلم العاد وذكر في تقسيمه للمشترك اللفظي، ما أطلق عليه تسمية: (جوانب متعددة للمعنى الواحد)، ومثل لذلك بكلمة (حائط) التي تتنوع مدلولاتها بحسب مادتها (حجر - طوب) ووظيفتها (حائط في منزل، أو بوابة)، ولكن هذه الاستعمالات المختلفة يُنظر إليها على أنها مظاهر متلاصقة لكلٍّ متحدٍ متلاحمٍ، ف: الكلمة وهي بعيدة عن السياق ليس لها معنى محدد؛ ولذلك ذهب (ستيفن أولمان) إل القول بأنّ الكلمات: " لا يكون لها معنى البتّة دون السياق الذي تقع فيه."¹

- ويشير (ستيفن أولمان) إلى قضية مهمة خاصة بصناعة الألفاظ وابتكارها، حيث يرى أنّه ثمة مرحلة غامضة وغير مقيسة تفصل بين ابتكار اللفظ واعتماده وقبوله في المجتمع؛ أي: "صيرورة هذه الكلمات عُرْفِيّة تقليديّة."²، وهذا ما نستشف مفهومه عند (الغزالي) في ما يمكن أن نطلق عليه: الدلالة العرفيّة، حيث يبيّن الغزالي أنّ الاسم يصير عرفياً ب: اعتبارين، وهما:

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 54.

² - المصدر نفسه، ص 88.

أولاً: "أن يوضع الاسم لمعنى عام، ثم يخصص عُرف الاستعمال من أهل اللغة ذلك الاسم ببعض مسمياته، ك: اختصاص اسم (الدابة) بذوات الأربع مع أن الوضع لكل ما يدب واختصاص اسم (المتكلم) بالعالم بعلم الكلام، مع أن كل قائل ومُتَلَفِّظ مُتَكَلِّم".¹

انطلاقاً من هذا النص، يتضح لنا أن الاسم يسمى عُرفياً إذا انتقل من العُرف العام إلى العُرف الخاص؛ أي: إذا تعارف أكثر الناس على إطلاق لفظ ما على معنى معين، مثل إطلاق لفظ "الدابة" على كل ما يدب على الأرض، فهذا عُرف عام وقد خُصص معنى هذا اللفظ إذ صار يُطلق على ذوات الأربع فقط، مثل إطلاقه " في عُرف أهل العراق على الفرس خاصة".²

ثانياً: "أن يصير الاسم شائعاً في غير ما وُضع له أولاً، بل فيما هو مجاز فيه فصار أصل الوضع منسياً، والمجاز معروفاً سابقاً إلى الفهم بعُرف الاستعمال فيسمى هذا عُرفياً وهو من اللغة إلا أنه ثبت هذا بعُرف الاستعمال، وذلك بالوضع الأول".³، فالاسم يسمى عُرفياً بالاعتبار الثاني إذا أطلق على لفظ ما من قبيل المجاز، فيصير شائعاً بعُرف الاستعمال لا بالمعنى الأول الموضوع له، فمعيار انتقال الألفاظ ومعانيها -حسب ستيفن أولمان- لم يكن انتقالاً سليماً؛ لعدم الاتفاق عليه بدقة.

- يميّز (ستيفن أولمان) بين أربعة أقسام من الكلمات التي تدخل ضمن المشترك اللفظي، وهي:

- وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله عدة معانٍ فرعية.

¹ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 13، وللتفصيل أكثر ينظر في ذلك: وهبة الزحيلي: الوجيز

في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، المطبعة العلمية، دمشق، ص 98-99.

² - وهبة الزحيلي: الوجيز في أصول الفقه، ص 98-99.

³ - الغزالي: المستقصى من علم الأصول، ج2، ص 13.

- تعدّد المعنى، نتيجة لاستعمال اللفظ في سياقات مختلفة.

- وجود كلمتين تدلّ كلّ منهما على معنى، وقد اتّحدت صورة الكلمتين نتيجة تطوّر في جانب النطق، ويعترف (ستيفن أولمان) بأنّ من الصّعب في كثير من الأحيان الفصل بين النوعين الثّاني والثّالث، خاصّة وأنّ المصدر الأساسي لوجود البوليزيمي هو تغيّر الاستعمال، وكثيرا ما يتطوّر الاستعمال ليصبح من نوع البوليزيمي، كما يشير إلى صعوبة الفصل بين النوعين الثّالث والرّابع لأنّ بعض الكلمات يصعب الحكم عليها إذا كانت في الأصل كلمة واحدة أو كلمتين، فمفهوم "المشترك اللفظي" عنده يتعدّى الكلمة الواحدة ليتحقّق في كلمتين؛ نتيجةً لتشابه الأصوات أو اختلاف اللهجات، حيث يؤكّد هذا الرّأي فيقول: "وكّلما ازداد عدد الكلمات القصيرة في لغة ما كانت فرصة وجود المشترك اللفظي أعظم؛ أي: وجود كلمات مختلفة المعنى متّحدة الصّوت، ومن هنا كانت الانجليزية والفرنسية معرّضتين إلى حدّ بعيد للغموض الناشئ عن الاشتراك اللفظي" نستنتج أنّ (ستيفن أولمان) لا يجعل للمشارك اللفظي صلة بأصل الوضع، كما يرى أنّ للمشارك اللفظي أهميّة كبيرة متمثّلة في تطويع الكلمات؛ لتؤدّي دورها في سياقات مختلفة ومتعدّدة ضمن اللّغة، حيث يقول في هذا الصّدّد أنّ: "اللّغة في استطاعتها أن تعبّر عن الفكر بواسطة تلك الطّريقة الحصيفة القادرة التي تتمثّل في تطويع الكلمات، وتأهيلها للقيام بعدد من الوظائف المختلفة وبفضل هذه الطّريقة تكسب الكلمات نفسها نوعاً من المرونة والطّواعية فتظلّ قابلةً للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة".¹

يتّضح لنا من خلال هذا النصّ، دور الاستعمال اللّغوي في وقوع المشترك اللفظي.

¹-ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 77.

ننتقل بعد هذه المقاربة الدلالية لمفهوم المشترك اللفظي إلى ظاهرة دلالية مهمة اختلف حولها اللغويون والأصوليون وهي:

3-التضاد:

يُعدّ التضاد من أبرز القضايا اللغوية والمعجمية التي شغلت اهتمام الباحثين سواء العرب أو غيرهم، إذ يعدّ فناً من فنون البديع.

1-تعريف التضاد:

أ-**لغة:** يعرف مصطلح التضاد في اللغة بأنه: « ضدّ الشيء خلافه، وقد ضادّه، وهما متضادان، يقال: ضادّني فلان إذا خالفه، والتضادّ: أن يجمع بين المتضادّين مع مراعاة التقابل.¹»، والتضادّ مشتقّ من الأصل الثلاثي (ض د د) وهو من مفردات التقابل الذي يجري بين الشيئين وال ضدّ خلاف الشيء.²، ويعرّفه (الفراهيدي) بأنه: « كلّ شيء ضادّ شيئاً ليغلبه، والسّواد ضدّ البياض والموت ضدّ الحياة...والليل ضدّ النّهار، إذا جاء هذا ذهب ذاك، ويجمع على الأضداد.³»، والتضاد موضع خلط بين الكثير من النّاس، وقد أشار (أبو الطيّب اللّغوي) في كتابه (الأضداد) إلى هذه القضية بقوله: « ضدّ كلّ شيء ما نافاه، نحو البياض والسّواد والسّخاء والبخل، والشّجاعة والجبن، وليس كلّ ما خالف الشيء ضداً له ألا ترى أنّ القوّة والجهل مختلفان وليسا

¹ - الجرجاني: التّعريفات، ص 53.

² - ابن السكّيت، يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تح: أحمد محمّد شاكّر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط4، (1475هـ - 1976م)، ص 28.

³ - الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار الرّشيد، بغداد، مادة (ض د د).

ضدّين، وإِنّما ضدّ القوّة الضّعف وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التضاد إذ كان كلّ متضادّين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدّين»¹

يتّضح لنا من خلال هذه التعاريف اللغوية، أنّ الضدّ يطلق على كلمات متقاربة دلاليًا ومختلفة من جهة أخرى، فهو المثل، والنظير، والشبيه، وهو المخالف، والنّد.

2- تعريف (التضاد) اصطلاحًا: عُرّف التضادّ بتعريفات عديدة لا تختلف عن التعريف اللغوي له نذكر منها:

1- « هو عند الجمهور يقال لموجود في الخارج مساو في القوّة لموجود آخر ممانع له، ويقال: وقد يراد بالضدّ المنافي بحيث يمتنع اجتماعهما في الموجود»²

2- أو هو: « تسمية الشيء باسم ضده»³

يقول (السيوطي) في هذا السياق: « المشترك يقع على شيئين ضدّين، وعلى مختلفين غير ضدّين فما يقع على الضدّين كالجون، وجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدّين كالعين»⁴ ف (السيوطي) يؤكّد من خلال قوله أنّ التضادّ يقع ضمن المشترك اللفظي، وبناء على هذا يمكننا أن نطرح التساؤل الآتي: ما العلاقة بين التضادّ والمشارك اللفظي في اللغة العربية؟

2- علاقة التضادّ بالمشارك اللفظي:

يرى بعض اللغويين المحدثين أنّ المشارك اللفظي يتحقّق عندما تؤدّي كلمة ما أكثر من معنى من غير نظر إلى:

¹ - أبو الطيّب اللّغوي: الأضداد في كلام العرب، تح: عزة حسن، دمشق، (1482هـ - 1963م)، ج1، ص01.

² - الكفوي: الكلّيات، مادة (ض د د).

³ - الزركشي: البحر المحيط، ج1، ص512.

⁴ - السيوطي: المزهر، ج1، ص385.

- ما إذا كانت هناك علاقة بين المعنيين أو لا.
 - ما إذا كان المعنيان متضادّين أو لا، فالأول مثل قولهم: "البثر: للعطاء القليل والكثير وفرّع في الجبل: إذا سعد وانحدر، وجلل: للكبير والصغير، وجون: الأسود والأبيض.
 - ما إذا كان المعنيان متوزّعين بين لهجتين أو مستعملين في لهجة واحدة.
 - ما إذا كانت الكلمة تنتمي في أحد معنيها إلى قسم معيّن من أقسام الكلام، وفي المعنى الآخر إلى قسم آخر، أو كانت تنتمي بمعنيها إلى قسم واحد.¹
- يتّضح لنا أنّ التضادّ نوع من المشترك اللفظي؛ لأنّ اختلاف معنى اللفظ قد يصل إلى درجة الضدية بحيث يستعمل اللفظ الواحد في معنيين متضادّين، وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ظهور الكلمات المتضادة، التي سنذكرها في المطلب الآتي:

3-عوامل ظهور الكلمات المتضادة في اللغة العربية:

ذكر (رمضان عبد التّوّاب) في كتابه: (فصول في فقه العربية) مجموعة من العوامل نذكرها

كالآتي²:

3-1- عموم المعنى الأصلي:

بمعنى تخصيص المعنى العامّ في لهجة من اللهجات، وكذا في اللهجة المضادة.

¹ - ينظر: عمر مختار: علم الدلالة، ص159.

² - رمضان عبد التّوّاب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، (1420هـ - 1999م)، ص345 وما بعدها.

3-2- التّفاؤل: يكون بالتّعبير عن الكلمات السيّئة الّتي تدلّ على الموت والمصائب

بضدّها؛ أيّ: الكلمات حسنة المعنى؛ لأنّ الإنسان إذا أراد التّعبير عن معنى سيّء، تشاءم من ذكر الكلمة الخاصّة به، واستبدلها بغيرها.

3-3- التّهكّم:

هذا العامل يؤدّي إلى قلب المعاني، وتغيير دلالاتها إلى ضدّها، كقولنا للعاقل: (الجاهل)

من ذلك كلمة: « (التّعزّيز) في العربية أصلها: "التّعظيم"، ومنه: قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (سورة الفتح، الآية 09)، غير أنّها

تُستعمل في معنى التّأديب والتّعنيف واللّوم تهكّمًا واستهزاء بالمذنب.

3-4- الخوف من الحسد:

يُطلق ضدّ اللفظ على "الشّيء الحسن"؛ خشية من العين والحسد مثل كلمة: (شوهاء)

يُوصف بها الفرس القبيح والجميل، فيقال: مهرة شوهاء إذا كانت قبيحة، ومهرة شوهاء إذا كانت

جميلة ولاشكّ أنّ مادّة (شوه) تعني: التشويه والقبح وإطلاق الكلمة على المهرة الجميلة إنّما هو من

باب درء العين ومعنى الحسد...»¹

3-5- التطوّر اللّغوي:

تكون الكلمتان في البداية مختلفتين، لكن التطوّر الذي يحصل على إحداها يجعلها

مشابهة للأخرى؛ ممّا قد يشكّلها كلمة واحدة لها معنيين متضادّين، من ذلك في اللّغة العربية قول

¹ - رمضان عبد التّوّاب: فصول في فقه العربية، ص248.

(بني عقيل): « لمقت الكتاب » ؛ أي: كتبته، وقول سائر قيس: « لمقت الكتاب ؛ أي: محوته، إذ نلاحظ التضاد في الفعل (لمق)، لكن إذا عرفنا أن هناك فعلاً آخرًا بمعنى الكتابة، هو (نَمَقَ) اتضح لنا أنه حدث تطوّر صوتي للكلمة؛ لأنّ هذا الفعل الأخير قد تطوّر في نطق " بني عقيل " فأبدلت النون بحرف اللام...وبذلك صار الفعل (لَمَقَ)، فتطابق مع نظيره بمعنى (مَحَى)، وتولّد التضاد بين المعنيين عن هذا الطريق...»¹

6- احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين عند استخدام صيغ كثيرة للفاعل أو المفعول، ومن هنا ينشأ التضاد.

يمكننا تصنيف هذه الأسباب والعوامل التي ذكرها (رمضان عبد التّواب) إلى أسباب اجتماعيّة، وهي: الخوف من الحسد والنّفاؤل والتّهكّم، وأسباب لغويّة ندرج ضمنها: التطوّر اللّغوي وما يتضمّنه من مجاز وكناية، وغيرها من ظواهر تغيّر المعنى.

ويوضّح (عبد التّواب) في سياق تعريفه للتضادّ: بأنّه فرع من المشترك اللفظي، فيقول: « التضادّ نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربّما كان أقرب إلى الدّهْن من أيّة علاقة أخرى فبمجرّد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضدّ هذا المعنى إلى الدّهْن، ولاسيما بين الألوان فذكر البياض يستحضر في الدّهْن السّواد، فعلاقة الضديّة أوضح الأشياء في تداعي المعاني...فالتضادّ فرع من المشترك اللفظي.»²

إذا نظرنا في المعاجم اللّغوية تتّضح لنا العلاقة بين المشترك اللفظي والتضاد، منها ما تضمّنته مادّة صرخ، الصّراخ، الصّوت، نقول: صرّخ، صرخةً، واصطرخ بمعنى، والتصرّخ: تكلف الصّراخ يُقال: « التصرّخ به حُمقٌ، أيّ بالعطاس، والمُصرّخ: المغيْثُ، والمستصرخ: المستغيث

¹ - ينظر: رمضان عبد التّواب: فصول في فقه العربية، ص351، والمزهر للسيوطي، ج1، ص390.

² - رمضان عبد التّواب: فصول في فقه العربية، ص336.

تقول: منه استصرخني فأصرخته، والصريخ: صوت المستصرخ، والصريخ أيضا الصارخ، وهو

المغيث والمستغيث أيضا، وهو من الأضداد.¹، ومثال هذا النوع من التضاد في معاني الصيغ:

يمكننا أن نجملها في الجدول الآتي²:

الجدول رقم 6: التطور اللغوي وما يتضمنه من مجاز وكناية وغيرها من ظواهر تغير المعنى

الصيغة الصرفية	معانيها المستعملة في اللغة العربية	أمثلة عليها
(فَعُول)	- تستعمل في العربية بمعنى (فاعل). - تستعمل أحيانا بمعنى (مفعول).	- مثل: شَكُور، عَفُور، كَفُور - مثل (رسول)، بمعنى (مُرْسَل)، وناقاة سَلُوبُ بمعنى (مسلوبة الولد).
(فاعل)	- تُستعمل في العربية أحيانا بمعنى (مفعول) إلى جانب استعمالها في معناها الأصلي.	- كما في قوله تعالى: "فهو في عيشة راضية." (سورة الغاشية، الآية) بمعنى مرضية وقد ورد في العربية بعض أمثلة هذه الصيغة بالمعنيين جميعا، مثل (خائف) و(عائذ)...

وقد وضع اللغويون المحدثون أنواعا عديدة للتضاد، نذكر منها³:

¹ - الجوهري: الصحاح، مادة (صرخ).

² - ينظر: رمضان عبد التّواب: فصول في فقه العربية، ص353، وينظر: ابن الأنباري: الأضداد، ص125.

³ - صلاح حسنين: المدخل إلى علم الدلالة وعلاقته بعلم الأنثروبولوجيا وعلم النفس والفلسفة، دار الكتاب الحديث مصر، ط1، 2008م، ص67-68.

أ- التضادّ الحادّ:

سُمّي بالتضاد غير المتدرّج ومن أمثلته (حيّ، ميّت)، (ذكر، أنثى)، (رجل، امرأة)، فهذه الكلمات تضمّ وحدات متقابلة فالاعتراف بأحدهما ينفي الآخر، إذ لا يمكن القول (ميّت قليلاً) أو (حيّ قليلاً) فالعلاقة بينهما حادّة وغير قابلة للتفاوت.

ب- التضاد المتدرّج:

يمثّل هذا النوع من التضاد تقابلاً بين وحدتين والاعتراف بأحدهما يعني نفي الآخر، ولكن العلاقة بينهما ليست حادّة، وإنّما تخضع لاعتبار التدرّج مثل قولنا: الماء بارد، حار دافئ، فالعلاقة هنا قابلة للتفاوت، فهي متدرّجة.

ج- التضادّ العكسي:

يعني وجود وحدتين معجميتين متقابلتين، ووجود أحدهما ينفي الآخر، ولكن يمكن أن يجتمعا مثل (زوج، زوجة)، (باع، اشترى).

نلاحظ دقّة هذا التقسيم، إذ يميّز بدقّة بين الألفاظ المتضادّة بحسب نوع التضاد والتدرّج فيه، ونجد في اللغة العربية الكثير من الكلمات التي تسمّى بضدّها على سبيل التّقاؤل منها¹: (المفازة)، معناها في العربية: المنجاة والمهلكة، واشتقاق الكلمة من الفوز يؤكّد أصالة المعنى الأوّل وإطلاقها على المعنى الثّاني، فهو على سبيل التّقاؤل... وكلمة (السّليم) تُطلق في العربية على الصّحيح وعلى اللّديغ واشتقاقه من السّلامة يؤكّد أصالة المعنى الأوّل، أمّا إطلاقه على اللّديغ فهو عل التّقاؤل بسلامته وبرئه من علّته... وكذلك كلمة (الناهل) تُطلق عل الرّيان وعلى العطشان

¹ - رمضان عبد التّوّاب: فصول في فقه العربية، ص 348.

واشتقاق "النَّهْل" من ورود الماء والشَّرب، ومنه (المنهل) بمعنى: "المورد" يؤكِّد أصالة المعنى الأول، أمَّا العطشان فقيل له: ناهل على التَّقاؤل بالرِّي.

انطلاقاً من هذه الأمثلة يتَّضح لنا أنَّ التضادَّ يمثل نوعاً من المشترك اللفظي؛ لوقوع اللفظ الواحد على المعنيين المتضادَّين، لكن هذا لا ينفي تميَّز (التضاد) بأنَّ معنى كلِّ كلمة من الأضداد متضادَّان، بينما نجد معاني كلِّ كلمة من المشترك اللفظي مختلفين.

ننتقل بعد هذا إلى الموازنة بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان" في مفهوم مصطلح "الثَّرَاف" كما يأتي:

المبحث الثالث: التغير الدلالي للألفاظ ومظاهره.

لقد تطفن القدماء والمعاصرون على السواء إلى الأهمية التي يكتسبها التغير الدلالي للألفاظ، وانتقال هذه الألفاظ من دلالة إلى أخرى بمقتضى الاستعمال المتكرر؛ لهذه الألفاظ ومن قبيل الألفاظ التي لحقها التغير على مستوى المعنى والدلالة، تلك الألفاظ التي انتقلت من اللغة إلى الشرع، مثل كلمة "الصلاة"، و"الصيام"، و"الحج"، حيث يقول (ابن حزم) في هذا الصدد: " فإذا جاء في القرآن لفظ عربي منقول عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر كالصلاة والزكاة والصوم والحج فإن هذه ألفاظ لغوية نقلت إلى معانٍ شرعية لم تكن العرب تعرفها قبل ذلك فهذا ليس مجازاً، بل هي تسمية صحيحة."¹

نلاحظ من خلال القول أن (ابن حزم) يصرح بهذه الألفاظ التي انتقل معناها من اللغة إلى الشرع ويصفها بالأسماء الشرعية، وقد اعتبر انتقال معاني تلك الأسماء من اللغة إلى الشرع ليس من قبيل المجاز، وإنما هو تسمية بالوضع الأول، "وقد كانت الألفاظ السابقة (الصلاة، الصيام، الحج، الزكاة) تستعمل بوضعها اللغوي للدعاء، والإمساك والقصد والنمو على الترتيب، إلا أنها في الشرع اكتسبت مفاهيم جديدة ترتبط بعبادات معروفة."²

فهناك من الأسماء ما انتقلت دلالاته من اللغة إلى الشرع، ويعلل الأصوليون لذلك بأقوال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) التي تحوي الكثير من تلك الألفاظ، ويرجع انتقال دلالاتها إلى المعنى المجازي أو الحقيقي؛ أي أن تلك الأسماء إما انتقلت من الحقيقة اللغوية إلى الشرعية، أو من

¹ - ابن حزم: التنبذ في أصول الفقه، تح: أحمد حجازي السقا، ناشر مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، القاهرة (1401هـ-1981م)، ص62.

² - السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند علماء أصول الفقه، ص79.

الحقيقة اللغوية إلى المجاز اللغوي، ونجد عند اللغويين المحدثين مصطلح التطور الدلالي، فما مفهومه وما أسبابه؟

تُعدّ اللغة ظاهرة اجتماعية؛ لأنها أداة التواصل الاجتماعي لذلك تتأثر بالمجتمع وتتطور بتطوره، وقد اهتمّ العرب المسلمون بدراسة القرآن الكريم، فاستقصوا معانيه وحاولوا تأويلها وقارنوا بين ألفاظه وألفاظ اللغات الأخرى من أجل الرجوع إلى أصل اللفظ؛ وهذا ما يشير إلى فكرة التطور الدلالي لديهم، كما تعدّ هذه القضية من أهمّ القضايا التي تناولتها بدراسة النظريات الغربية الحديثة ولكي يتّضح لنا ذلك لابدّ من تعريف مصطلح (التطور الدلالي) في الآتي:

1- مفهوم التطور الدلالي:

يعدّ التطور الدلالي من "مصطلحات علم الدلالة الحديث، وهو عبارة عن تركيب وصفي يدلّ على حدث موصوف مجرد من الدلالة على الزمان، ويطلق هذا المصطلح على تغيّر معنى الكلمة على مرّ الزمن بفعل إعلاء أو انحطاط أو توسّع وهذا الجانب من الدراسة الدلالية ينتمي إلى علم الدلالة التاريخي (historical semantics)¹، ويطلق علماء اللغة المحدثين تسمية أخرى على هذا المصطلح وهي: (التغيّر الدلالي) الذي يدلّ على تغيّر معنى الكلمة عبر التاريخ ومن مظاهره: رقيّ معنى الكلمة، أو انحطاطه أو توسّع المعنى، أو تخصيصه، وسنتناول ذلك بالشرح في دراسة مظاهر التطور الدلالي، أمّا (أحمد محمّد قدور) فينسب مصطلح التطور الدلالي للدراسات اللسانية الغربية حيث يقول: "تعدّ دراسة التطور الدلالي المحور الرئيسي لعلم الدلالة

¹ - فريد عوض حيدر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م، (دط)، ص71.

الحديث الذي تركّزت جهود الباحثين فيه على جوانب التغيّرات المتعاقبة التي تحدث للمعنى أو ما يدعى بعلم الدلالة التاريخي (simasiologie)¹.

وركّزت جهود اللغويين فيه على علم الدلالة التاريخي، الذي يهتم بدراسة تغيّر معنى الكلمة عبر التاريخ في إطار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لأمة من الأمم، وفي هذا الصدد يذهب بعض الباحثين إلى القول بأنّ الاعتماد على المعجم في معرفة معنى الكلمة وتوظيفها في سياقات مختلفة لا يكفي وحده، إذ "ليست هناك فائدة في الاعتماد على المعجم وحده في معرفة معنى الكلمة واستعمالها؛ لأنّه لا يضيف جديدًا سوى الحصر إن كان في العصر جدّة، ومن هنا فإنّه من الأهمية حين صناعة المعجم، الاتصال بالنصوص في أقدم مظانّها".²، ومنه فمن الضروري الرجوع إلى النصوص القديمة؛ لأنّها تمثّل المرجع الأصليّ للغة، ومن دون تلك النصوص لن نستطيع أن نستنتج المقولات الغامضة ونحلّ شفراتها لكي نتوصّل إلى فهمها.

مما سبق ذكره حول مصطلح التطوّر الدلالي، نلاحظ أنّ هناك من الباحثين اللغويين من يُطلق عليه تسمية أخرى وهي (التغيّر الدلالي)، ولكن هناك من اللغويين من عدل عن مصطلح (التغيّر) ويرى " أنّ الحقيقة العلمية التي لا مرأى فيها اليوم هي أنّ كلّ الألسنة البشرية مادامت تتداول فإنّها تتطوّر ومفهوم التطوّر هنا لا يحمل شحنة معيارية إيجاباً ولا سلباً، وإنّما هو مأخوذ في معنى أنّها تتغيّر، إذ يطرأ على بعض أجزائها تبدّل نسبيّ في الأصوات والتركيب من جهة ثمّ في الدلالة على وجه الخصوص ولكن هذا التغيّر من البطيء، بحيث يخفى على الحسّ الفردي المباشر".³

¹ - أحمد محمّد قدّور: مصنّفات اللّحن والتّقفيف اللّغوي حتّى القرن العاشر هجري، منشورات وزارة الثقافة، 1996م دمشق، (دط)، ص225.

² - محمود سليمان ياقوت: معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية، 2002م، (دط) ص35.

³ - عبد السّلام المسدي: اللّسانيات وأسسها المعرفية، ص38.

ونرجّح في هذا المقام مصطلح "التغيّر الدلالي"؛ لأنّ التغيّر مأخوذ ممّا يطرأ على الكلمة من تبدّل في أصواتها أو في دلالتها ولا يشعر بها الفرد مباشرة، وتدخل ضمنه كلّ مظاهر التبدّلات الّتي تحدث في معاني الكلمات، لكن التطوّر لا ندخل ضمنه إلّا رقيّ الدلالة أو انتقالها أو توسّعها إذ كيف يكون انحطاط المعنى أو تضيقه أو اللامساس تطوّرًا في دلالة الكلمة؟ وقد يرجع التطوّر الدلالي لعاملين أساسيين هما: "الاستعمال والحاجة، أمّا (الاستعمال) فيقصد به أنّ خضوع الألفاظ للاستعمال المتكرّر يجعلها عرضة للتغيّر نتيجة لعوامل يؤدّي إليها هذا الاستعمال منها سوء الفهم وبلّى الألفاظ وابتدالها أمّا الحاجة فتكون بسبب التطوّر الذي يحدث في النواحي الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والتقنيّة، فلا بدّ للغة من مواكبة هذا التطوّر والاضطلاع بمهمّة التعبير".¹

وبعض علماء العربية المحدثين ومنهم (أحمد عمر مختار) يقسم أسباب التغيّر الدلالي إلى ستّة أقسام هي:

1- ظهور الحاجة:

إذا أراد المجتمع اللّغوي أن يعبر عن فكرة ما، فإنّه يمثّلها بمجموعة من الأصوات في معجم اللّغة، وقد يمثّلها عن طريق وضع لفظ جديد على طريقة كلمات هذه اللّغة.²

2- التطوّر الاجتماعيّ والثّقافي:

يرى بأنّ هذا السّبب يظهر في عدّة صور، نلخصها كالآتي:³

قد يكون في شكل الانتقال من الدلالات الحسيّة إلى الدلالات التجريديّة؛ نظرا لتطوّر العقل الإنسانى ورقّيه، وقد يكون في شكل اتفاق مجموعة خاصّة من الأفراد ذات ثقافة مختلفة على

¹ - ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 135-145.

² - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 237.

³ - ينظر: المرجع نفسه، ص 237.

استخدام ألفاظ معيّنة تتماشى مع الأشياء والتّجارب والمفاهيم الملائمة لمهنتها وثقافتها، مثل أصحاب المهن والحرف المختلفة، وقد يأتي في شكل استمرار استخدام اللفظ ذي المدلول القديم وإطلاقه على مدلول حديث للإحساس باستمرار الوظيفة رغم الاختلاف في الشّكل.

3- المشاعر العاطفيّة والنّفسية:

تتجنّب المجتمعات استعمال بعض الكلمات؛ لما لها من إحياءات ودلالات مكروهة وصريحة على ما يستقبح ذكره؛ وهذا ما يؤدّي إلى محاولة التّحسين والتّلطّف؛ بإبدال الكلمة الحادّة بكلمة أقلّ حدة وأكثر قبولاً؛ وينتج عن ذلك تغيّر في المعنى.

4- الانحراف اللّغوي:

قد ينحرف المتكلّم أو المخاطب أحيانا ببعض الكلمات عن معناها إلى معنى آخر، إمّا قريباً من المعنى الأوّل للكلمة أو مشابهاً له، فيعدّ ذلك من باب المجاز ويلقى قبولاً من أبناء اللّغة بسهولة وقد يكون الانحراف اللّغوي، نتيجة سوء الفهم أو الالتباس والغموض وحينئذ يتصدّى له اللّغويون بالتّقويم والتّصويب.

5- الابتداع:

يُعدّ من الأسباب الأساسيّة التي تؤدّي إلى تغيّر المعنى، وكثيراً ما ينشأ عن الموهوبين كالشّعراء والأدباء أو المجامع اللّغوية والهيئات العلميّة، حين تحتاج إلى استخدام لفظ ما للتعبير عن فكرة أو مفهوم معيّن.¹

من خلال تحليل قول (أحمد مختار عمر)، نجد أنّ كلّ أسباب التغيّر الدّلالي التي ذكرها تعود إلى السّبب الثّاني وهو: التطوّر الاجتماعيّ والثّقافي، ونلاحظ أنّ أغلب الباحثين يركّزون على

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدّلالة، ص242.

الجانب الاجتماعي ويجعلونه من أهم الأسباب في التطور الدلالي؛ لأنه يشكل المحور الأساسي في عملية تغيير مسار اللغة ومعرفة التحولات الدلالية الحاصلة للألفاظ وهذه التحولات الدلالية لها عدة مظاهر وأشكال، نذكرها فيما يأتي:

2- مظاهر التغير الدلالي:

لقد نشأت عن كل الأسباب السابقة مظاهر عديدة للتطور الدلالي، لخصها الباحثون فيما يأتي:

2-1- تخصيص الدلالة:

سمّاه "ستيفن أولمان" وغيره تضيق المعنى¹ : " ويقصد به تحويل الدلالة من المعنى الكلّي إلى المعنى الجزئي، أو تضيق مجالها من الكلّ إلى الجزء فهناك كلمات كانت تستعمل في دلالات عامّة وبمرور الوقت والاستعمال ذهب النّاس لتخصيصها وتضيق مجالها، مثل كلمة (حرامي) التي هي في الحقيقة نسبة إلى الحرام، ثمّ تخصّصت دلالتها واستعملت بمعنى اللص²، ومثل كلمة الحجّ، حيث يشرح (ابن فارس) تخصيص الدلالة في هذه الكلمة فيقول: "الحاء والجيم أصول أربعة فالأوّل القصد وكلّ قصد حجّ، ثمّ اختصّ بهذا الاسم القصد إلى البيت الحرام للنسك، والحجيج الحاج³، وتقاس على ذلك كلمة (الصّلاة) التي تحوّلت من الدلالة العامّة (الدّعاء) إلى ركن من أركان الإسلام وهي العبادة المعروفة.

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 179.

² - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 153، وينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 243.

³ - ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ط 2، دار الجيل، بيروت، 1999م، ج 2، ص 29.

2-2- تعميم الدلالة:

يُطلق عليه أيضا "(توسيع المعنى)" وهو مظهر مخالف لتخصيص المعنى، حيث يتسع مجال الدلالة والاستعمال، ليشمل معنى أوسع أكثر مما كان عليه، فبعد أن كانت تدلّ على الجزء صارت للكلّ ويقع توسيع المعنى عندما يحدث الانتقال من معنى خاصّ إلى معنى عامّ، ونلاحظ هذا التعميم عند الأطفال، حينما يطلقون اسم الشّيء على كلّ ما يشبهه لأدنى ملابسة أو مماثلة وذلك لقصور محصولهم اللّغوي، فقد يسمّي كلّ طائر دجاجة.¹، ومن أمثلة التّعميم كلمة (الثّرى): أصله كما جاء في معاجم اللّغة "التراب الندي وقيل: هو التراب الذي إذا بلّ لم يصر طيناً لازباً".² ثمّ عمّت دلالاته ليشمل التراب رطباً ويابساً.

2-3- نقل المعنى:

إنّ الفرق بين هذا النوع والنّوعين السّابقين، كون المعنى القديم أوسع أو أضيق من المعنى الجديد في النّوعين السّابقين وكونه مساوياً له في النّوع الحالي، ومن أشكال انتقال المعنى ما يعرف باسم (انحطاط المعنى) أو ابتذاله، وعكسه (رقيّ المعنى)³، " ويتمثّل هذا المظهر فيما يعرف بالمجاز، فهناك قواسم مشتركة وعلاقات عامّة تربط الألفاظ بعضها ببعض، فيلجأ النّاس اعتماداً على هذه العلاقات إلى تعدية اللفظ من مجاله إلى مجال آخر، فتنتقل دلالاته ويتمّ هذا الانتقال غالباً من الدّلالة الحسيّة إلى الدّلالة المجرّدة؛ لأنّ الدّلالة بدأت بالمحسوسات ثمّ تطوّرت إلى الدّلالات المجرّدة بتطوّر العقل الإنساني ورفيّه.⁴، ومثال ذلك كلمة (أفندي) المأخوذ عن التركيّة كان له خلال القرن التّاسع عشر مركز مهمّ ومكان مرموق، ثمّ انحطّ قدره مع الأيّام وصار الآن

¹ - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص155، وينظر: أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص243-250.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (ث ر ي).

³ - أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص242.

⁴ - إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص161.

لقب عاديّ يطلق على أيّ إنسان.¹، ومن الألفاظ التي ارتقت دلالتها كذلك لفظ (المجد) "انتقلت من معنى مرتبط بالإبل وهو: مجدت، تمجد، مجوداً، وهي مواجد، ومُجَد، ومُجَد، وأمجدت: نالت من الكلا قريباً من الشّبع، وعرف ذلك في أجسامها وقد أمجد القوم إبلهم، وذلك في أول الرّبيع.² فصارت تدلّ على الشّرف، والسّودد، وهو بلاشكّ أرقى من معناها الأوّل.

أمّا الألفاظ التي انحطّت دلالتها، فمنها كلمة "نشف" بمعنى "جفّ"، و"يبس"، جاء في لسان العرب: "نشف الماء يبس".³، إلّا أنّ استعمالها في اللّغة المعاصرة صار مرتبطاً بالعاميّة، فالألفاظ في حركتها التطوّرية قد تتردّد دلالتها بين الرقيّ والانحطاط، فترتقي دلالتها في مجتمع ما، وفي مقابل ذلك قد تنحطّ في مجتمع آخر؛ لأنّ تطوّر الألفاظ خاضع للاستعمال والانتماء وثقافة كلّ مجتمع؛ لذلك تعددت مظاهر التطوّر الدلالي وأشكاله، وكلّ تطوّر أو تغيّر مرتبط بموقف خاصّ للمظهر السلوكي اليومي، ومرتبطة كذلك بتطوّر الدوال ومعانيها، ويعبّر عن نظم المجتمع الاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها، ولعلم الدّالة أهميّة قصوى في فهم الرّؤية التي تعبّر عنها اللّغة وتحليل التّراكيب والخطابات.

بعد دراستنا لمفهوم التغيّر الدلالي ومظاهره، ننتقل إلى عقد مقارنة موجزة بين "الغزالي" و"ستيفن أولمان" حول ظاهرة التغيّر الدلالي في اللّغة، وذلك في المطلب الآتي:

3- التغيّر الدلالي بين (الغزالي) و (ستيفن أولمان).

يعدّ تغيّر المعنى من بين الأسس التي تقوم عليها الدّراسات التّحليليّة لمعاني الكلام، وبيان الاختلاف الحاصل فيها، وتعدّد أنواع الدّلالات بعد التثبّت من الدّالة المركزيّة للمعنى لإمكان

¹ - ينظر: أحمد مختار عمر: علم الدّالة، ص242.

² - ابن منظور: لسان العرب، مادة (م ج د).

³ - المصدر نفسه، مادة (ن ش ف).

معرفة التغير ونوعه، ولتغير المعنى أثر كبير في عملية التفاهم الكلامية، وله انعكاسات في الدراسات اللغوية بشتى أنواعها، ويُعدُّ جانباً من جوانب التطور اللغوي الذي يحصل ضمن طبيعة اللغة، ومن هذا التغير تتضح الدلالة المركزية بثبوتها، والهامشية بخصوصيتها، والإضافية بتوسطها وكثرة تغييرها، وهي أكثر ما تُعنى بهذا التغير وأكثر ما تنتج منه، حيث يقول (ستيفن أولمان) في هذا السياق: "وتغير المعنى ليس إلا جانباً من جوانب التطور اللغوي، ولا يمكن فهمه فهماً تاماً إلا إذا نظرنا إليه من هذه الزاوية الواسعة، فاللغة ليست ساكنة... فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات، ومعانيها، معرضة كلها للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة."¹

اهتمَّ اللغويون بدراسة التغير في الدلالة وحصروا مظاهره في تضيق المعنى، وتوسيعه وانتقال المجال الدلالي، ومن أشكال التغير الدلالي التي ذكرها (الغزالي)، نذكر:

1- تخصيص المعنى، مثل الغزالي لهذا النوع من التغير في المعنى بالألفاظ الشرعية، "فتصرف الشرع في الحج، والصوم، والإيمان، نقل الشرع هذه الألفاظ من معناها اللغوي إلى الشرعي ليس نقلاً كلياً مع بقاء علاقة بين المعنيين."²، ويتم انتقال الدلالة عن طريق المجاز، وقد تنبّه (الغزالي) إلى هذه الصلة بين المدلولين، فعرف "المجاز بأنه: « ما أستعير للشيء بسبب المشابهة في خاصية مشهورة، كقولهم للشجاع: أسد وللبليد: حمار.»"³، فلوجود اشتراك في صفة الشجاعة بين الرجل الشجاع والأسد فهم المعنى المجازي: « ولو لم توجد علاقة بين المعنيين لكان الوضع بالنسبة إلى المعنى الثاني أولى فيكون حقيقة فيهما، ويكون اللفظ مشتركاً، لا مجازاً.»⁴

¹ - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص 153.

² - الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ج 2، ص 13.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 24.

⁴ - عبد الكريم بن علي بن محمد النملة: المهذب في علم أصول الفقه المقارن، ج 3، ص 1162.

يبين (ستيفن أولمان) أنّ انتقال الدلالة يعتمد على المشابهة بين المدلولين، ويمثّل لذلك (بسم الخياط)¹ في قوله: " إنّنا حين نتحدّث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدالّ على عين الإنسان استعمالاً مجازياً الذي سوّغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والنّقب الذي ينفذ الخيط من خلاله والحقّ أنّ التشابه قويّ إلى درجة أنّ كلّ وجوه الخلاف بين الجانبين تسقط من الحساب عند المقارنة ويصبح انتباهنا محصوراً في الخصائص المشتركة بينهما، هذا هو الأساس النفسي للاستعارة (metaphor)... إنّ المدلول حينئذ سوف يلحقه تغيير جوهريّ ولكنّه مع ذلك سوف يظلّ مرتبطاً بالمدلول القديم ومتّصلاً به..."²، ما طبيعة هذه العلاقات وما حقيقتها؟ سوف نخبرنا علماء النفس بأنّ هناك نموذجين رئيسيين من العلاقات، النموذج الأوّل أساسه وجود نوع من المشابهة بين الجهتين أيّ المدلولين أو بين اللفظتين.³ فقد ركّز أولمان على الجانب النفسي للإستعارة، كما " لخصّ هذه العلاقة بالمصطلح (contiguity)؛ أيّ: التقارب ويقول عن هذه العلاقة بأنّها: " الجزء الذي يوجد مع الكلّ، وهو التأثير الذي يحدث جنباً إلى جنب مع السبب، وهو الصّفة المرتبطة بالموصوف.... ويوضّح الشّكل الآتي الفرقين بين مصطلحي الشّكل (signifiant) والمضمون (signifie)، وبين مصطلحي التشابه (similarity) والتقارب (contiguity)."⁴

¹ - سمّ الخياط: هي ترجمتنا لمصطلح (عين الإبرة)، الذي ترجمه كمال بشر عن ستيفن أولمان، واستندنا في ذلك إلى قوله تعالى: " حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْحَيَاطِ " (سورة الأعراف، الآية 40).

² - ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللّغة، ص 156.

³ - المصدر نفسه، ص 164.

⁴ - ديريك جيرارتس: نظريّات علم الدلالة المعجمي، ص 104-105.

تحول مضمون	تحول شكل الكلمة	
الكلمة (signifie) بناء على علاقة بأشكال الكلمة (signifiants)	(signifiant) بناء على علاقة بمضامين الكلمة (signifies)	
التأثيل الشعب (folk) (etymolog)	استعارة (metaphor)	علاقة التشابه (similarity)
الإيجاز بالحذف (ellipsis)	كناية (metonymy)	علاقة التقارب (contiguity)

(الشكل 1).¹ - تصنيف التغيرات المعجمية التي طوّرها العالم أولمان (ullmann)

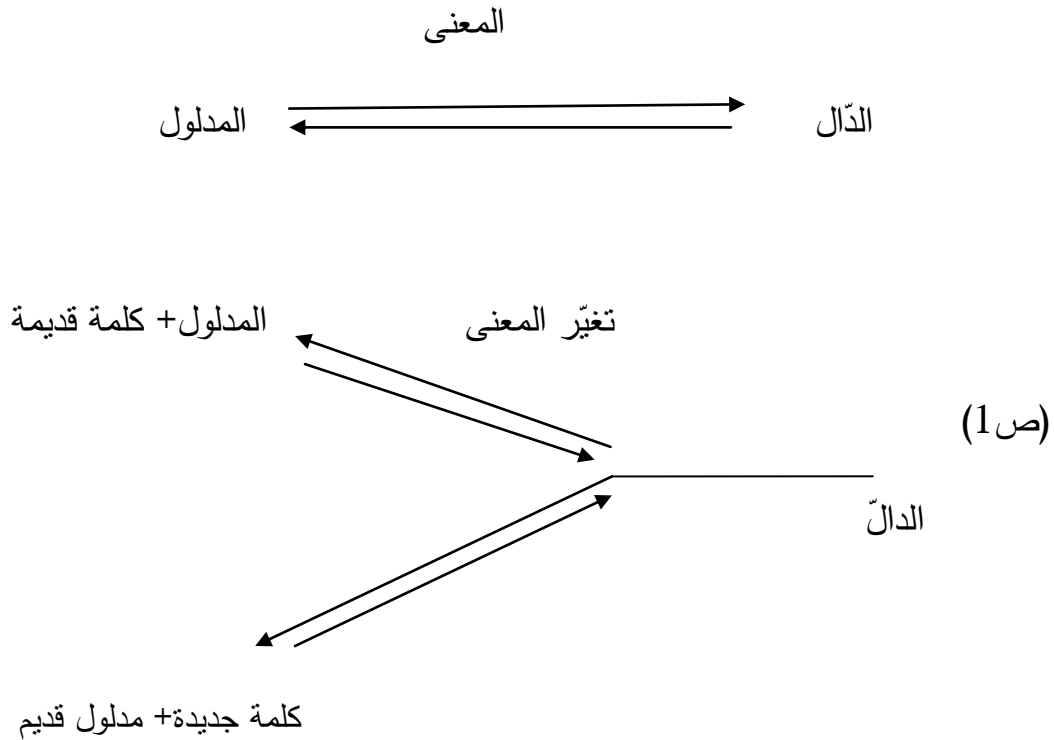
ولشرح ذلك فإنّ الكناية التي تحملها كلمة كأس مع التحويل في البنية الأساسية للمفعول به تعني أنّ شكل (signifiant) هذه الكلمة يدلّ على أنّ المضمون (signifie) "مادة صلبة شفافة"، وقد تحول إلى مضمون (signifie) آخر وهو "وعاء الشرب المصنوع من تلك المادة الشفافة"، وهذا التحول المجازي كان سهلاً بسبب التقارب (contiguity) بين هذه المضامين (signifies)، ونجد في هذا التحول المجازي أنّ المفهوم الأصليّ لشكل الكلمة قد تحول إلى المضمون الهدف بسبب خاصية التشابه (similarity) بين المضامين... أمّا في حالات التأثيل الشعبي (folk etymolog) فنجد أنّ العلاقة بين المصطلحات هي علاقة التشابه (similarity) ونجد في علم اللغة التاريخي أنّ التأثيل الشعبي يدلّ على العملية التي يتمّ من خلالها تفسير الكلمات الغامضة غير المفهومة بطريقة تجعلها واضحة ومألوفة، وبالتالي يصبح المعنى أكثر وضوحاً، ومن الأمثلة على ذلك الكلمة الهولندية (hangmat) والتي تعني "أرجوحة" وهي مشتقة من الكلمة القديمة (hamac)، واستعيرت من اللغة الإسبانية (hamaca) والتي استعارها الأسبان قديماً من اللغة

¹ - الشكل 1: يوضّح تصنيف التغيرات المعجمية التي طوّرها العالم أولمان (ullmann): ديريك جيرارتس: علم الدلالة المعجمي، ص 104-105.

الكاريبية من كلمة (taino)، ومن هنا فقد تمّ استبدال الكلمة غير المألوفة (hamac) بكلمة مألوفة وأكثر وضوحًا من الناحية الدلالية، كما أنّها أكثر شيوعاً في الاستخدام...¹

نجد هذا التصرّو عند (الغزالي)؛ حيث تتضمّن الألفاظ عنده معنى خاصًا في أصل وضعها، ثمّ تنقل تلك الألفاظ إلى معانٍ مجازيّة جديدة، وعن طريق التداول اللّغوي يصير المجاز حقيقة فينتج عن ذلك المشترك اللفظي؛ أيّ أنّ المعاني المتعلّقة بهذا اللفظ هي معانٍ أصليّة.

نمثّل لظاهرة التغيّر الدلالي عند "ستيفن أولمان" بالمخطط الآتي²:

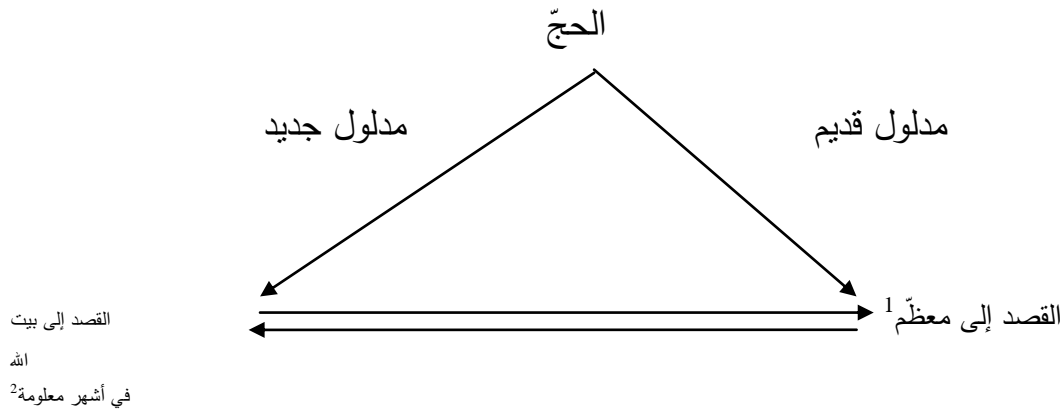


أمّا التغيّر الدلالي عند الغزالي فنمثّله بالمخطط الآتي³:

¹ - دبريك جيرارتس: نظريات علم الدلالة المعجمي، ص 105.

² - مخطّط وضعناه؛ لنوضّح من خلاله مظاهر التغيّر الدلالي عند ("ستيفن أولمان").

³ - مخطّط وضعناه؛ لنوضّح من خلاله مظاهر التغيّر الدلالي عند (الغزالي).



الشكل رقم 13 : التغيّر الدلالي عند (الغزالي).

مما سبق ذكره، يمكننا القول بأنّ (ستيفن أولمان) يميّز من حيث المفهوم بين "homonymy" الاشتراك اللفظي، وبين "polysemy" تعدّد المعنى للفظ الواحد، وينظر إليهما على أنّهما موضوعان مستقلّان، يدرس أولهما تلك الألفاظ التي تتطوّر في شكلها وبنيتها الخارجية حتّى تتقابل وتتقارب، وربّما تتفق اتفاقاً تامّاً وبطريق المصادفة في أصواتها وصورة نطقها، رغم اختلاف معانيها وصورة كتابتها، كما في الكلمتين الإنجليزيّتين "see" التي تعني بالعربيّة: (يرى)، وsea التي تعني: (البحر)، بينما يتناول الموضوع الثّاني polysemy تلك الكلمات التي تنشأ عن تطوّر مدلولات الكلمة الواحدة منها إلى أن تتباعد.

الخاتمة

بعد دراسة المفاهيم الدلالية ومصطلحاتها في كتاب المستقصى من علم الأصول (لأبي حامد لغزالي) وكتاب الخصائص (لابن جني)، وكتاب دور الكلمة في اللغة لـ: (ستيفن أولمان)، كما قارنا بين بعض تلك المفاهيم والمصطلحات، يمكننا في نهاية هذا البحث إجمال أهم النتائج فيما يأتي:

✓ تواجه مصطلحات علم الدلالة عدم الانتظام في حقلها الخاص، وهو ما يسمّى بـ: التداخل المصطلحي؛ لذلك يمكننا القول إنّ مصطلحات هذا العلم بحاجة ماسة إلى ما يسمّى بـ: "التقييس المصطلحي"؛ وذلك بوضع حدود علم الدلالة، التي تميّزها عن بقية العلوم

المتداخلة معها، كالبلاغة، والسيمولوجيا.

✓ المتنبّع للتراث اللغوي العربي يجد تداخلاً كبيراً في مدلول المصطلحات الدلالية مع مختلف العلوم، مثل مصطلحات: الحقيقة، والمجاز، والكنية، والدالّ والمدلول والدليل، والعلامة اللغوية، والرمز، والإشارة، والمتكلم، والخطاب، والكلام والكلمة... وكلّ مصطلح يأخذ مفهومه انطلاقاً من وضعه في الإطار الخاصّ به.

✓ يختلف مفهوم المصطلح الدلالي باختلاف التصوّرات الفكرية، ولكن هذا لم يمنع وجود تقارب مفهوميّ بين دلالة بعض المصطلحات عند (الغزالي) و(أولمان) من جهة، وعند (ابن جني) و(أولمان) من جهة ثانية.

✓ تبين لنا كثرة العبارات الاصطلاحية في كتاب (الخصائص) لابن جني، حيث سجّلنا حضور بعض المفاهيم الدلالية عنده، واختلاف المصطلحات المعبرة عنها مع الدرس الدلالي الحديث، مثل "تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، و"المعنى المقصود بغير اللفظ المعهود"، اللذين يعبران عن مصطلح (الترادف) حديثاً.

✓ ركّز (الغزالي) على دلالة المنطوق الصريح، وغير الصريح، ودلالة المفهوم بأقسامها مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة في سياق النصّ الشرعيّ؛ وهذا ما يوضّح لنا إدراكه للعملية الخطابية التواصلية بمكوّناتها: المرسل، والمتلقّي، والرّسالة.

✓ اهتمام (الغزالي) بالقرائن الدلالية والمقامية يدلّ على إدراكه لقيمة السياق، وأثره في فهم المعنى.

✓ الكثير من المصطلحات الدلالية التي ذكرها (الغزالي) يمكننا وصلها بالدرس الدلالي الحديث، وتعدّ من صميم مصطلحاته، نذكر منها:

- الموجود في اللسان، يقابله مصطلح: الدال.

-الموجود في الأذهان، يقابله مصطلح: المدلول.

-دلالة الإشارة ، يقابله مصطلح: المعنى الإشاري.

✓ سجّلنا كثرة المصطلحات المركبة تركيباً وصفيّاً في كتاب (المستقصى من علم الأصول)

كما صادفنا أسماء كثيرة للمصطلح الواحد عند (الغزالي) وهذا ما يسمّى بـ: الترادف

المصطلحي؛ إذ يطلق (الغزالي) مصطلحين وأحياناً ثلاثة على مصطلح واحد، منها:

- (مفهوم المخالفة) يصطلح عليه بـ: (دليل الخطاب) و (فحوى الخطاب).

- (دلالة الإشارة) يصطلح عليه بـ: (إشارة الكلام)، و (فحوى الكلام)، و (لحن الكلام).

- (الاقتضاء) يصطلح عليه بـ: (الإضمار).

- (مفهوم الموافقة) يصطلح عليه بـ: (فحوى اللفظ).

- (مفهوم اللقب) يصطلح عليه بـ: (مفهوم الاسم).

✓ من خلال دراسة بنية المصطلحات الدلالية وجدنا أنها شديدة الارتباط والتّلازم من حيث

المعنى؛ بحيث لا يمكن أن نفصل بين المصطلحات المركبة؛ لأنها بانتلافها معاً تعبر عن

مفهوم المصطلح.

✓ اتّسمت دراسة "ستيفن أولمان" وعلماء الدلالة المحدثين للعلاقات الدلالية بالدقّة، مقارنة مع

علماء اللغة القدماء.

✓ اهتم كلّ من (الغزالي) و (ابن جني) بمفهوم الكلام المفيد، على خلاف (ستيفن أولمان)

الذي ركّز على دور الكلمة كوحدة دلالية في السياق.

✓ درس الغزالي مفهوم "الدلالة" بأقسامها وتتألف الدلالة عنده من دالٍّ ومدلولٍ كما تنبّه إلى

مصطلح "المرجع" الذي عبّر عنه بمصطلح: "الموجود في الأعيان"، وبإدخال (الغزالي)

لعنصر "المرجع"، يكون قد التقى مع (أوجدن) و (ريتشاردز) في مقومات العلامة اللغوية،

وفي المقابل لاحظنا إهمال (أولمان) لعنصر "المرجع" من أركان الدلالة اللسانية.

✓ يلتقي رأي (الغزالي) مع (ستيفن أولمان) في اعتبارهما للصّلة بين الدالِّ والمدلول، صلة

تبادلية فكلاهما يستدعي الآخر ويعبر عنه، حيث يرى (ستيفن أولمان) أنّ هناك مرحلتان

تتبعهما الكلمات لاكتساب معانيها المتعدّدة، وهما: الاستعمال المجازي أو نقل المعنى

حيث يتمّ تغيير الكلمات عن طريق اكتساب كلمة ما دلالة جديدة، وتبقى دلالتها الأولى متداولة فيحدث اشتراك بين الدالّتين؛ لتتشكّل من مجموعهما دلالة أخرى.

✓ لاحظنا تفوّق (ابن جني) في دراسة مفهوم الاشتقاق.

✓ تبينّ لنا توضيح "ابن جني" للعلاقة الوطيدة بين الأصوات ومعانيها، وكيف يتأثّر المعنى بقوة الصّوت؛ وهذا ما يؤكّد لنا قوّة صوت على آخر في المعنى، كما اتّضح لنا دور نظام التّقلّبات في تبينّ الجذور المختلفة للكلمة، وتوسيع معاني الألفاظ، وارتباطها بدلالة أصليّة واحدة، بالإضافة إلى أنّ أغلب المصطلحات الدّلالية كانت في صيغة عبارات اصطلاحية مركّبة مثل: "تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، "قوّة الصّوت لقوّة المعنى"، "قوّة اللفظ لقوّة المعنى"، لكن في مقابل ذلك فقد عبّرت عن مفاهيمها المقابلة لها بدقّة، إضافة إلى وجود بعض المصطلحات التي تعبّر عن العبقرية الذهنيّة لابن جني ومنهجه العلميّ الدقيق، وقد صنّفناها كمصطلحات دلالية مثل: "تجاذب المعاني"، الذي يعبّر عن تنازع المعاني وانجذاب بعضها لبعض، وتماس المعنيين "الذي يعبّر عن تقارب المعاني..."

✓ من خلال تتبّعنا للمصطلحات الواردة في كتاب (ابن جني)، وقفنا على مصطلح

"تراؤد" الذي بحثنا عن مفهومه في المعاجم اللّغوية، فخلصنا إلى القول بأنّ مفهومه هو: اتّضاح معنى كلمة ما انطلاقاً من معنى الكلمة التي تجاورها داخل السّياق والتّركيب؛ وهذا ما يتقارب مع مفهوم مصطلح "الملاصقة" عند (ستيفن أولمان)، والمجاورة في الفكر اللّساني الحديث.

وفي الأخير، أرجو أن أكون قد وفّقت بما قدّمت واجتهدت في دراسة أهمّ المفاهيم الدّلالية ومصطلحاتها، وأن يكون بحثي هذا ممّا يُنتفع به، ويفتح آفاقاً لمزيد من الدّراسات في هذا الميدان؛ لأنّ موضوع المصطلح الدّلالي متنوّع وبحاجة إلى الكثير من الدّراسات.

قائمة

المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- قائمة المصادر:

- ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: المقدمة، دار الكتب العلميّة، بيروت 149هـ.
- ابن خلّكان (ت681هـ): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: تح: إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، لبنان، ط1، (139 هـ - 1988م).
- أبو الحسن البصري: المعتمد في أصول الفقه، تقديم: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت ط1، (1403هـ).
- أبو داود السّجستاني (ت275هـ): سنن أبي داود، تعليق: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت. دط، دت.
- أبو نصر اسماعيل بن حمّاد (الجوهري): تاج اللّغة وصحاح العربيّة، راجعه واعتنى به: محمد تامر وأنس محمد الشّامي وزكريّا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، دط، (1430هـ - 2009م).
- أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (الجويني):
- متن الورقات ويليّه: نظم الورقات للشيخ شرف الدّين العمريّ الشّافعي، دار الصّميّعي للنّشر والتّوزيع ط1، (1416هـ - 1996م).
- البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم الدّيب، جامعة قطر، ط1، 1399هـ.
- السيّد الشّريف (الجرجاني): التّعريفات، تح: فلوجل، نشر مكتبة لبنان، بيروت، دط، (1928-1998 م).
- أبو البقاء (الكفوي) (ت1683م): الكلّيّات، معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، مؤسّسة الرّسالة للنّشر والطّباعة، بيروت - لبنان، ط2، 1998م.

- شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان (الذهبي) (ت748هـ - 1374م): سير أعلام النبلاء، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط11، (1417هـ-1996م).
- محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله اليمني (الشّوكاني) (ت1250هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، دار المعرفة، لبنان، (دط)، (1399هـ-1979م).
- ياقوت أبو عبد الله (الحموي): معجم البلدان، مطبعة دار صادر، بيروت - لبنان، 1977م.
- يعقوب بن إسحاق (ابن السكّيت): إصلاح المنطق، تح: أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، ط4، (1475هـ - 1976م).
- ابن أمير الحاج: التّقرير والتّحبير، دار الفكر، بيروت، 1417هـ-1996م.
- عثمان ابن عمرو (ابن جني):
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية المكتبة العلمية، (دط)، دت.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي التّجدي ناصف، عبد الحلیم النجار وعبد الفتاح اسماعیل شبلي، إعداد وتقديم: محمّد بشير الأذلي، دار سركين للطباعة والنشر، ط2، (1406هـ-1986م).
- المنصف، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط1، 1954م .
- شرح ديوان المتنبي، تحقيق: صفاء خلوصي، وزارة الثقافة، 1977م، ص19.
- ابن حجر (العسقلاني):
- التّقريب والتّهذيب، دار الرّشيد، سورّيّة، ط1، (1406هـ-1986م).
- الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، دار الجيل، بيروت دط، دت.

- الحافظ أبو محمد عليّ (ابن حزم الظاهري) (ت456هـ):
- النّذ في أصول الفقه، تح: أحمد حجازي السّقا، ناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط1 (1401هـ-1981م).
- الإحكام في أصول الأحكام، حقّقه وراجعته لجنة من العلماء، دار الحديث، القاهرة، ط1 (1404هـ - 1984م).
- ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم، مؤسّسة الرّسالة، (1422هـ - 2001م)، دط، عدد الأجزاء: 2ج.
- ابن سينا:
- الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدّين الطّوسي، تح: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة 1960م.
- العبارة من (الشّفاء)، الهيئة المصرية العامّة، القاهرة، (1390هـ-1970م).
- ابن فارس: مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت، 1999م.
- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (الشّيرازي): شرح اللّمع، حقّقه وقَدّم له، ووضع فهرسه عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
- أبو إسحاق (الشّاطبي): الموافقات في أصول الشّريعة، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1975م.
- أبو الطيّب اللّغوي: الأضداد في كلام العرب، تح: عزة حسن، دمشق (1482هـ - 1963م).
- أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (ابن منظور) (ت711م) : لسان العرب، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، ط3، 2003م.
- أبو بكر (الرّبيدي): لحن العوام، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب القاهرة، 1964م.

- أبو حامد (الغزالي):

- المنحول من تعليقات الأصول، تح: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط2، 1980م.

- المستقصى من علم الأصول، تصحيح: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت (1417 - 1996م).

- أبو سعيد عبد الملك بن قريب (الأصمعي): اشتقاق الأسماء، حقّقه وقَدّم له، ووضع فهرسه: رمضان عبد التّوّاب، وصلاح الدّين الهادي، نشر مكتبة الخانجي، ط1، (1400هـ-1980م).

- أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل (البخاري) (ت256هـ): صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق بيروت، ط1، (1423هـ-2002م).

- أبو عبيد الله القاسم (بن سلام): الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ، واختلف في المعنى تح: عبد المجيد دياب، طبع دار الفضيّة، 1998م.

- أبو نصر الفارابي: كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2 1990م.

- أبو هلال العسكري: الفروق اللّغوية، حقّقه وعلق عليه: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والتّحافة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، دط، دت.

- أحمد عبد الرّحمن الخليل بن أحمد (الفراهيدي): معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار الرّشيد، بغداد.

- أبو النّناء محمود بن عبد الرّحمن بن أحمد (الأصفهاني): بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تح: محمّد مظهر بقا، دار المنى للطّباعة والنّشر، جدّة، ط1، 1986م.

- السّبكي (ت771هـ): طبقات الشافعيّة الكبرى، دار المعرفة، بيروت، ط02، دت.

-المرتضى الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت دط، 1414هـ.

-أوجدن وريتشاردز: معنى المعنى، دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرّمزية مع مقاليتين ملحقتين
للمانوفسكي وكروكشانك ومقدمة لأمبيرتو إيكو، قدّم للكتاب وترجمه: كيان أحمد حازم يحي،
دار الكتاب الجديد المتحدة.

- بالمر: علم الدلالة إطار جديد: ترجمة: صبري إبراهيم السيد، طبع دار المعرفة الجامعية
1995م.

- بدر الدين بن محمد بن بهادر بن عبد الله (الزركشي)(ت794هـ): البحر المحيط في أصول
الفقه تحرير: سليمان الأشقر، راجعه عبد الستار أبو غدة وسليمان الأشقر، دار الكتب، دط
دت.

- أبو يعلى (البغدادى): العدة في أصول الفقه، تح: أحمد بن علي سير المباركي، مؤسسة الرسالة
بيروت، ط1، 1980م.

- جلال الدين عبد الرحمن بن بكر (السيوطي)(911هـ):

-الأشباه والنظائر، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1990م.

- الاقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427-2006م

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمّد أحمد جاد المولى، دار الجبل، بيروت، دط. دت.

-شرف الدين (العريطي الشافعي): متن الورقات ويليّه: نظم الورقات، دار الصّميّعي للنشر
والتوزيع، ط1، (1416هـ - 1996م).

- جورج يول: معرفة اللغة، ترجمة: محمود فراح عبد الحافظ، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، ط1
2000م.

- جون ليونز: اللغة وعلم اللغة، ترجمة: مصطفى التونسي، طبع دار النهضة العربية، 1987م.
- الزاغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، ط1، 1992م.
- الرّمخشري: أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، 1979م.
- ستيفن أولمان:
- دور الكلمة في اللغة، ترجمه، وقدم له، وعلق عليه: كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط.12، دت.
- الأسلوبية وعلم الدلالة، ترجمة وتعليق: محي الدين محسب، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا.
- سعد بن ناصر بن عبد العزيز (الشثري): شرح رسالة في أصول الفقه للحسن بن شهاب العكبري اعتنى به عبد الناصر بن عبد القادر الشبشي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، (1427هـ - 2007م).
- سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م.
- سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (الأمدي): الإحكام في أصول الأحكام، مكتبة محمد علي صبيح، 1387هـ-1968م.
- شمس الدين محمد بن أبي بكر (ابن القيم الجوزية): إعلام الموقعين عن رب العالمين، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1955م.
- أبو إسحاق (الشيرازي): طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، دط، 1970م.
- عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (النيساوري): المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، دط (1418 هـ - 1998 م).

-علاء الدّين أبو الحسن علي بن سليمان (المرداوي): التّحبير شرح التّحرير في أصول الفقه، تح: عبد الرّحمن الجبرين وعوض القرني، وأحمد السّراح، مكتبة الرشد، الرياض، (1421هـ-2000م).

-علاء الدّين أبو بكر محمّد بن أحمد (السّمقندي): ميزان الأصول في نتائج العقول، حقّقه وعلّق عليه: محمّد بن زكي عبد البرّ، إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط2، 1997م.

-علاء الدّين عبد العزيز أحمد (البخاري)(ت 841هـ): كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تح: محمّد المعتصم بالله البغداديّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1317هـ-1997م).

-عليّ بن عبد الكافي (السّبكي): الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي تح: جماعة من العلماء ، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1404هـ.

- فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين (الرّازي): المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق: طه جابر فيّاض العلواني، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، لجنة البحوث والتّرجمة والنشر، 1979م.

- فندريس: اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م.

- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النّجار، مطبعة دار المعارف، القاهرة، مصر.

- محمّد أبو بكر بن عبد القادر (الرّازي): مختار الصّحاح، دار الفكر، بيروت، 2009م.

- محمّد بن أحمد بن أبي سهل (السّرخسي)(ت 483هـ): أصول السّرخسي، دار المعرفة، بيروت د.ت، د.ط.

- محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ): صحيح البخاري، دار ابن كثير، دط، (1414 هـ - 1993 م).

- محمد علي الفاروقي (التهانوي): كشف اصطلاحات الفنون، تح: لطفي عبد البديع، راجعه: الأستاذ أمين الخولي، دار الكتاب العربي، دط، (دت).

- المرتضى الزبيدي: إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، دط، 1414 هـ.

- المولى عبد اللطيف ابن مالك: شرح منار الأنوار في أصول الفقه للإمام (أبو البركات عبد الله بن أحمد) المعروف (بحافظ الدين النسفي الحنفي)، وبهامشه شرح الشيخ (زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المعروف بابن العيني)، وهو شرح ممزوج وجيز، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1308 هـ.

- نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق (الشاشي): أصول الشاشي، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 1982 م.

- ياقوت الحموي: معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دط)، (دت).

- يحيى بن شرف أبو زكريا (النووي): شرح النووي على مسلم، دار الخير، دط، (1416 هـ - 1996 م).

2- قائمة المراجع:

- محمد بن صالح العثيمين (ابن عثيمين): الأصول من علم الأصول، حققه وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه: أبو إسحاق أشرف بن صالح العشري السلفي، دار الإيمان للطبع والنشر، الإسكندرية (دط)، دت.

- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحيّة: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحيّة والطبيّة، المكتب الإقليمي ومعهد الدراسات المصطلحيّة، فاس - المملكة المغربية، 2005م.
- خالد اليعبودي: المصطلحيّة وواقع العمل المصطلحي في العالم العربي، دار ما بعد الحداثة فاس، ط1، 2004م.
- جبران مسعود: معجم الرائد، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 08، 2001م.
- صبحي التميمي: دراسات لغويّة في تراثنا القديم، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن، ط1، 2003م.
- عبد الكريم بن علي بن محمّد النملة: المهدّب في علم أصول الفقه المقارن، تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظريّة تطبيقيّة، مكتبة الرشد، للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، (1420هـ - 1999م).
- عبد الوهاب خّلاف: علم أصول الفقه، مكتبة الدّعوة الإسلاميّة، شباب الأزهر، ط8، 1942م.
- فريد عوض حيدر: علم الدّلالة، دراسة نظريّة وتطبيقيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، 2005م.
- قنبيبي حامد صادق، مباحث في علم الدّلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمّان - الأردن، ط1 2005م.
- محمّد عارف نصر، الحضارة - النّقافة المدنيّة - دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الو.م.أ، ط2، 1994م.
- محمّد محمّد يونس علي: مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجديد المتّحدة بيروت، ط1، 2004م.
- محمود فهمي حجازي: الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنّشر، القاهرة 1993م.

- عبد الجليل منقور: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق 2001م.

- مصطفى الحسن: النصّ والتراث، قراءة تحليليّة في فكر نصر أبو زيد، إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنّشر، بيروت، ط1، 2012م.

- وهبة الزّحيلي: الوجيز في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر، المطبعة العلميّة دمشق، دط، دت.

إبراهيم أنيس:

- دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو مصريّة، ط5، 1984م.

- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2003م.

- أحمد عارف حجازي عبد العليم: الحقول الدّلالية، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا القاهرة، ط1 2007م.

- أحمد عزّوز: أصول تراثيّة في نظريّة الحقول الدّلالية، منشورات اتحاد كتّاب العرب، دمشق (دط)، 2002م.

- أحمد محمّد قدّور: مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغوي حتّى القرن العاشر هجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (دط)، 1996م.

- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، 1985م.

- الأزهر الزّناد: مبحث الاتّساع في الدلالة المعجمية، طبع حوليات الجامعة التونسية، 1995م.

- إميل بديع يعقوب: معجم الأوزان الصّرفية، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1413هـ - 1993م).

- إنعام محمّد عيسى: علم الدلالة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط1، (1435هـ - 2014م).

- توفيق محمّد شاهين: المشترك اللّغوي نظريًا وتطبيقيًا، مطبعة الدّعى الإسلاميّة، القاهرة، ط1 (1400هـ-1980م).
- جاسم محمّد عبد العبّود: مصطلحات الدّلالة العربيّة - دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث - دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، ط1، (1428 هـ - 2007 م).
- جبران مسعود : معجم الرّائد، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط 8، 2001م.
- جرجي حبيب زيدان (ت 1332هـ): تاريخ آداب اللّغة العربيّة، مراجعة وتعليق: شوقي ضيف دار الهلال، دط، دت.
- حاكم مالك لعبيبي: التّرادف في اللّغة، بغداد، دط، 1980م.
- حسام البهنساوي: التّوليد الدّلالي، دراسة للمادة اللّغويّة في كتاب شجر الدرّ لأبي الطيّب اللّغوي في ضوء نظريّة العلاقات الدّلالية، نشر مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة ط1، 2003م.
- حسن بشير صالح، علاقة المنطق باللّغة عند فلاسفة المسلمين، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2003م.
- حلمي خليل: الكلمة دراسة لغويّة ومعجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، 1998م.
- خليفة الميساوي: المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات ضفاف، دار الأمان، الرّباط ط1، (1434هـ-2013م).
- الدّيداوي محمّد: منهاج المترجم، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، (ط1)، 2005م.
- عبد الرحمان دمشقيّة: أبو حامد الغزالي والتّصوّف، الرياض، دار طيبة، (ط1)، (دت).
- رمضان عبد التّوّاب، فصول في فقه العربيّة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م.
- سالم العيس: التّرجمة في خدمة الثّقافة الجماهيريّة - دراسة- منشورات إتحاد الكتّاب العربي دمشق، 1999م.

- سالم سليمان الخمّاش: المعجم وعلم الدّلالة، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، السعودية 1428هـ.
- سعود بن غازي أبو تاكي: خصائص التّأليف النّحوي في القرن الرّابع الهجري، دار غريب القاهرة، مصر، ط1، (1425هـ - 2005م).
- السيّد يعقوب بكر: نصوص في فقه اللّغة، مطبعة دار النّهضة العربية، بيروت-لبنان 1970م.
- صبحي التّميمي: دراسات لغويّة في تراثنا القديم، دار مجدلاوي، عمّان، الأردن، ط1، 2003م.
- صفيّة المطهري: الدّلالة الإيحائيّة في الصّيغة الإفراديّة، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق 2003م.
- صلاح حسنين: المدخل إلى علم الدّلالة وعلاقته بعلم الأنثروبولوجيا وعلم النّفس والفلسفة، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2008م.
- عبد الحميد العلمي: مسالك الدّلالة بين اللغويين والأصوليين، مطبعة أنفو برينت، فاس، ط1 (1421هـ-2000م).
- عبد السّلام المسدّي:
- اللّسانيات وأسسها المعرفية، المطبعة العربية، تونس، (دط)، 1986م.
- مباحث تأسيسيّة في اللّسانيات، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، بيروت-لبنان، ط1، 2010م.
- عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلاليّة، دار توبقال للنّشر سلسلة المعرفة اللّسانية، أبحاث ونماذج، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.
- عدنان بن ذريل: اللّغة والدّلالة، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، دط، 1981م.
- عقيد خالد حمودي العزاوي: علم الدّلالة دراسة وتطبيق، دار العصماء، دمشق، 2011م.
- عليّ القاسمي: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة، مكتبة لبنان، ط1، 2008م.

- علي زوين: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة
بغداد، ط1، 1986م.

عمّار ساسي:

- المصطلح في اللسان العربي، الأردن، دط، 2009م.

- قضايا أساسية في الفعل الترجمي من الرؤية إلى الفحص، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها
مطبعة عالية بريسيتج، البلدة، دط، 2016م.

- فاضل مصطفى السّاقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة
1977م، (د ط).

- فايز الداية: علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر
دمشق، ط2، 1996م.

- فتحي الدرويني: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، مؤسسة الرسالة
لبنان، ط3، (1429هـ-2008م).

- فريد عوض حيدر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، (دط)
2005م.

- فريدة موساوي: المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، عالم الكتب الجزائر، 2007م.

- فوزي الشّايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، عالم الكتب الحديث، (إريد - الأردن)، ط1
1425هـ - 2004م).

- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط03، 1971م.

- محمّد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، ط07، 1981م.

- محمّد الأمين بن محمّد المختار الشنقيطي (ت1393هـ): مذكرة في أصول الفقه، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (دط)، (دت).
- محمّد الديداوي: الترجمة والتواصل (داسة تحليلية عملية لإشكالية الإصطلاح ودور المترجم) المركز الثقافي العربي، ط1، 2000م.
- محمّد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، (ط2)، (دت).
- محمّد خليل الخاليلة: المصطلح البلاغي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006م.
- محمّد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، دط، 1982م.
- محمّد علي عبد الكريم الرديني: فصول في علم اللغة العام، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ليبيا (دط)، (دت).
- محمود سليمان ياقوت: معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية دط، 2002م.
- موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع سورية، دمشق، ط1، 2002م.
- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة الكويت، ط2 1983م.
- نور الهدى لوشن: علم الدلالة - دراسة وتطبيق - نشر المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة الإسكندرية، 2006م.
- وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، (1406 هـ - 1986)

- بوجمعة الأخضر: نظرية الدلالة عند الإمام أبو حامد الغزالي، دراسات في فكره وعصره وتأثيره منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم (09).
- جواد حسني سماعة: التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، سلسلة الندوات رقم 12: "قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة مولاي اسماعيل، مكناس.
- سيروان عبد الزهرة الجنابي: الاشتقاق عند ابن جني - دراسة تحليلية - مجلة اللغة العربية وآدابها، العدد السادس، حزيران، 2008م.
- الطيب دبة: تحليل الخطاب وأزمة المعنى عند الأصوليين، مجلة تحليل الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب مولود معمري، تيزي وزو، العدد (08).
- عاصم شحادة علي: العلامة اللغوية بين قدامى العرب ودي سوسير، مجلة سمات، الجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا، العدد 01، جانفي، 2015م.
- عبد الكريم مجاهد: الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة الفكر العربي العدد 26، 1982م.
- ليلي الفيضي: البنية الداخلية للمصطلح، المكونات والخصائص، مجلة اللسان العربي، العدد (60)، ديسمبر، 2007م.

4-المراجع الأجنبية:

- Cambridge, CUP. [a sort of "do-it-yourself" textbook on semantics; lots of exercise]
- HURFORD JAMES AND BRENDAN HEASLEY (1983) *Semantics: a coursebook*.

- KREIDLER, CHARLES W. (1998). *Introducing English Semantics*. London: Routledge [another recent introduction to semantics; the choice of topics is a bit peculiar, and sometimes, it can be a bit technical, but it can be used for reference]
- LÖBNER, SEBASTIAN (2002). *Understanding Semantics*. Arnold: London: Blackwell.
- LYONS, JOHN (1977) : *Semantics 1 & 2*. Cambridge, CUP. [one of the “Bibles” of semantics; it is old but complete. Quite dense, use only for reference of specific points].

فهرس الآيات القرآنيّة الكريمة

الآية	السورة	الآية
65	البقرة	﴿لَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾
117	البقرة	﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾
237	البقرة	﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا أَلَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾
275	البقرة	﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ۖ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۖ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيَعْلَمَ كُمْ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾﴾
08	آل عمران ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٢٨٣﴾﴾

29	النساء	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾﴾
77	النساء	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَامَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ تَحْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٧٧﴾﴾
02	المائدة	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا تَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾

141	الأنعام	﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ ۚ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۚ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ﴿٤١﴾
142	الأنعام	﴿وَمِنَ الْإِنْعَامِ حُمُولَةٌ وَفَرَسًا ۚ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ ﴿٤٢﴾
29	التوبة	﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ﴿٢٩﴾
65	هود	﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ۖ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾ ﴿٦٥﴾
42	ابراهيم	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾ ﴿٤٢﴾

46	الحجر	﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴿٤٦﴾﴾
88	الحجر	﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَآخِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾
77	النحل	﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٧٧﴾﴾
23	الإسراء	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَهَرَّهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾
33	الإسراء	﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ ۖ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٣﴾﴾
50	الإسراء	﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾﴾
78	الإسراء	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿٧٨﴾﴾
40	فصلت	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخَفُونَ عَلَيْنَا ۗ أَفَمَنْ يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي ءَامِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ اعْمَلُوا

		﴿ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠ ﴾
49	الدخان	﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ٤٩ ﴾
16	الطور	﴿ أَصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ١٦ ﴾
07	التحريم	﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ٧ ﴾
07	الزلزلة	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ٧ ﴾

فهرس الأحاديت النبوية الشريفة

نص الحديث النبوي الشريف	تخرجه	مصدره	رقم الحديث
قوله ﷺ: « لا تبيعوا البرّ بالبرّ. »	رواه البخاري في صحيحه، وقد جاء في روايته: " حدّثنا أبو الوليد، حدّثنا اللَّيْث عن ابن شهاب عن مالك ابن أوس، سمع عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: " البرّ بالبرّ ربّا إلّا هاء وهاء، والشّعير بالشّعير ربّا إلّا هاء وهاء، والتّمر بالتّمر ربّا إلّا هاء وهاء. "	صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب رقم 74: بيع التّمر بالتّمر، ص 520.	2170
قوله (صلّى الله عليه وسلّم): " في سائمة الغنم زكاة "	لفظه: " وفي صدقة الغنم في سائماتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة. "	صحيح البخاري، ج2، كتاب الزّكاة، باب زكاة الغنم الحديث، ص 528.	1386
"الذهب بالذهب والفضّة بالفضّة. "	نصّه: " حدّثنا صدقة بن الفضل أخبرنا اسماعيل بن عليّة قال: " حدّثني يحيى بن أبي إسحاق حدّثنا عبد الرّحمن بن أبي بكرة قال: قال أبو بكرة رضي الله عنه، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " لا تبيعوا	أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب. ص 520.	الحديث رقم 2175

		الذهب بالذهب إلا سواء بسواء والفضة بالفضة إلا سواء بسواء وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم."	
حديث رقم 2204	صحيح البخاري كتاب البيوع رقم 34 باب (من باع نخلا قد أبرت أو أرضاً مزروعة أو بإجارة.)	الحديث: « مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أَبَرَّتْ فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. »	« مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ. »
رقم: 2138	أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، د ط، (1407 هـ - 1986 م) كتاب الشفعة، باب: الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة، ص 509	نص الحديث: « حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمَ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتْ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ. »	« إِنَّمَا الشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يَقْسَمَ. »

رواه البخاري (9/1) برقم (1).	صحيح البخاري، ج 1، ص 01.	« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى »	« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »
الحديث رقم: 135.	العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: لا تقبل صلاة بغير طهور. ص 280.	قوله ﷺ: " لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ "	قوله (صلى الله عليه وسلم): " لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ "
رواه أبو داود (229/2) برقم (2085)	العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب: النكاح، باب: (من قال لا نكاح إلا بولي) بولي) ص 89.	« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »	« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »
حديث رقم: 1584	البخاري: صحيح البخاري كتاب البيوع المنهي عنها، ص 2176.	" لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ "	" لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ "
الحديث	أخرجه البخاري في	نصّه: " حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ وَبَرِ بْنِ	" لِي الْوَاجِدُ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ. "

رقم 2271	صحيحه معلقاً كتاب "الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس"، باب "لصاحب الحقّ مقال."	أبي ذُليّة، حدّثني محمّد ابن عبد الله بن ميمون، حدّثني عمرو بن الشّريد، حدّثني أبي قال النّبي صلّى الله عليه وسلّم: " ليّ الواحد يحلّ عرضه وعقوبته."	
رقم الحديث 1421	مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم دار إحياء الكتب العربية د ط، د ت، كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح والبكر بالسكوت.	نصّه: " حدّثنا قتيبة بن سعيد حدّثنا سفيان عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل سمع نافع بن جبير يخبر عن ابن عبّاس أنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: " الثيب أحقّ بنفسها من وليّها والبكر تستأمر وإذنها سكوتها."	قوله صلّى الله عليه وسلّم: « الثيبُ أحقّ بنفسها. »
الحديث الثامن (08).	ابن رجب الحنبلي: جامع العلوم والحكم مؤسّسة الرّسالة 1422هـ - 2001م)، دط، ج 1 عدد الأجزاء: 2 ج	عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أمرت أن أقاتل النّاس حتى يشهدوا أنّ لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله، ويقيموا الصّلاة، ويؤتوا الزّكاة فإذا فعلوا ذلك، عصموا مني دماءهم	قوله (صلّى الله عليه وسلّم): "أمرت أن أقاتل النّاس حتّى يشهدوا أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله."

	وأموالهم، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى."	ص25.	
قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة."	نص الحديث الشريف يقول: "حدّثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أوراق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة."	أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري(ت256هـ): صحيح البخاري دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1 1423هـ-2002م كتاب الزكاة (24) (باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة رقم 42).	حديث رقم 1459

مسرّد المصطلحات

الدّلائليّة ومفاهيمها

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
الأسماء اللغوية	"...سمُّوا الخمرَ من العنب خمرًا، لأنَّها تخمَّرُ العقل فيسمَّى "النَّبِيذُ" خمرًا؛ لتحقق ذلك المعنى فيه قياسًا عليه..."	ج2، ص 11
الأسماء العرفية	" أن يصير الاسمُ شائعًا في غير ما وُضِعَ له أولاً بل فيما هو مجازٌ فيه فصار أصلُ الوضع منسبًا والمجازُ معروفًا سابقًا إلى الفهم بعُرفِ الاستعمال فيسمَّى هذا عُرفيًا وهو من اللغة إلا أنَّه ثبتَ هذا بعُرفِ الاستعمال، وذلك بالوضع الأول."	ج2، ص 13
الأسماء الشرعية	" لا سبيل إلى إنكار تصرّف الشرع في هذه الأسامي ولا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية كما ظنَّه قومٌ، ولكن عُرف اللغة تصرّف في الأسامي من وجهين."	ج2، ص 15
الألفاظ المترادفة	" أمَّا المترادفة فنعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمًى واحدٍ كالخمرِ والعقارِ والليثِ والأسدِ، والسَّهمِ، والنشَّابِ، وبالجملَة: كلَّ اسمين لمسمًى واحدٍ يتناولُهُ أحدهما من حيث يتناولُهُ الآخر من غير فرق."	ج2، ص 16
الألفاظ المتباينة	"...وأما المتباينة فنعني بها الأسامي المختلفة كالسَّوادِ، والقدرة، والأسدِ، والمفتاحِ، والسَّماءِ والأرضِ، وسائر الأسامي وهي الأكثر."	ج1، ص 76
الألفاظ المتواطئة	"...هي التي تُطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقَةٌ بالمعنى الذي وُضِعَ الاسمُ له، كاسمِ (الرَّجل) فإنَّه ينطلق على زيدٍ وعمرو وبكرٍ وخالدٍ واسمِ (الجسم) ينطلق على السَّماء والأرض والإنسان؛ لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسميّة التي وضع اسم (الجسم) بإزائها."	ج1، ص 76
الألفاظ المشتركة	" الأسامي التي تنطلق على مسمّيات مختلفة لا تشترك في الحدّ والحقيقة ألبتّة، كاسمِ (العين) للعضو الباصر، وللميزان، وللوضع الذي يتفجّر منه الماء، وهي العين الفوّارة وللذهب، وللشمس	ج1، ص 76-77

	وكاسم (المشتري) لقابل عقد البيع وللكوكب المعروف." " الاسم المشترك قد يدلّ على المختلفين، وقد يدلّ على المتضادين (كالجلل) للحقير والخطير و(الناهل) للعطشان والريان، و(الجون) للسّواد والبياض، و(القرء) للطّهر والحيض."	
ج1، ص77	" قد يكون المشترك قريب الشّبه بالمتواطئ ويسمّى مشكلاً حيث يعسر على الذّهن التّمييز والتّفريق بينهما، مثل اسم (النور) فهو يدلّ على معنيين مختلفين، حيث يدلّ على الضّوء المبصر من الشمس والنّار، ويدلّ على النور الواقع على العقل الذي به يهتدى في الغوامض."	الاسم المشكك
ج2، ص19	" الصّوت في دلالاته ينقسم إلى مفيدٍ وغير مفيدٍ، ويمثّل للصّوت المفيد بـ: " زيد قائمٌ " و " زيدٌ خرج راكباً " وغير المفيد، كقولك: (زيدٌ لا وعمره في) فإنّ هذا لا يحصل منه معنًى وإن كان آحاد كلماته موضوعة للدّلالة...اختلف في تسمية هذا كلاماً فمنهم من قال: هو كمقلوب رجلٍ وزيدٍ: لجر وديز فإنّ هذا لا يسمّى كلاماً، ومنهم من سمّاه كلاماً؛ لأنّ آحاده وُضعت للإفادة."	الكلام
ج2، ص107	«...فقلونا: (الرّجل) له وجودٌ في الأعيان وفي الأذهان، وفي اللسان، أمّا وجوده في الأعيان فلا عموم فيه، إذ ليس في الوجود رجلٌ مطلقٌ بل إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، وليس يشملهما شيءٌ واحدٌ هو الرجوليّة.»	الموجود في الأعيان
ج2، ص107	« وأمّا ما في الأذهان من معنى (الرّجل) فيسمّى كلياً من حيث إنّ العقل يأخذ من مشاهدة زيدٍ حقيقة الإنسان وحقيقة الرّجل، فإذا رأى عمراً منه صورةً أخرى، وكان ما أخذه من قبل نسبته إلى عمرو الذي حدث الآن كنسبته إلى زيدٍ الذي عهد له أولاً، فهذا معنى كليّته، فإن سُمّي عامّاً بهذا المعنى فلا بأس.»	الموجود في الأذهان
ج2، ص107	" ...وأمّا ما في الأذهان من معنى (الرّجل) فيسمّى كلياً من حيث إنّ العقل يأخذ من مشاهدة زيدٍ حقيقة الإنسان وحقيقة	"الاسم الكلي"

	الرجل".	
ج2، ص 107.	« فلفظ (الرجل) قد وُضع للدلالة، ونسبته في الدلالة إلى زيد وعمرو واحدة فيسمى عامًّا باعتبار نسبة الدلالة إلى المدلولات الكثيرة. »	الموجود في اللسان
ج2، ص 190.	" اعلم أنّ التقييد اشتراط، والمطلق محمول على المقيد إن اتحدّ الموجب والموجب، كما لو قال: لا نكاح إلا بولي وشهود، وقال: " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"، فيحمل المطلق على المقيد."	المطلق
ج2، ص 190.	« فلو قال في كفارة القتل « فتحرير رقبة. » ثم قال فيها مرة أخرى: « فتحرير رقبة مؤمنة. » (سورة النساء، الآية 92) فيكون هذا اشتراطاً ينزل عليه الإطلاق. »	المقيد
ج2، ص 192.	« أمّا المقتضى الذي هو ضرورة صدق المتكلم كقوله عليه السلام: « لا صيام لمن لم يبيث الصيام من الليل. »؛ لأنه نفى الصوم والصوم لا ينتفي بصورته فمعناه: "لا صيام صحيح، أو كامل" فيكون حكم الصوم هو المنفي، لا الصوم نفسه والحكم غير منطوق به لكن لابدّ منه لتحقيق صدق الكلام. »	المقتضى
	يمثل (الغزالي) لذلك بـ: "...قوله تعالى: « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. » (سورة المائدة، الآية 38) وقوله تعالى: « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما. » (سورة النور، الآية 20)، فإنه كما فهم وجوب القطع والجلد على السارق والزاني وهو المنطوق به فهم كون السرقة والزنا علّة للحكم وكونه علّة غير منطوق به، لكن يسبق إلى الفهم من فحوى الكلام."	"إشارة اللفظ".
ج2، ص 141.	" الاستدلال بتخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه ويسمى مفهوماً؛ لأنه مفهوم مجرد لا يستند إلى منطوق وإلا فما دلّ عليه المنطوق أيضاً مفهوم، وربما سمي هذا دليل الخطاب ولا التفات إلى الأسامي."	"المفهوم"

ج2، ص 23.	« اسم الحقيقة مشترك، إذ قد يُراد به ذات الشيء وحده ويُراد به حقيقة الكلام ولكن إذا استعمل في الألفاظ أُريد به ما أُستعمل في موضوعه. »	الحقيقة
ج2، ص 24.	« النقصان: الذي لا يبطل التفهيم كقوله تعالى: « واسأل القرية. » (سورة يوسف، الآية 82) والمعنى: "واسأل أهل القرية" وهذا النقصان اعتادته العرب فهو توسع وتجاوز. »	النقصان
ج2، ص 24.	"...فمن علامات معرفة المجاز أن لا يكون اللفظ مطردًا في معناه."	اطراد المعنى
ج2، ص 25 - 26.	"...إذ « الأمر » إذا استعمل في (حقيقته) اشتق منه اسم الأمر، وإذا استعمل في (الشأن) مجازًا لم يشتق منه الأمر، والشأن هو المراد بقوله تعالى: « وَمَا أُمِرَ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ. » (سورة هود، الآية 97)، ويقول تعالى: « إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا. » (سورة هود، الآية 40)."	الاشتقاق
ج2، ص 38.	« اعلم أنّ البيان عبارة عن أمر يتعلّق بالتعريف والإعلام، وإنّما يحصل الإعلام بدليل، والدليل محصل للعلم، فهنا ثلاثة أمور: إعلام، ودليل يحصل به الإعلام وعلم يحصل من الدليل. »	البيان

حرف التاء

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
تأويل	« عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدلّ عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كلّ تأويل صرفًا للفظ عن الحقيقة إلى المجاز. »	ج2، ص 49.

ج 2، ص 49.	« أن يكون اللفظ يحتمل معنيين: معنى راجح، ومعنى مرجوح فثبت لدى المجتهد دليل يعضد ويقوّي المعنى المرجوح فيحمل المجتهد اللفظ على المعنى المرجوح ويعمل بذلك، ولا يعمل بالمعنى الذي دلّ عليه الظاهر لأنه صار مرجوحاً وهذا هو التأويل الصحيح.»	تأويل صحيح
ج 2، ص 50	" يكفي في إثباته دليل قريب، وإن لم يكن بالغاً في القوة "	تأويل قريب
ج 2، ص 49.	" افتقر إلى دليل قوّي يجبر بعده، حتّى يكون ركوب ذلك الاحتمال البعيد أغلب على الظنّ من مخالفة ذلك الدليل، وقد يكون ذلك الدليل قرينة وقد يكون قياساً، وقد يكون ظاهراً أقوى منه." "	تأويل بعيد
ج 2، ص 49.	« التأويل وإن كان مُحتملاً فقد تجتمع قرائن تدلّ على فساده.»	تأويل فاسد
ج 2، ص 398	" اعلم أنّ التّرجيح إنّما يجري بين ظنّين؛ لأنّ الظّنون تتفاوت في القوة ولا يتصور ذلك في معلومين إذ ليس بعض العلوم أقوى وأغلب من بعض، وإن كان بعضها أجلي وأقرب وصولاً وأشدّ استغناء عن التأمل...إذا تعارض نصّان قاطعان فلا سبيل إلى التّرجيح..."	ترجيح
ج 2، ص 192	« أمّا المقتضى الذي هو ضرورة صدق المتكلم كقوله عليه السّلام: « لا صيام لمن لم يبيت الصّيام من اللّيل. »؛ لأنّه نفى الصّوم والصّوم لا ينتفي بصورته فمعناه: "لا صيام صحيح، أو كامل" فيكون حكم الصّوم هو المنفي، لا الصّوم نفسه والحكم غير منطوق به لكن لا بدّ منه لتحقيق صدق الكلام.»	تحقق صدق الكلام

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
خاص	"...خاصًا من حيث اقتصاره على ما شمله، وقصوره عما لم يشمله." "خاص في ذاته كقوله: زيد، وهذا الرجل..."	ج2، ص 106.

حرف الضال

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
دليل	"...وإنما يحصل الإعلام بدليل، والدليل محصل للعلم فههنا ثلاثة أمور: إعلام، ودليل يحصل به الإعلام وعلم يحصل من الدليل."	ج2، ص 38.
دليل قريب	ذكر مصطلحا دون المفهوم	ج2، ص 50.
دلالة المطابقة	يمثل لها (الغزالي) ب: « لفظ (البيت) الذي يدل على معنى البيت بطريق المطابقة. »	ج 1، ص 74.
دلالة التضمن	« كدلالة البيت على السقف وحده؛ لأن البيت عبارة عن السقف والحيطان، و كما يدل لفظ (الفرس) على الجسم، إذ لا فرس إلا وهو جسم. »	ج1، ص 74.
دلالة الالتزام	كدلالة لفظ السقف على الحائط، فإنه غير موضوع للحائط وضع لفظ الحائط حتى يكون مطابقاً ولا هو	ج2، ص 74.

	متضمّن، إذ ليس الحائط جزءًا من السّقف، كما أنّ السّقف جزءًا من نفس البيت، وكما كان الحائط جزءًا من نفس البيت، لكنّه كالرفيق الملازم الخارج عن ذات السّقف الذي لا ينفكّ السّقف عنه.»	
ج2، ص 61.	" القول المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به."	دلالة الأمر
ج2، ص 61.	" القول المقتضي ترك الفعل."	دلالة النهي
ج2، ص 192.	« هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ، ولا يكون منطوقًا به ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إمّا من حيث لا يمكن كون المتكلّم صادقًا إلّا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعًا إلّا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلّا به.»	دلالة الألفاظ من حيث فحواها وإشارتها
ج2، ص 194	"...قوله تعالى: « والسّارقُ والسّارِقَةُ فاقطعوا أيديهما. » (سورة المائدة، الآية 38) وقوله تعالى: « الزّانية والزّاني فاجلدوا كلّ واحد منهما. » (سورة النّور، الآية 02)، فإنّه كما فهمَ وجوب القطع والجلد على السّارق والزّاني، وهو المنطوق به، فهمَ كون السرقة والزّنا علّة للحكم، وكونه علّة غير منطوق به، لكن يسبق إلى الفهم من فحوى الكلام."	دلالة الإيماء
ج2، ص 141	"الاستدلال بتخصيص الشّيء بالذّكر على نفي الحكم عمّا عداه ويسمّى مفهومًا؛ لأنّه مفهوم مجرّد لا يستند إلى منطوق وإلّا فما دلّ عليه المنطوق أيضًا مفهوم، وربّما سُمّي هذا دليل الخطاب ولا التفات إلى الأسامي."	"دليل الخطاب"

حرف العين

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
عام	« والعام عبارة عن اللفظ الواحد، الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعدًا، مثل (الرجال) و(المشركين) ومن دخل الدار فأعطه درهمًا ونظائره. »	ج2، ص106.
عموم المفهوم	" للألفاظ لا للمعاني ولا للأفعال "	
عموم الحقيقة	"...الحقيقة جارية على العموم في نظائرها، إذ قولنا: «عالم» لما صدق على (ذي علم) صدق على كل ذي علم، وقوله: (واسأل القرية)، يصح في بعض الجمادات لإرادة صاحب القرية ولا يقال: "سل البساط والكوز"، و إن كان قد يقال: "سل الطلل والربع" لقربه من المجاز المستعمل."	ج2، ص25

حرف الهاء

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
"فحوى اللفظ"	« فهُم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده. »	ج2 ص، 195.
" فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب "	"...قوله تعالى: « والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما. » (سورة المائدة، الآية38) وقوله تعالى: « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما. » (سورة النور، الآية02)، فإنه كما فهم وجوب القطع والجلد على السارق والزاني وهو المنطوق به فهم	ج2، ص، 194

	كون السرقة والزنا علّة للحكم وكونه علّة غير منطوق به، لكن يسبق إلى الفهم من فحوى الكلام."	

حرف الكاف

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
كلام رشيق الدلالة	"...ولكن صار في عُرف المتكلمين مخصوصاً بالدلالة بالقول، فيقال: "لَهُ بَيَانٌ حَسَنٌ"؛ أي: "كلامٌ حسنٌ رشيقٌ الدلالة على المقاصد"	ج2، ص 39

حرف الميم

المصطلح الدلالي	مفهومه عند الغزالي	رقم الصفحة
مُجمل	"الذي لا يستقلّ إلا بقرينة."	ج2، ص 20.
معين	"...خاصاً من حيث اقتصاره على ما شمله، وقصوره عما لم يشمله.» "خاص في ذاته كقوله: زيد، وهذا الرجل..."	ج2، ص 106.
مطلق	" اعلم أنّ التقييد اشتراط، والمطلق محمول على المُقَيّد إن اتحدّ المُوجِب والمُوجَب، كما لو قال: لا نكاح إلاّ بوليّ وشهود، وقال: " لا نكاح إلاّ بوليّ وشاهدي عدل"، فيحمل المطلق على المقيد."	ج2، ص 190.
مُقَيّد	" اعلم أنّ التقييد اشتراط، والمطلق محمول على المُقَيّد إن اتحدّ المُوجِب والمُوجَب، كما لو قال: لا نكاح إلاّ بوليّ وشهود، وقال: " لا نكاح إلاّ بوليّ وشاهدي عدل"، فيحمل المطلق على المقيد."	ج2، ص 190.

	"ما يتَّبَعُ اللَّفْظُ من غير تجريد قُصِدَ إليه، فكما أنَّ المتكَلِّمَ قد يفهمُ بإشارته وحركته في أثناء كلامه ما لا يدلُّ عليه نفس اللَّفْظُ فيسمَّى إشارة، فكَذَلِكَ قد يتَّبَعُ اللَّفْظُ ما لم يقصد به ويتَّبَعُهُ لَهُ."	"ما يؤخذ من إشارة اللَّفْظ لا من اللَّفْظ"
ج2، ص 195.	« فهُمُ غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده. »	مفهوم الموافقة
ج2، ص 209.	يمثِّل (الغزالي) لهذا النَّوع من مفهوم المخالفة بقوله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): « لا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ. »؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ لِقَب لجنسه وإن كان مشتقاً ممَّا يُطْعَم إذ لا تُدْرِك التَّفَرُّقَةُ بين قوله: في الغنم زكاة، أوفي الماشية زكاة، وإن كانت الماشية مشتقة مثلاً. »	مفهوم الاسم المشتق
ج2، ص 62.	« الرِّبَّةُ الأولى: مفهوم اللَّقْب: وهي أبعدُها وقد أقرَّ ببطْلانها كلُّ مُحَصِّلٍ من القائلين بالمفهوم وهو مفهوم اللَّقْب كتخصيص الأشياء الستة في الرِّبَا. »	مفهوم اللَّقْب
ج2، ص 209.	« تخصيص الأوصاف التي تطرأ وتزول، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا. » والسَّائِمَةُ تجب فيها الزَّكَاةُ لِأَجْلِ أَنَّ السَّوْمَ يطرأ أو يزول ربَّما يتقاضى الذَّهْنُ طلب سبب التَّخْصِيسِ وإذا لم يجد حمله على انتفاء الحكم. »	مفهوم الصِّفَةِ المنقولة
ج2، ص 210.	" أن يذكر الاسم العام ثم يذكر الصِّفَةِ الخاصَّة في معرض الاستدراك والبيان، كما لو قال: « في الغنم السَّائِمَةُ زكاة. » وكقوله: « مَنْ بَاعَ نخلة مؤبَّرة فَنَمَرَتْهُا لِلْبَائِعِ. » فإنَّه ذكر الغنم والنَّخلة وهي عامَّة، فلو كان الحكم يعمُّها لما أنشأ بعده استدراكاً. "	مفهوم الصِّفَةِ

ج2، ص 211.	مثل قوله تعالى: "إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ" (سورة النساء، الآية 171)، وقوله تعالى: "إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ" (سورة فاطر، الآية 28)؛ ليشعر بالحصار ولكن قد يقول: «إنما النبي محمد، وإنما العالم في البلد زيد، يريد به الكمال والتأكيد.»	مفهوم الحصر بإنما
ج2، ص 211. ص 213.	«مدّ الحكم إلى غاية بصيغة (إلى) و(حتى) كقوله تعالى: "وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ" (سورة البقرة، الآية 222)، وقوله تعالى: «فَلَا تَحِلَّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكَّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.» (سورة البقرة، الآية 235)، وقوله تعالى: "حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ" (سورة التوبة، الآية 29).» «الغاية نهاية ونهاية الشيء مقطّعه، فإن لم يكن مقطع فلا يكون نهاية، فإنه إذا قال: اضربه حتى يتوب، فلا يحسن معه أن يقول: وهل أضربه إن تاب؟»	مفهوم الغاية
ج 1، ص 79.	«فتقول في حدقتك معنى به تميّزت الحدقة عن الجبهة حتى صرت تُبصر بها، وإذا بطل ذلك المعنى بطل الإبصار، والحالة التي تُدركها عند الإبصار شرطها وجود المُبصر.»	معاني محسوسة
ج1، ص79- 80.	"ولنصطلح على تسمية سبب الإدراك قوة."	معاني متخيّلة

	« ولذلك مهما رأى الفرس الشّعير تذكر صورته التي كانت له في دماغه، فعرف أنه موافق له، وأنه مُستلذّ لديه فبادر إليه، فلو كانت الصورة لا تثبت في خياله؛ لكانت رؤيته لها ثانيا كرؤيته لها أولاً حتّى لا يبادر إليه ما لم يجزّيه بالدّوق مرّة أخرى.»	
ج1، ص 79-80.	« في الإنسان قوّة شريفة وبها يتميّز عن الحيوان وهي العقل، ومحلّها إمّا الدّماغ وإمّا القلب... » « فقوّة العقل تباين قوّة التخيّل أشدّ من مباينة التخيّل للإبصار إذ ليس بين قوّة الإبصار وقوّة التخيّل فرق، إلّا أنّ وجود المبصر شرط لبقاء الإبصار، وليس شرطاً لبقاء التخيّل وإلّا فصورة الفرس تدخل في الإبصار مع قدر مخصوص، ولون مخصوص ويبقى في التخيّل ذلك البعد وذلك القدر واللّون وذلك الوضع والشّكل حتّى كأنّك تنتظر إليه.»	معاني معقولة
ج1، ص 245	« أن يكون اللفظ يحتمل معنيين: معنى راجح ومعنى مرجوح، فنبت لدى المجتهد دليل يعضد ويقوّي المعنى المرجوح فيحمل المجتهد اللفظ على المعنى المرجوح ويعمل بذلك، ولا يعمل بالمعنى الذي دلّ عليه الظاهر لأنّه صار مرجوحاً، وهذا هو التّأويل الصّحيح.»	معنى راجح
ج2، ص 246	" أن يكون اللفظ يحتمل معنيين: معنى راجح، ومعنى مرجوح... "	معنى مرجوح

المصطلحات الدلالية ومفاهيمها في كتاب الخصائص "لابن جني"

ج2، ص135	"إنَّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير."	-الاشتقاق
ج2، ص136	"وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقون ذلك في التركيب الواحد."	الاشتقاق الأكبر
ج2، ص34.	"...وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتقّة من الحروف، نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي؛ أيّ قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي؛ أيّ قلت: لا، واشتقوا أيضاً المصدر - وهو اسم - من الحرف، فقالوا: اللّالة واللّولة، وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله: الاسم والفعل، وكذلك قالوا: سوفت الرجل؛ أيّ قلت له: سوف، وهذا فعل - كما ترى - مأخوذ من الحرف."	الاشتقاق الحرفي
ج1، ص276	"...قولك: بأبي أنت، فالباء في أول الاسم حرف جرّ بمنزلة اللام في قولك: لله أنت، فإذا اشتقت منه فعلاً اشتقاقاً صوتياً استحال ذلك التقدير فقلت: بأبأت به بئاء، وقد أكثرت من البأبأة، فالباء الآن في لفظ الأصل، وإن كنا قد أحطنا علماً بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجرّ."	الاشتقاق الصوتي
ج2، ص136.	فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في التصريف نحو: سلّم، ويسلّم، وسالِم، وسلّمَان وسلّمَى والسلامة	الاشتقاق الصغير

	والسَّليْمُ: اللَّديْعُ، أُطْلِقَ عليه تفاوُلًا بالسَّلامَةِ."	
ج1، ص 200.	"وذلك عندنا على أوجه: أحدهما أن يكون أحدهما مرسلاً والآخر معللاً، فإذا اتَّفَق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلَّل ووجب مع ذلك أن يتأوَّل المرسل، وذلك كقول صاحب الكتاب- في غير موضع- في التَّاء من بنت وأخت: إنَّها للتَّأنيث، وقال أيضا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنَّها ليست للتَّأنيث، واعتلَّ لهذا القول بأنَّ ما قبلها ساكن، وتاء التَّأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً، إلَّا أن يكون ألفاً، كقناة، وفناة وحصاة والباقي كلُّه مفتوح، كرطبة وعنبة... قال ولو سَمَّيت رجلاً ببنت وأخت لصرفته." "ومن ذلك أن يرد اللَّفظان عن العالم متضادَّين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيءٍ بحكمٍ ما ثمَّ يحكم فيه نفسه بضدِّه، غير أنَّه لم يعلَّل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجری على قوانينه، فيجعل هو المراد المعترَم منهما، ويتأوَّل الآخر إن أمكن."	التضاد
ج1، ص 341.	"هذا في كلام العرب كثير فاشٍ، والقياس له قابل مسوغ، فمن ذلك قولهم: مررت بزيد وما كان نحوه ممَّا يلحق من حروف الجرِّ معونة لتعدِّي الفعل، فمن وجهٍ يعتدُّ في الباء أنَّها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له، كما أنَّ همزة النِّقل في أفعلت وتكرير العين في فعَلت يأتیان لنقل الفعل وتعديته، نحو قام، وأقمتَه، وقومتَه، وسار، وأسرتَه وسيرتَه، فلمَّا كان حرف الجرِّ الموصل للفعل معاقباً لأحد شيئين، كلٌّ واحدٍ منهما مصوغ في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءاً من الفعل أو كالجزء منه، فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل."	التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين
ج2، ص 442	"الحقيقة ما أُقرَّ في الاستعمال على أصل وضعه..."	الحقيقة

ج3، ص100.	"...وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها ويخرج عليها ويستقر على المنال المعترم بها فلما كانت كذلك لحقت بحكمة، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخل بذلك في باب المعلوم والمشاهدة."	الدلالة الصناعية
ج3، ص98.	"فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه."	الدلالة اللفظية
ج3، ص89-99.	"ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيها بعد، فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من وضع مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملاً غير مفصل."	الدلالة المعنوية
ج1، ص17.	"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد وفي الدار أبوك، وصه... فكل لفظ مستقل بنفسه وجنبت منه ثمرة معناه فهو كلام."	الكلام
ج1، ص17.	"وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه، وإيه، والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد ومحمد وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثة، فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً."	القول
	'نبهنا أبو علي رحمه الله - من هذا الموضع على ما ذكره وأبسطه؛ لتعجب من حسن الصنعة فيه، اعلم أن كل فعل أو	السلب

	اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إيّاه، وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنّما هو لإثبات هذه المعاني لا نفيها، ألا ترى أنّك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل (ولا تفعل) ونحو ذلك.	
ص 230.	"وذلك أنّ أصل الزيادة في أوّل الكلمة إنّما هو للفعل، وتلك حروف المضارعة في أفعال ونفعل، ويفعل وكلّ واحد من أدلة المضارعة إنّما هو حرف واحد، فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى، فلم ينكر أن يصار به حينئذ إلى صناعة اللفظ، وهي الإلحاق."	الدلالة على المعنى
ج2، ص442.. ج2، ص442. ج2، ص442- 458	"الحقيقة ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه والمجاز: ما كان بضدّ ذلك." "وانّما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتّساع والتوكيد والتشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة." "اعلم أنّ أكثر اللّغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامّة الأفعال نحو قام زيد، وقعد عمرو، وجاء الصّيف، وانهزم الشّتاء، ألا ترى أنّ الفعل يُفاد منه معنى الجنسيّة فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام؛ أي: هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنّه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبق جميع الماضي وجميع الآتي الكائنات من كلّ من وجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد (في وقت واحد) ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيام كلّه الدّاخل تحت الوهم، هذا مُحال عند كلّ ذي لبّ، فإذا كان	المجاز

	كذلك علمت أنّ (قام زيد) مجاز لا حقيقة.	
ج1، ص 199.	' وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصّفة غير مفيدة، فلذلك قلت: مررت برجلٍ أفعِلَ فصرف أفعِلَ هذه لما لم تكن الصّفة مفيدة، وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصّفة غير مفيدة... من ذلك قول البغداديين: إنّ الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره، نحو زيد مررتُ به، وأخوك أكرمته، فارتقاعه عندهم إنّما هو لأنّ عائداً عاد عليه، فارتفع بذلك العائد وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم: فنحن نقول: زيدٌ هل ضربته، وأخوك متى كَلَّمْتَه؟ ومعلوم أنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله... إنّ كلّ عائِدٍ على اسمٍ عارٍ من العوامل يرفعه يفسده وجود عائِدٍ على اسمٍ عارٍ من العوامل وهو غير رافعٍ له فهذا طريق هذا.'	إسقاط الدليل
ج2، ص 468.	" اعلم أنّ هذا موضع قد استعملته العرب، واتّبعها فيه العلماء، والسبب في هذا الاتّساع أنّ المعنى المراد مُفادٌ من الموضعين جميعاً، فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه، إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ." "...وهذا ونحوه -عندنا- هو الذي أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظٍ مختلفة، على معانيٍ متّفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنّه لم يأت إلّا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكلّ واحد منهما لصاحبه مراد، وكان أبو عليّ - رحمه الله - إذا عبّر عن معنى بلفظٍ ما فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظٍ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، فإن رآه في قميص كحليّ لم يعرفه."	إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد
ج1، ص 222، ص	"مما يدلّ على اهتمام العرب بمعانيها، وتقدّمها في أنفسها على ألفاظها، أنّهم قالوا في شملتت، وصعرتت، وبيطرت	المعنى

223-224.	وحولت، ودهورت، وسلقيت، وجعبيت: إنها ملحقة بباب دحرجت، وذلك أنهم وجدوها على سمتها: عدد حروف وموافقة بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بها في محاوراتها وطرق كلامها. "...وبذلك على تمكّن المعنى في أنفسهم وتقدّمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدّموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم."	
ج3، ص145	" وهذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهواً عنه."	المشترك اللفظي
ج3، ص 255-256.	' هذا موضع كان أبو علي - رحمه الله - يعتاده، ويلمّ كثيراً به، وبيعث على المراجعة له والطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قول الله تعالى: 'إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ'، فمن هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبْلَى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو (الرجع)، والظرف من صلتته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز فإذا كان المعنى مقتضياً له، والإعراب مانعاً منه، احتلت له، بأن تضرر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر المفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله."	تجاذب المعاني

ج2، ص145.	" هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلا مسهوا عنه، وهو على أضرب منها اقتراب الأصلين الثلاثين كضيّاط وضيطار، ورخور ورخود."	تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني
ج2، ص109. ص170 ج2، ص 150. ص312.	" نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية كثيرا ما تخفى علينا لبعدها في الزمان عتًا، ألا ترى إلى قول سيبويه: "أو لعلّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر -بعده عن الحال- لم يعرف السبب للتسمية" " ووجدت في اللغة من هذا الفن ما لا يكاد يحاط به، ولعلّه لو جمع أكثره لجاء كتابا ضخما وقد عرفت طريقه، فإذا مرّ بك شيء منه فتقبّله، وأنس به، فإنّه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأُنس بها والفاهاة فيها." "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كلّ اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم خُلِقَ الإنسان فهو فعل من خَلَقْتُ الشيء؛ أيّ مَلَسْتُهُ ومنه صخرة خَلَقَاءَ للمساء، ومعناه أنّ خُلِقَ الإنسان هو ما قُدِرَ له ورُتِبَ عليه، فكأنّه أمرٌ قد استقرّ وزال عنه الشكّ، ومنه قولهم في الخبر: قد فرغ الله من الخلق والخلق." " فالأصول مختلفة والأمثلة متعادية والمعاني مع ذلك متلاقية ومن ذلك قولهم: صَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ وطفل وطفلة وغلام وجارية وكلّه للين والانجذاب وترك الشدّة والاعتياص، وذلك أنّ صَبِيًّا من صَبَوْتُ إلى الشيء إذا مِلْتُ إليه ولم تستعصم دونه،	(تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)

	وكذلك الطَّفل هو من لفظ طفلت الشَّمس للغرب أي: مالت إليه وانجذبت نحوه، ألا ترى إلى الشَّمس وقد كادت تكون دنفا يصف ضعفها وإكبابها وعلى هذا قالوا له: غلام لأنَّه من الغلطة وهي اللَّين وضعفة العصمة..." " وقد كثرت فَعِيلَةٌ في هذا الموضع، وهو قولهم: الطَّبِيعَة وهي من طَبَعْتُ الشَّيْءَ؛ أي: قَرَّرْتُهُ على أمرٍ ثَبَتَ عليه، كما يُطَبَعُ الشَّيْءُ كالدرهم والدينار فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله ومنها النَّحِيَّةُ وهي: فَعِيلَةٌ من نَحَتُ الشَّيْءَ؛ أي: مَلَّسْتُهُ وقَرَّرْتُهُ على ما أَرَدْتُهُ منه فالنَّحِيَّةُ كالخَلِيقَةِ: هذا من نَحَتَ، وهذا من خَلَقَ، ومنها الغريزة وهي فَعِيلَةٌ من غَرَزَتْ كما قيل لها طَبِيعَةٌ؛ لأنَّ طَبَعَ الدرهم ونحوه ضَرَبَ من وَسَمِه وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصَّورة، وذلك استكراهٌ له وغمر عليه كالطَّبَع، ومنها النَّقِيَّةُ وهي فَعِيلَةٌ من نَقَبْتُ الشَّيْءَ وهو نحو من الغريزة، ومنها الضَّرِيَّةُ وذلك أنَّ الطَّبَعَ لا يَدَّ معه من الضَّرْب؛ لِتَثَبُّتِ له الصَّورة المُرادَةِ، ومنها النَّخِيزَةُ هي فَعِيلَةٌ من نَخَزْتُ الشَّيْءَ؛ أي: دَقَّقْتُهُ ومنه المِنْحَازُ: الهاوون؛ لأنَّه موضوعٌ للدَّفْع به والاعتماد على المدقوق قال: ينحزن من جانبيها وهي تتسلب؛ أي: تضرب الإبل حول هذه النَّاقَةِ لِلْحَاق بها وهي تسبقهنَّ وتتسلب أمامهنَّ..."	
ج1، ص 206.	" وكان أبو عليٍّ رحمه الله - يقول في هيهات: أنا أفتي مرَّةً بكونها اسمًا سُمِّيَ به الفعل، كَصْنَعَهُ وَمَعَهُ، وأفتي مرَّةً بكونها ظرفًا، على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرَّةً أخرى: إنَّها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سُمِّيَ به الفعل، كعندك ودونك."	تكافؤ الأدلة
ج1، ص 285.	" من ذلك أن ترى رجلاً قد سدَّ سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتًا فتقول: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس، ف:	دلالة المحذوف

	أصاب الآن في حكم الملفوظ به...ومما يؤكد لك أنّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر: قاتلي القوم يا خزاع ولا يأخذكم من قتالهم فشل فتمام الوزن أن يقال: فقاتلي القوم، فلولا أنّ المحذوف إذا دلّ الدليل عليه بمنزلة المثبت لكان هذا كسرًا لا زحافًا وهذا من أقوى وأعلى ما يحتجّ به؛ لأنّ المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتّة، فاعرفه واشدد يدك به."	
ج2، ص152. ص157.	"بنية المضغف تدلّ على التكرير، وقد مثل لذلك ب: (القفلة) و(الجرجرة)، ومنها بنية: (استفعل)، وتدلّ على الطلب، مثل: استطعم واستسقى واستوهب...ومنه أن جعلت العرب تكرير العين في المثال دليل على تكرير الفعل، كما في كسر وقطع وفتح..."	دلالة الصيغة الصرفية على المعنى
ج2، ص162- 163	"ومن ذلك قول العرب: سدّ وصدّ فالسدّ دون الصدّ؛ لأنّ السدّ للباب يسدّ والصدّ للجبل والوادي والشعب، فخصّصوا الصدّ للأقوى دون السين؛ لأنّ الصّاد أقوى بما فيها من الاستعلاء، ومن ذلك قولهم: الوسيّلة والوصيّلة، فالصّاد أقوى صوتًا من السين لما فيها من الاستعلاء، أيضا والوصيّلة أقوى معنى من الوسيّلة، وذلك أنّ التوسّل ليس له عصمة الوصل والصّلة، بل الصّلة أصلها من اتّصال الشّيء بالشّيء ومماسّته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضًا له، كاتّصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه، والتوسّل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسّل جزءًا أو كالجُزء من المتوسّل إليه، فجعلوا الصّاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين ليضعفها للمعنى الأضعف.	قوة الصوت لقوة المعنى.
ج2،	"...ومنه خشن واخشوشن، فمعنى خشنّ دون اخشوشن؛ لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وكذلك أعشب المكان، فإذا	قوة اللفظ لقوة

ص267. ص268	أرادوا كثرة العُشْبِ فيه قالوا: اعْشَوْشَبَ، وكذلك الأمر في حَلَا واخْلَوْلَى وَخَلَّقَ واخْلَوْلَقَ وَغَدَنَ وَاعْدَوْدَنَ... ومثله: فَعَلَ وافتَعَلَ، نحو قَدَرَ وَاقْتَدَرَ، فَاقْتَدَرَ أقوى معنًى من قولهم قَدَرَ، وكذلك قولهم: رَجُلٌ جَمِيلٌ ووضيٌّ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا: وَضَاءٌ وَجَمَالٌ، فزادوا في اللفظ لزيادة المعنى."	المعنى
ج2، ص166.	"ومنه قول العرب: شَدَّ الحَبْلَ ونحوه فالشَّيْنُ بما فيها من التَّقَسُّي، تُشْبِهُ الصَّوْتِ أَوَّلَ انجذابِ الحَبْلِ، ومنه جَرَّ الشَّيْءِ إِذِ إِنَّهُمْ قَدَّمُوا الجِيمَ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ وَأَوَّلُ الجَرِّ بِمَشَقَّةٍ عَلَى الجَارِّ والمَجْرُورِ جميعاً، ثُمَّ جَاءَتِ الرَّاءُ وَهِيَ صَوْتُ مَكْرَرٍ؛ لِتَتَدَلَّ عَلَى تَكْرِيرِ الجَرِّ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى."	محاكاة الأصوات

المصطلحات الدلالية ومفاهيمها في كتاب دور الكلمة في اللغة لـ: ستيفن أولمان

المصطلح الدلالي	مفهومه عند ستيفن أولمان	الصفحة من كتاب: دور الكلمة في اللغة
-الكلام Speech	" ولقد انتشرت التفرقة بين الموجود بالقوة والموجود بالفعل، أو بين اللغة والكلام انتشارا واسعا بين علماء اللغة المحدثين." "الكلام مُعبّر ومُوصل ومؤثّر." "يعمل الحدث اللغوي أو الكلام على نقل الأفكار وتوصيلها." " الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية حقيقية...وبهذا يتبين لنا أنّ عملية الكلام لها جانبان: أحدهما ماديّ: وهو الأصوات المنطوقة والآخر عقليّ: وهو المعنى المقصود."	ص36. ص27.
الابتداء والتجديد innovation	"...حيث يظهر هذا التغيير في الكلام الفعلي؛ أيّ: الفردي، ولكنه غير مقصود على فرد واحد، فقد يتفق مجموعة من الأفراد لا حصر لهم على الابتداء في وقت واحد مصادفة."	
الاستعارة	"...كلمة (تاج) التي إذا أطلقناها على الجزء الأعلى من الإنسان نكون قد نقلنا اسم شيء من الجمادات إلى مجال الكائنات الحية."	ص194
الاشتقاق	"إذا وجدنا صيغا متماثلة للكلمتين في المعجم، فستعامل هذه الصيغ باعتبارها من نوع الهومونيمي وستفرد لها مداخل منفصلة، ولو وجدنا	ص72

	أَنَّها ذات أصل واحد حتَّى لو كان لها معان مختلفة فسوف نعاملها على أَنَّها من نوع البوليزيمي وستجعل لها مدخلا مفردا في المعجم."	
ص246	استعمل (أولمان) هذا المصطلح ليعبّر به عن المعاني المجردة."	التجريد Abstraction
ص119-120	"ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتّبادل فيما بينها في أيّ سياق، والتّرادف التّامّ -على الرّغم من عدم استحالة- نادر الوقوع إلى درجة كبيرة فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللّغة أن تجود بها في سهولة ويسر، فإذا ما وقع هذا التّرادف التّامّ، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة."	التّرادف Synonymy
ص109.	"وجد علماء اللّغة من أمثال (بريال) وغيره من علماء القرن التّاسع عشر من أنّ المعنى القديم، إمّا أن يكون أوسع من المعنى الجديد أو أضيق منه أو مساويا له، ولم تكن هناك إمكانيّة رابعة يدخلونها في حساباتهم."	التغيّر الدّلالي
ص80.	"ومن أكثر صور الغموض: التّلاعب بالألفاظ فيحدث تداخلا بين متعدّد المعنى والمشارك اللفظي."	التّلاعب بالألفاظ punning
ص92	"مثل (عُق الزّجاجة) التي تُستعمل في بعض المواقف للدّلالة على (المنفذ الضيّق للمرور) والذي يبعث على التّوليد في هذه الحالة هو الاستعمال المجازي؛ أيّ أنّ هذا المنفذ الضيّق إنّما سُمّي بعنق الزّجاجة؛ لأنّه يشبهه... من الواضح أنّ هذا التركيب مولّد، نتج عن التّشابه بين رقبة الإنسان والجزء الأعلى من الزّجاجة."	التّوليد المعنوي
ص55	"يُطلق على تلك القطاعات المنظّمة الواضحة من قطاعات الفكر، ومن النّماذج المثاليّة لهذا الحقل المذكور: أسماء الألوان والرّتب العسكرية والعلاقات العائلية، فأفراد هذه النّماذج يتلائم بعضها مع بعض تلاؤمًا يؤدّي إلى تكوين وحدة متناسقة متكاملة... فكلّ فرد من هذه الأفراد يستمدّ قيمته ومعناه من المجموع كلّها، فالمصطلح Cartain في الجيش مثلا يتحدّد معناه بوضعه بين: Lieutenant	الحقل الدّلالي Semantic field

	و major أمّا في البحرية وسلاح الطيّران، فهذا المصطلح له مفهوم مختلف تمام الاختلاف."	
ص91.	" كلمات تقليدية عُرِفَية وذلك مثل الطائر المسمّى كوكو Cukoo هو في الفرنسية coucou وفي الألمانية Kuckuck وفي الهنغارية Kakuk وفي الإغريقية القديمة "Kokkyx"	-الدلالة العرفية Conventionality
ص27.	" يعمل الحدث اللغوي أو الكلام على نقل الأفكار وتوصيلها."	-الرسالة
ص27.	"يمثل الحدث اللغوي بالنسبة للسامع مثيرا يدفعه إلى القيام بعمل ما، أو إلى اختيار ضرب معين من السلوك."	-السامع
ص 195	وضّحها أولمان بأمثلة من اللغة الإنجليزية.	-العدوى بين اللفظين Contagion
ص 40.	"إنني حين أفكر في (منضدة) مثلا سوف أنطق الكلمة التي تدلّ عليها، وإنّ سماعي لهذه الكلمة يجعلني أفكر في المنضدة، هذه العلاقة المتبادلة أو هذه القوة التي تربط اللفظ بالمدلول...هي أساس عملية الإرماز."	-العلاقة بين الدال والمدلول
ص79.	"...حيث تكون المدلولات غامضة، وغير محدّدة في أكثر الأحوال وإذا ما اشتمل المدلول على عنصر مرئي؛ فإنّ هذا العنصر عادة لا يعدو أن يكون مجرد تخطيط إجمالي لهذا المداول."	-الغموض
ص39	"أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة." " وقد تقوم الكلمة الواحدة في الحالات القصوى مقام النطق الكامل كما في الصيغة حريق وفي هذه الحالة تقوم الحركات الجسميّة والتّغيم والموقف اللغوي جميعه بإمدادنا بالأدلة اللازمة للفهم."	-الكلمة

ص248	"الكلمات ذات المعاني المجردة هي التي تحمل معانٍ غير مادية وغير محسوسة حيث لا يمكن أن نضعها تحت الملاحظة والتجربة."	-الكلمة المجردة Abstract noun
ص207	"ومثال ذلك أنّ الإنجليزي لم يعد يستخدم الاسم undertaker رغم عدم تحرّجه من استعمال الفعل undertake لشيوعه في وظيفة دفن الموتى"	-اللامّساس Taboo
ص36	"اللغة نظام من رموز صوتيّة مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية."	-اللغة Language
ص79	"الصيغة الخارجية للكلمة."	-اللفظ
ص196	"وهي مسؤولة عن الشعارات المذهبيّة والاصطلاحات الخادعة التي تستغلّها أجهزة الدعاية أسوء استغلال كما في نحو سعيد بشكل مُخيف رائع بكلّ بساطة."	-المبالغة Escaggeration
ص27	"فالحدث اللغوي بالنسبة للمتكلّم هو تعيين، أو وسيلة لتوصيل أفكاره أو شعوره أو رغباته."	-المتكلّم
ص193.	"إنّنا حين نتحدّث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدالّ على عين الإنسان استعمالاً مجازياً، أمّا الذي سوّغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله."	-المشابهة بين المدلولين
ص79.	"علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكّن كلّ واحد منهما من استدعاء الآخر."	-المعنى
ص89.	"يتّصف بمجموعة من الخصائص التي تتعلّق باللفظ، أو بالمدلول أو بهما معا."	-المعنى البسيط
ص110.	يمثل له "بكلمة منزل فمدلولها الأساسي هو محلّ سكن الإنسان أو إقامته"	-المعنى الجوهري.

ص 111	يرى (أولمان) أنّ "اللغة قد تكون أداة للتعبير عن الحقائق، والقضايا الموضوعية، وقد تكون ذات وظيفة عاطفية وديناميكية بصفة أساسية أيّ أنّ وظيفتها حينئذ التعبير عن العواطف، والانفعالات، وإثارة المشاعر والتأثير في السلوك الإنساني."	-المعنى العاطفي
ص- ص 134.119	"فقد يرتبط عدد من الألفاظ بمدلول واحد أو العكس؛ أي: قد يكون الارتباط بين مدلولات عدة ولفظ واحد." "لقد جرت البحوث الكثيرة التي تعرّضت لهذا الموضوع على استعمال المصطلح (تعدد المعنى) polysemy؛ للدلالة على الحالات التي تتعدّد فيها مدلولات الكلمة الواحدة."	-المعنى المتعدّد Polysemy
ص122	ومثّل لذلك "بالمقابلة المألوفة بين الكلمات اللاتينية، والكلمات السكسونية، كما في نحو: Begin – commence – deep – profound فالكلمات Begin و Commence من أصل سكسوني والمعنى العامّ لهما هو (عميق)، أمّا الكلمتان Profound، و Deep هما من أصل لاتيني، ومعناها العامّ: (بيداً)."	-المقابلة بين المدلولات
ص195.	ويمثّل لذلك بقولنا: "تحية عطرة، واستقبال بارد ولون دافئ، وصوت حلو فهنا يوجد الإحساس بأنّ هناك تشابها بين الدفئ وبين لون معين من الألوان، وتشابها بين المذاق الحلو والصفات الجميلة للصوت."	-انتقال المعنى
ص 196	"...كلمة Knave ومعناها لئيم خسيس، والتي كانت في الأصل تعني: (الخادم) أو (الغلام)، وكلمة Villain التي تعني في الأصل (خادم المزرعة)، وقد تطوّر هذا لتدلّ على: (سافل، وغد)، والكلمة الفرنسية Fille (بنت)، قد انحطّ معناها انحطاطاً أوجب استعمال الصفة: Jeune (شابة) سابقة لها حتّى تردّ إليها اعتبارها."	-انحطاط المعنى
ص 191	"...في اللغة الفرنسية كلمة Poison التي تدلّ على الجرعة من أيّ سائل تخصّص بالدلالة على الجرعات السامة دون غيرها..."	-تضييق المعنى

ص190.	الكلمة الإنجليزِيَّة arrive ويقابلها في الفرنسية arriver وهي تنحدر عن اللاتينية adripare بمعنى: يصل إلى الشاطئ وهذه الأخيرة ترجع بدورها إلى ripa؛ أي: (شاطئ) فهذه الكلمة كانت في الأصل مصطلحا بحريًا، لا يجوز استعماله إلا في معنى: (الوصول إلى الميناء)، أما الآن فقد اتسع نطاق استعمالها حتى أصبحت تشمل عددًا ضخمًا من أنواع الوصول، سواء أكان ذلك على القدم أم بأيّة وسيلة أخرى من وسائل الانتقال، وهكذا نرى أنّ معنى الكلمة لحقه تعميم كبير وأصبح ممكن التطبيق على مدى أوسع وأشمل.	-توسيع المعنى
ص203	" فإذا ما اصطدمت كلمة ما بحظر الاستعمال تحت تأثير عامل اللامساس، حلت محلّها كلمة أخرى خالية من فكرة الضرر والأذى وهذه الحالة ليست مقصورة على المجتمعات البدائية، فهي معروفة في كلّ البيئات، وفي كلّ أنواع الحضارات بمستوياتها المختلفة."	-حُسن التعبير
ص 119	"...معظم المترادفات ليست إلا أنصاف أو أشباه مترادفات، وأنّه لا يمكن استعمالها في السياق الواحد، دون تمييز بينها...ومدلولات هذه المترادفات متشابكة ومتداخلة بعضها في بعض."	-شبه الترادف
ص110.	" كلمة (منزل) فمدلولها الأساسي هو: محلّ سكن الإنسان أو إقامته تعني شيئًا آخر بالنسبة للمهندس المعماري، وشيئًا آخر لدى البناّ ولها كذلك معنى يختلف عن هذين المعنيين عند سمسار المساكن وعملاته، لا ننكر أنّ هذه الجوانب كلّها، ما هي إلا ألوان أو ظلال بسيطة للمعنى، أو ما هي إلا مجرّد اختلاف استعمال الكلمات وتطبيقها."	-ظلال المعنى
ص 133	"يهدف علم المعنى إلى تخليص الفكر الإنساني من المغالطات اللغوية والمعنى هو المشكلة الجوهرية في علم اللغة ويتمثل في العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول."	-علم المعنى العام General Semantics

ص133-134.	" فإذا كان اللفظان ينتميان إلى كلمتين مختلفتين فهما من homonymy المشترك اللفظي، أمّا إذا كانت الألفاظ ترجع إلى أصل واحد، فقد سُمّي هذا بالتعدّد الدّالي polysemy...مصطلح المشترك اللفظي Homonymy ونطلقه على الكلمات المتعدّدة المعنى المتّحدة الصّيغة."	-لفظ واحد - مدلولات عدّة Homo-nymy

ومن خلال بحثنا في كتاب (دور الكلمة) بلغته الأصلية- وهو غير متاح للتحميل بل للبحث داخل

محتوياته فقط- وجدنا المصطلحات الدّلالية الآتية تمّت ترجمتها بالاعتماد على كتاب دور الكلمة في

اللغة المترجم باللغة العربية:

Words and their use	مقابله في اللغة العربية	المصطلح الدّالي
P57	تركيب الكلمات	Word formation
p28	معنى الكلمة	word meaning
p38	الاشتقاق	Derivation
p46	التّرادف التامّ	Compleat synonymy
p53	التّلاعب بالألفاظ	Punning
p77	تلطيف التّعبير	Euphemism
p 28	السّياق	Context
p35	المعنى والغموض	« Meaning and Ambiguity
p95	قصور الكلمات	the shortcoming of words

p75	التَّجاور	Contagion
p08	علم الدَّلالة	Semantics
p95	علم الدَّلالة العامّ	General semantics
p 12	العلامة	Signs
p49	الاشتراك اللفظي	Polysemy
p49	الغموض	ambiguity
p33	المعنى البسيط	simple meaning
p26	دلالة التَّركيب	grammatical meaning
P 28	المعنى الأساسي	basic meaning
P 95	المقابلات	opposites of words
P 47	الأضداد	antonyms
P 36	انتقال المعنى	-meaning transference
P 10	نظرية الحقل الدَّلالي	semantic field theory
P12	المفاهيم	-concepts
P 15	المثالث الدَّلالي	-the semiotic triangle
P 30	المشار	the referent

Abstract

In This research we studied examples of semantic concepts and their terminology terms of the fundamentalist and linguist Arab scholars, in addition to the book “Almostasfa” (by Abu Hamid al-Ghazali) as a model for the semantic study and the book of characteristics of Ibn Jinni. We sought to link all this to what the Western semantics of the modern era have said, taking from the book "words and their use" (by Stephen Ullmann) as an example.

The aim of this study is to research the semantic terms within the three linguistic books, how they are employed and the purpose of this; by exploring them and their definition in the language, and remove some ambiguity and confusion about the semantic concepts that overlap with other sciences. The irregularity in their terms of semantics face a lot of complexity, complexity and own field Therefore, we can say that the terms of this science are in dire need of the so-called "standardization term" by setting the limits of the science of significance and its laws Separated from the rest of the related cognitive.